



# مجلة القلزم

للدراستات الاقتصادية والاجتماعية



ISSN: 1858 - 9995

علمية دورية محكمة تصدر عن

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالتعاون مع جامعة الحضارة - اليمن

- دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد - دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة من 2009-2017  
أ. نادر الفاتح صالح الجاك
- أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي- من وجهة نظر المراجعين دراسة حالة ولاية الخرطوم  
د.فاطمة علي مصطفى
- مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة مرحلة الأساس في تحصيلهم في امتحانات الشهادة الثانوية باستخدام - تحليل الدالة التمييزية (دراسة حالة المدارس الحكومية -ولاية الخرطوم) الفترة من (2011- 2017)  
أ. مي سيدأحمد أحمد الفكي أحمد
- لاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)  
د. عادل صلاح الدين محمدم نور الخضر



العدد الثاني - جمادى الأول 1442هـ- يناير 2021م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان  
**Alqulzum Journal for:** مجلة القلزم  
**economic and social studies**

الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2021

تصدر عن دار القلزم للنشر والتوزيع -السودان

ردمك: 9995 - 1858

الخرطوم- السودان

## الهيئة العلمية والإستشارية

البروفسير/ حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان- رئيساً  
الدكتورة/ إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان- عضواً  
الدكتورة/ نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان-  
عضواً  
الدكتورة/ الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري-  
السودان- عضواً  
الدكتور/ عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم  
الأزهري- السودان- عضواً  
الدكتورة/ أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات  
العربية المتحدة- عضواً  
الدكتور/ أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان  
الدكتور/ عصام السيد برمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان  
دكتور/ أمل عبد المعز صالح الحميري - اليمن  
دكتور/ التاج مختار التاج مختار- كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا- السودان  
الدكتور/ جلال الدين موسى محمد مور - جامعة الدنج - السودان  
دكتور/ عبد التواب عبد الله مهيبوب علي - اليمن  
الدكتور/ عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الرابية - جامعة عبد اللطيف  
الحميد (مروي التكنولوجية) السودان  
الدكتور/ محمد الخير فايت فضل المولى - جامعة جدة - كلية الأعمال  
فرع الكامل  
دكتور/ إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

## هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي قاسم إسماعيل عثمان

مدير جامعة الحضار - اليمن

رئيس هيئة التحرير

د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

أ. المعز خلف الله

التصميم والإخراج الفني

أ. علي عبد الحليم كابوتود

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي

عمارة جي تاون - الطابق الثالث

# قواعد النشر في مجلات القلم

## تعريف المجلة :

مجلة (القلم) مجلة اقتصادية اجتماعية علمية دولية محكمة تصدر عن مركز دراسات ودول حوض البحر الاحمر - السودان بالتعاون مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

## موجهات المجلة :

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ( ).
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم اسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill,R) .
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج الاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تتلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية

## الفهرست

- دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد - دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة من 2009-2017.....1-25
- أ. نادر الفاتح صالح الجاك  
أثر القياس المحاسبي على استهلاك الموارد في تخصيص تكاليف الجودة في شركات الصناعات الغذائية.....26-54
- أ. إسحق محمد عمر  
أ.د صالح حامد محمد علي  
د. فارس الطيب محمد عثمان  
دور القيادة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة: البنك الزراعي السوداني- الخرطوم(2018-2013م).....55-87
- د.عماد الدين علي محمد الفقير  
د. عيسى ضو البيت محمد آدم  
أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي- من وجهة نظر المراجعين دراسة حالة ولاية الخرطوم.....88-120
- د.فاطمة علي مصطفى  
«دور اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء المنشأة» (مؤشر التدريب أمودجاً دراسة تطبيقية على البنوك السودانية).....121-140
- د. يسرا حسن عثمان صالح أبوراس  
الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في السودان «دراسة حالة الباعة الجائلين بسوق ليبيا منطقة أم درمان الكبرى».....141-177
- د. معتصم كورينا حسب الله محمد  
أ. د علي صديق حاج حمد  
أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان (1985-2019).....178-206
- د. عادل عبدالله آدم محمد  
د. معتز آدم عبدالرحيم محمد  
أ. محمد علي سالم  
مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة مرحلة الأساس في تحصيلهم في امتحانات الشهادة الثانوية باستخدام - تحليل الدالة التمييزية (دراسة حالة المدارس الحكومية -ولاية الخرطوم ) الفترة من (2011-2017).....207-234
- أ. مي سيدأحمد أحمد الفكي أحمد  
الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية).....234-235
- د. عادل صلاح الدين محمدنور الخضر  
استخدام وتوظيف الموارد في إحداث تنمية في السودان بالاستفادة من التعاون المشترك مع المجتمع الدولي.....235-272
- د. التوم آدم يعقوب أيوب  
مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي(دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية).....309-337
- أ. مصطفى نجم البشاري  
أ.د. وفاء بشير مساعد أحمد  
أ.د. موسى عيسى محمد  
أثر القيادة في تحقيق أهداف المنشأة - دراسة حالة قطاع التعليم بضباء.....338-370
- د. عمر مصطفى علي عثمان



## كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين..

### القارئ الكريم:

بعد التحية والتقدير لحضراتكم نهنئكم بالعام الميلاي الجديد، ونزف اليكم البشرى بصدور العدد الثاني من مجلتكم، مجلة القلزم العلمية الدولية المحكمة للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تصدر بالتعاون مع جامعة الحضارة - اليمن. وذلك في اطار استراتيجية المركز في تفعيل الشراكات العلمية، حيث يأتي هذا العدد من المجلة والأعداد القادمة بالتعاون مع جامعة الحضارة -اليمن. ويغطي هذا العدد موضوعات علمية متنوعة، وخاصة في مجال الاقتصاد. ويحوي ثلاثة عشرة موضوعا. وفي الختام خالص الشكر والتقدير للجميع الذين شاركوا في العدد، ونأمل أن تتواصل مشاركتهم العلمية في مقبل الأعداد بإذن الله تعالى..  
أسرة التحرير

# دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد

دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة من 2009 - 2017م

كلية الدراسات العليا - إحصاء تطبيقي  
جامعة وادي النيل

نادر الفاتح صالح الجاك

## المستخلص

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية (دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي السوداني). وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس؛ هل تعمل الرقابة الداخلية على تقليل مخاطر الخدمات المصرفية في بنك فيصل الإسلامي؟ وتفرعت منه التساؤلات: هل يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها في البنك؟، هل تقوم إدارة الرقابة الداخلية بإجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بشأن مخاطر الخدمات المصرفية في البنك؟، هل يقوم المراجعون الداخليون بالإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر في البنك؟، وهدفت الدراسة لبيان دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية، قياس دور الرقابة الداخلية في إدارتها لمخاطر الخدمات المصرفية والحد منها في بنك فيصل الإسلامي السوداني، وذلك عن طريق إجراء دراسة إحصائية بتطبيق نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد على الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني، والتعرف على مخاطر الخدمات المصرفية وأهم طرق كشفها و معالجتها في بيانات نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، دراسة تأثير الرقابة الداخلية على معلمات نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد. واستخدمت الدراسة البحث الكمي المستند على الإحصاء الوصفي والتحليلي الاستدلالي. وتوصل الباحث لعدد من النتائج أهمها؛ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الرقابة الداخلية وكفاءة الخدمات المصرفية في

تقليل مخاطرها وتأثير ذلك على رضا الزبائن في بنك فيصل الإسلامي. كما أوصى الباحث بعدد من التوصيات منها؛ يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها، تطبيق النماذج التي يعتمدها البنك في تحديد المخاطر رقمياً والإشراف عليها، نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى البنك ككل.

الكلمات المفتاحية: بنك فيصل الإسلامي / الرقابة الداخلية / إدارة المخاطر / الخدمات المصرفية

## Abstract

The study deals with the role of internal control in reducing the risks of banking services (case study: Faisal Islamic Bank of Sudan). The problem of the study was the main question: Does internal control reduce banking risks in Faisal Islamic Bank? And the questions branched out from it: Do the internal auditors identify and evaluate risks and procedures for responding to them in the bank? Is the internal control department conducting effective communication and gathering information regarding the risks of banking services in the bank? Do the internal auditors perform the necessary procedures to monitor the effectiveness of risk management in the bank? The study aimed to demonstrate the role of internal control in reducing the risks of banking services, measuring the role of internal control in managing and limiting the risks of banking services in the Faisal Islamic Bank of Sudan, by conducting a statistical study by applying the multiple linear regression analysis model to the banking services provided by Faisal Islamic Bank Al-Sudani, identifying the risks of banking services and the most important methods of detection and treatment in the data of the multiple linear regression analysis model, studying the effect of internal control on the parameters of the

multiple linear regression analysis model. The study used quantitative research based on inferential descriptive and analytical statistics. The researcher reached a number of results, the most important of which are: The existence of a statistically significant relationship between the role of internal control and the efficiency of banking services in reducing their risks and the impact of this on customer satisfaction in Faisal Islamic Bank. The researcher also recommended a number of recommendations, including: The internal audit activity should assist in maintaining effective controls by assessing their effectiveness and adequacy, applying bank-approved models for digitally identifying and supervising risks, and spreading awareness of risks in general throughout the bank as a whole.

**Key Words:** Faisal Islamic Bank/Internal Audit/ Risk Management/ Banking Services

## المقدمة

إن التطورات المتسارعة في أنظمة تقديم الخدمات المصرفية والتطور المطرد في التكنولوجيا، تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعاً وتعقيداً وتعرضاً لكم هائل من المخاطر مما ميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية، فالتزايد في استخدام التكنولوجيا على سبيل المثال يجلب معه مخاطر محتملة مثل فشل الأنظمة، أمن الأنظمة والاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي... إلخ، وفي مثل هذا المناخ فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي (IAP) Internal Auditing Profession - منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي- تطورات هائلة خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور مفهوم التدقيق الداخلي عن (IIA, 2003) (Institute of Internal Auditors) والذي تضمن توسيع مهام الرقابة الداخلية بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

ونظراً لوجود اعتبارات خاصة بشأن إدارة المخاطر في البنوك التجارية أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية المختلفة تتمثل في:

1. الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات التجارية التي تتولاها البنوك.
  2. نطاق العمليات المصرفية ونتيجة المخاطر المهمة التي يمكن أن تنشأ في فترة زمنية قصيرة.
  3. الاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات في إجراء العمليات التجارية.
  4. التطور المستمر لمنتجات جديدة وللممارسات البنكية التي لا يمكن مقارنتها بتطور المبادئ المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup>.
- لذلك أثار قضية «إدارة المخاطر» ودور الرقابة الداخلية بشأنها اهتمامي كباحث لدراستها وبحثها لبيان مدى تطبيقها في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية في قطاع البنوك.

تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة التنبؤ بالآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح. الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث.<sup>(2)</sup>

ويمكن استخدام الانحدار الخطي المتعدد في حالة توافر الشروط التالية:

1. أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
  2. أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
  3. يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل.
- بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب علينا أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أي معنوية إحصائياً مع التنويه بأن المعنوية تكون لكل معامل على حدة .

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس؛ هل تعمل الرقابة الداخلية على تقليل مخاطر الخدمات المصرفية في بنك فيصل الإسلامي؟ وتتفرع منه التساؤلات:

1. هل يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها في البنك؟

2. هل تقوم إدارة الرقابة الداخلية بإجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بشأن مخاطر الخدمات المصرفية في البنك؟
3. هل يقوم المراجعون الداخليون بالإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر في البنك؟

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بأنها :

1. تتطرق إلى تناول الجوانب العملية والتطبيقية التي انتهجها بنك فيصل الإسلامي في إدارة المخاطر.
2. دور الرقابة الداخلية كتجربة عملية والفوائد التي نتجت عن هذه التجربة وأثرها على الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك .
3. دراسة معلمات نموذج تحليل الانحدار المتعدد بالتعرف على طبيعة النموذج وطرق تقديره.

## أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى قياس دور الرقابة الداخلية في إدارتها لمخاطر الخدمات المصرفية والحد منها في بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة الممتدة من « 2009- 2017» م
- ويعد هذا الهدف أهم ما تسهم به الدراسة الحالية مقارنة بندرة الدراسات السابقة عن هذا الدور الجديد بالإضافة إلى أنها تقدم الدليل العملي لدور المراجع الداخلي في إدارة مخاطر الخدمات المصرفية وذلك من خلال :
1. إجراء دراسة إحصائية بتطبيق نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد على الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني.
  2. التعرف على مخاطر الخدمات المصرفية، وأهم طرق كشفها و معالجتها في بيانات نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.
  3. دراسة تأثير الرقابة الداخلية على معلمات نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.
  4. تقدير نموذج انحدار خطي متعدد لبيانات الدراسة يمكن من خلاله التنبؤ بقيم المتغير التابع للحصول على أدق النتائج<sup>(3)</sup>.

## فرضيات الدراسة:

لدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الرقابة الداخلية وكفاءة الخدمات المصرفية في تقليل مخاطرها وتأثير ذلك على رضا الزبائن في بنك فيصل الإسلامي تفترض الدراسة لصحتها :

1. لا يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها في البنك.
2. تقوم إدارة الرقابة الداخلية بإجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بشأن مخاطر الخدمات المصرفية في البنك.
3. لا يقوم المراجعون الداخليون بالإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر في البنك.

## حدود الدراسة:

- أ) حدود مكانية:- بنك فيصل الإسلامي السوداني- إدارة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- ب) حدود زمانية:- بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة الزمنية من العام«2009 - 2017م».

## المصبرات :

- 1/ بنك فيصل : بنك فيصل الإسلامي السوداني
- 2/ الرقابة الداخلية : إدارة الرقابة الداخلية ببنك فيصل الإسلامي السوداني
- 3/ إدارة المخاطر : إدارة المخاطر ببنك فيصل الإسلامي السوداني
- 4/ الخدمات المصرفية : الخدمات المصرفية العادية، الخدمات الإلكترونية.

## الدراسات السابقة:

1. (Frank & Sergeje 2007):

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الرقابة الداخلية في المصارف السلوفية وكيفية وضع أنظمة تحفيز المديرين حسب تحقيق الأهداف وتحليل المخاطر في المصارف،

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود أنظمة تحفيز جيدة مرتبطة بالأداء تساهم في تحقيق أهداف المصرف وزيادة أدائه، المصارف لها استقرار في الإدارة العليا ولهذه الإدارة خبرة كبيرة في مجال العمل المصرفي وتقليل المخاطر، هنالك التزام بالسياسات المصرفية وأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف. أوصت الدراسة بعدم الاعتماد على زيادة نمو الأجور والحوافز حسب الأداء وفي حالة الأداء المتوسط قد يتحمل المدبرون مخاطرًا إضافية<sup>(4)</sup>.

## 2. (شاهين وصباح 2011م):

هدفت الدراسة الوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين والتنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال تحليل العوامل المؤثرة عليها، وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات بينما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي، أوصت الدراسة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي<sup>(5)</sup>.

## 3. (الهادي وإيدام 2015م):

« آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل » دراسة ميدانية على عينة دراسة حالة عينة من البنوك السودانية . الهادي آدم محمد إبراهيم، إيدام محمد علي شقور ... الحكومة «بالتطبيق على موازنة جمهورية السودان للعام 2015 م».

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقدرة التحليل المالي بأنواعه على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، وإظهار الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في صنع القرار الائتماني وتقليل مخاطر الائتمان المصرفي. واهتمت الدراسة بإظهار أهمية الربط بين السيولة والإقراض والقدرة على الاستمرار والنمو لهذه المنشآت وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكيفية ترشيد الائتمان المصرفي. توصلت الدراسة إلى أن تحليل بيانات العميل زادت من مقدرة إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم بشأن الائتمان، الاعتماد على نموذج بتصنيف الائتمان، وقُر معلومات مما قلل من مخاطر الائتمان المصرفي. أوصت

الدراسة بضرورة الاعتماد على النسب المالية عند منح التمويل، الاهتمام بوضع نماذج التصنيف الائتماني واستخدام النسب المالية في قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان<sup>(6)</sup>.

## أولاً:- الإطار النظري

تعريف البنك: بشكل عام، هو عبارة عن مؤسسة تُقدم خدمات مالية على هيئة إقراض مالي مباشر للعملاء أو غير مباشر، ويتم حفظ الحقوق المالية عن طريق مستندات رسمية وشيكات بنكية أو رهن معين بتوقيع جميع الأطراف، وتتضمن العملية البنكية العديد من الأمور الفرعية والمتشعبة ومنها:<sup>(7)</sup>

1. حفظ أموال المودعين مع إتاحة السحب عند الحاجة.
  2. حفظ الودائع المالية وغيرها.
  3. توفير خدمات القروض. توفير خدمات التحويلات المالية ونقل الأموال.
  4. توفير خدمات عرض وتشغيل الحسابات المصرفية الخاصة بالعملاء عبر الإنترنت.
  5. قبول ودائع العملاء وتقديم التسهيلات لهم. توفير الشيكات البنكية والمدفوعة مُسبقاً في رصيد العميل.
  6. تسهيل إجراءات السحب النقدي للعميل عبر الحسابات الجارية.
  7. توفير الخدمات والمعاملات المالية عبر أجهزة الصراف الآلي والفروع.
  8. خدمات تبديل العملات، صرافة العملات، حيث يقوم العملاء ببيع وشراء العملات الأجنبية التي يحتاجونها.
  9. استقبال العملات الأجنبية في كافة المعاملات البنكية.
  10. الحوالات المالية، حيث تقدم هذه الخدمة للعميل إمكانية تحويل الأموال إلى بنوك خارج الدولة أو داخلها.
  11. خدمات الاستثمار: يكون البنك هنا كمستشار استثماري مُعتمد من قبل العديد من الشركات والمؤسسات لإنجاح حركاتها المالية والتجارية، كما وتدير أيضاً الصفقات المالية للعديد من الشركات الخاصة والحكومية.<sup>(8)</sup>
- لقد ازدادت المنافسة بين المصارف في جميع أنحاء العالم وذلك في تقديم التسهيلات والخدمات للعملاء، فلم تقتصر العمليات المصرفية بشكل خاص العمليات التي لها مردود مالي أو معادن ثمينة، أو الأوراق المالية بل تشعب ذلك إلى إدارة المحافظ النقدية

وطرح المنتجات المصرفية التأمينية والعقارية والاستشارات الإدارية وغيرها الكثير.

## الخدمات المصرفية:

مواكبة لما يشهد العالم من ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات والتي أحدثت تغيرات جذرية وأفرزت كمّاً هائلاً من المعلومات والتطبيقات شملت جميع المجالات حيث يعتبر قطاع الخدمات المالية والمصرفية من أكثر القطاعات استفادة من هذه التغيرات الكبيرة في مجالي تقنية المعلومات والاتصالات. نتيجة لهذا التطور التقني ظهر نظام اقتصادي جديد في كل الدول المتقدمة تميز بالخدمات غير الملموسة التي تعتمد في أساسها على المعطيات المعرفية في مجالات التقنية مثل البرمجيات والتي تعتبر أحد المحركات الأساسية لعصر العولمة.

من هذا المنطلق شهد العمل المالي والمصرفي توسعاً هائلاً في ميدان التقنية المصرفية، مما نتج عنه التوسع في انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعتبر حديثة مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية. وساعدت وسائل الدفع الجديدة في حل المشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية وبالفعل أسهمت الوسائل الحديثة من الانتشار السريع للخدمات المالية والمصرفية لتحقيق تطلعات العملاء المستفيدين من تلك الخدمات سعياً لتحقيق الجودة والأداء الأفضل والعمل على تحسين وتطوير الخدمات المالية و المصرفية.

ويوماً بعد يوم اكتسبت الدفعيات الإلكترونية إقبالاً للتعامل بواسطتها في السودان، إذ ألغت في كثير من الأحيان الحاجة إلى النقود الورقية كوسيلة دفع واستبدالها بالوسائل الإلكترونية الأخرى مثل (البطاقات، الهاتف المحمول، أو جهاز كمبيوتر) وأصبح من الممكن إجراء معظم المعاملات المالية و المصرفية بهذه الأدوات دون الحاجة إلى استخدام العملات الورقية التقليدية.<sup>(9)</sup>

وفي ضوء ذلك كله تطور مفهوم الخدمات المالية والمصرفية من كونها خدمات تقليدية تركز على المقابلة الحية ما بين المؤسسة المالية والعميل في زمان ومكان محددين، إلى مفهوم الخدمات المالية التي يمكن للعميل إجراؤها في أي زمان ومن أي مكان وعن بعد دون الحاجة للذهاب للمؤسسة المالية وذلك عن طريق الهاتف المحمول ( MBank ) أو الصراف الآلي ( ATM ) أو الإنترنت المصرفي ( eBank ) وغيرها من الخدمات المصرفية<sup>(10)</sup>:

واعتمادا على المفهوم أعلاه يمكن تحديد خمسة أبعاد مختلفة لقياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية كالآتي:

1. الجوانب الملموسة والمتعلقة بالخدمة مثل مباني المصارف والتقنيات الحديثة المستخدمة فيها والتسهيلات الداخلية للمباني والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة ومظهر الموظفين.....إلخ.
2. الاعتمادية وتعبر عن قدرة المصرف من وجهة نظر العملاء على تقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها العميل وبدقة ترضي طموحه كذلك تعبر عن مدى وفاء البنك بالتزاماته تجاه العميل.
3. الاستجابة وهي القدرة على التعامل الفعال مع كل متطلبات العملاء والاستجابة لشكاويهم والعمل على حلها بسرعة وكفاءة مما يقنع العملاء بأنهم محل تقدير واحترام من قبل البنك الذي يتعاملون معه إضافة لذلك فإن الاستجابة تعبر عن المبادرة في تقديم الخدمة من قبل الموظفين بصدق ورحب.
4. الأمان وهو الاطمئنان من قبل بأن الخدمة المقدمة للعملاء تخلو من الخطأ أو الخطر أو الشك شاملاً الاطمئنان النفسي والمادي .
5. التعاطف وهو إبداء روح الصداقة والحرص على العميل وإشعاره بأهميته والرغبة في تقديم الخدمة حسب حاجاته .

### قياس مستوى كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية:

إن الأبعاد الخمسة سالفه الذكر التي تستخدم في قياس كفاءة الخدمات المصرفية وتشكل الإطار العام لمحاولة قياس الجودة وتحديد مستواها لذا سنلقي الضوء على مستوى كفاءة الخدمات وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن هنالك خمسة مستويات يمكن تحديدها بالآتي:

1. الجودة المتوقعة من قبل العملاء والتي تمثل مستوى الجودة من الخدمات المصرفية التي يتوقعون أن يحصلوا عليها من المصرف الذي يتعاملون معه .
2. الجودة المدركة وهي ما تدركه إدارة المصرف في نوعية الخدمة التي تقدمها لعملائها والتي تعتقد أنها تشبع حاجاتهم ورغباتهم بمستوى عال .
3. الجودة الفنية وهي الطريقة التي تؤدي بها الخدمة المصرفية من قبل

- موظفي المصرف والتي تخضع للمواصفات النوعية للخدمة المصرفية المقدمة.
4. الجودة الفعلية التي تؤدي بها الخدمة والتي تعبر عن مدى التوافق والقدرة في استخدام أساليب تقديم الخدمة بشكل جيد يرضي العملاء أي بعبارة أخرى كيف يرفع موظفي البنك من مستوى توقع العملاء للحصول على الخدمة المصرفية .
5. الجودة المرجوة للعملاء أي مدى الرضا والقبول الذي يمكن أن يحصل عليه المصرف من عملائه عن تلقيهم لتلك الخدمات .<sup>(11)</sup>

### . الرقابة الداخلية: مفهوم الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال<sup>(12)</sup>.

ويتمثل جزء من الفلسفة في هذا التعريف في استحالة اقتصار الرقابة الداخلية على الأنشطة المالية والمحاسبية فقط، إذ إنها تشمل كافة جوانب المؤسسة وتجمع بين المستويات المختلفة من الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة.

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن أهداف المنشأة والخطط الموضوعية لبلوغها قد تم تحقيقها، ومن ثم فهي الوظيفة التي تمكن من التأكد أن ما تم، أو يتم مطابقاً لما أريد تماماً.

الرقابة عملية إدارية تهدف إلى التأكد من تنفيذ كل ما يجب أن يتم، وفقاً للخطط الموضوعية والكشف عن الانحرافات وتصحيحها، قبل أن تتعمق إلى جانب اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع حدوث مثل هذه الانحرافات أو الأخطاء مستقبلاً، فعملية الرقابة عملية مستمرة طالما أن هناك أعمالاً تتم بمعنى أن الرقابة لا تتم في نهاية فترة معينة وإنما هي مستمرة وملازمة للتخطيط الذي سبق التنفيذ وللتنفيذ الذي يلي التخطيط، لذلك فإن كل إداري يقوم بعملية الرقابة في حدود الخطط التي تتعلق بإدارته ، حيث تبرز أهمية ودور الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية في كافة منظمات الأعمال، لما تمتلكه من خبرة وفهم معرفي متراكم في بيئة العمل، والقدرة على دعم كافة الإدارات وتحفيزها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وحمايتها وجودها واستمرارها .

ويجب تصميم وتطبيق إطار رقابي يحدد طريقة الوصول المناسب للبيانات، على أن يتميز بسهولة إدارته وتدقيقه، كما يجب أن يكون مصمماً للاستجابة إلى أي تغييرات تحدث في بيئة الأعمال.

## مجالات الخدمات الرقابية:

أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا (صناعة المعلومات) أحد أهم الصناعات الحديثة في الوقت الحاضر، فهي تقف وراء نجاح الشركات وتعطيها القوة والاستمرارية والمنافسة. مما أثار الحاجة إلى ضوابط رقابية للحد من المخاطر الجديدة الناجمة عن التطورات الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات. ومن أجل نجاح عمليات التدقيق والضوابط الرقابية، كان لا بد من تكامل الخدمات الرقابية والضوابط الرقابية في بيئة نظم وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال المجالات التالية<sup>(١٣)</sup>:

1. تدقيق تكنولوجيا المعلومات.
2. التدقيق التشغيلي (الشامل).
3. التدقيق المالي.
4. تدقيق الالتزام.
5. تقييم (تقدير) المخاطر.
6. مراجعة الرقابة الداخلية .
7. رقابة التقدير الذاتي.

## . مفهوم المخاطر:

تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين والآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح<sup>(١٤)</sup>.

## مفهوم إدارة المخاطر:

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من

الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين<sup>(51)</sup>.  
من المحتمل أن تقرر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر (لا تتخذ أي إجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر)، لكي تتمكن من إدارة المخاطر بفعالية على الإدارة التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر.

## أنواع المخاطر:

- المخاطر الاستراتيجية.
  - المخاطر التشغيلية.
  - المخاطر المالية.
  - مخاطر المعلومات.
- أساس تقييم مخاطر الأعمال: يمكن تجميع استراتيجيات الاستجابة في ثلاث نقاط وهي:
- تجنب المخاطر (تأثير أعلى، احتمالية أعلى).
  - تخفيف المخاطر من خلال الأنشطة الرقابية والتأمين.
  - قبول المخاطر (تأثير أدنى، احتمالية أدنى).
  - المراقبة ومقياس الأداء.<sup>(61)</sup>

## أهداف إدارة المخاطر:

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائياً وتتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف منها: تنفيذ الاستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطرة والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية.

## علاقة أهداف البنك وموارده بالمخاطر:

أن المخاطر تؤثر في موارد الوحدة التنظيمية وعملياتها ويعتمد مدى هذا التأثير

على درجة تعقيد عمليات الوحدة وخصائصها وطبيعة وبيئة العمل وحجمه ومدى قدرته على تحمل المخاطر وكفاية الإجراءات والسياسات وفعالية أنظمة الرقابة. وبالتالي فإن لهذا التأثير انعكاساته على الأهداف المحددة للوحدة التنظيمية التي هي جزء من أهداف البنك أي أن التأثير سوف يكون له أثر محتمل على البنك ككل<sup>(١٧)</sup>.

## تقييم (تقدير) المخاطر:

يعتبر تقدير وتقييم المخاطر يعتبر مسألة مكملية ومسؤولية مستمرة للإدارة تسعى فيه لتحقيق عملية تقييم فاعلة للمخاطر مع وجود ضوابط رقابية، وحيث إن الإدارة تستطيع أن تتقبل مدى معقول للتعرض للخسارة، وعملية تقييم المخاطر يجب أن ينظر إليها من منظور علاقتها بالنسبة للتغير والفرص والأهداف والضوابط الرقابية، وهو التقييم الذي يختبر التهديدات - ليس فقط للأداء المالي والرقابة، ولكن أيضاً بالنسبة لاستراتيجيات البنك وأهدافه.<sup>(١٨)</sup>

## المخاطر والضوابط الرقابية:

تقييم الضوابط الرقابية الداخلية بشكل فاعل من أجل هدف تخفيض قرائن التدقيق المخططة، يجب على المراجعين تفهم مفاهيم الرقابة الداخلية الرئيسية ورقابة المخاطر.

الانحدار الخطي المتعدد عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستخدم لتقدير قيم سابقة والتنبؤ بقيم مستقبلية، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة  $x_1, x_2, \dots, x_k$  لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي تؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار، فيمكننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية ما على سبيل المثال اعتماداً على دراسة حالات أخرى كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها.

إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات

المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة) (19)

والمعادلة الخطية في الإنحدار الخطي المتعدد هي :

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \dots + e$$

حيث إن  $Y$  = المتغير التابع

$a$  = قيمة ثابتة أو Intercept

$b_1$  = ميل الانحدار  $y$  على المتغير المستقل الأول

$b_2$  = ميل الانحدار  $y$  على المتغير المستقل الثاني

$X_1$  = المتغير المستقل الأول

$X_2$  = المتغير المستقل الثاني

$e$  = الخطأ

### الارتباط المتعدد Multiple Correlation

يعرف الارتباط المتعدد بأنه القيمة العددية التي تقيس العلاقة الارتباطية بين 3 متغيرات وأكثر. على سبيل المثال الارتباط بين الإنتاج والمبيعات والأرباح , أو الارتباط بين الدخل والإنفاق وعدد أفراد الأسرة والأسعار وغيرها من الأمثلة وفي حالة ثلاثة متغيرات فقط ولغرض إيجاد معامل الارتباط المتعدد بين 3 متغيرات نتبع الخطوات التالية: (20)

حساب معامل الارتباط البسيط بين المتغيران الأول والثاني  
حساب معامل الارتباط البسيط بين المتغيران الأول والثالث  
حساب معامل الارتباط البسيط بين المتغيران الثاني والثالث  
إيجاد معامل الارتباط المتعدد وفق الصيغة التالية:

### خصائص معامل الارتباط المتعدد.

- 1- إن قيمة معامل الارتباط المتعدد تتراوح بين (0,1) بمعنى أن قيمته موجبة دائماً أي إن العلاقة بين 3 متغيرات فأكثر هي دائماً طردية.
- 2- إن قيمته تزداد كلما ازداد عدد المتغيرات الداخلة في الدراسة بمعنى أن قيمة معامل الارتباط المتعدد لـ 4 متغيرات هي أكبر من قيمة معامل الارتباط المتعدد لـ 3 متغيرات.

## ثانياً: الدراسة الميدانية

من خلال إجراءات الدراسة الميدانية لبنك فيصل الإسلامي السوداني ، وباستعمال أداة الدراسة المتمثلة في بيانات الخدمات للأعوام ما بين 2009-2017م، يتم عرض وتحليل النتائج وكذا اختبار الفرضيات.

### منهجية الدراسة الميدانية:- منهج الدراسة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد والمنهج الإحصائي القياسي من خلال بناء نموذج قياسي للإرتباط بين دور الرقابة الداخلية والخدمات المصرفية بتقليل مخاطرها لمتغيرات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية (spss).

مجتمع الدراسة: انطلاقاً من المجال الموضوعي للدراسة، وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، حدد الباحث مجتمع الدراسة الذي يتكون الخدمات المصرفية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.  
عينة الدراسة:

استخدمت بيانات الخدمات المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني للأعوام ما بين 2009-2017م

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة

المتغير	وصف المتغير	#
X <sub>1</sub>	عدد المشتركين	.1
X <sub>2</sub>	حركات التحاويل	.2
X <sub>3</sub>	حركات مشتريات الكهرباء	.3
X <sub>4</sub>	حركات كروت الشحن	.4
X <sub>5</sub>	الإيداع	.5
X <sub>6</sub>	السحب	.6
Y0	الخدمات المصرفية	.7
Y1	الخدمات المصرفية الإلكترونية	.8

جدول رقم (2) التباين والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

Statistics	$x_1$	$x_2$	$x_3$	$x_4$	$X_5$	$X_6$
Mean	.16667	.16817	.16667	.16717	.0906	.0937
Std. Error of Mean	.045473	.066151	.067492	.073455	.02238	.02313
Std. Deviation	.111385	.162036	.165321	.179927	.06715	.06938
Variance	.012	.026	.027	.032	.005	.005
Range	.304	.437	.431	.455	.21	.21
Minimum	.023	.005	.004	.002	.02	.02
Maximum	.327	.442	.435	.457	.23	.23

\*عينة الدراسة لحالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للأعوام مابين 2009-2017م  
معامل الاختلاف =

للمقارنة بين متغير السحب ( $X_5$ ) والإيداع ( $X_6$ ):

من تحليل جدول (2) أوضحت الدراسة أن متوسط عدد المشتركين في خدمة الموبايل المصرفي (.16667) ومتوسط حركة التحويل (.16817) ومتوسط حركة مشتريات الكهرباء (.16667) ومتوسط كروت الشحن (.16717) ومتوسط الإيداع (.0906) ومتوسط السحب (.0937).

والانحراف المعياري لعدد المشتركين في خدمة الموبايل المصرفي بلغ (.111385) والانحراف المعياري في حركة التحويل (.162036) والانحراف المعياري في مشتريات الكهرباء (.165321) والانحراف المعياري في كروت الشحن (.179927) والانحراف المعياري في الإيداع (.06715) والانحراف المعياري في السحب (.06938).

جدول (3) مقارنة عدد المشتركين في خدمة الموبايل المصرفي في الفترة من 2012-

2017م

2017	2016	2015	2014	2013	2012	Item
0.327	0.231	0.191	0.166	0.062	0.023	المشركون
0.442	0.254	0.174	0.097	0.037	0.005	حركات التحويل
0.435	0.278	0.170	0.084	0.029	0.004	حركات مشتريات الكهرباء
0.457	0.283	0.195	0.047	0.019	0.002	حركات كروت الشحن

من الجدول أعلاه والخاص بمقارنة عدد المشتركين في خدمة الموبايل المصرفي فقد أظهرت نتائج التحليل أن عدد المشتركين في بداية دخول خدمة الموبايل المصرفي كان 2% وتزايد عدد المشتركين إلى 33% في عام 2017م وهذه دلالة على إقبال المشتركين بسبب التحسين المستمر وجودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك وتأثير الدور الفعال للرقابة على الخدمات وإدارة مخاطرها.

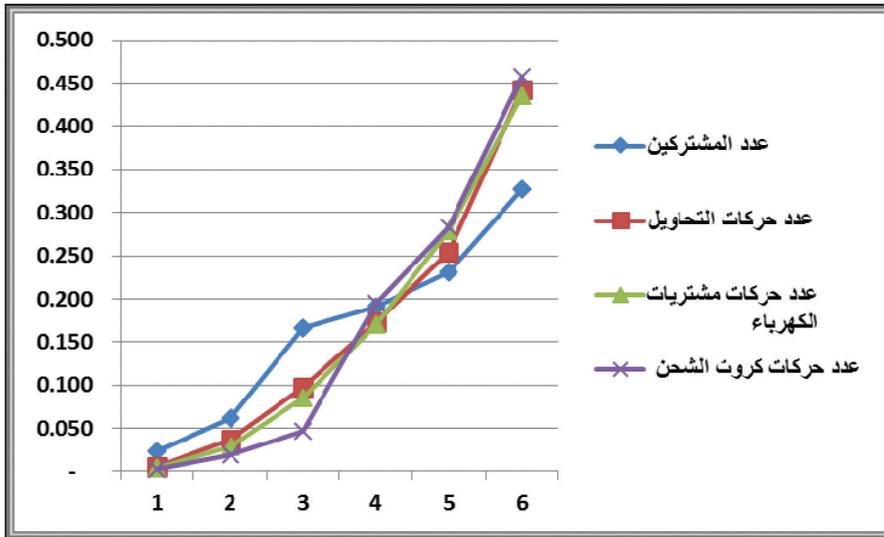
الشكل (1) يؤيد ذلك في بقية الخدمات التي تقدم عن طريق الموبايل المصرفي

جدول رقم (4) عدد المعاملات اليومية بالبنك لحركتي الإيداع والسحب 2009-

2017م

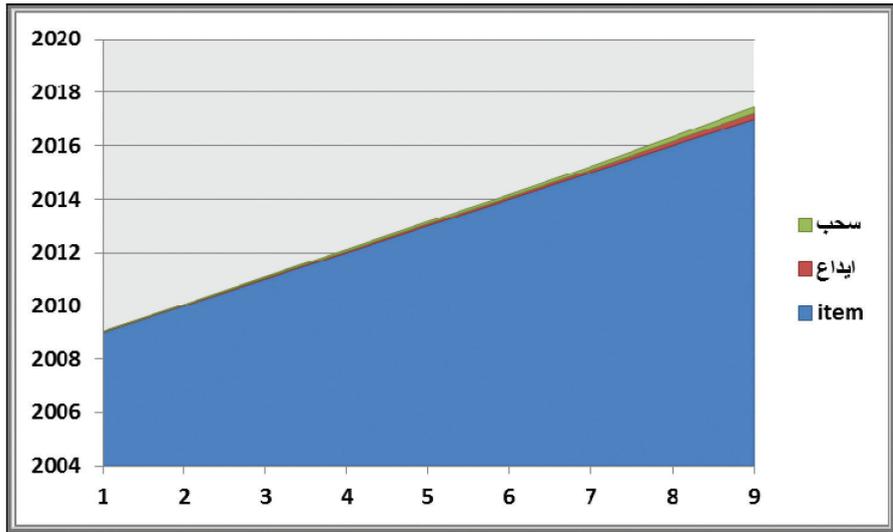
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	item
0.231	0.158	0.109	0.082	0.079	0.055	0.047	0.029	0.025	إيداع
0.239	0.171	0.118	0.092	0.080	0.064	0.043	0.023	0.015	سحب

من الجدول أعلاه والخاص بالمعاملات اليومية بالبنك فقد أظهرت النتائج أن حركة الإيداع في عام 2009م كانت 3% وزادت إلى 23% في عام 2017م كما أن حركة السحب في عام 2009م كانت 2% وزادت إلى 24% في عام 2017م وهذه دلالة على



شكل رقم (1) مقارنة الموبايل المصرفي في الفترة من 2012-2017م

إقبال المشتركين بسبب التحسين المستمر وجودة الخدمات وتأثير الدور الفعال للرقابة على الخدمات وإدارة مخاطرها.  
والشكل (2) يؤكد ذلك.



شكل رقم (2) مقارنة عدد المعاملات اليومية بالفرع لحركتي الإيداع والسحب  
2009-2017م

جدول رقم (5) تقديرات معالم الانحدار المتعدد

المتغيرات	قيم المعاملات	الخطأ المعياري	درجة الحرية	مستوي الدلالة
$X_1$	1.095	087.	1	006.
$X_2$	2.814	221.	1	006.

020.	1	184.	1.272	$X_3$
005.	1	100.	1.359	$X_4$
045.	1	452.	2.060	$X_5$
949.	1	398.	029.	$X_1$
228.	1	005.	009.	C

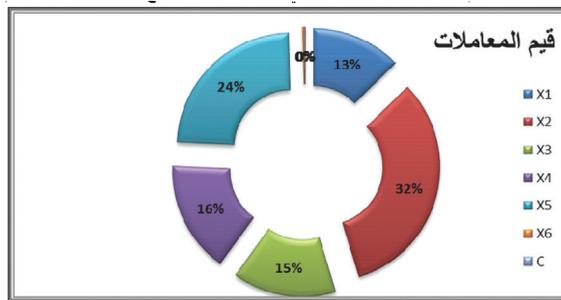
من معادلة الانحدار المتعدد:

$$Y = a + a_1 X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3 + a_4 X_4 + a_5 X_5 + a_6 X_6$$

فإن تقديرات معالم الانحدار المتعدد تكون على الشكل التالي :

$$Y = .009 + 1.095X_1 + 2.814X_2 + 1.272X_3 + 1.359X_4 + 2.060X_5 + .029X_6$$

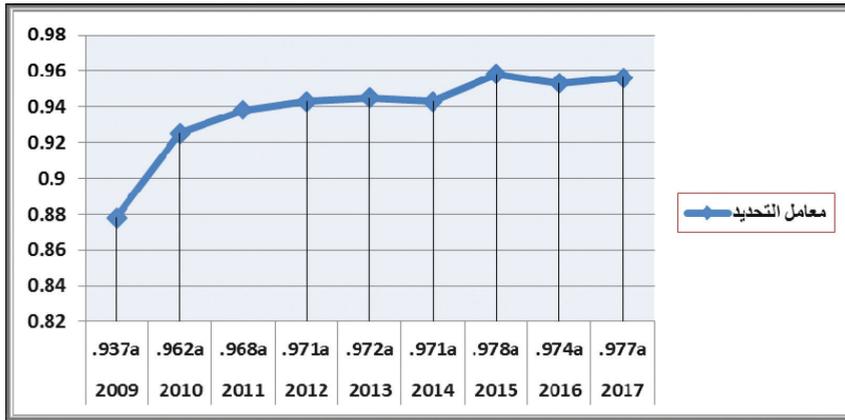
يلاحظ من جدول (5) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير  $X_1$  ( عدد مشتركين الموبايل المصرفي ) يساوي (1.095) وتفسر على أن معامل انحدار عدد مشتركين خدمة الموبايل المصرفي يزداد بمقدار (1.095) كلما زادت قيمة المتغير  $X_1$  بمقدار درجة واحدة وذلك بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى . كما يتم تفسير بقية المتغيرات بالطريقة نفسها ، ويلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة معامل الانحدار دل ذلك على أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ، والعكس كلما اقترب من الصفر دل على عدم أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ويؤيد ذلك شكل رقم (3) .



شكل رقم (3) نسبة أهمية وتأثير كل خدمة على الخدمات المصرفية مقارنة معامل الارتباط ومعامل التحديد بين الخدمات المصرفية وعدد مشتركى الخدمات المصرفية المختلفة في الفترة 2009-2017م الجدول رقم (6) يوضح ذلك جدول (6) مقارنة معامل الارتباط والتحديد في الفترة 2009-2017م

العالم	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تحليل الارتباط	.937 <sup>a</sup>	.962 <sup>a</sup>	.968 <sup>a</sup>	.971 <sup>a</sup>	.972 <sup>a</sup>	.971 <sup>a</sup>	.978 <sup>a</sup>	.974 <sup>a</sup>	.977 <sup>a</sup>
معامل الارتباط R	0.878	0.925	0.938	0.943	0.945	0.943	0.958	0.953	0.956
معامل التحديد R Square									

من الجدول أعلاه أظهرت النتائج أن معامل الارتباط ومعامل التحديد بين الخدمات المصرفية وعدد مشتركي الخدمات المصرفية المختلفة في الفترة 2009-2017م أنه قد حدثت زيادة في معامل التحديد وهذه دلالة على الإقبال على الخدمات المصرفية وزيادة عدد العملاء في الخدمات المصرفية المختلفة والشكل رقم (4) يؤيد ذلك.



شكل رقم (4) مقارنة معامل الارتباط والتحديد في الفترة 2009-2017م

## مناقشة نتائج الدراسة

1. مقارنة عدد المشتركين في خدمة الموبايل المصرفي فقد أظهرت نتائج التحليل

أن عدد المشتركين في بداية دخول خدمة الموبايل المصرفي في العام 2012 كان 2% وتزايد عدد المشتركين إلى 6% في العام 2013 ونسبة 17% في العام 2014 و19% في العام 2015 و23% في عام 2016 وصولاً لنسبة زيادة بمقدار 10% إلى 33% في عام 2017م

2. فيما يختص بالمعاملات اليومية لحركتي الإيداع والسحب بالبنك فقد أظهرت النتائج أن حركة الإيداع في عام 2009م كانت 3% بنسبة زيادة مطردة تدرجت وزادت وصولاً إلى نسبة 23% في عام 2017م كما أن حركة السحب في عام 2009م كانت 2% أيضاً زادت إلى 24% في عام 2017م

3. من نتائج تقديرات معالم الانحدار المتعدد فإن التحليل أظهر زيادة في المساهمة الجزئية في الخدمات المصرفية لكل متغير مستقل في الانحدار المتعدد ، حيث يلاحظ معامل الانحدار للمتغير  $X_1$  ( عدد مشتري الموبايل المصرفي ) يساوي (1.095) وتفسر على أن معامل انحدار عدد مشتري خدمة الموبايل المصرفي يزداد بمقدار (1.095) كلما زادت قيمة المتغير  $X_1$  بمقدار درجة واحدة وذلك بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى .كما يلاحظ للمتغير  $X_2$  (حركات التحويل) يساوي (2.814) وتفسر على أن معامل انحدار حركات التحويل يزداد بمقدار (2.814) كلما زادت قيمة المتغير  $X_2$  بمقدار درجة واحدة وذلك بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى ، يتم تفسير بقية المتغيرات بالطريقة نفسها ، ويلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة معامل الانحدار دل ذلك على أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ، والعكس كلما اقترب من الصفر دل على عدم أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ويؤيد ذلك شكل رقم (3).

4. معامل الارتباط ومعامل التحديد بين الخدمات المصرفية وعدد مشتري الخدمات والحركات المصرفية المختلفة في الفترة 2009-2017م قد أظهر زيادة في معامل التحديد وهذه دلالة على الإقبال على الخدمات وزيادة عدد العملاء في الخدمات المصرفية المختلفة والشكل رقم (4) يؤيد ذلك.

## التوصيات :

1. يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من

- خلال تقييم فعاليتها وكفايتها، والدفع لتحسينها المستمر.
2. يجب على نشاط الرقابة الداخلية تقييم مدى ملاءمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر الخدمات المصرفية المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
  - موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
  - فعالية وكفاية العمليات والبرامج.
  - حماية الأصول.
  - الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود.
3. يجب على المراجعين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمنشأة.
4. مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر/المنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العليا.
5. تطبيق النماذج التي يعتمد عليها البنك في تحديد المخاطر رقمياً والإشراف عليها.
6. المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في البنك واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
7. نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى البنك ككل.

## الختام :

توصلت الدراسة بعد الحصول على معاملات معادلة الانحدار الخطي المتعدد إلى تأكيد أهداف الدراسة بدلالة إقبال المشتركين بسبب التحسين المستمر لكفاءة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك وتأثير قياس دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الخدمات المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة الممتدة من « 2009 - 2017 »

كما تتحقق فرضيات الدراسة من خلال التحليل أعلاه أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الرقابة الداخلية وكفاءة الخدمات المصرفية والإلكترونية بتقليل مخاطرها وتحقيق رضا الزبائن في بنك فيصل الإسلامي.

## المصادر والمراجع:

- (1) أمير عبدالسلام آدم (2014م)، دور إدارة المخاطر المصرفية في تقليل حجم التمويل المصرفي المتعثّر في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، 2014م، ص43-47.
- (2) كلينبوم كبر & مولر؛ ترجمة عبد الفتاح السيد؛ تطبيق تحليل الانحدار على طرق المتغيرات المتعددة، ط2، نيويورك، 1988م، ص 317
- (3) نترجون أزمان، ويليام كتر؛ نماذج إحصائية خطية تطبيقية، انحدار تحليل تباين وتصميم تجارب، الجزء الأول، ترجمة كنج وانيس إسماعيل والوزير عبدالحميد، جامعة الملك سعود، الرياض، 1990م، ص 34.
- (4) خوري، نعيم سابا، نظرات في اتفاق بازل، مجلة البنوك، جمعية البنوك في الأردن، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون، عمان، الأردن، آذار، 2004، ص19-23
- (5) علي عبدالله شاهين وبهية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، (فلسطين: مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد (15)، العدد (1)، 2011م، ص19.
- (6) الهادي آدم محمد إبراهيم وإيدام محمد إيدام علي، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية، جامعة النيلين، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد 1، العدد 1، 2015م، ص21.
- (7) يونس حسن عقل؛ تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد (1)، 2015م، ص23.
- (8) مصطفى حسن بسيوني السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات (2)، (القاهرة: مجلة المال والتجارة، العدد (462)، 2006م، ص20.
- (9) الهادي آدم محمد إبراهيم وإيدام محمد إيدام علي، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية، جامعة النيلين، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد 1، العدد (1)، 2015م، ص16.
- (10) الجبوري، شلال حبيب عبد، صلاح حمزة؛ تحليل متعدد المتغيرات « دار

- الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2000م ، ص234.
- (11) أمير عبدالسلام آدم ، دور إدارة المخاطر المصرفية في تقليل حجم التمويل المصرفي المتعثّر في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، 2014م ، ص51-54.
- (12) إبراهيم الكراسنة ؛ أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ط 2، أبوظبي، 2010م ، ص73.
- (13) مصطفى حسن بسيوني السعدي ، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات (2)، مجلة المال والتجارة، القاهرة ، العدد (462)، 2006م، ص22.
- (14) زهير أحمد علي أحمد (2016م)، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م ، ص51.
- (15) محمد بهاء الدين أحمد (2010م)، إطار مقترح لتحديد منهج تطبيقي لآليات حوكمة الشركات بهدف زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية للشركات المساهمة مع التطبيق على بيئة المراجعة الخارجية بجمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد (2)، المجلد (1)، 2010م ، ص12.
- (16) زهير أحمد علي أحمد (2016م)، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م ، ص69-71.
- (17) عبدالكريم أحمد قندوز ، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عمان ، العدد (8)، 2012م ، ص27.
- (18) علي عبدالله شاهين وبهية مصباح صباح (2011م)، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، فلسطين ، المجلد (15)، العدد (1) ، 2011م ، ص8.
- (19) سعد زغلول ، الجهاز المركزي للإحصاء / جمهورية العراق «التحليل الإحصائي» المجلد 10 ، 2003، ص206-217.
- (20) أمين إبراهيم آدم ؛ المبادئ الأساسية الإحصائية في الطرق التطبيقية للاعلمية، مكة المكرمة، 2005-1426هـ، ص46

# أثر القياس المحاسبي على استهلاك الموارد في تخصيص تكاليف الجودة في شركات الصناعات الغذائية

The effect of accounting measurement of resources consumption in allocating quality costs in food industry companies

( دراسة تطبيقية )

باحث دكتوراه

إسحق محمد عمر

أستاذ المحاسبة - جامعة النيلين

أ.د صالح حامد محمد علي

- أستاذ المحاسبة - جامعة السودان  
للعلوم والتكنولوجيا.

د. فارس الطيب محمد عثمان

البحث مأخوذ من رسالة دكتوراه

المستخلص:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز القياس المحاسبي عن استهلاك الموارد في تخصيص تكاليف الجودة ، وتأتي أهمية الدراسة في أنها تساعد إدارات الشركات في تخصيص تكاليف الجودة للوصول إلى تخفيض التكاليف وتحقيق مكاسب أكبر، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن قياس التكاليف بوحدات كمية يساعد في التخصيص الأمثل للتكاليف والكشف عن الوحدات المعيبة مبكراً مما يؤدي إلى خفض تكاليف الفشل الداخلي، والاهتمام بشكاوي العملاء ويحسن من أداء الشركات ويقلل من تكاليف الفشل الخارجي ، وأوصت الدراسة بالاهتمام بإعداد الموازنات وتعيين التكاليف المخططة، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في تكاليف المنع والتقييم ومتابعة وتحليل شكاوي العملاء والسعي لحلها لتحقيق ربحية أكبر في ظل سوق المنافسة الحادة.

الكلمات المفتاحية: (محاسبة استهلاك الموارد، تكاليف المطابقة، تكاليف

عدم المطابقة)

## ABSTRACT:

The study aimed mainly to highlight the accounting measurement of resource consumption in allocating quality costs. The importance of the study is that it assists companies' management in allocating quality costs to reach cost reduction and achieve greater benefits. The study concluded a number of results, including that measuring costs in quantitative units helps in the optimal allocation of costs and early detection of defective units leads to reducing the costs of internal failure, Attention to customers' complaints improve companies' performance and reduces costs of external failure. The study recommended attention to preparing budgets and assigning planned costs. The study also recommended the necessity of investing in prevention and appraisal costs, following up and analyzing customer complaints and seeking to solve them to achieve greater profitability in the presence of the severe competition market.

Key words: (resource consumption accounting, Conformance costs, and nonconformance costs).

## المقدمة:

لم تشهد المحاسبة الإدارية من قبل هذا المعدل السريع من التطور كما شهدته منذ نهاية القرن الماضي، فلقد تلاقت المفاهيم الحديثة في تحليل البيانات واتخاذ القرارات والوسائل الجديدة لإدارة التكلفة، وكان ذلك تجاوباً مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي وضعت على إدارات المنشآت مسؤولية تخصيص التكاليف غير المباشرة والتي أصبحت السمة السائدة للتكاليف وذلك لأن التكنولوجيا والآلة أخذت حيزاً كبيراً في الصناعة اليوم مما جعل مسؤولية الإدارة تمتد لخلق قيمة للعملاء بأقل تكلفة ووضع المنشأة في مركز تنافسي مناسب إن لم يكن متميزاً<sup>(1)</sup> ولقد كانت الطاقة وكيفية قياسها وإدارتها وتحديد الطاقة العاطلة والتعامل معها من أهم التطورات في مجال المحاسبة الإدارية حيث اعتبرها الكثيرون مفتاح الكفاءة الذي يحقق المعادلة الصعبة وهي زيادة القيمة مع خفض التكلفة، وكان البحث منهجاً متكاملًا لإدارة

التكلفة، والذي يركز على الموارد واستهلاكها ومحاولة دمجها مع الفلسفة الخاصة بحاسبة التكاليف على أساس النشاط وهو التطور الأبرز في إدارة التكلفة في الشركات الأمريكية واليابانية والتي تركز على العمليات والأنشطة وصولاً لإطار متكامل يتعدى كونه نظاماً تقليدياً للمحاسبة عن تكلفة المنتجات التي تدعم اتخاذ القرارات الإدارية المتعددة في الشركات ويعظم استفادتها من نظم تخطيط الموارد<sup>(2)</sup>

## مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في قصور نظم التكاليف التقليدية في تلبية احتياجات نظم إدارة التكلفة في الظروف الاقتصادية الراهنة، بل وقد تقف حائلاً أمام تزويد الإدارة بالمعلومات الجيدة لتحقيق أغراض التميز التكاليفي للمنتجات ودعم القدرة التنافسية للمنشآت. وتبرز تساؤلات يمكن صياغتها في الآتي: هل تستخدم شركات صناعة الأغذية نموذج محاسبة استهلاك الموارد في قياس تكاليف الجودة؟ هل تدرك شركات صناعة الأغذية أهمية قياس تكاليف الجودة؟

## أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على نموذج المحاسبة عن استهلاك الموارد كأداة محاسبية جديدة تستهدف زيادة فعالية إدارة التكلفة، في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة بعد أن عجزت أنظمة التكاليف الأخرى المطبقة في الشركات عن بلوغ الهدف مما ينعكس ذلك في قياس مؤشرات تكاليف الجودة بنوعيتها بغية تخصيصها والوصول إلى التكلفة الأمثل وتحقيق التنافس.

## أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تناول نموذج محاسبة عن استهلاك الموارد لإبراز نواحي الاختلاف والتميز بينه وبين نظم التكاليف الأخرى المطبقة حالياً في الوحدات الاقتصادية، لتحقيق أهداف نظم إدارة التكلفة في بيئة التصنيع الحديثة وذلك بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية السودانية لتخصيص تكاليف الجودة وما ينعكس ذلك على أداء الإدارات في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب مما ينعكس على أداء المنشأة الكلي وتحقيق التنافس في بيئة صناعية تتسم بالجودة والمنافسة.

## فروض الدراسة:

يسعى الباحث في ثنايا هذا البحث إلى إثبات صحة الفرضيتين التاليتين:  
الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المبني على محاسبة استهلاك الموارد ومؤشرات تكاليف المطابقة.  
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المبني وفقاً لمحاسبة استهلاك الموارد ومؤشرات تكاليف عدم المطابقة.

## منهجية الدراسة:

يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي: باستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر القياس المحاسبي عن استهلاك الموارد في تخصيص تكاليف الجودة في شركات الصناعة الغذائية.

## حدود البحث :

- حدود بشرية: المحاسبون والمدراء الماليون ومدراء الإدارات بشركات صناعة الأغذية السودانية.
- حدود موضوعية استهلاك الموارد، تكاليف الجودة.

## الدراسات السابقة:

دراسة : صالح حامد محمد علي(2016م)، بعنوان: « واقع تطبيق نموذج محاسبة استهلاك الموارد في الشركات السودانية»  
هدفت الدراسة إلى بحث وتحليل مدى اهتمام المنشآت الصناعية السودانية بتطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد وذلك في أنه يساعد في التخصيص الأمثل لقياس تكاليف الموارد، وتوصلت الدراسة إلى وجود اهتمام لدى المنشآت الصناعية السودانية بتطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد.  
دراسة: محمد هيثم الدبس(2015م)، بعنوان: «إمكانية تطبيق محاسبة استهلاك الموارد في المنشآت الصناعية»

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف إمكانية تطبيق محاسبة استهلاك الموارد في بيئة الصناعة السورية لمعرفة مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيقها ضمن المنشآت، وتحديد المعوقات التي تواجهها، وخلصت الدراسة إلى احتواء البنية التحتية في المنشآت الصناعية

على خصائص تتطلب تبني نظام محاسبة تكاليف حديث كنظام، غير أن هناك صعوبة كبيرة في إمكانية تطبيقه نظراً لافتقار هذه المنشآت إلى مقومات تبنيه ووجود معوقات تعترض تطبيقه.

دراسة : صديق آدم ، فتح الرحمن الحسن ( 2014م)، بعنوان: « التكلفة على أساس النشاط والمحاسبة عن استهلاك الموارد ودورها في تخفيض التكلفة في المنشآت الصناعية»

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى تأثير الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف على تخفيض التكلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن محاسبة الاستهلاك عن الموارد يقدم رؤية مباشرة لإدارة لطاقت الموارد وتكاليف هذه الطاقات مما يؤدي إلى استبعاد تكلفة الموارد غير اللازمة للإنتاج، كما يقدم تطبيقه نظرة مستقبلية لكيفية الاستغلال الأمثل لموارد الأنشطة مما يزيد من كفاءة أداء الأنشطة.

دراسة : يارا سعد علي ( 2014م)، بعنوان: « المحاسبة عن استهلاك الموارد الجيل القادم لنظم إدارة التكلفة»

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين جودة مخرجات نظام المحاسبة عن التكلفة من خلال مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد لمدخل لإدارة التكلفة، أحد المدخل المستحدثة المصاحبة للتحديات التي تواجه المنشآت في القرن الحادي والعشرين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وجود تأثير جوهري لمدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد على تحسين مخرجات نظام المحاسبة عن التكلفة من خلال تحقيق دقة أكبر في تخصيص التكاليف، وتحقيق قدرة أكبر في تخطيط الموارد والاستغلال الأمثل للطاقة الفائضة للوحدات الاقتصادية.

دراسة: وليد أحمد محمد علي (2013م)، بعنوان: « أثر التكامل بين محاسبة استهلاك الموارد ونظام تخطيط موارد المشروع في دعم إدارة التكلفة»

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر التكامل بين نظام تخطيط موارد المشروع ونظام محاسبة استهلاك الموارد، وانعكاسات ذلك على إدارة التكلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام محاسبة استهلاك الموارد يركز على الطاقة النظرية ويصنف الطاقة إلى ثلاثة أنواع هي: طاقة إنتاجية ، وطاقة غير إنتاجية ، وطاقة عاطلة.

وأشارت الدراسة كذلك إلى أن الموارد العاطلة أعلى في ظل نظام محاسبة استهلاك الموارد وهو ما يجعله أكثر دقة في حساب تكلفة المنتج وتحديد الطاقة العاطلة.

دراسة : جهاد ربحي الناطور ( 2012م)، بعنوان: « أثر تطبيق نموذج استهلاك

الموارد على إدارة التكلفة في الشركات الصناعية الأردنية»  
استهدفت الدراسة بيان أثر احتساب الموارد غير المستغلة في نموذج محاسبة استهلاك الموارد على تطوير واستمرارية استخدام نظم إدارة التكلفة وقياس أثر ذلك على تخفيض تكلفة المنتجات، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نموذج محاسبة استهلاك الموارد يوفر دقة أكثر في احتساب تكاليف الإنتاج ، وأنه كلما زادت درجة تعقيد وتنوع المنتجات وزادت التكلفة النسبية للنشاط نجح النموذج الجديد في تحقيق الدقة في التكاليف.

دراسة: فتح الإله محمد أحمد محمد (2014م)، بعنوان: «نموذج مقترح لترشيد تكاليف الجودة في ظل بيئة التصنيع الحديثة»  
هدفت الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة أسلوب التكلفة على أساس النشاط والتكلفة المستهدفة في ترشيد تكاليف الجودة والتعرف على أثر استخدام المقاييس غير المالية وقياس تكاليف الجودة المستترة في ظل بيئة التصنيع الحديثة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يؤدي إلى تحديد أنشطة الجودة ذات القيمة المضافة ويوفر إطاراً عملياً لعمليات دمج وفصل الأنشطة، أسلوب التكلفة المستهدفة يتيح للمنشأة تخطيط تكلفة الجودة وتحقيق المرونة التي تعكس استراتيجية المنشأة في ظل البيئة المعاصرة.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة إلى الآتي:

يؤدي نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد دوراً كبيراً في الوصول إلى التخصيص الدقيق للتكاليف، وتحميلها على الأنشطة وفقاً لمقدار استهلاكها من الموارد، كما تقدم علاجاً شاملاً لنواحي القصور في نظم التكاليف التقليدية، ويعمل على فصل تكاليف الطاقة غير المستغلة عن التكاليف المحملة على المنتجات، وصولاً إلى توزيع عادل للتكاليف على المنتجات، مما ينعكس في التخصيص الأمثل لتكاليف الجودة بأنواعها المختلفة وصولاً إلى تحقيق أكبر مبيعات بفضل تعيين التكاليف الدقيقة بتبني نموذج محاسبة استهلاك الموارد.

## الإطار النظري:

### المحاسبة عن استهلاك الموارد:

إن ازدياد المنافسة المحلية والأجنبية والتطور التكنولوجي السريع في هيكل تكلفة المنتجات قد أجبر المديرين على البحث عن فهم أفضل لنظم إدارة التكلفة

الحالية والحاجة إلى نظم جديدة ، لقد فقدت مهنة المحاسبة مصداقيتها أمام أهم عميل لها وهو الإدارة وطبقاً للدراسة التي قام بها معهد المحاسبين الإداريين في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2003م فإن 77% من المديرين غير راضين عن تلك البيانات التي تقدمها نظم التكاليف الحالية، وأن منهم من يعتقد بأن هذه البيانات مضللة<sup>(3)</sup>، لقد تم تطبيق طرق المحاسبة عن التكاليف منذ أن بدأ الرأسماليون المخامرون المحاسبة عن نجاحاتهم، ومثلهم وقد تطورت هذه الطرق من التقرير المبسط عن التكاليف إلى نماذج التكلفة المتغيرة أو المباشرة المتقدمة أو المباشرة المتقدمة جداً والتي تتطلب مهارة رياضية وبرمجة متميزة على الحاسب الآلي وما زال المهنيون يكافحون بشدة لتحديد التكلفة الملائمة لاتخاذ القرارات.<sup>(4)</sup>

## مفهوم المحاسبة عن استهلاك الموارد:

تعمل المحاسبة كنظام معلومات على جمع المعلومات المستمدة من نظام التكاليف على أساس النشاط مع المعلومات المستمدة من نظام محاسبة التكاليف المستندة إلى الفكر الألماني والذي نتج عن الدمج بينهما مدخل محاسبة استهلاك الموارد الذي يعتبر تطويراً لأنظمة محاسبة التكاليف.<sup>(5)</sup>، عرفت محاسبة استهلاك الموارد بأنها نظام يعطي نظرة مستقبلية عن استهلاك الموارد طبقاً لمتطلبات موارد الأنشطة بما يحقق رغبة العملاء ومنافع الطلب على الخدمات مع التركيز على ضرورة الاستخدام الفعال للموارد بما يحقق الفعالية والكفاءة في إدارة الطاقة وعرفت محاسبة استهلاك الموارد بأنها أداة محاسبية لإدارة التكلفة توفر المعلومات المناسبة عن كيفية الاستغلال الكفاء والأمثل للموارد المتاحة وتوظيف الطاقات العاطلة بما يساعد في زيادة الإنتاجية وخفض تكلفة المنتج وبالتالي زيادة أرباح المنشأة ودعم مركزها التنافسي.<sup>(6)</sup>

متطلبات تطبيق مدخل محاسبة استهلاك الموارد

يعتمد تطبيق مدخل محاسبة استهلاك الموارد على أسس ودعائم مهمة تتمثل فيما يلي:

1. النظرة الشاملة للموارد: يركز مدخل محاسبة استهلاك الموارد على الموارد والتي تساعد في الأنشطة والعمليات.<sup>(7)</sup>
2. النموذج المبني على الكمية: يقيس مدخل محاسبة استهلاك الموارد مخرجات الموارد في شكل كمية الموارد المستخدمة.<sup>(8)</sup>
3. طبيعة التكلفة: إن السمة الأساسية لمدخل محاسبة استهلاك الموارد هي أنه يفصل بين التكاليف الثابتة والتكاليف التناسبية في كل مجمع للموارد.<sup>(9)</sup>

## أهداف المحاسبة عن استهلاك الموارد:

حددت أهداف المحاسبة عن استهلاك الموارد في الآتي<sup>(10)</sup>:

1. قياس مدى التقدم تجاه أهداف خفض تكاليف استخدام الموارد سواء المستخدمة أو غير المستخدمة.
2. إبراز قدرة المورد على إيجاد قيمة مضافة للعميل.
3. الرقابة على استخدام الموارد عن طريق تتبع كميات المواد المستخدمة.
4. تقديم معلومات أساسية حول موارد المنشأة.

## خصائص المحاسبة عن استهلاك الموارد

خصائص الموارد: هما أن الموارد هي المسبب الأساسي للتكاليف فإنه من الضروري فهم طبيعة الموارد تمهيداً لعمل نموذج لها توضح فيه بكفاءة علاقات السبب والنتيجة وفي هذا الصدد فإن للموارد خصائص أساسية هي<sup>(11)</sup>:

- القابلية: وهي الخصائص النوعية التي تتمثل في كيفية تدريب العاملين والكيفية التي ينفذون بها العمل ، وجودة الآلة المستخدمة.
- المقدر ( الطاقة): هي خاصية وصفية يقصد بها إمكانية المورد في تحقيق متطلبات أو تقديم خدمات معينة أو المساهمة في مورد آخر.

## مزايا محاسبة استهلاك الموارد:

- وتتميز محاسبة استهلاك الموارد بمجموعة من الخصائص في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وغيرها ومنها<sup>(12)</sup>:
- التخطيط الفعال للموارد: حيث يعتبر محاسبة استهلاك الموارد أساس يعتمد عليه في عملية التخطيط التشغيلي والاستراتيجي.
- تحقيق الرقابة الذاتية: تتميز محاسبة استهلاك الموارد بالاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة في مجال الرقابة الذاتية على أنشطة المنشأة.

## تكاليف الجودة:

استخدمت تكاليف الجودة بشكل أولي في الشركات الصناعية ، ولكن اليوم حظيت باهتمام كبير حتى أصبحت تستخدم في القطاعات العامة والمؤسسات الخدمية<sup>(13)</sup>. هناك عدة معاني لتكاليف الجودة بحسب ما ينظر الناس لما يمكن أن تقيسه

هذه التكاليف فبعض الكتاب والإداريين يربط تكاليف الجودة بالتكلفة الناتجة عن الجودة الرديئة (ضبط الجودة وال فشل في ضبط الجودة)<sup>(14)</sup>، والبعض يرى أن تكاليف الجودة هي تلك المرتبطة بوصول الشركة لنظام معين من الجودة<sup>(15)</sup> والبعض أيضاً يرى أن تكاليف الجودة هي تلك التكاليف الناتجة عن تشغيل قسم الجودة في الشركة<sup>(16)</sup>.

## مفهوم تكاليف الجودة:

تعبر تكاليف الجودة عن الفرق بين تكلفة المنتج الفعلية وتكلفة المنتج المنخفضة التي يمكن أن تحدث إذا لم يكن هناك إمكانية لحدوث خدمات غير مطابقة وفشل في المنتجات ووحدات معينة في التصنيع<sup>(17)</sup>. أو بمعنى آخر هي التكاليف المتعلقة بكل من الوصول وعدم القدرة على الوصول إلى مستوى الجودة المطلوب من المنتجات<sup>(18)</sup>. عناصر تكاليف الجودة:

في بدايات 1960م صنف كل من Juran و Feigenbaum تكاليف الجودة عموماً إلى أربعة تقسيمات وهي ( تكاليف الوقاية ، وتكاليف التقييم ، وتكاليف الفشل الداخلي ، وتكاليف الفشل الخارجي)، أما العالم الشهير Crosby فقد قسم هذه التصنيفات في قسمين رئيسيين هما:-

- 1 - تكاليف المواءمة (المطابقة): والتي يتضمن كل التكاليف الوقائية لضمان منتجات بلا عيوب ، وتشمل<sup>(19)</sup>:
  - أ- تكاليف الوقاية. ب - تكاليف التقييم.
- 2 - تكاليف عدم المواءمة (عدم المطابقة): والتي تتضمن التكاليف الحاصلة بسبب وجود عيوب في الجودة<sup>(20)</sup>: -
  - أ- تكاليف الفشل الداخلي. ب - تكاليف الفشل الخارجي.

## الدراسة الميدانية:

### // / مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في شركات صناعة الأغذية متمثلة في شركات صناعة الدواجن بولاية الخرطوم، وعمل الباحث على وحدة مجتمع الدراسة من ذوي الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث. من المحاسبين ومحاسبي التكاليف والمدراء الماليين والمراجعين الداخليين وآخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة

قطاع الصناعات الغذائية - صناعة الدواجن- ولاية الخرطوم، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (101) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (101) فرد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (100) %).

والجدول والشكل أدناه يبين عدد الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والمسترد منها.

#### الشركات العاملة في مجال الدواجن بولاية الخرطوم جدول رقم (1)

الرقم	الجهة	الموقع	العدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الاسترداد
1	شركة رويال جكن للصناعة والاستثمار	غرب أمدرمان	6	6	100%
2	الشركة العربية لإنتاج وتصنيع الدواجن	طيبة الحساناب	5	5	100%
3	الشركة العربية للدواجن - أكوليد	جبل أولياء	5	5	100%
4	شركة شبكية للدواجن	الخرطوم	4	4	100%
5	شركة داجن - ميكو	كترانج	6	6	100%
6	مزارع الريفيرا	شرق النيل	4	4	100%
7	الشركة الكويتية للدواجن	أمدرمان	5	5	100%
8	شركة إيماء	غرب أمدرمان	5	5	100%
9	شركة أزاهير للدواجن	غرب أمبده	5	5	100%
10	شركة الدانوب	الكدرو	3	3	100%
11	مشروع التفون للانتاج الحيواني	مطري أمبده	4	4	100%
12	شركة ماثيو للدواجن	أمدرمان	5	5	100%
13	شركة البراري للدواجن	غرب أمدرمان	6	6	100%
14	شركة كورال	سوبا الحلة	4	4	100%
15	شركة جنيد كو للدواجن	جبل أولياء	3	3	100%
16	شركة الوالدة للانتاج الحيواني	أمدرمان	4	4	100%
17	شركة روافد الزراعية (الصفار)	غرب أمدرمان	3	3	100%
18	مزرعة جندا للدواجن	الكدرو	4	4	100%
19	شركة القارص للدواجن	جبل أولياء	4	4	100%
20	شركة سمبله للدواجن	سوبا غرب	2	2	100%
21	شركة كيلوباترا	الكباشي	3	3	100%

100%	4	4	غرب أمدرمان	مشروع الوادي للدواجن	22
100%	3	3	غرب الصالحة	شركة الحياة للدواجن	23
100%	2	2	السقاي	شركة الغار للدواجن	24
100%	2	2	شرق النيل	شركة الاعراك أخوان	25
	101	101		المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

## // // خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النسبة	التكرار	الفئات	البيان
30.7%	31	أقل من 30 سنة	العمر
30.7%	31	وأقل من 40 سنة 30	
30.7%	31	وأقل من 50 سنة 40	
5.0%	5	واقل من 60 سنة 50	
3.0%	3	سنة فاكثر 60	
100.0%	101	المجموع	
66.3%	67	بكلوريوس	المؤهل العلمي
6.9%	7	دبلوم فوق الجامعي	
18.8%	19	ماجستير	
5.9%	6	دكتوراه	
2.0%	2	أخرى	
100.0%	101	المجموع	
3.0%	3	زمالة المحاسبة البريطانية	لا توجد
17.8%	18	زمالة المحاسبة السودانية	
79.2%	80	لا توجد	
100.0%	101	المجموع	

75.2%	76	محاسبة	المؤهل المهني
11.9%	12	تكاليف ومحاسبة ادارية	
3.0%	3	نظم معلومات محاسبية	
7.9%	8	دراسات مصرفية ومالية	
2.0%	2	أخرى أذكرها	
100.0%	101	المجموع	
58.4%	59	محاسب	المسمى الوظيفي
12.9%	13	رئيس حسابات	
11.9%	12	مدير مالي	
5.9%	6	مراجع داخلي	
10.9%	11	محاسب تكاليف	
100.0%	101	المجموع	
33.7%	34	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
17.8%	18	وأقل من 10 سنوات	
23.8%	24	وأقل من 15 سنة	
24.8%	25	سنة فأكثر	
100.0%	101	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

## أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

## وصف الاستبانة:

أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة (الملحق رقم 1)، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين: القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها. القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (30) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفقاً لقياس « ليكرت » الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات كما يلي:

والمحور الأول يتضمن (10) عبارات، والمحور الثاني يتضمن (10) عبارات، والمحور الثالث يتضمن (10) عبارات.

## الثبات والصدق الظاهري لأداة:

من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين يوضح الملحق (رقم 2) أسماء وعناوين والدرجات العلمية أو الوظيفة لمحكمي استمارة الاستبانة.

## الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم أخذ استطلاعية مكونة من (20) فرداً وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة كرنباخ الفا يوضح الجدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (3)

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	عدد العبارات	الفرضيات
.918٠	.843٠	10	المحور الأول
.919٠	.844٠	10	المحور الثاني
.903٠	.815٠	10	المحور الثالث
.971٠	.943٠	30	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول رقم (3) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطي مؤشراً جيداً لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي

(SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج الإكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة. وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. الرسومات البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة
3. كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
4. والوسط الحسابي (Mean) لإجابات أفراد العينة على العبارات.
5. اختبار (ت) للعينة الواحدة (T. Test Sample) لاختبار الفرضيات.
6. معامل الارتباط.
7. اختبار (F)
8. الانحدار الخطي البسيط.

(أولاً) التوزيع التكراري لإجابات عبارات محاور عينة الدراسة  
 أولاً. تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الأول: قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد.

يهدف هذا المحور لمعرفة قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد ولاختبار هذا المحور لا بد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور .

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أوافق بشدة			لا أوافق بشدة		
			أوافق بشدة التكرار	أوافق التكرار	محايد التكرار	لا أوافق التكرار	لا أوافق التكرار	لا أوافق التكرار
اوافق	.576	4.48	51	48	1	1	0	الاهتمام بإعداد الموازنة
			50.5%	47.5%	1.0%	1.0%	0.0%	
اوافق	.730	4.26	42	44	14	1	0	تعيين التكلفة المخططة
			41.6%	43.6%	13.9%	1.0%	0.0%	
اوافق	.638	4.57	65	30	5	1	0	تقديم معلومات أساسية عن الموارد المتاحة
			64.4%	29.7%	5.0%	1.0%	0.0%	
اوافق	.740	4.44	57	33	9	2	0	تتبع كميات الموارد المستخدمة
			56.4%	32.7%	8.9%	2.0%	0.0%	

اوافق	.761	3.96	22 21.8%	57 56.4%	19 18.8%	2 2.0%	1 1.0%	قياس التكاليف بوحدة كمية
اوافق	.767	3.75	13 12.9%	57 56.4%	24 23.8%	7 6.9%	0 0.0%	تحديد مواقع الطاقة العاطلة
اوافق	.882	3.77	17 16.8%	56 55.4%	17 16.8%	10 9.9%	1 1.0%	توفير مقاييس دقيقة للأداء
اوافق	.838	4.40	55 54.5%	38 37.6%	2 2.0%	5 5.0%	1 1.0%	الاهتمام بالرقابة المستمرة على استخدام المواد
اوافق	.963	3.71	20 19.8%	47 46.5%	20 19.8%	13 12.9%	1 1.0%	التخصيص الأمثل للطاقة العاطلة
اوافق	.749	4.14	30 29.7%	60 59.4%	7 6.9%	3 3.0%	1 1.0%	دعم القرارات المتعلقة باستخدام الموارد
اوافق	.460	4.12	372 36.8%	470 46.5%	118 11.7%	45 4.5%	5 .5%	قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م  
يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج المحور الأول (قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.12) أي موافقون حسب مقياس ليكارت الخماسي . أي ان غالبية المبحوثين موافقون على ما جاء بعبارات المحور الثالث قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد.

## ثانياً، تحليل ومناقشة المحور الثاني: تخصيص تكاليف الجودة البعد الأول : مؤشرات تكاليف المطابقة

يهدف هذا البعد لمعرفة مؤشرات تكاليف المطابقة. و لاختبار هذا المحور لا بد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته .

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الأول

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق بشدة	.640	4.45	51 50.5%	46 45.5%	2 2.0%	2 2.0%	0 0.0%	امتلاك معدات تلائم مع نوعية منتجاتنا

اوافق بشدة	.668	4.29	39	54	6	2	0	برامج خاصة لمتابعة أداء معدائنا
			38.6%	53.5%	5.9%	2.0%	0.0%	
اوافقبشدة	.715	4.48	58	36	4	3	0	تدريب العاملين لأداء وظائفهم بأفضل طرق ممكنة
			57.4%	35.6%	4.0%	3.0%	0.0%	
اوافق بشدة	.672	4.53	63	30	7	1	0	التحسين المستمر لوسائل منتجاتنا
			62.4%	29.7%	6.9%	1.0%	0.0%	
اوافقبشدة	.750	4.33	47	43	8	3	0	التدقيق الداخلي لأداء العاملين
			46.5%	42.6%	7.9%	3.0%	0.0%	
اوافق	.778	3.88	19	57	19	6	0	تحليل بيانات الجودة بشكل موضوعي
			18.8%	56.4%	18.8%	5.9%	0.0%	
اوافق	1.003	3.88	29	46	12	13	1	المراقبة الاحصائية لتجنب عيوب التصنيع
			28.7%	45.5%	11.9%	12.9%	1.0%	
اوافق	.838	4.09	32	54	7	8	0	الاهتمام بمسببات التكلفة
			31.7%	53.5%	6.9%	7.9%	0.0%	
اوافقبشدة	.764	4.41	56	32	11	2	0	التقييم المستمر لأداء الموردين
			55.4%	31.7%	10.9%	2.0%	0.0%	
اوافقبشدة	.808	4.49	64	26	8	2	1	التقييم الخارجي لجودة منتجاتنا
			63.4%	25.7%	7.9%	2.0%	1.0%	
اوافقبشدة	.495	4.28	458	424	84	42	2	مؤشرات تكاليف المطابقة
			45.3%	42.0%	8.3%	4.2%	.2%	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج البعد الأول (مؤشرات تكاليف المطابقة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.28) أي موافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . أي ان غالبية المبحوثين موافقون بشدة على ما جاء بعبارات المحور الأول مؤشرات تكاليف المطابقة .

## البعد الثاني: مؤشرات تكاليف عدم المطابقة

يهدف هذا المحور معرفة مؤشرات تكاليف عدم المطابقة. ولاختبار هذا المحور لا بد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور جدول رقم (6)

## التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	العبارات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق	.913	4.13	39	44	12	4	2	إنتاج المنتجات وفقاً لمستويات الجودة المحددة
			38.6%	43.6%	11.9%	4.0%	2.0%	
اوافق	.786	4.27	43	46	9	2	1	تخفيض معدلات شكاوي العملاء
			42.6%	45.5%	8.9%	2.0%	1.0%	
اوافق	.804	3.88	18	61	15	6	1	التصميم الأمثل للمنتجات في المراحل الانتاجية الأولى
			17.8%	60.4%	14.9%	5.9%	1.0%	
اوافق	.892	4.06	33	51	7	10	0	الدعم الإداري لتعزيز برنامج الجودة
			32.7%	50.5%	6.9%	9.9%	0.0%	
اوافق	.772	4.06	28	56	12	5	0	تحليل عيوب الإنتاج
			27.7%	55.4%	11.9%	5.0%	0.0%	
اوافق	.953	3.97	33	43	14	11	0	اعتماد الأساليب الحديثة لنظم تكاليف الجودة
			32.7%	42.6%	13.9%	10.9%	0.0%	
اوافق	.900	3.99	29	52	11	8	1	الإنتاج وفقاً لبرنامج الإنتاج المحدد
			28.7%	51.5%	10.9%	7.9%	1.0%	
اوافق	.844	4.22	41	48	6	5	1	تصميم برنامج ل طرح المنتجات الجديدة في السوق
			40.6%	47.5%	5.9%	5.0%	1.0%	
اوافق	.753	4.21	36	54	8	2	1	تقليل معدلات الأخطاء
			35.6%	53.5%	7.9%	2.0%	1.0%	
اوافق	.814	4.09	30	57	8	5	1	الكشف المبكر للوحدات المعيبة
			29.7%	56.4%	7.9%	5.0%	1.0%	
اوافق	.546	4.09	330	512	102	58	8	مؤشرات تكاليف عدم المطابقة
			32.7%	50.7%	10.1%	5.7%	.8%	

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج البعد الثاني (مؤشرات تكاليف عدم المطابقة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.09) أي اوافق حسب مقياس ليكارت

الخماسي . أي ان غالبية المبحوثين يوافقون ما جاء بعبارات المحور الثاني مؤشرات تكاليف عدم المطابقة .

## (ثانيا) الاحصاءات الوصفية لعبارات محاور عينة الدراسة:

أولاً: عرض ومناقشة نتائج المحور الأول: قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد

يهدف هذا المحور لمعرفة قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد.

جدول رقم (7)

الوسط الحسابي اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد

م	العبرة	ت - المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
١	الاهتمام بإعداد الموازنة	78.070	100	.000	90%	دالة احصائياً
٢	تعيين التكلفة المخططة	58.602	100	.000	85%	دالة احصائياً
٣	تقديم معلومات اساسية عن الموارد المتاحة	72.064	100	.000	91%	دالة احصائياً
٤	تتبع كميات الموارد المستخدمة	60.201	100	.000	89%	دالة احصائياً
٥	قياس التكاليف بوحدة كمية	52.333	100	.000	79%	دالة احصائياً
٦	تحديد مواقع الطاقة العاطلة	49.175	100	.000	75%	دالة احصائياً
٧	توفير مقاييس دقيقة للأداء	42.991	100	.000	75%	دالة احصائياً
٨	الاهتمام بالرقابة المستمرة على استخدام المواد	52.745	100	.000	88%	دالة احصائياً
٩	التخصيص الأمثل للطاقة العاطلة	38.761	100	.000	74%	دالة احصائياً
١٠	دعم القرارات المتعلقة باستخدام الموارد	55.551	100	.000	83%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بعبارات محور (قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد) متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (100) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ماجاء بعبارات محور قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد.

## 1- تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني: تخصيص تكاليف الجودة

### 1/البعد الأول: مؤشرات تكاليف المطابقة

يهدف هذا البعد لمعرفة مؤشرات تكاليف المطابقة. ولاختبار هذا المحور ، استخدم اختبار (ت - للعينة الواحدة) لإجابات أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (8)

الوسط واختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات مؤشرات تكاليف

المطابقة

م	العبرة	ت - المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
١	امتلاك معدات تتلائم مع نوعية منتجاتنا	69.816	100	.000	89%	دالة احصائياً
٢	برامج خاصة لمتابعة أداء معداتنا	64.462	100	.000	86%	دالة احصائياً
٣	تدريب العاملين لأداء وظائفهم بأفضل طرق ممكنة	62.863	100	.000	90%	دالة احصائياً
٤	التحسين المستمر لوسائل منتجاتنا	67.839	100	.000	91%	دالة احصائياً
٥	التدقيق الداخلي لأداء العاملين	57.994	100	.000	87%	دالة احصائياً
٦	تحليل بيانات الجودة بشكل موضوعي	50.117	100	.000	78%	دالة احصائياً
٧	المراقبة الاحصائية لتجنب عيوب التصنيع	38.894	100	.000	78%	دالة احصائياً
٨	الاهتمام بمسببات التكلفة	49.049	100	.000	82%	دالة احصائياً
٩	التقييم المستمر لأداء الموردين	57.964	100	.000	88%	دالة احصائياً
١٠	التقييم الخارجي لجودة منتجاتنا	55.811	100	.000	90%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بعبارات بعد (مؤشرات تكاليف المطابقة) متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (100) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ماجاء بعبارات بعد مؤشرات تكاليف المطابقة.

## البعد الثاني: مؤشرات تكاليف عدم المطابقة

يهدف هذا البعد لمعرفة مؤشرات تكاليف عدم المطابقة ولاختبار هذا المحور لا بد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا البعد الثاني .

جدول رقم (9)

الوسط الحسابي واختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة

## الدراسة لمحور مؤشرات تكاليف عدم المطابقة

م	العبرة	ت - المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
١	إنتاج المنتجات وفقاً لمستويات الجودة المحددة	45.455	100	.000	83%	دالة احصائياً
٢	تخفيض معدلات شكاوي العملاء	54.561	100	.000	85%	دالة احصائياً
٣	التصميم الأمثل للمنتجات في المراحل الانتاجية الأولى	48.540	100	.000	78%	دالة احصائياً
٤	الدعم الإداري لتعزيز برنامج الجودة	45.714	100	.000	81%	دالة احصائياً
٥	تحليل عيوب الإنتاج	52.825	100	.000	81%	دالة احصائياً
٦	اعتماد الاساليب الحديثة لنظم تكاليف الجودة	41.848	100	.000	79%	دالة احصائياً
7	الإنتاج وفقاً لبرنامج الإنتاج المحدد	44.558	100	.000	80%	دالة احصائياً
٨	تصميم برنامج لترح المنتجات الجديدة في السوق	50.232	100	.000	84%	دالة احصائياً
٩	تقليل معدلات الأخطاء	56.194	100	.000	84%	دالة احصائياً
١٠	الكشف المبكر للوحدات المعيبة	50.509	100	.000	82%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بعبارات بعد (مؤشرات تكاليف عدم المطابقة) متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (100) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة لصالح الموافقين على ماجاء بعبارات بعد مؤشرات تكاليف عدم المطابقة.

اثبات الفرضيات العلاقة بين قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد ومؤشرات تكاليف الجودة:

1/1. تحليل الانحدار بين المتغيرات (قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد و قياس مؤشرات تكاليف الجودة):

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد و مؤشرات تكاليف الجودة

معاملات الانحدار	(ت) اختبار )	(Sig) القيمة الاحتمالية	التفسير
.946	3.206	.002	معنوية
$\hat{B}_0$			

معنوية	.000	11.366	.809	$\hat{B}_1$
			.702	معامل الارتباط ( $R$ )
			.700	معامل التحديد ( $R^2$ )
النموذج معنوي			129.197	أختبار ( $F$ )
$= (0.946) + .809X_1$				
التفسير	(Sig) القيمة الاحتمالية	t(أختبار )	معاملات الانحدار	
غير معنوية	.116	1.585	.538	$\hat{B}_0$
معنوية	.000	10.529	.862	$\hat{B}_1$
			.727a	معامل الارتباط ( $R$ )
			.528	معامل التحديد ( $R^2$ )
النموذج معنوي			110.856	أختبار ( $F$ )
$= (0.538) + .862X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (10)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل ومؤشرات تكاليف المطابقة كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.752).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (  $R^2$  ) (0.655)، هذه القيمة تدل على أن قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل يساهم بـ (66%) في الحد من مؤشرات تكاليف المطابقة (المتغير التابع).
3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (  $F(129.197)$  ) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (0.946) وهي قيمة مؤشرات تكاليف

المطابقة عندما تكون قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد مساوية للصفر.

- في حين نجد قيمة معلمة قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد تساوي (0.809) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين قياس مخرجات مؤشرات تكاليف الجودة و مؤشرات تكاليف المطابقة.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: «هناك علاقة بين قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد و مؤشرات تكاليف المطابقة قد تحققت.

## تليل الانحدار بين المتغيرات (قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد و قياس مؤشرات تكاليف الجودة):

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل ومؤشرات تكاليف عدم المطابقة كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.727).

2. بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.528)، هذه القيمة تدل على أن قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل يساهم بـ (53%) في الحد من مؤشرات تكاليف عدم المطابقة (المتغير التابع).

3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F(110.856)) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (0.538) وهي قيمة مؤشرات تكاليف عدم المطابقة عندما تكون قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد مساوية للصفر.

- في حين نجد قيمة معلمة قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد تساوي (0.862) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين قياس مخرجات مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد و مؤشرات تكاليف عدم المطابقة.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: «هناك علاقة بين قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد و مؤشرات تكاليف عدم

المطابقة قد تحققت.

## النتائج والتوصيات: النتائج:

1. تستخدم شركات الصناعات الغذائية مفاهيم محاسبة استهلاك الموارد في واقع الممارسة العملية.
2. تهتم شركات صناعة الدواجن بتطبيق برامج الجودة في عملياتها الإنتاجية.
3. الاهتمام بالرقابة المستمرة على استخدام الموارد يسهم في خفض التكلفة.
4. الاهتمام بشكاوي العملاء يحسن من أداء المنشأة ويقلل من تكاليف الفشل الخارجي.
5. الكشف عن الوحدات المعيبة مبكراً يؤدي إلى خفض تكاليف الفشل الداخلي.
- 6.

## التوصيات:

1. تبني شركات صناعة الأغذية توفير الدعم والتأييد اللازمين لتطبيق دعائم محاسبة استهلاك الموارد.
2. يوصي الباحث شركات الصناعات الغذائية أن تجعل من ضمن أولوياتها اعتماد تكاليف الجودة ضمن برنامج الجودة الشاملة في عملياتها الإنتاجية.
3. الاهتمام بالتطوير والسعي نحو امتلاك الوسائل والتقنيات الحديثة التي تقلل من فاقد الموارد.
4. أهمية متابعة تحليل وتقييم شكاوي العملاء والسعي لحلها لما لها من انعكاس على تحسين الأداء.
5. ضرورة الاهتمام بالاستثمار في تكاليف المنع والتقييم.
- 6.

## الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة إستبانة

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان « أثر القياس المحاسبي عن استهلاك الموارد في تخصيص تكاليف الجودة في شركات الصناعات الغذائية »



الرقم	برأيك هل تتوفر بمنشأتكم المؤشرات أدناه؟	مستوى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
١	امتلاك معدات تتلائم مع نوعية منتجاتنا				
٢	برامج خاصة لمتابعة أداء معدتنا				
٣	تدريب العاملين لأداء وظائفهم بأفضل طرق ممكنة				
٤	التحسين المستمر لوسائل منتجاتنا				
٥	التدقيق الداخلي لأداء العاملين				
٦	تحليل بيانات الجودة بشكل موضوعي				
٧	المراقبة الاحصائية لتجنب عيوب التصنيع				
٨	الاهتمام بمسببات التكلفة				
٩	التقييم المستمر لأداء الموردين				
١٠	التقييم الخارجي لجودة منتجاتنا				

#### البعد الثاني: مؤشرات تكاليف عدم المطابقة:

الرقم	برأيك هل تتوفر المؤشرات التالية بالمنشأة؟	مستوى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
١	إنتاج المنتجات وفقاً لمستويات الجودة المحددة				
٢	تخفيض معدلات شكاوي العملاء				
٣	التصميم الأمثل للمنتجات في المراحل الانتاجية الأولى				
٤	الدعم الإداري لتعزيز برنامج الجودة				
٥	تحليل عيوب الإنتاج				
٦	اعتماد الاساليب الحديثة لنظم تكاليف الجودة				
٧	الإنتاج وفقاً لبرنامج الإنتاج المحدد				

					تصميم برنامج لطرح المنتجات الجديدة في السوق	٨
					تقليل معدلات الأخطاء	٩
					الكشف المبكر للوحدات المعيبة	١٠

المحور الثاني: قياس مؤشرات المحاسبة عن استهلاك الموارد.  
\* يرجى التكرم بوضع علامة (√) داخل القوسين أمام الخيار المناسب:

الرقم	فضلاً هل برأيك تهتم منشأتكم بالآتي؟	مستوى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
١	الاهتمام بإعداد الموازنة				
٢	تعيين التكلفة المخططة				
٣	تقديم معلومات اساسية عن الموارد المتاحة				
٤	تتبع كميات الموارد المستخدمة				
٥	قياس التكاليف بوحددة كمية				
٦	تحديد مواقع الطاقة العاطلة				
٧	توفير مقاييس دقيقة للأداء				
٨	الاهتمام بالرقابة المستمرة على استخدام المواد				
٩	التخصيص الأمثل للطاقة العاطلة				
١٠	دعم القرارات المتعلقة باستخدام الموارد				

## المصادر والمراجع:

- (1) باسيلي، مكرم : محاسبة التكاليف الأصلية والمعاصرة الجزء الأول ، الطبعة الثانية، المنصورة ، المكتبة العصرية،(1998م)، ص 205.
- (2) مرعي ، عبدالحى ، مبارك ، صلاح عبدالمنعم ، مرعي عطية: محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر،(2002م)، ص 419.
- (3) خطاب محمد شحاته، : اطار مقترح للتكامل بين نظام التكاليف على أساس النشاط ومحاسبة استهلاك الموارد لتعزيز فلسفة الادارة على أساس القيمة ، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول ، العدد الثاني ،(2000م)، ص 146.
- (4) محمد هيثم الدبس: امكانية تطبيق محاسبة استهلاك الموارد في المنشآت الصناعية- مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-مجلد-37 العدد(3)،(2015)، ص ص 333-334.
- (5) يارا سعد علي : المحاسبة عن استهلاك الموارد الجيل القادم لنظم إدارة التكلفة، الفكر المحاسبي العدد الخاص -الجزء الثاني- جامعة عين شمس،(2014م)، ص ص758-759.
- (6) خالد حسين خالد الحوالي: دور مدخل محاسبة استهلاك الموارد في تدعيم استغلال الطاقة بمنشآت صناعة الأسمت اليمينية،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية، المجلد الرابع، العدد الأول ، جامعة قناة السويس، اصدار 2090-3782،(2013م)،ص ص 75-95.
- (7) يونس حسن عقل ، هبه شاكر فتحي البابلي:استخدام مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في إدارة التكلفة،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث ،الجزء الأول، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الأعمال، (2013م)،ص 67.
- (8) فتحي رزق السوافيري ، فهد بن سليمان النافع : تطوير عملية تخصيص التكاليف غير المباشرة وفق مدخل الأنشطة الموجه بالوقت ومحاسبة استهلاك الموارد مع التطبيق على شركة أسمنت القصيم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني، مجلد رقم (50) ، جامعة الاسكندرية،(2013م)، ص ص 46-9

- (9) فتح الإله محمد احمد محمد: نموذج مقترح لترشيد تكاليف الجودة في ظل بيئة التصنيع الحديثة، أمارأباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثالث عشر، (2014م)، ص ص 77-90.
- (10) رندا موسى كيوان : استخدام نموذج محاسبة استهلاك الموارد في تطوير نظم ادارة التكلفة في الظروف الاقتصادية المعاصرة ، القاهرة ، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، المجلد الثالث،(2013م)، ص 108.
- (11) وليد احمد محمد، : اثر التكامل بين نظام محاسبة استهلاك الموارد وتخطيط نظام موارد المشروع في دعم ادارة التكلفة ، جامعة بورسعيد، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، (2013م)، ص ص 268-269.
- (12) 12- عبدالحميد شاهين: مدخل مقترح لتطوير مقياس الاداء المتوازن كأحد الاتجاهات الحديثة للمحاسبة الادارية ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني،السنة السابعة، (2003م)، ص ص 220-221.
- (13) عبداللطيف بن صالح النعيم: دراسة تحليلية لموقف طلاب الجامعات السعودية من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على الأقسام الادارية بفرع جامعة الامام وكلية العلوم الادارية بجامعة الملك فيصل بالاحساء ، الاداري، السنة 24 ، العدد 90، (2002م)، ص ص 13-61.
- (14) الحلبي، أنور هائل:دراسة للنظام المحاسبي لتكاليف الجودة وتأثيرها على الدخل والعائد الربحي، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،(2010م)، ص 17.
- (15) ثناء عطيه فراج: تحليل وقياس التكاليف المستترة للجودة، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الادارية، كلية التجارة ، العدد الثاني،(1996م)، ص 334.
- (16) عبدالمنعم فليح عبدالله:تحليل ورقابة تكاليف الجودة لترشيد قرارات الاستثمار في برامج تحسين الجودة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، بني سويف ، العدد الاول،(1995م)، ص 77.
- (17) سماسم كامل موسى ابراهيم جادو: أسلوب مقترح لقياس تكاليف الجودة باستخدام منهج إدارة التكاليف على اساس النشاط، كلية التجارة ، جامعة عين شمس،المجلة العلمية ، العدد الثاني ، أبريل،(2004م)، ص 325.

- (18) الحديثي، سري كريم ريشان: دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الاداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، (2010م)، ص30.
- (19) محمد، فاطمة جاسم: أثر تكاليف الجودة في تحسين الأداء المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، (2008م)، ص84.
- (20) عبدالله بن عيسى بن علي الكيومي: تقدير درجة امكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية في سلطنة عمان، الإداري ، السنة 25، العدد 95، (2003م)، ص ص 169-223.

# دور القيادة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة: البنك الزراعي السوداني - الخرطوم) (٢٠١٣-٢٠١٨م)

أستاذ إدارة الأعمال المساعد  
كلية غرب النيل الجامعية

**د. عماد الدين علي محمد الفقيه**

أستاذ إدارة الأعمال المساعد  
جامعة العلوم والتقانة- كلية العلوم الإدارية

**د. عيسى ضو البيت محمد آدم**

## الملخص:

تناول البحث دور القيادة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة: البنك الزراعي السوداني- الخرطوم). وتمثلت مشكلة البحث في أن المصارف السودانية لا تولى القيادة الريادية لديها أدنى اهتمام أو مساهمة في تأهيلها حتى تصبح قادرة على تحقيق الميزة التنافسية المطلوبة في سوق العمل المصرفي، وتلخصت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس؛ ما العلاقة بين القيادة الريادية والميزة التنافسية؟ وتتفرع منه التساؤلات؛ ما العلاقة بين الرؤية والميزة التنافسية؟، ما العلاقة بين الإلهام والميزة التنافسية؟، ما العلاقة بين الثقة والميزة التنافسية؟، ما العلاقة بين التواصل والميزة التنافسية؟. وهدفت إلى دراسة أثر القيادة الريادية بأبعادها (الرؤية، الإلهام، الثقة، التواصل) في الميزة التنافسية، التعرف على مفهوم القيادة، توضيح مفهوم القائد الريادي والميزة التنافسية. واختبرت الدراسة الفروض؛ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة الريادية والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وتتفرع منها الفرضيات؛ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلهام والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني. واستخدم

البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل البحث لعدد من النتائج أهمها؛ عدم وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلهام والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني. كما أوصى البحث بعدد من التوصيات منها؛ على القائد الريادي بالبنك الاهتمام أكثر بالرؤية، زيادة تأهيل القائد الريادي بالبنك، على إدارة البنك بث الإلهام بين القادة،

الكلمات المفتاحية: الرؤية / الإلهام / الثقة / التواصل / التنافسية

:Abstract

The research deals with the Role of pioneering leadership in achieving competitive advantage (case study: Sudanese Agricultural Bank - Khartoum). The research problem was that Sudanese banks do not assume the pioneering leadership they have the slightest interest or contribution to qualifying them until they are able to achieve the required competitive advantage in the banking labor market. The research problem is summarized in the main question; What is the relationship between entrepreneurial leadership and competitive advantage? Questions are divided into: What is the relationship between vision and competitive advantage ?, What is the relationship between inspiration and competitive advantage ?, What is the relationship between confidence and competitive advantage ?, What is the relationship between communication and competitive advantage? It aimed to study the impact of entrepreneurial leadership in its dimensions (vision, inspiration, confidence, communication) on competitive advantage, to identify the concept of leadership, to clarify the concept of an entrepreneurial leader and competitive advantage. The study tested the hypotheses. There is a statistically significant relationship between the entrepreneurial leadership and the competitive advantage in the Sudanese

Agricultural Bank, and the assumptions branch out from it. There is a statistically significant relationship between the vision and the competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank. There is a statistically significant relationship between the inspiration and the competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank. There is a statistically significant relationship between confidence and the competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank. There is a statistically significant relationship between communication and advantage. Competitiveness in the Sudanese Agricultural Bank. The research used the descriptive and analytical method. The research reached a number of results, the most important of which are: The lack of a statistically significant relationship between the vision and the competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank, the lack of a statistically significant relationship between the inspiration and the competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank, the existence of a statistically significant relationship between confidence and the competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank, the existence of a statistically significant relationship between Communication and competitive advantage in the Sudanese Agricultural Bank. The research also recommended a number of recommendations, including: The entrepreneurial leader in the bank should pay more attention to the vision, increase the qualification of the entrepreneurial leader in the bank, the management of the bank to spread ..inspiration among the leaders

Keywords: Vision / Inspiration / Confidence / Communication /

Competitive

## المقدمة

ظهر مفهوم ريادة الأعمال في الكتابات الاقتصادية منذ كتابات الاقتصادي الإيرلندي ريتشارد كانتيلون (1680-1734م) وعبر عنه بنوع من الشخصية على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة. كما أن القيادة الريادية تتضمن؛ الريادة الإدارية وتشكل أحد أهم صفات تطبيق وتوليد الأفكار الإبداعية المبتكرة في الإدارة والتوظيف. بل ويعتبر الإبداع والابتكار الإداري أيضاً على أنه؛ أهم الاحتياجات التي تحقق القيادة الريادية وذلك تم حدوثه في بدايات ترسيخ ثقافة المفهوم الجديد للقيادة الاستراتيجية التي تم اعتبارها أحد مكونات المهارة الرئيسية للمديرين ورواد الأعمال.

كما أصبحت الميزة التنافسية تقاس بمدى القدرة على الإبداع والابتكار والتجديد الذي يتماشى في نفس الوقت مع متطلبات الأسواق الخارجية مما فتح مجالات واسعة للنمو أمام المؤسسات واقتحام الكثير من الأسواق. ويمكن القول أن الميزة التنافسية في الوقت الحالي لا تعتبر فرصة في حد ذاتها بقدر ما هي تهديد لأن المؤسسة التي تحقق هذا التميز تصبح محل اهتمام كل المنافسين للوصول إليها وتحقيق هذا التميز أو التفوق بالاعتماد على كل الطرق والوسائل. عليه فالمؤسسة بحاجة للعمل على التحسين والتجديد والتطوير المستمر بغرض امتلاك ميزة تنافسية حقيقية غير قابلة للتقليد والمحاكاة.

يمثل البنك الزراعي السوداني أحد الأذرع المصرفية المهمة في الاقتصاد السوداني لما له من بعد خدمي يهتم بتطوير الزراعة في المقام الأول وتوفير المدخلات التي تساهم في إنتاج يحقق الفائدة القصوى للمستفيدين، عليه يقوم البحث بدراسة حالة البنك الزراعي السوداني وذلك لتوضيح العلاقة بين القيادة الريادية والميزة التنافسية.

## مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث؛ في أن المصارف السودانية لا تولي القيادة الريادية لديها أدنى اهتمام أو مساهمة في تأهيلها حتى تصبح قادرة على تحقيق الميزة التنافسية المطلوبة في سوق العمل المصرفي. وتتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس؛ ما العلاقة بين القيادة الريادية والميزة التنافسية؟ وتتفرع منه التساؤلات التالية:-

1. ما العلاقة بين الرؤية والميزة التنافسية؟
2. ما العلاقة بين الإلهام والميزة التنافسية؟

3. ما العلاقة بين الثقة والميزة التنافسية ؟
4. ما العلاقة بين التواصل والميزة التنافسية ؟

### أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أنه:

1. يوفر معلومات مفيدة لمتخذي القرار بالمنظمات.
2. يوفر مرجعاً بالمكتبة للدارسين.
3. أنه من البحوث القليلة في هذا المجال حسب علم الباحثين.
4. قد يفتح آفاقاً لبحوث جديدة.

### أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة أثر القيادة الريادية بأبعادها (الرؤية، الإلهام، الثقة، التواصل) في الميزة التنافسية.
2. التعرف على مفهوم القيادة.
3. توضيح مفهوم القائد الريادي والميزة التنافسية.

### فرضيات البحث:

يقوم الباحثان باختبار الفرضية الرئيسية التالية:- (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة الريادية والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني) وتتفرع منها الفرضيات التالية:-

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلهام والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني.
4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني.

## أدوات جمع البيانات :

الأولية: الاستبيان .

الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات والبحوث.

## حدود البحث:

الحدود المكانية :- البنك الزراعي السوداني- الخرطوم.

الحدود البشرية:- جميع العاملين في البنك الزراعي السوداني

## الدراسات السابقة:

/ دراسة: ياسر سالم، 2013م (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة، سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة، رؤية رواد الأعمال نحو توظيف الشباب السعودي. كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. واختبرت الدراسة الفروض من خلال المحاور التالية: واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة، رؤية رواد الأعمال نحو توظيف الشباب السعودي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الخصائص المهمة التي تعبر عن واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بدرجة مرتفعة وتحتاج إلى إصدار أنظمة تشجع على ترويج منتجاتها للوقوف على قدميها، وتحتاج منتجاتها وخدماتها الجديدة إلى دعاية أكثر لتبصير المستهلكين بمميزاتها، وتعاني من ضعف التمويل المالي الذي يحتاجه تنفيذ الأفكار المبدعة، أن المعوقات المهمة التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة بدرجة مرتفعة هي

تعرض رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضغوط عمل شديدة وخصوصاً في مرحلة التأسيس، وتعجل الحصول على الربح من منتجات وخدمات المشروعات الريادية يلجأها لتفضيل العمالة الأجنبية، وانخفاض أو انعدام هامش الربح في بداية تشغيل المشروعات الريادية، إن السبل المهمة جداً للتغلب على المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة بدرجة مرتفعة جداً هي: زيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال، وإكساب رواد الأعمال الخبرة اللازمة لتشغيل وإدارة مشروعاتهم من قبل حاضنات الأعمال، ودعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المالى المناسب الذى يجعلها تتطور. كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها؛ الحرص على اختيار رائد الأعمال وتزويده بالدورات التدريبية الملائمة، ودعمه مادياً ومعنوياً قبل تنفيذ المشروع الريادي، اختيار المشروع الريادي الذى يتناسب مع مؤهلات ومهارات وإمكانات وقدرات وميول وإهتمامات رائد الأعمال، تواصل الدعم للمشروع الريادي الصغير والمتوسط في السنوات الأولى من التأسيس.

## / دراسة: إدريس أحمد حسن، 201م (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التفكير الريادي يعد من أهم المجالات التي يمكن من خلالها أن تتميز المنظمات الأهلية كي تتمكن من القيام بدورها المهم في خدمة المجتمع، ويمكن إدراك المشكلة من خلال الإجابة على التساؤلات؛ مدى إهتمام شركة الاتصالات كورك بالتفكير الريادي في تحقيق الميزة التنافسية؟، مدى علاقة التفكير الريادي في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات كورك؟، هل يوجد تأثير للتفكير الريادي في الميزة التنافسية لشركة الاتصالات كورك؟. وقد هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التفكير الريادي لدى مدراء شركة كورك بمحافظة اربيل من وجهة نظر مديرين ومسؤول الشركة، التعرف على تأثير التفكير الريادي في بعض الممارسات الإدارية فيها، التعرف على العوامل الشخصية والتنظيمية التي تتأثر وتؤثر في مستوى التفكير الريادي في شركة كورك للاتصالات، إبراز دور التفكير الريادي في تعزيز الميزة التنافسية لشركة كورك للاتصالات في محافظة اربيل. كما اختبرت الدراسة الفروض الرئيسية؛ توجد علاقة معنوية بين التفكير الريادي والميزة التنافسية، يوجد تأثير معنوي للتفكير الريادي في الميزة التنافسية. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها؛ اهتمام شركة كورك للاتصالات بالتفكير الريادي والذي بدوره يحقق الميزة التنافسية، توجد

علاقات ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عناصر التفكير الريادي (المخاطرة، المبادأة، الإبداع، التفرد) وتحقيق الميزة التنافسية لشركة كورك للإتصالات، توجد علاقات تأثير بين التغيرات التي تحصل في التفكير الريادي وتحقيق الميزة التنافسية لشركات الإتصالات. كما اوصت الدراسة بعدة توصيات منها؛ أن تبادر شركات الاتصالات إلى الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح لما له من فائدة في تحسين الأعمال لديها، تطبيق الدراسة على قطاعات إقتصادية أخرى كالبنوك والتأمين والصناعة والخدمات والتعليم والزراعة.

## / دراسة: آمال عبد المجيد وعبد القادر أحمد، م (3)

تمثلت مشكلة الدراسة في إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والإعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سدِّ إحتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي، وبناءً على ما سبق تتحدد مشكلة البحث بالتساؤل التالي؛ ما مدى مساهمة القيادة الريادية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية؟ هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة القيادات الريادية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، وذلك من خلال التعرف إلى مفهوم وواقع القيادة الريادية والأبعاد المختلفة لها، إضافة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها وتجربة مجموعة الاتصالات الفلسطينية في هذا المجال، التعرف إلى مدى توافر أبعاد القيادة الريادية المتمثلة بـ (الإبداع، الرؤية الاستراتيجية، تحمل المخاطرة، والمبادأة) في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، تحديد مستوى امتلاك مجموعة الاتصالات الفلسطينية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال المتغيرات التالية: (المسؤولية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، والانسانية)، الكشف عن العلاقة بين القيادة الريادية ومدى مساهمتها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. إختبرت الدراسة صحة الفرضيات؛ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أبعاد القيادة الريادية المتمثلة بـ (الإبداع، الرؤية الاستراتيجية، تحمل المخاطرة، والمبادأة) وتعزيز المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، والانسانية)، لا يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أبعاد القيادة الريادية مجتمعة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات تقدير العاملين حول محاور الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (المؤهل العلي، سنوات الخدمة، الشركة). توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها؛ أن مستوى توافر أبعاد القيادة الريادية (الإبداع، المخاطرة، المبادرة، الإستباقية، الرؤية الاستراتيجية) من وجهة نظر العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية كان مرتفعاً، أن مستوى توافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية (القانونية، الاقتصادية، الأخلاقية، والانسانية) من وجهة نظر العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية كان مرتفعاً، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الريادية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية. اوصت الدراسة بعدة توصيات منها؛ ضرورة بلورة رؤية واضحة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية فضلاً عن إدراجها ضمن أهدافها الاستراتيجية، إنشاء قسم متخصص يعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية، لاسيما في ظل إحتدام حدة التنافس بين الشركات فيما يخص أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وما يمكن أن يؤثر ذلك على فرص التميز، بناء ثقافة تنظيمية تقوم على أسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

## أولاً:- الإطار النظري تصريف الريادي:

منذ بداية القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن الماضي تطور مفهوم الريادي حيث بدأت الريادة تأخذ إبعاداً اقتصادية واجتماعية، ويعرف الريادي على أنه ذلك الفرد الذي يقوم بالمزج بين عناصر الإنتاج المختلفة (الموارد، العمالة، والأصول الأخرى) بنسب متوافقة لجعل قيمتها اكبر من ذي قبل، ويتميز سلوك الريادي بروح المبادرة وقبول مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها ومع ذلك فهو يلجأ إلى تنظيم الآلية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل عام فإن الريادي هو الفرد الذي يقوم بالتجديد والتغيير في الأسواق من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات أشكال جديدة<sup>(4)</sup>.

تأتى كلمة الريادي في اللغة الإنجليزية لتعطي مصطلحاً ذا دلالة خاصة، ورغم ثراء اللغة العربية فإن كافة الترجمات لهذا المصطلح إتسمت بالقصور في التعبير عن المدلول المراد باللغة الإنجليزية، ففي القواميس والأدبيات الإدارية تُرجمت إلى (المبادر، الملتزم، المنظم، المخاطر، المخطط، المروج، صائد الفرص، صانع الفرص، المبدع الإنتاجي)،

أو المستثمر للتعبير عن الراغب في بدء مشروع خاص أو إمتلاك مشروعاً بالفعل ويريد أن يديره بصورة صحيحة وسليمة (5).

يرجع تعريف رائد الأعمال إلى العالم الإقتصادي (شوميتز) إذ عرف الريادي بأنه هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة تتميز بعنصر الإبداع أو إختراع جديد إلى إبتكار ناجح، ورائد الأعمال دائماً لديه شغف غير عادي بتطبيق فكرته ولديه إيمان كامل بنجاحها وإنها ستغير الكثير، بل قد تغير أوضاعه ومجتمعه المحلي بل العالم أجمع ومن ثم لديه القدرة على تطويرها وإستدامتها (6).  
الريادة أو الريادية مفهوم قديم استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الإستكشاف العسكرية، بقى هذا المفهوم مستعملاً في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية كالأعمال الهندسية وبناء الجسور، وقد دخل مفهوم الريادة إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر من قبل (كانتلون) الذي وصف التاجر الذي يشتري سلعاً بسعر محدد ليبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقاً بأنه ريادي، مهما يكن الأمر فإن روح المخاطرة والمغامرة بقيت ملازمة لمفهوم الريادة (7).

لقد ظهر مفهوم القيادة الريادية في القرن الحادي والعشرين كفكرة قوية وبصفة خاصة للمؤسسات التي عليها أن تتكيف بسرعة إذا ارادت تحقيق قيمة عامة ومن بين تلك المؤسسات الجامعية، ولاشك أن الطبيعة الأساسية لمثل هذه القيادة من حيث التفاعل بين الأشخاص المشاركين في هذه العملية سواء القادة أو التابع ليست عمل شخص واحد بل يمكن تفسيرها وتعريفها باعتبارها مجهوداً تعاونياً بين أفراد التنظيم (8).

## ابعاد القيادة الريادية:

ينظر إلى القيادة الريادية على أنها القيادة التي تتبنى رؤية واضحة للمنظمة وتعمل على حشد طاقات العاملين خلف هذه الرؤية والهامهم وشحنهمم لتحقيق قيمة استراتيجية للمنظمة، وتتضمن أربعة أبعاد أساسية هي الرؤية والالهام والثقة والتواصل ويمكن استعراضها فيما يلي (9) :-

الرؤية: من ابعاد القيادة الريادية القدرة على تطوير وتحديث رؤية مناسبة لمستقبل المنظمة وتنفيذ تلك الرؤية على أرض الواقع بطريقة فعالة والقادة الرياديون

بكل تأكيد هم ذوو رؤية جيدة فليدهم مهارات لايجاد حالات مستقبلية مرتبطة بشكل ناجح مع أهداف المنظمة عن طريق اقامة علاقات ناجحة مع التابعين وإستحداث الكثير من العمل المتسم بالحماس لإنجاز مثل هذه الرؤى وتحقيقها. **الالهام:** القيادة الريادية تقوم على الجودة الروحانية المبنية على قوة الالهام، ومن ثم قوة حث الآخرين على إتباع القيادة ويتصرف القادة الرياديون بالطريقة التي تؤدي إلى تحفيز والهام من حولهم وذلك عن طريق الشفافية وتزويد العاملين بمعلومات ضافية عن أعمالهم وعمما يقوم به الآخرون، وما يشكله ذلك من قيمة لجميع الاطراف، ويثيرون بينهم روح الفريق ويظهرون الحماس والتفاؤل بينهم، ويشجع القادة اتباعهم ويدفعونهم للمشاركة في تصور حالة المستقبل الجذابة ويرسخون توقعات واضحة يسعى الاتباع إلى الوفاء بها، كما يبينون لهم الحاجة للإلتزام بالأهداف والرؤية المشتركة.

**الثقة:** حينما يكون هناك تطابق بين أقوال القادة وأفعالهم أى عندما تتفق مشاعرهم وتصرفاتهم مع أهدافهم وأهداف منظماتهم فإن الثقة تبرز بشكل واضح، وتمثل الثقة أحد الجوانب المهمة للقيادة الريادية ويبنى القائد الثقة عن طريق تجسيد الكفاءة والمقدرة والإرتباط والشخصية التي تجعل الثقة ممكنة والثقة التي تجعل القيادة ممكنة وذلك هو قانون الأرض الصلبة<sup>(10)</sup>.

**التواصل:** يعد التواصل من أهم الابعاد للقائد الريادي حيث يتوقف عليها جزء كبير من فاعليته وتأثيره ونجاحه، ويعرف التواصل بأنه سلوك أفضل السبل والوسائل لنقل الأفكار والمعلومات والآراء من فرد إلى أشخاص آخرين والتأثير في افكارهم واقناعهم بما يريد سواء كان ذلك بطريقة لغوية أم غير لغوية، ويشكل التواصل نوعاً من تبادل الحقائق والأفكار والآراء والإنفعالات بين أفراد مجموعة معينة بحفز من القائد حتى يتحقق فهم موحد وتتوافر المعلومات والأفكار لجميع الأطراف<sup>(11)</sup>.

## الميزة التنافسية:

كان مايكل بورتر هو أول من قام بتأسيس مفهوم الميزة التنافسية عام 1985م، في حين يؤكد بورتر على أن الميزة التنافسية تنبعث من شركة تقوم بتأسيس قيمة لها بين عملائها، ولكي تصل إلي ذلك تقوم الشركة باختيار الأسواق التي يمكنها التفوق فيها وتتقدم بشكل ملموس على منافسيها عن طريق تحسين وضعها بشكل مستمر، ويؤكد بورتر على أهمية التميز الذي يتضمن طرح المنتج أو الخدمة التي يتم تقديمها

من الوجهة الصناعية على إعتبار أنها فريدة والتركيز على رؤية مجموعة مشتريين أو المنتج بشكل أكثر كفاءة وتمييزها عن المنافسين الموجودين بشكل أكبر في السوق، قام بتطوير الإطار العملي الذي قام بتعريفه بناءً على ثلاثة إستراتيجيات فعالة يمكن أن تقوم المنظمة باستغلالها لكسب التميز التنافسي وهي (12) :

- الإبداع، كونها منتجاً فريداً على العملاء.
- الجودة، طرح بضائع وخدمات تتميز بالجودة والكفاءة العالية للعملاء.
- قيادة التكلفة، النتيجة التي تم التخطيط لها في السياسات تهدف إلى إدارة النفقات بشكل جيد.

الميزة التنافسية هي نقطة قوة تملكها المؤسسة لوقت معين وتتميز بها عن منافسيها ولكن لا شيء يمنع المنافسين من إكتساب هذه الميزة في زمن معقول، لذا يجب على كل مؤسسة أن تنظر إلى الأمام وتتمي خطتها الإستراتيجية لمقابلة الظروف المتغيرة والمتجددة في البيئة الخارجية، ولا توجد إستراتيجية تعتبر مثلي لكل المؤسسات وعلى كل مؤسسة أن تحدد خطة اللعب التي تحسن موقفها وفرصها وأهدافها ومواردها، ويتوقف ذلك على مدي القدرة على متابعة التغيرات البيئية التي تتصف بالديناميكية والتعقد (13).

## أساليب تحقيق الميزة التنافسية:

لتحقيق الميزة التنافسية لا بد من إتباع بعض الأساليب التي تؤدي لذلك وتتمثل في الكلفة، الجودة، المرونة، المقدرة، التوقيت والسعر وذلك كما يلي (14) :

الكلفة: يعتبر تحقيق المزايا التنافسية من أهم مساهمات وظيفة العمليات وذلك من خلال سعي المنظمة إلى تلبية حاجات الزبائن ورغباتهم ومتابعة ورصد أداء المنافسين وأنشطتهم حيث يؤثر الإسلوب الذي تستخدمه المنظمة في تحويل مدخلاتها إلى منتجات تتطابق مع توقعات الزبون في الحصول على المنافع التي يرغب فيها جراء استخدام المنتج، وبذلك يحدث لديه الرضا تاكيداً للدور الاستراتيجي في بناء الميزة التنافسية من خلال واحدة أو أكثر من الأساليب التي تحقق الميزة التنافسية.

الجودة: نتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة زاد إهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم إذ لم يعد السعر العامل المحرك لسلوك المستهلك بل أصبحت الجودة هي الإهتمام الأول له والقيمة التي يسعي للحصول عليها، هذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب البقاء في المنافسة أن تنتج منتجات

ذات جودة عالية فتدعيم السمعة من خلال الجودة يمنح المؤسسة فرصة فرض سعر غالي، كما أن العمل على سلامة العملية الإنتاجية وخلوها من أي عيب يدعم ويزيد الكفاءة ومن ثم تخفيض التكاليف الأمر الذي يسمح ببناء ميزة تنافسية، فالجودة أصبحت أحد الأبعاد الأساسية التي تبني عليها الميزة التنافسية للمؤسسة في مواجهة التحديات المختلفة (15).

المرونة: يقصد بها مدي نجاح المنظمة في تكييف نظامها الإنتاجي مع المتغيرات البيئية وعمليات الطلب، وتعرف كذلك بأنها القدرة على الإستجابة للتغيرات في تصميم المنتج أو في حجم الإنتاج أو في المزيج الإنتاجي لذا فهي تشمل مرونة المقدار ومرونة المنتج المزيج (16).

المقدرة: المقدرة التنظيمية تشير إلى التطبيق الاستراتيجي للمنافسة كإستعمال تحريك الأهداف التنظيمية وتجميعها، من خلال هذا المضمون يمكن تحديد وخلق المقدرات التنظيمية المطلوبة والتي سوف تحدد بواسطة أهدافها المستقبلية، ومن جهة أخرى فإن الحاجة لتجهيز أو تطوير المنافسة المحددة يكون مساوياً لمقدرات المنظمة الحالية على وفق المنافسة الموجودة، وسوف يكون وفقاً لهذا المصطلح فإن الأهداف التي تستطيع حقيقة الوصول إليها تكون أقل في مستواها كما هو الحال في مقدرة المصرف لتجهيز المستهلكين بمنتجات إستثمارية مرنة ربما يكون نتيجة مقدرة نظام المعلومات، ومهما يكن فإن تكنولوجيا المعلومات تصمم وتنفذ لدعم تكوين وخدمة هذه المنتجات (17).

## ثانياً:- الدراسة الميدانية

من خلال إجراءات الدراسة الميدانية فيالبنك الزراعي السوداني، وباستعمال أداة الدراسة المتمثلة في الإستبيان، يتم عرض وتحليل النتائج وكذا اختبار الفرضيات.

## منهجية الدراسة الميدانية:-

منهج الدراسة: أن المنهج المناسب من أجل وصف وتحليل الدراسة بأكملها هو المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل معطيات الجانب الميداني والوقوف على أثر القيادة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة البنك الزراعي السوداني.

## أنموذج الدراسة:

شكل (1): أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثين من خلال فرضيات الدراسة 2019م

1. مجتمع الدراسة: انطلاقاً من المجال الموضوعي للدراسة، وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، حدد الباحثان مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين بالبنك الزراعي السوداني.
2. عينة الدراسة: تم اختيار عينة البحث بطريقة العينة العشوائية البسيطة من المجتمع المدروس مكونة من (50) موظفاً، حيث تم توزيع عدد (50) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (50) استبانة كلها سليمة، تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (100%)،. بياناتها كالاتي:

جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة

النسبة %	العدد	البيان
100%	50	الإستبيانات الموزعة
100%	50	الإستبيانات التي تم إرجاعها
0%	0	الإستبيانات التي لم يتم إرجاعها
0%	0	الإستبيانات غير صالحة للتحليل
100%	50	الإستبيانات الصالحة للتحليل

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSSم

- 3 - أداة الدراسة: بالإعتماد على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة، تم بناء إستبيان خصيصاً لقياس اتجاهات مفردات العينة، وفقاً للمحاور الرئيسة للدراسة، وقد قسم هذا الإستبيان إلى جزأين:
  - الجزء الأول: ويتضمن البيانات الشخصية (الوظيفية) لأفراد العينة (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
  - الجزء الثاني: البيانات الأساسية: ويشتمل على محاور الدراسة والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة، ويشتمل هذا القسم على خمس محاور وعدد (20) عبارة تمثل متغيرات الدراسة وفقاً لما يلي:
    - المحور الأول: يقيس (الرؤية) ويشتمل على عدد (4) عبارات.
    - المحور الثاني: يقيس (الإلهام) ويشتمل على عدد (4) عبارات.

المحور الثالث: يقيس (الثقة) ويشتمل على عدد (4) عبارات.  
المحور الرابع: يقيس (التواصل) ويشتمل على عدد (4) عبارات.  
المحور الخامس: يقيس (الميزة التنافسية) ويشتمل على عدد (4) عبارات.  
كما تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (LikartScale)،  
والذي يتراوح من (لا أوافق بشدة، لا أوافق، لا رأي، أوافق، أوافق بشدة)، كما هو  
موضح في جدول رقم (2).

جدول (2) الميزان التقديري لمقياس ليكرت الخماسي

المستوى	الاتجاه	الوسط المرجح	الوزن النسبي	درجة الموافقة
منخفض	عدم الموافقة بشدة	1.79 - 1	1	لا أوافق بشدة
	عدم الموافقة	2.59 - 1.80	2	لا أوافق
متوسط	لا رأي محدد	3.39 - 2.60	3	لا رأي
مرتفع	الموافقة	4.19 - 3.40	4	أوافق
	الموافقة بشدة	5 - 4.20	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSS.  
4- صدق وثبات أداة الدراسة: سيتم التركيز هنا على أداة الدراسة المتمثلة في  
الإستبيان من حيث صدقها، وكذلك من خلال حساب معامل كرونباخ الذي يقيس  
مدى ثبات هذه الأداة وصلاحيتها للتطبيق الميداني:  
أ- صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة قمنا بإجراء نوعين من  
الإختبارات:

- الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تطلب التحقق من الصدق الظاهري  
لأداة الدراسة الإستعانة بمجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال بقصد  
الإفادة من خبرتهم في إختصاصاتهم لمعرفة مدى مناسبتة لموضوع الدراسة وهدفها،  
وبناء على ملاحظات الأساتذة تم تعديل الإستبيان وتصميمه في صورته النهائية، مما  
جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس.
- الصدق البنائي Structure Validity: يعتبر الصدق البنائي أحد مقياس صدق

الأداء الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى إرتباط كل محور من محاور الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات الإستبيان، وقد قام الباحثان باستخدام معامل ارتباط بيرسون للتحقق من ذلك كما في الجدول (3) التالي:

للإستبيان

المحاور	معامل إرتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الرؤية	0.665	0.001
الإلهام	0.572	0.008
الثقة	0.732	0.000
التواصل	0.702	0.001
الميزة التنافسية	0.837	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSS.

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان دالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط ما بين (0.572) كحد أدنى و(0.837) كحد أعلى، وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الصدق البنائي لمحاور الدراسة، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدها لقياس محاور الدراسة تتمتع بالصدق البنائي، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها وبذلك تعتبر جميع محاور الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

### ب- ثبات أداة الدراسة:

من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة، والذي يعني أن النتائج ستكون نفسها تقريباً إذا تكرر تطبيقها على أفراد العينة أنفسهم، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (60%) فأكثر، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4) معاملات الثبات لمحاور الدراسة (الفا كرونباخ)

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
1	الرؤية	4	0.810	0.900

0.865	0.748	4	الإلهام	2
0.868	0.754	4	الثقة	3
0.974	0.949	4	التواصل	4
0.938	0.880	4	الميزة التنافسية	5
0.945	0.893	20	جميع العبارات	

\* الصدق الذاتي هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSS.

يظهر من الجدول رقم (4) أعلاه أن قيم معامل ألفا كرونباخ كلها مرتفعة، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ الخاصة للمحاور (0.748) في أدنى قيمة له و(0.949) في أقصى قيمة له، كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ الخاصة بالإستبيان ككل (0.893)، وكذلك كانت قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل محور من محاور الإستبيان وكانت قيمة الصدق الذاتي لجميع فقرات الإستبيان (0.945)، وهذا يعني أن معامل الصدق الذاتي مرتفع، وبشكل عام ما دامت كل القيم أكبر من (0.60) فهذا يعني أن الإستبيان يتمتع بدرجة ثبات وصدق مرتفعة تجعل منه أداة مقبولة جداً وصالحة للدراسة.

### - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- قام الباحثان بتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الإستبيان بإستخدام الحزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS)، وقد تم الإعتماد على عدد معين من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي احتواها الإستبيان وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي:
1. التكرار والنسبة المئوية: لوصف خصائص عينة الدراسة وتحديد إستجابات أفرادها تجاه عبارات الإستبيان.
  2. المتوسط الحسابي (Mean): لقياس مدى تحقق كل عبارة من عبارات أداة الدراسة، والمتوسط الحسابي الإجمالي (العام) لكل محور من محاور الإستبيان، وذلك من أجل ترتيب العبارات حسب الأهمية لنتائج الدراسة.
  3. الإنحراف المعياري (Standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف (تشتت) إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن وسطها الحسابي.
  4. معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's): للتحقق من ثبات عبارات الإستبانة.

5. معامل إرتباط بيرسون (Pearson Correlation): لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والتحقق من الصدق البنائي لعبارات الإستبيان.

## ثانياً: عرض وتحليل النتائج وإختبار فرضيات الدراسة

1. مناقشة تحليل البيانات الشخصية: يتضمن هذا العنصر تحليلاً مفصلاً للخصائص الشخصية التي تم جمعها من خلال الدراسة التطبيقية على عينة الدراسة في البنك الزراعي السوداني، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الشخصية

النسبة المئوية %	التكرار	المعلومات الشخصية	
44	22	ذكر	النوع
56	28	أنثى	
100%	50	المجموع	
10	5	أقل من 30 سنة	العمر
30	15	من 30 أقل من 40 سنة	
50	25	من 40 أقل من 50 سنة	
10	5	أكثر من 50 سنة	
100%	50	المجموع	
0	0	ثانوي	المؤهل العلمي
60	30	جامعي	
40	20	فوق الجامعي	
100%	50	المجموع	
10	5	5 سنة وأقل	سنوات الخبرة
10	5	5 سنة وأقل من 10 سنة	
30	15	10 سنة وأقل من 15 سنة	
50	25	15 سنة فأكثر	
100%		المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2019م.

يتبين من الجدول رقم (5) أعلاه ما يلي:

- توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع: يظهر من الجدول أعلاه، أن الإناث بلغ عددهن (28) مفردة يمثلون مانسبته (56%) من إجمالي عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الذكور (44%)، أي أن البنك يعتمد على الإناث في أداء أعماله.

- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر: نلاحظ من الجدول السابق أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (40 وأقل من 50 سنة) سجلت أعلى نسبة بواقع (50%)، ثم فئة الموظفين الذين يتراوح عمرهم ما بين (30 وأقل من 40 سنة) بنسبة (30%)، تلتها فئة الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (أقل من 30 سنة) والفئة (50 سنة فأكثر) بنسبة (10%) لكل فئة منهم.

- نلاحظ أن (90%) أي اغلبية أفراد العينة المبحوثين من فئة الشباب، وهذا ما ينعكس إيجاباً على البنك، حيث يتمتع الشباب بالحيوية والنشاط.

- توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي: يظهر من الجدول السابق أن الحاصلين على الشهادات الجامعية سيطرت على التوزيع إذا بلغت نسبتهم (60%)، ثم تليها فئة الحاصلين على الشهادات فوق الجامعية بنسبة (40%).
- من خلال ما سبق يلاحظ أن نسبة (100%) من الأفراد المبحوثين حاصلين على شهادات جامعية وفوق الجامعية، وهذا مؤشر جيد يمثل المستوى المعرفي العالي للعاملين بالبنك.

- توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة: يبين الجدول السابق أن فئة الموظفين الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (15 سنة فأكثر) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (50%)، تليها فئة الموظفين الذين تتراوح سنوات خبرتهم (10 وأقل من 15 سنة) بنسبة (30%)، ثم تليها فئة الموظفين الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات) و الذين سنوات خبرتهم (5 وأقل من 10 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (10%) لكل فئة منهم.

وكملاحظة عامة يمكننا القول أن نسبة (90%) من المبحوثين في عينة الدراسة يمتلكون سنوات خبرة تفوق الـ 5 سنوات، أي أنهم مؤهلون للتعاطي مع الظروف البيئية الملائمة.

## - التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لمحاول الدراسة

قام الباحثان بمناقشة محاور الدراسة من خلال استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك للتعرف على درجة الموافقة بين أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محاور الدراسة، وفيما يلي التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لكل محور على حدا:

### تحليل ومناقشة عبارات المحور الأول (الرؤية):

يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء عينة الدراسة حول مدى توفر الرؤية لدى القائد الريادي في البنك محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (6) التالي:

جدول (6) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات عينة البحث حول الرؤية

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة الموافقة لمحور الرؤية					التكرار والنسبة	العبارات
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا رأي	أوافق	أوافق بشدة		
أوافق بشدة	0.510	4.55	0	0	0	22	28	عدد %	لدى القائد الريادي رؤية مناسبة
			0%	0%	0%	44%	56%		
أوافق بشدة	0.510	4.45	0	0	0	28	22	عدد %	يركز القائد الريادي بالبنك على صياغة رؤية واضحة
			0%	0%	0%	56%	44%		
أوافق بشدة	0.598	4.40	0	0	2	25	23	عدد %	القائد الريادي بالبنك مؤهل لتطوير رؤية علمية
			0%	0%	4%	50%	46%		

أوافق بشدة	0.821	4.40	0	2	3	17	28	عدد	تقوم إدارة البنك بتنفيذ رؤية القائد الريادي
			0%	4%	6%	34%	56%	%	
أوافق بشدة	0.497	4.45	إجمالي المحور						

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSS.

يتضح من الجدول رقم (6) أعلاه أن توفر الرؤية للقائد الريادي في البنك الزراعي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت فيها مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الرؤية (4.45) وبانحراف معياري (0.497)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على مدى توفر الرؤية لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني.

### تليل ومناقشة عبارات المحور الثاني (الإلهام):

يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء عينة الدراسة حول مدى توفر الإلهام لدى القائد الريادي في البنك محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (7) التالي:

جدول (7) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات عينة البحث حول الإلهام

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSS.

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه أن توفر الإلهام للقائد الريادي في البنك الزراعي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت فيها مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الإلهام (4.40) وبانحراف معياري (0.447)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على مدى توفر الإلهام للقائد الريادي في البنك الزراعي السوداني.

### تليل ومناقشة عبارات المحور الثالث (الثقة):

يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء عينة الدراسة حول مدى توفر الثقة لدى القائد الريادي في البنك محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (8) التالي:

جدول (8) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات عينة البحث حول الثقة

العبارة	التكرار والنسبة	درجة الموافقة لمحور الإلهام					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق بشدة			
اتباع القيادة الريادية بالبنك مطبق بفاعلية	عدد	٢٣	٢٣	٢	٢	٠	٤,٣٠	٠,٨٠١	أوافق بشدة
	%	٤٦%	٤٦%	٤%	٤%	٠%			
تقوم إدارة البنك ببث الالهام بين القادة	عدد	٢٥	٢٥	٠	٠	٠	٤,٥٠	٠,٥١٣	أوافق بشدة
	%	٥٠%	٥٠%	٠%	٠%	٠%			
العمل بروح الفريق تسيطر على تفكير القيادة الريادية بالبنك	عدد	١٨	٣٢	٠	٠	٠	٤,٣٥	٠,٤٨٩	أوافق بشدة
	%	٣٦%	٦٤%	٠%	٠%	٠%			
العاملين بالبنك يعملون على تحقيق الأهداف الموضوعية	عدد	٢٣	٣٧	٠	٠	٠	٤,٤٥	٠,٥١٠	أوافق بشدة
	%	٤٦%	٥٤%	٠%	٠%	٠%			
إجمالي المحور									

العبارة	التكرار والنسبة	درجة الموافقة لمحور الثقة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق بشدة			
الثقة في القيادة الريادية من أولويات الإدارة	عدد	23	25	0	2	0	4.35	0.745	أوافق بشدة
	%	46%	50%	0%	4%	0%			
تطابق أفعال القادة الرياديين مع أقوالهم يعزز من الثقة بالبنك	عدد	22	28	0	0	0	4.45	0.510	أوافق بشدة
	%	44%	56%	0%	0%	0%			
القيادة الريادية بالبنك تبني الثقة من خلال مصداقيتها	عدد	25	25	0	0	0	4.50	0.513	أوافق بشدة
	%	50%	50%	0%	0%	0%			
القيادة الريادية بالبنك تبني الثقة بتجسيد مبدأ الكفاءة	عدد	28	22	0	0	0	4.55	0.510	أوافق بشدة
	%	56%	44%	0%	0%	0%			
إجمالي المحور									

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2019.  
 يتضح من الجدول رقم (8) أعلاه أن درجة توفر الثقة لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت فيها مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الثقة (4.46) وبانحراف معياري (0.439)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على مدى توفر الثقة لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني.

## تحليل ومناقشة عبارات المدور الرابع: (التواصل):

يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء عينة الدراسة حول مدى توفر التواصل لدى القائد الريادي في البنك محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (9) التالي:

جدول (9) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات عينة البحث حول التواصل

العبارة	التكرار والنسبة	درجة الموافقة لمحور التواصل					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق بشدة			
يساهم تأهيل القائد الريادي على التواصل	عدد	28	20	2	0	0	4.50	0.607	أوافق بشدة
	%	56%	40%	4%	0%	0%			
القائد الريادي بالبنك يمتلك قدرة التواصل	عدد	25	23	2	0	0	4.45	0.605	أوافق بشدة
	%	50%	46%	4%	0%	0%			
يقوم القائد الريادي بالتواصل مع العالم الخارجي بفعالية	عدد	25	23	2	0	0	4.45	0.605	أوافق بشدة
	%	50%	46%	4%	0%	0%			
التواصل بين القائد الريادي والمجتمع الداخلي واضح	عدد	25	23	2	0	0	4.45	0.605	أوافق بشدة
	%	50%	46%	4%	0%	0%			
		إجمالي المحور					4.46	0.564	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2019.

يتضح من الجدول رقم (9) أعلاه أن درجة توفر التواصل لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت فيها مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور التواصل (4.46) وبانحراف معياري (0.564)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على توفر التواصل لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني.

## تحليل ومناقشة عبارات المحور الخامس (الميزة التنافسية) :

يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء عينة الدراسة حول مدى توفر الميزة التنافسية للبنك محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (10) التالي:

جدول (10) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات عينة البحث حول الميزة التنافسية

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة الموافقة لمحور الميزة التنافسية					التكرار والنسبة	العبارات
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا رأي	أوافق	أوافق بشدة		
أوافق بشدة	0.587	4.35	0	0	2	28	20	عدد	يقدم البنك أسعار خدمات أقل من المنافسين
			0%	0%	4%	56%	40%	%	
أوافق بشدة	0.513	4.50	0	0	0	25	25	عدد	يدرك البنك أهمية الوقت في تسليم الطلبات
			0%	0%	0%	50%	50%	%	
أوافق بشدة	0.510	4.45	0	0	0	28	22	عدد	يتم وضع تكاليف الخدمات بطريقة علمية
			0%	0%	0%	56%	44%	%	
أوافق بشدة	0.513	4.50	0	0	0	25	25	عدد	يقدم البنك خدمات ذات جودة عالية
			0%	0%	0%	50%	50%	%	
أوافق بشدة	0.456	4.45	إجمالي المحور						

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي 2019، SPSS.

يتضح من الجدول رقم (10) أعلاه أن درجة توفر الميزة التنافسية البنك الزراعي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت فيها مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الميزة التنافسية (4.45) وبانحراف معياري (0.456)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على توفر الميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني.

### ثالثاً:- اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الرؤية، الإلهام، الثقة، التواصل) والمتغير التابع (الميزة التنافسية)، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة معامل الارتباط عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05)، ويتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة معامل الارتباط عند مستوى دلالة معنوية أكبر من (0.05)، فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تقع ما بين (0.20 - 0.39) يقال إرتباط ضعيف، وإذا كانت تقع ما بين (0.40 - 0.59) يقال إرتباط متوسط، وإذا كانت تقع ما بين (0.60 - 0.79) يقال إرتباط قوي، وتدل إشارة الموجب على العلاقة الطردية، أما إشارة السالب على العلاقة العكسية، وفيما يلي إختبار كل فرضية على حدا:

#### اختبار الفرضية الأولى:

قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الرؤية) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) وجاءت قيم معامل الارتباط للفرضية الأولى كما في الجدول التالي:

جدول (11) العلاقة بين (الرؤية) و(الميزة التنافسية)

0.424	قيمة معامل الارتباط (r)
0.063	مستوى الدلالة
50	حجم العينة
غير دال (لا توجد علاقة)	القرار

المصدر: إعداد الباحثين من خلال نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، 2019).

يتضح من الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط بين (الرؤية) و(الميزة التنافسية) تقدر بـ(0.424) بمستوى دلالة (0.063)، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين (الرؤية) و(الميزة التنافسية).

إذاً: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية والميزة التنافسية في البنك

الزراعي السوداني، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى.  
إختبار الفرضية الثانية:

قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (الإلهام) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) وجاءت قيم معامل الارتباط للفرضية الثانية كما في الجدول التالي:

جدول (12) العلاقة بين (الإلهام) و(الميزة التنافسية)

0.265	قيمة معامل الارتباط (r)
0.260	مستوى الدلالة
50	حجم العينة
غير دال (لا توجد علاقة)	القرار

المصدر: إعداد الباحثين من خلال نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، 2019).  
يتضح من الجدول (12) أن قيمة معامل الارتباط بين (الإلهام) و(الميزة التنافسية) تقدر بـ(0.265) بمستوى دلالة (0.260)، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين (الإلهام) و(الميزة التنافسية).

إذاً لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلهام والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.  
إختبار الفرضية الثالثة:

قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (الثقة) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) وجاءت قيم معامل الارتباط للفرضية الثالثة كما في الجدول التالي:

جدول (13) العلاقة بين (الثقة) و(الميزة التنافسية)

0.516	قيمة معامل الارتباط (r)
0.020	مستوى الدلالة
50	حجم العينة
دال (توجد علاقة طردية متوسطة)	القرار

المصدر: إعداد الباحثين من خلال نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، 2019).  
يتضح من الجدول (13) أن قيمة معامل الارتباط بين (الثقة) و(الميزة التنافسية) تقدر بـ(0.516) بمستوى دلالة (0.020)، وهذا يعني أنه توجد علاقة طردية متوسطة بين (الثقة) و(الميزة التنافسية)، أي أنه كلما زاد اهتمام البنك بـ الثقة كلما أدى ذلك

إلى زيادة درجة الميزة التنافسية.

إذاً: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

إختبار الفرضية الرابعة:

قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (التواصل) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) وجاءت قيم معامل الارتباط للفرضية الرابعة كما في الجدول التالي:

جدول (14) العلاقة بين (التواصل) و(الميزة التنافسية)

0.709	قيمة معامل الارتباط (r)
0.000	مستوى الدلالة
50	حجم العينة
دال (توجد علاقة طردية قوية)	القرار

المصدر: إعداد الباحثين من خلال نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، 2019).

يتضح من الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط بين (التواصل) و(الميزة التنافسية) تقدر بـ(0.709) بمستوى دلالة (0.000)، وهذا يعني أنه توجد علاقة طردية قوية بين (التواصل) و(الميزة التنافسية)، أي أنه كلما زاد اهتمام البنك بـ التواصل كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة الميزة التنافسية.

إذاً: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

## النتائج والتوصيات: أولاً: النتائج

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر القيادة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة البنك الزراعي السوداني، واستناداً على نتائج التحليل الإحصائي، واختبار فرضيات الدراسة توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. إن أفراد العينة يوافقون بشدة على مدى توفر الرؤية لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة، حيث بلغت (4.45) وبانحراف معياري (0.497).
2. إن أفراد العينة يوافقون بشدة على مدى توفر الإلهام لدى القائد الريادي في

- البنك الزراعي السوداني حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة، حيث بلغت (4.40) وبانحراف معياري (0.447).
3. إن أفراد العينة يوافقون بشدة على مدى توفر الثقة لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة، حيث بلغت (4.46) وبانحراف معياري (0.439).
4. أن أفراد العينة يوافقون بشدة على مدى توفر التواصل لدى القائد الريادي في البنك الزراعي السوداني حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة، حيث بلغت (4.46) وبانحراف معياري (0.564).
5. إن أفراد العينة يوافقون بشدة على توفر الميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة، حيث بلغت (4.45) وبانحراف معياري (0.456).
6. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى.
7. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلهام والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.
8. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
9. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل والميزة التنافسية في البنك الزراعي السوداني، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

## ثانياً: التوصيات

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يوصى الباحثان بما يلي:-
1. على القائد الريادي بالبنك الاهتمام أكثر بالرؤية.
  2. على القائد الريادي بالبنك العمل على صياغة رؤية واضحة.
  3. زيادة تأهيل القائد الريادي بالبنك.
  4. ضرورة أن تقوم إدارة البنك بتنفيذ رؤية القائد الريادي.
  5. على إدارة البنك بث الإلهام بين القادة.
  6. تكريس طريقة العمل بروح الفريق بالبنك.
  7. ينبغي على القائد الريادي بالبنك بث الثقة بين العاملين.

8. ضرورة ابتكار وسائل تواصل حديثة بين القائد الريادي والعاملين بالبنك.

## الملاحق

إستمارة إستبيان البحث الموسوم بـ: (أثر القيادة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية) - دراسة حالة البنك الزراعي السوداني  
يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بأمانة وصدق خدمة للصالح العام وتطوير البحث العلمى.

شاكرين تعاونكم معنا

الباحثان/

د. عماد الدين على محمد الفقير، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية غرب النيل  
الجامعية- السودان، ت: 0912219127

د. عيسى ضو البيت محمد آدم، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، جامعة العلوم  
والتقانة- كلية العلوم الإدارية- السودان، ت: 0917776066  
البيانات الشخصية:-

1/ النوع

ذكر ( ) أنثى ( )

2/ العمر

أقل من 30 سنة ( ) 30-40 سنة ( ) 40-50 سنة ( ) 50 فأكثر ( )

3/ المؤهل العلمي

ثانوى ( ) جامعى ( ) فوق الجامعى ( )

4/ سنوات الخبرة

5 سنة فأقل ( ) 5-10 سنة ( ) 10-15 سنة ( ) 15 فأكثر ( )

البيانات الاساسية:-

العبرة	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الأول:- الرؤية					
لدى القائد الريادي رؤية مناسبة					

					يركز القائد الريادي بالبنك على صياغة رؤية واضحة
					القائد الريادي بالبنك مؤهل لتطوير رؤية علمية
					تقوم إدارة البنك بتنفيذ رؤية القائد الريادي
المحور الثاني:- الالهام					
					اتباع القيادة الريادية بالبنك مطبق بفاعلية
					تقوم إدارة البنك ببحث الالهام بين القادة
					العمل بروح الفريق تسيطر على تفكير القيادة الريادية بالبنك
					العاملين بالبنك يعملون على تحقيق الأهداف الموضوعة
المحور الثالث:- الثقة					
					الثقة في القيادة الريادية من أولويات الإدارة
					تطابق أفعال القادة الرياديون مع اقوالهم يعزز من الثقة بالبنك
					القيادة الريادية بالبنك تبنى الثقة من خلال مصداقيتها
					القيادة الريادية بالبنك تبنى الثقة بتجسيد مبدأ الكفاءة
المحور الرابع:- التواصل					
					يساهم تأهيل القائد الريادي على التواصل
					القائد الريادي بالبنك يمتلك قدرة التواصل
					يقوم القائد الريادي بالتواصل مع العالم الخارجى بفعالية
					التواصل بين القائد الريادي والمجتمع الداخلى واضح

المحور الخامس:- الميزة التنافسية					
					يقدم البنك أسعار خدمات أقل من المنافسين
					يدرك البنك أهمية الوقت في تسليم الطلبات
					يتم وضع تكاليف الخدمات بطريقة علمية
					يقدم البنك خدمات ذات جودة عالية

## المصادر والمراجع:

- (1) ياسر سالم، دور زيادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الإدارية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013م.
- (2) إدريس أحمد حسن، دور التفكير الريادي في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (18)، العدد (5)، اربيل، 2014م، ص ص 113-130.
- (3) آمال عبد المجيد، عبد القادر أحمد، مدى مساهمة القيادة الريادية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، دراسة منشورة بمجلة جامعة فلسطين للابحاث، 2016م.
- (4) فائز جمعة النجار وعبد الستار العلي، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 9.
- (5) عمر علي إسماعيل، خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (الرابع)، المجلد (1)، 2010م، ص 72.
- (6) عباس عبد الله الحسين وعاطف عوض، زيادة الأعمال في تنمية المجتمع، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الأول لريادة الأعمال، جامعة العلوم والتقانة، قاعة المؤتمرات الدولية (مجمع كلية الهندسة)، 2016/5/30م، ص 3.
- (7) نسيم برهم ومروة أحمد، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)، ص 7.
- (8) سالم بن سعيد آل ناصر القحطاني، القيادة الريادية وتطبيقاتها في الجامعات، دراسة منشورة بمجلة التنمية الإدارية، معهد الإدارة العامة، العدد (151)، الرياض، 2017م، ص 422.
- (9) سالم بن سعيد آل ناصر القحطاني، مرجع سابق، ص ص 449-450.
- (10) فريدان ماك وآخرون، فن ومنهج القيادة الاستراتيجية، ترجمة: عبد الرحمن هيجان، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010م)، ص ص 63-64.
- (11) هشام يعقوب مريزيق وفاطمة حسين الفقيه، قضايا معاصرة في التعليم العالي، (عمان: دار الياقوت للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 152.
- (12) مايكل ارمسترونج، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ترجمة: إيناس الوكيل،

- (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2008م)، ص37.
- (13) نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية إدارة الالفية الثالثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص76.
- (14) ديل وورث، إدارة العمليات، (لندن: مطبعة ماك جرو، 1989م)، ص15.
- (15) عبد الله بلوناس، طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة - مدخل حلقة القيمة لبورتر، ورقة مقدمة إلي الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسية بو علي، الجزائر، 8-9 نوفمبر 2010م، ص10.
- (16) حفيان عبد الوهاب، دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014م)، ص187.
- (17) هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، نظم إدارة المعلومات منظور إستراتيجي، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012م)، ص ص 207-208.

# أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي - من وجهة نظر المراجعين دراسة حالة ولاية الخرطوم

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة جامعة  
البحر الأحمر.

د. فاطمة علي مصطفى

## المستخلص

تناولت هذه الدراسة تأثير قياس مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي، هدفت الدراسة إلى التعريف بمخاطر المراجعة وإمكانية قياسها، والأثر الذي يتركه قياس مخاطر المراجعة على درجة جودة تقرير المراجع الخارجي، تمثلت مشكلة الدراسة في التسؤال التالي: ماهو أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي؟. اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها، المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، ليس هنالك قصور في أساليب اكتشاف مخاطر المراجعة وتقييمها، تعد مخاطر المراجعة من معوقات تحقيق الجودة في تقرير المراجعة، تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة، قياس مخاطر عملية المراجعة تدعم أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة الالتزام بمعايير تقرير المراجعة، ووضع معايير خاصة بجودة تقرير المراجعة، ضرورة التزام المراجع الخارجي بقياس وتقدير مخاطر المراجعة وتقييمها باستمرار، استحداث أساليب أكثر تطوراً تساهم في التقدير السليم لمخاطر المراجعة وقياسها، زيادة التدريب والتأهيل واستمراره لدعم جودة تقرير المراجع الخارجي.

## Abastract

This study discussed the impact of measurement of auditing risks on the quality of external auditor report. The study aimed to identify the risks of auditing, the possibility of measuring it and the effects of measurement of auditing risks on the quality of external auditor report. The problem of the study can be represented in the following question:

What is the impact of measurement and auditing risks rating on the quality of external auditor report?. The researcher adopted historical deductive. Inductive and analytical descriptive methods to conduct the study. The study findings are, there is no shortcomings in the methods used for finding out auditing risks and how to assess it. Auditing risks are considered as one of the obstacles that minimize the quality in auditing report. Auditing offices care of risks measurement results in implementing auditing process. Measurement of auditing risks support the importance of the quality of external auditor report. The study recommends the following: Need for commitment of external auditor to measure, rate and assessing auditing risks continuously. In making accurate rate and estimation of measurement and risks of auditing. Ongoing training and quality of external auditor report.

## أولاً: الإطار المنهجي تمهيد

تعدد مستخدمو تقرير المراجع الخارجي وتعددت احتياجاتهم واعتمادهم عليه في الكثير من القرارات المهمة الحالية والمستقبلية، كما أن مهنة المراجعة قدمت معايير مهمة تعتبر ضماناً مهماً في التعامل مع التقارير المقدمة من قبل المراجع الخارجي الأمر الذي يزيد من الاعتمادية عليها، بالإضافة إلى ذلك ما زاد من أهمية توافر تقارير مراجعة ذات جودة عالية، التوسع الكبير والتقدم الاقتصادي في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية والمنافسة الكبيرة بين المستثمرين. يضيف تقرير المراجع الثقة

في القوائم المالية مما يزيد من الاستثمارات وتوسيع أسواق المال، حماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من مخاطر سوء عرض القوائم المالية ومخاطر التلاعب في تلك القوائم المالية.

تتعرض مهنة المراجعة كغيرها للعديد من المخاطر التي تؤثر سلباً في تقديمها خدمة ذات جودة عالية، تجابه مراجعة المخاطر في كل مراحل وخطوات تنفيذ المهنة، وتمثل مرحلة تقديم التقرير خلاصة عملية المراجعة الأمر الذي يتطلب تقدير وقياس المخاطر حتى لا يقدم تقرير مراجعة مخالف للواقع ويؤدي إلى تشويه الحقائق وتضليل المستخدمين.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ماهو أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي؟.

## أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي: الأهمية العلمية، تتمثل في: إضافة للإطار النظري للمراجعة من خلال مدها باسس قياس مخاطر المراجعة، وجودة تقرير المراجع الخارجي. ندرة الدراسات التي تختبر تأثير كل من مخاطر المراجعة وجودة تقريرها، التعريف بسبل تحقق الثقة في التقرير. اما الأهمية العملية، تتمثل في: المساعدة في وضع الأسس التي تدعم جودة تقرير المراجع الخارجي. وازهار الدور المهم للتطبيق الفعال لجودة تقريره. بيان مخاطر المراجعة التي تحد من جودة تقرير المراجع الخارجي وكيفية الحد منها.

## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:  
توسيع المعرفة بمخاطر المراجعة وإمكانية قياسها والتعريف بجودة تقرير المراجع الخارجي.

التعرف على أثر تحديد وقياس مخاطر المراجعة على تقرير المراجع الخارجي.  
معرفة أسباب ضعف الاهتمام بقياس مخاطر المراجعة.  
زيادة ثقة المستخدمين من خدمة المراجعة، بتوفيرها لتقرير مراجع خارجي أكثر جودة.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المناهج البحثية التالية:  
المنهج الاستنباطي: يعتمد عليه في تحديد طبيعة المشكلة وفي صياغة الفرضيات.  
المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة.  
المنهج الاستقرائي: اختبار الفرضيات وتحليل البيانات.  
المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة العلاقة بين المتغيرات.  
فرضيات الدراسة: تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:  
الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير مخاطر المراجعة ومهنة المراجعة.

الفرضية الثانية: تقدير مخاطر المراجعة تؤثر في جودة تقرير المراجع الخارجي.  
مصادر الدراسة: تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة بالآتي: المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات والمجلات، الرسائل العلمية، الندوات والمؤتمرات. أما المصادر الأولية: استخدام قائمة الاستبانة.

## حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في الآتي: الحدود الزمانية: 2017م. أما الحدود المكانية: مكاتب ووحدات المراجعة بولاية الخرطوم.

## هيكلية الدراسة

تتضمن الدراسة مقدمة، وثلاثة محاور وخاتمة، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة المحور الاول: مخاطر المراجعة، المحور الثاني: جودة تقرير المراجع الخارجي، المحور الثالث: الدراسة الميدانية، أما الخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات. ثم المراجع والملاحق.

## ثانياً: الدراسات السابقة

### 1 (دراسة محمد حسني عبدالجليل، م2) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإفصاح بالقوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي يشوبه قصور كبير، فشل القوائم المالية في إشباع حاجة المستثمرين لنوعيات معينة من المعلومات. هدفت الدراسة إلى اقتراح أساليب تؤدي إلى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وتقرير المراجع الخارجي، استخلاص مؤشرات عن قصور

الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وتقرير المراجع الخارجي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، معايير المحاسبة المصرية اخذت بمفهوم الإفصاح الإعلامي الذي يركز على منفعة المعلومات، هناك أوجه قصور في إفصاح القوائم المالية وفي تقرير المراجع الخارجي في الإفصاح عن رأيه في بعض المجالات. أوصت الدراسة بتطوير الإفصاح في القوائم المالية وملحقاتها وتقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس الإدارة، تدعيم الدور الرقابي لهيئة سوق المال في نشر مجال المعلومات. يتضح للباحثان أن الدراستين تطرقتا لتقرير المراجع الخارجي إلا ان هذه الدراسة اهتمت بأشكالية تقرير المراجع الخارجي في تحقيق فعالية الإفصاح. ودراستي ركزت على تأثير قياس مخاطر المراجعة في تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي، كلاهما يسعى الى دعم جودة تقرير المراجع الخارجي رغم الاختلاف في استخدام الأدوات.

## 2 (دراسة، محمد حسن البرماوي، 6م) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية ما تقدمه المراجعة لمستخدمي التقارير المالية أي أصحاب المصالح المختلفة في الوحدات الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية. هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار موسع لما ينبغي ان تكون عليه اختبارات مراجعة التدفقات النقدية، بغرض تفعيل عملية المراجعة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة في سوق المال المصري، وتشجيع المراجعين على الدخول في هذا المجال. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يتأثر تقرير المراجع بمفهوم مستوى الإفصاح ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مراجعة التدفقات النقدية والتقرير عنها تعد أحد مداخل تطوير وزيادة فعالية التقرير، هناك نقص في الاهتمام بمراجعة التدفقات النقدية. أوصت الدراسة بإصدار معيار مراجعة مستقل بارشادات التدفقات النقدية، تطوير معايير المراجعة لمواكبة الاتجاهات المعاصرة، تشكيل لجنة مراجعة محايدة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت مشكلة عدم كفاية ما تقدمه المراجعة لمستخدمي القوائم المالية بسوق المال المصري وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية. اختلفت دراستهما عنها بتناولها مشكلة قياس مخاطر المراجعة وإمكانية الاستفادة منها في تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي، الاختلاف أيضاً في بيئات التطبيق.

## 3 (دراسة، خديجة مختار موسى، 8) (3)

هدفت الدراسة إلى التعرف على انواع المخاطر في المراجعة ومفهوم الاهمية النسبية والعلاقة بينهما واثرها في عملية التخطيط والاشراف والخطوات والاجراءات التي يتعين

على المراجع القيام بها. تمثلت مشكلة الدراسة في ان بعض المخاطر في المراجعة لن تؤدي الى اكتشاف كافة التحريفات الجوهرية حتى في ظل الالتزام بمعايير المراجعة. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، لا يمكن تجاهل مخاطر المراجعة كمدخل رئيسي لاداء عملية المراجعة، مخاطر المراجعة أمر واقع للمراجع الذي لايقوم باجراء المراجعة التفصيلية الشاملة، مفهوم الاهمية النسبية وخطر المراجعة وادلة الاثبات بينهما علاقة وثيقة وملازمة. أوصت الدراسة بانشاء هيئة مشتركة حكومية ومهنية واكاديمية للإشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة وتنظيمها، على المراجع القيام بتخطيط عملية المراجعة لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف المخاطر التي تؤثر على المراجعة.

يتضح للباحثان بأن هذه الدراسة تناولت مشكلة وجود تحريفات بالقوائم المالية رغم استنتاج خطر المراجعة بعدالة القوائم المالية، بينما تهدف دراستنا الى زيادة جودة تقرير المراجع الخارجي بالاهتمام بدراسة مخاطر المراجعة.

#### 4 (دراسة، نسيم ابراهيم زقوت، 9) (4)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف يمكن للمراجعة ان تكشف الاحتيال المالي؟. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام اشارات خطر المراجعة لاتجزم بوجود الاحتيال لكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال ليوليها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات، تفعيل البرامج والدورات التدريبية في مجال كشف الاحتيال المالي، وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت إلي تحسين فعالية المراجعة الخارجية باستخدام اشارات خطر المراجعة، بينما تناولت دراستنا قياس مخاطر المراجعة ودورها في تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي.

## المحور الأول: مفهوم وأنواع مخاطر المراجعة

### نشأة مخاطر المراجعة:

ارتبط مفهوم خطر المراجعة تاريخياً باستخدام المعاينة الاحصائية الذي يقوم بها المراجع، وقد كان هذا المفهوم غير واضح وغير محدد في بداية ظهوره، وهناك مجموعة من العوامل في المعاينة الاحصائية تتطلب استخدام الحكم الشخصي لمراجع الحسابات منها مستوى الثقة الذي يعتبر متمماً لخطر المراجعة (نور، 2007م، 64). منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تم توجيه مهنة المراجعة بواسطة مدخل المراجعة على أساس الخطر، ويقوم هذا المدخل على فرضية ان وجود بعض أنواع عوامل الخطر يعتبر مؤشراً لتحريفات جوهرية محتملة في حسابات العميل محل المراجعة مما يتطلب من المراجعين عند تخطيط عملية المراجعة تقييم المخاطر التي من المحتمل ان تؤدي الى تحريفات جوهرية، ان دقة تقديرات المراجع للمخاطر تؤثر مباشرة على فعالية وكفاءة المراجعة (الوشلي، 197، 2008). وكما تبنت المنظمات المهنية الدولية والامريكية مدخل المراجعة على أساس الخطر من خلال اصدار العديد من المعايير التي تقوم على هذا المدخل وهي تتمثل في المعايير الدولية ISA No 200,240,320 والمعايير الامريكية (IFAC, 2007, 48 (SAS No 39,47,53,82,99). يرى الباحث ان المعايير التي وضعت من قبل المنظمات المهنية الدولية والأمريكية تؤكد ان المخاطر أمر محتمل الحدوث، والضرورة تقتضي التحوط لهذه المخاطر في المراجعة بتحديددها، من أجل عملية مراجعة وتقرير أكثر جودة.

### مفهوم مخاطر المراجعة:

عرفت مخاطر المراجعة بانها تلك المخاطر الناتجة عن فشل المراجع بدون قصد في تعديله رأيه في القوائم المالية بطريقة ملائمة رغم ان هذه القوائم تحتوي على تحريف جوهرية (الصحن، 54، 55، 2001). عرفت بانها احتمال إبداء المراجع رأياً غير متحفظ في قوائم مالية تحتوي على أخطاء جوهرية (إبراهيم، 57، 2009). عرفها مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA في النشرة رقم 47 بانها المخاطر التي تؤدي الى فشل مراجع الحسابات دون ان يدري التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهرية في القوائم المالية (عودة، 24، 2011). عرفت مخاطر المراجعة الناتجة عن الفشل في تحديد الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية مما يؤدي الى ابداء المراجع لرأي غير صحيح وهي المخاطر

الناتجة عن ثلاثة عوامل الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف (wendy Mary,2011,700). عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بأنه احتمال ابداء المراجع رأياً غير سليم في القوائم المالية الخاضعة لرقابته رغم ان هذه القوائم المالية تحتوي على تحريفات جوهرية (بوسنة، 2012م، 40). وعرفت بانها ذلك الحدث الذي يفشل بسببه المراجع في ان يصيخ تقرير المراجعة عندما تكون القوائم المالية بها اخطاء مادية جوهرية (احمد، 2012م، 72).

يستنتج الباحث من تعاريف مخاطر المراجعة بانها:

تغير من نتائج المراجعة الخارجية.

اخطاء واردة الحدوث في ظل قيام عملية المراجعة، وأمر واقعي يهدد مهنة المراجعة.

الارتباط بين مخاطر المراجعة وعملية تقرير المراجعة.

تقدير المخاطر بهدف اضاء الثقة على القوائم المالية.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر المراجعة بانها النوع من المخاطر التي تحيط بعمل المراجع الخارجي وتجعله يبدئ تقريراً مخالف لواقع القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها مما يتسبب في الاخلال بدوره المهني.

أهمية تقدير مخاطر المراجعة: تتمثل أهمية قياس وتقدير مخاطر المراجعة في:

نتيجة ازدياد تكلفة المراجعة وانخفاض اتعابها مما دفعهم الى تخفيض تكلفة وخطر المراجعة مما زاد الاهتمام بانجاز المراجعة بطريقة أكثر كفاءة ومخرجات أقل قدر مما دفعهم الى تبني مدخل المراجعة على أساس الخطر (خرواط، 148، 147، 2009). تعتبر مخاطر المراجعة من العوامل المهمة التي يجب ان يأخذها المراجع عند التخطيط أو تصميم اجراءات المراجعة الملائمة أو تقييم أدلة وقرائن الاثبات وذلك لابداء الرأي الفني الموضوعي في القوائم المالية (حماد، 2007م، 249). تعدد المخاطر الحتمية من الأخطار الواجب تقديرها بدقة لانها تؤثر جوهرياً على كفاءة وفاعلية المراجعة (عرار، 2009، 53).

منهج المراجعة على أساس الخطر يعمل على تحقيق التوازن بين اعتبارين هما، التكلفة والمنفعة من خلال: الاقلال من الخطر المهني المتأصل في عملية المراجعة وذلك بتجنب الفحص الزائد او الناقص عما تستلزمه العمليات، والتأكد من ان اجراءات المراجعة المتبعة لها مردود ايجابي على أتعاب المهنة المؤداة بمستوى خطر مهني مقبول (الوشلي، 2008م، 99).

عملية المراجعة عرضة لمخاطر تتعلق باحتواء القوائم المالية للمنشأة على تحريفات لا يمكن للمراجع اكتشافها رغم قيامه باتباع معايير المراجعة، بسبب طبيعة المراجعة التي تؤثر في اكتشاف التحريفات والاطغاء الجوهرية (البديوي، شحاته، 2003م، 91-96). تتصف البيئة التي يعمل فيها المراجع بعدم التأكد واعتماده على أسس اختبارية كأسلوب العينات والقرارات التي تعتمد على الحكم الشخصي ويترب على هذا ان يتحمل المراجع في ابداء رأيه المهني درجة من الخطر (الاخضر، 2009م، 46). يتضح للباحث ان المراجعة تعتمد على الاحكام الشخصية للمراجع مما يزيد الخطر لمهنة المراجعة، واستقلالية وحياد المراجع يزيد الثقة في القوائم المالية ويقلل خطر المراجعة، والمخاطر تعد خسائر تؤثر سلبا على اهداف المراجعة. يستطيع الباحث اضافة الأهمية الآتية لتقدير مخاطر المراجعة: تقييم المخاطر يقدم استشارة مالية والخطط السليمة لمتخذي القرار، دعم الثقة وزيادة الاعتمادية في مهنة المراجعة.

## نموذج خطر المراجعة:

1. ان نموذج خطر المراجعة كدليل مهني يقدم توجيهها مفيدا عندما تكون مخاطر الاخطاء عالية وليس عندما تكون مخاطر التحريفات عالية (115، 1999-HoustonK124). يسعى المراجع الخارجي اثناء تأدية المراجعة الى الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الاخطاء الجوهرية ويلجأ الى استخدام نموذج خطر المراجعة لتحديد مستوى الخطر المقبول كالاتي (Philip, 2008, 163):

مخاطر المراجعة المقبولة = خطر الاكتشاف x الخطر الحتمي x خطر الرقابة  
يعتمد نموذج مخاطر المراجعة على الحكم الشخصي والمهني للمراجع ولاستخدامه في تقييم المخاطر لأغراض تخطيط المراجعة يتطلب من المراجع وضع المستوى المخطط لخطر المراجعة، تقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة (Messier, 2010, 87). يستنتج الباحث ان التعرف على قيمة الخطر المقبول يساعد المراجع في ابداء رأي فني موثوق، مما يعفيه من المسؤولية، وتقييم المخاطر أضحت ضرورة في ظل ماتواجهه المهنة من تعقيد كثير بالتوازي مع توسع الانشطة.  
مستويات مخاطر المراجعة: تتمثل مستويات مخاطر المراجعة في الآتي (حافظ، 2016م، 6):

مستوى المخاطر المخططة: يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة

الداخلي أو القيام بإجراءات المراجعة.  
مستوى المخاطر النهائية: تعبر عن المستوى الذي يقدره المراجع بعد اتمام  
إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية.  
مستوى المخاطر الفعلية: تعبر عن المستوى الحقيقي والذي لايعلمه المراجع،  
يكون موجود من الناحية النظرية.  
يتضح للباحث ان هذه المستويات المختلفة التي يكون فيها الخطر يمكن  
ان تصفه وتبين الحالات التي يمثلها والتي على اساسها تكون الانواع المختلفة لمخاطر  
المراجعة.  
أنواع مخاطر المراجعة: هناك أربعة أنواع لمخاطر المراجعة  
هي ( نصر ، شحاته ، 2008م ، 185 ) :

أ. المخاطر الحتمية: قابلية رصيد حساب معين او نوع معين من العمليات لحدوث  
خطأ جوهري ويكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الاخطاء في ارصدة الحسابات أو  
عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود اجراءات رقابة داخلية (الضيوفي،ليبب،1998م،149).  
عرفت بانها قياس لتقدير المراجع لاحتمال وجود اخطاء جوهريّة في مجموعة  
معينة من البيانات بسبب الغش قبل أخذ اجراءات الرقابة الداخلية بعين  
الاعتبار (Alivn,2012,261).

يستطيع الباحث تعريف الخطر الحتمي بانه الاستجابة السريعة التي تتوفر في  
رصيد أو حساب أو عملية مالية لتعرضها للاخطاء لوقوعها في اخطاء غير مرتبطة  
بتأثيرات بيئة العمل المحيطة.

حالات وقوع الخطر الحتمي: تتمثل حالات وقوع الخطر الحتمي في:

الحسابات التي تتكون من مبالغ مشتقة من التقديرات المحاسبية عرضة لشك  
كبير في القياس، وتشكل مخاطر أكبر من الحسابات المكونة من بيانات روتينية وخفيفة  
نسبياً، وهناك عدة عوامل تساعد المراجع على اكتشاف الخطأ أو الاحتيال منها،  
الحسابات الكبيرة، والمعقدة عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة، الحسابات  
التي يسهل تحويلها إلى نقدية، الحسابات المقدرة، حساب النثرية، عرضة للخطأ أكثر  
من الحسابات البسيطة (Timothy,2005,69).

الخطر الحتمي هو تقدير المراجع لاحتمال وجود اخطاء اكثر من الحد المقرر  
قبوله وقد يوجد في عملية مالية او في رصيد حساب أو في معاملة او جزء منها وذلك  
مع الاخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به (الرحيلي،2004،387).

المراجع لا يستطيع أن يغير المستوى الفعلي للمخاطر الحتمية، ويستطيع تغيير مستوى تخمينها، وإن الطرق المستخدمة لتخمين المخاطر الحتمية، نفس الطرق المتبعة لفهم طبيعة المنشأة لذا تكون تكلفة التخمين منخفضة (William,2001,296).

يتضح للباحث ان مجالات المخاطر الحتمية تكثر في حالات القيم المقدره، اما في الحسابات الكبيرة يمكن تفادي هذه المخاطر بالاعتماد على التقنية في المعالجات المحاسبية وكذلك المراجعة التقنية وبالتالي تقل عوامل المخاطر الحتمية. العوامل المؤثرة على الخطر الحتمي: يتأثر الخطر الحتمي بالعوامل التالية (راضي، 2011م، 366):

موسمية النشاط، حجم المنشأة وحجم نشاطها. طبيعة عمليات المنشأة وحجم العناصر، طبيعة الاخطاء المحتملة.

الصناعة التي ينتمي اليها العميل، المركز المالي للمنشأة والضغوط التشغيلية التي يتعرض لها والضغوط التنظيمية.

معدل دوران الإدارة ومجلس الادارة. تاريخ تعديل الاخطاء لحساب معين، استخدام التقديرات.

معدل تغيير الاجراءات والأنظمة، مدى صعوبة تحديد المبالغ في السجلات المحاسبية، قابلية حدوث الغش والسرقه.

يستطيع الباحث إضافة العوامل التالية التي تتسبب في الخطر الحتمي هي: تغيير القوائم المالية في ظل ظروف التضخم. تغير اسعار العملات، والقرارات السياسية والاقتصادية الفجائية.

ب. مخاطر الرقابة: عرفت بانها المخاطر التي لايمكن بها منع أو اكتشاف أو تصحيح، تشير الى قصور نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف تحريفات جوهرية من خلال نظم الرقابة الداخلية (حمودي، احمد، 2013، 297). المخاطر المرتبطة باحتمال حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون جوهريا، إما فردياً أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007م، 221).

يستنتج الباحث من تعاريف خطر الرقابة مايلي:  
لايسهم نظام الرقابة الداخلية في الحد منها، ومؤشر لقصور وضعف نظام الرقابة الداخلية.

يرتبط بالمنشأة محل المراجعة ويتم اكتشافها. لايمكن التعرف على حدوثها الا في

وقت متأخر.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر الرقابة بانها الاخطار التي تحدث للحسابات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية ولايمكنه السيطرة عليها، وتقل وتندم في حال قوة نظام الرقابة الداخلية وغالبا ما تسبب فيها إدارة المنشأة.

ج. مخاطر الاكتشاف: عرفت بانها احتمال اكتشاف الاخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها او اكتشافها من خلال نظم الرقابة الداخلية (مصطفى، 1998م، 339). تعني عدم القدرة على اكتشاف الاخطاء المادية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية وذلك من خلال اجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع (ابوميالة، زبانية، 2013، 284). المخاطر الناجمة عن فشل اكتشاف الاخطاء الجوهرية من قبل المراجع نتيجة لعدم تنفيذ اجراءات الرقابة بالمواصفات الرقابية المطلوبة والتي تنجم عنها حالة عدم التاكيد للمراجع عند الادلاء برأيه في القوائم المالية (الزيادي، 2012، 74).

حالات وقوع مخاطر الاكتشاف: تتمثل حالات وقوع مخاطر الاكتشاف في:

مخاطر الاكتشاف تتعلق بفاعلية اجراءات المراجعة لها، ولايمكن تقليل مخاطر الاكتشاف الى الصفر لان المراجع لايفحص جميع فئات المعاملات أو أرصدة الحساب أو الافصاحات وكذلك لأسباب أخرى (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، 2010، 90). ينتج من ان اجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع الى عدم وجود خطأ في احد الارصدة وحالة عدم التأكد لعملية المراجعة بسبب استخدام المراجع لاسلوب العينة (ليب، شحاته، 155)، تنتج حالة خطر الاكتشاف وعدم التأكد لاسباب استخدام المراجع لاجراءات غير ملائمة. عدم تطبيق الاجراءات بطريقة سليمة. التفسير الخاطئ لنتائج المراجعة (الشاوش، 2015، 136).

يستنتج الباحث من تعريف مخاطر الاكتشاف بانها:

تحدث بسبب عدم قدرة وفعالية وكفاءة عملية المراجعة.

ترتبط بالمخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة.

ترتبط بطبيعة الفحص للعينات تتسبب فيه اجراءات المراجعة.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر الاكتشاف بانها قصور المراجع الخارجي في اكتشاف الاخطاء التي تعترض عملية المراجعة وتؤثر جوهريا في الحسابات لكن من الصعب تفاديها والتعرف عليها مبكراً.

أنواع مخاطر الاكتشاف: تتمثل انواع مخاطر الاكتشاف في:

خطر المراجعة التحليلي: فشل اجراءات المراجعة في اكتشاف الاخطاء من قبل نظام الرقابة الداخلية المطبق (كرسوع،138،2008).

خطر المراجعة التفصيلي: الناتج عن القبول الخاطئ لنتائج الاختبارات التفصيلية رغم وجود اخطاء جوهرية تفي بعدم قبول نتائج الاختبارات التفصيلية ولم يتم تحديده رغم كل ما أجري من اختبارات ووجود نظام الرقابة الداخلية (فويدر،41،2007).  
بالاضافة لأنواع أخرى تتمثل في (Eilifesn،2006،63):

مخاطر العينات: الناتجة عن احتمال خروج المراجع بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم مراجعة المجتمع كاملا.  
المخاطر غير المتعلقة بالعينات: الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطا بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المراجع في اختبار المفردات وتقييم نتائجها، وخروج المراجع برأي غير سليم.

د. الخطر الممكن قبوله: عرف بمدى استعداد المراجع لقبول احتمال وجود اخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد انتهاء عملية المراجعة والوصول الى رأي متحفظ (الخطيب،13،2012). يعد خطر المراجعة الذي يمكن قبوله مقياساً لمدى قبول المراجع أي تحريف جوهرى في ضوء الأهمية النسبية للقوائم المالية بعد انتهاء عملية المراجعة واصدار التقرير (الديسطي،2002،م335).

يستنتج الباحث من تعاريف الخطر الممكن قبوله بانه:

يعتمد عليه باصدار نوع معين من تقارير المراجعة.

يرتبط بكل حالة مراجعة على حدة. يعتمد على درجة قبول الخطر لدى المراجع. يستطيع الباحث تعريف الخطر الممكن قبوله بانها المخاطر التي يعتبر المراجع انها مقبولة في ظل التأكد التام أو عدمه، والذي لايمكن وضع حدود دنيا وقصى له لاعتماده على التقدير الشخصي للمراجع ونظرته لكل حالة.

العوامل المؤثرة في مخاطر المراجعة المقبولة:

يقوم المراجع بتحديد مخاطر المراجعة المقبولة حسب حكمه المهني، تتأثر قيمتها بالزيادة او النقصان بعوامل (الخطيب،15،16،2012):

درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية: عندما يتوقع المراجع إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل فإنه من الملائم أن تكون مخاطر المراجعة المقبولة منخفضة.

احتمالية مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية: حيث إن

هناك ميلاً طبيعياً من قبل الذين يتعرضون إلى الإفلاس أو من قبل ممن تنعكس عليهم آثاره بأن يقوموا بمقاضاة المراجع.

تقييم نزاهة واستقامة الإدارة: إذا كانت نزاهة العميل مشكوكاً فيها، فالمراجع يقوم بتقييمها بشكل منخفض والعكس.

يستنتج الباحث ان انخفاض او ارتفاع نسبة الخطر الممكن قبوله لها ظروف محددة وخاصة بكل حالة. وتقييم الخطر بصفر يعني حالة تأكد تام واصدار تقرير نظيف اما في حالة وجود درجة من الخطر فان ذلك يؤكد الشك حول القوائم المالية يجب التقرير عنه، الا ان المراجع لديه حدود معينة للخطر المقبول في المراجعة تمثلها نسبة 5% متفق عليها.

واجبات المراجع الخارجي تجاه المخاطر: تتمثل واجبات المراجع الخارجي تجاه مخاطر المراجعة في:

المخاطر الحتمية: تتمثل واجبات المراجع الخارجي في تحديد مستوى تقدير تلك المخاطر في القوائم المالية. التأكد من مستوى مادية الحسابات والمعاملات عند اعداده لبرنامج المراجعة. استخدام الحكم المهني له لتقييم العوامل المتعلقة بمستوى التقييم سواء كانت قوائم مالية أو عمليات أو أرصدة (العلي، الليلة، 2007م، 178، 177).

مخاطر الرقابة: تتعلق بوجود انحرافات أو بيانات مضللة، وتكون ذات اثر مادي بشكل متفرد أو جماعي. ويقوم المراجع بتقييمها باجراء تقدير أولي بتقييم انظمة الرقابة الداخلية في المنشأة أو تصحيح الانحرافات المالية فيها (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 36، 2001).

مخاطر الاكتشاف: تنتج عن عدم اكتشاف الاخطاء الجوهرية في البيانات على الرغم من قيام المراجع باجراء المراجعة تفصيلاً عليها وترتبط بالاجراءات التفصيلية التي يؤديها المراجع لمخاطر الرقابة والمخاطر الحتمية (المرجع السابق، 36).

المخاطر الممكن قبولها: تتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجع التي يحددها لتقليل المخاطر إلى مستوى منخفض مقبول، يكون المستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الحتمية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الحتمية تنخفض مخاطر الاكتشاف (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 222).

يتضح للباحث التداخل الكبير بين انواع مخاطر المراجعة المختلفة، وان على المراجع ان يبذل العناية المهنية ويكون فاحصاً في نظره للأحداث ويضع تقديراً كبيراً

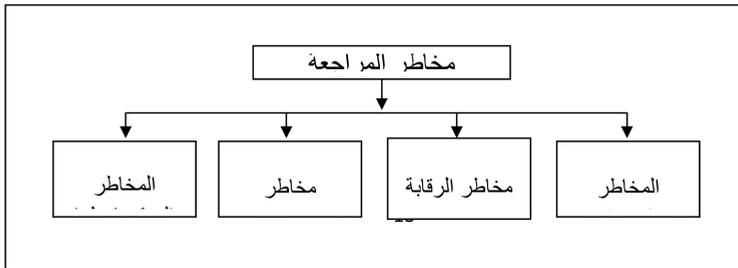
لمخاطر المراجعة لضمان سلامة الأداء وسمعة مهنة المراجعة.  
 تقييم مخاطر المراجعة: يمكن معرفة دور المراجع في تحسين تقييم خطر المراجعة  
 من خلال الآتي (المقطري، 2011، 418):  
 تقييم الخطر الحتمي: يقوم المراجع بتصميم اجراءات التحقق التي تساعده في  
 التوصل الى حكم سليم عنه.  
 تقييم مخاطر الرقابة: يقوم المراجع بدراسة النظام المصمم ومدى كفاءته وتحديد  
 نقاط ضعفه واختبارات الالتزام، للتأكد من مدى الالتزام العملي لنظم الرقابة الداخلية  
 الموضوعية التي يتم الحكم على مدى الاعتماد عليها.  
 تقييم خطر الاكتشاف: يمكن للمراجع التحكم في خطر الاكتشاف اذ يستطيع بناء  
 على تقييمه لخطر الرقابة والخطر الحتمي ان يخفض خطر الاكتشاف الى أقل مستوى  
 ممكن بقيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة.  
 يرى الباحث ان تقييم خطر المراجعة يعتبر من أهم التطورات الحديثة في مجال  
 المراجعة الخارجية ومن الادوار المهمة للمراجع الخارجي من أجل تخطيط وتنفيذ  
 عملية المراجعة بكفاءة عالية. وتقييم الخطر الممكن قبوله يعتمد على نتيجة تقييم  
 المخاطر الثلاثة الأخرى بالاضافة الى عوامل أخرى ترتبط بالمنشأة موضوع المراجعة  
 ومكتب المراجعة والعميل.

ويوضح الشكل رقم (1) أنواع مخاطر المراجعة:

شكل رقم (1) أنواع مخاطر المراجعة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة النظرية، 2017م.

شكل رقم (1) أنواع مخاطر المراجعة



يتضح للباحث ان هنالك انواعاً مختلفة لمخاطر المراجعة تعتمد على تصنيف الخطر وفقاً لنوعية الخطر نفسه واسباب ومقومات حدوثه، وتتمثل في مخاطر حتمية، رقابة، اكتشاف، ثم مخاطر ممكن قبولها.

## المحور الثاني: مفهوم وأنواع تقرير المراجع الخارجي وجودته مفهوم تقرير المراجع الخارجي

عرف تقرير المراجع الخارجي بأنه الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن ابداء الرأي في القوائم المالية (مناعي، 57، 2009). عرف بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون اهلاً لابداء رأي محايد يقدمها الى الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها يشير فيها الى معايير المراجعة كما تتضمن هذه الوثيقة رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة وذلك وفقاً للمعايير المحلية أو المعايير الدولية (الزبيدية، الذبيات، 2012، م465).

يستطيع الباحث تعريف تقرير المراجع الخارجي بأنه خلاصة ما يقوم به المراجع الخارجي من فحص واختبار وتحقيق وتقصي للأحداث المالية بالمنشأة لفترة زمنية معينة، والذي يقدمه لمستخدمي البيانات وأصحاب المصلحة فيها. أهداف تقرير المراجع الخارجي: تهدف عملية المراجعة تحقيق الآتي (مشتهي، 418، 2013):

1. اعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناء على مايقوم به مراجع الحسابات من فحوص واختبارات.

2. ابداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للمنشأة على ان يكون بشكل سنوي.

أنواع تقارير المراجع الخارجي: تتخذ تقارير المراجع الخارجي أنواعاً مختلفة كالآتي (حسن، 159، 157، 2002):

1. من حيث حجمها: التقرير الموجز والمطول، التقرير الموجز والاختصار على مايتطلبه التشريع الساري من بيانات وإيضاحات ولكن منذ ان اتجهت المحاسبة الى خدمة الإدارة ثم تطورها لتقوم بتقييم الإدارة من خلال تقرير المراجع الأمر لم يتوقف عند التقرير الموجز بل يتوسع المراجع فيه ليشرح الجوانب المختلفة عما توصل اليه

من المراجعة.

يرى الباحث انه رغم الاختلاف في احجام التقرير الا ان التقرير الموجز قابل للتوسع لتقرير مطول حسب ماتطلبه احتياجات طالبي خدمة المراجعة، كما تقل الحاجة للتقرير الموجز اذا قلت منفعتة.

2. من حيث نتائجها: التفرقة بين مايتخذه المراجع في مجال الرأي هنالك اربعة مواقف طبقاً لقواعد المراجعة(الالوسي،96،2003):

أ- التقرير النظيف: يتحقق في حالة تضمين كل من المركز المالي والدخل والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية بالقوائم المالية، اثبات المعايير العامة للمراجعة، جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني، واعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، عدم ورود حالات تستدعي اضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير النظيف(ابوسرعة،37،2010). وفي التقرير النظيف يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها اذا توفرت الشروط التالية(مازون،2011م،41،42): القوائم المالية أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. عدم وجود أخطاء جوهرية. صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المنشأة ومركزه المالي. حصول المراجع على أدلة الاثبات الكافية التي تبرر على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي.

يرى الباحث ان التقرير النظيف احياناً يكون سببه فقدان المراجع الخارجي لاستقلالته نتيجة ضغوط عديدة، كما انه يصعب تحديد معايير تمكن المستخدم للتقرير من معرفة خلوه من الضغوط التي تحولته الى تقرير نظيف.

ب- التقرير المتحفظ المقيّد: يصدر بسبب وجود بعض الاعتراضات، تقسم التحفظات التي يصدرها المراجع الى وجود قيود تؤدي الى تحديد نطاق عمل المراجع. عدم تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية. عدم التيقن من أمور تكون طارئة أو تقع لاحقاً للإنتهاء من القوائم المالية، مايشير الى مخالفة المنشأة لقانون الشركات أو للنظام الداخلي لها. قيام المراجع ببناء رأي جزئي على مراجع آخر لوجود فروع للوحدات ذات استقلال مالي وتتم مراجعة أعمالها من قبل مراجع آخر(عطية،80،2003).

ج- التقرير السلبي: يتم استخدامه عندما يعتقد المراجع ان القوائم المالية كوحدة تتسم بالتحريف على نحو يتسم بالأهمية النسبية ولا تعبر بعدالة عن المركز المالي أو نتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها(ارينز، لويك،74،2002).

د- التقرير الخالي من الرأي: عندما يعجز المراجع عن ابداء رأيه الفني في مدى تعبير حساب الارباح والخسائر عن نتائج الاعمال ومدى تعبير الميزانية عن المركز المالي بسبب عدم استقلاله او بسبب قيود على المراجعة فانه يمتنع عن اثبات رأيه سلبا او ايجابا(عبدالله،103،2011).

يرى الباحث ان هنالك تصنيفات مختلفة لتقرير المراجع الخارجي، ويعتبر التصنيف على اساس النتائج اشهرها وأكثرها استخداماً لسهولة، ويغلب على التقارير المقدمة حالة التقرير النظيف والمتحفظ ويندر حالة التقرير السلبي والامتناع.

## مفهوم جودة تقرير المراجع الخارجي

جودة تقرير المراجع الخارجي تعبر عن قدرة المراجع في الحصول على ادلة اثبات ذات جودة عالية مدعمه لرايه المهني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية(رضا،746،2012). عرفت بانها ماتعبر به جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقرير، ماتتمتع به المعلومات من مصداقية وماتحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ومن خلال استراتيجيات وآليات لاعداد التقرير ومايتسم به التقرير من شفافية وافصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والارباح المحققة للمؤسسة بما يتفق مع اهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية(توفيق،64،2013).

يرى الباحث ان من متطلبات تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي، الافصاح المتكامل والاستقلالية المهنية والذهنية والتزام المعايير الاخلاقية للمراجع الخارجي، الالتزام بمعايير المراجعة، تقدير مخاطر المراجعة، اكتمال مكونات التقرير.

أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي: تتمثل أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي

في:

1. يتم تقييم عمل المراجع حول البيانات التي تمت مراجعتها من خلال انضباطه بعناصر الجودة الفنية والوظيفية للمراجعة، والتي تستوفي المراجعة توقعات العميل تجاه اكتشاف الاخطاء والمخالفات المرتبطة بالقوائم المالية للمؤسسة والتقرير عنها. تعرف الجودة الوظيفية الدرجة التي يمكن معها الوفاء بتنفيذ المراجعة وتوصيل نتائجها حسب توقعات المستهلك(لطفي،2007م،66). المراجعة الفنية فحص القوائم المالية لقياس مدى سلامتها من التعبير عن

النتائج الحقيقية بالتحقق من مطابقة الاجراءات المحاسبية، مراعاة الناحية الشكلية التي يتطلبها القانون لاعداد القوائم المالية الختامية(الصبان،199م7،162،161).

2. جودة تقارير المراجع الخارجي تؤثر على جودة البيانات المالية التي تصدرها المنشآت محل المراجعة لاعتماد العديد من المستخدمين عليها عند اتخاذهم القرارات المختلفة، فالجودة تعبر عن قدرة المراجع في الحصول على أدلة اثبات ذات جودة عالية مدعمة لرأيه المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية. فجودة التقرير درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية وهي بذلك مقياس لقدرة المراجع على تقليل تحيز البيانات المالية زيادة دقتها(رضا،746،2012).

3. فاعلية المراجعة الخارجية تتمثل في تحقيق اهدافها، بان يشهد التقرير بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الاعمال عن فترة معينة والمركز المالي في تاريخ معين استنادا الى معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني وأدلة المراجعة الكافية ويعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من الاخطاء وعدم أعطاء راي خطأ في البيانات المالية للإدارة(الجعافرة،2008م،26).

يستطيع الباحث اضافة أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي التالية: وسيلة يعبر بها المراجع عن رأيه حول مدى عدالة بيانات القوائم المالية. دعم أسس حماية إحام المساهمين عن الاستثمار بزيادة ثقتهم. توفير تأكيد حول صدق وعدالة القوائم المالية. دعم القرارات الصائبة والاقبال من فشل المشروعات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

## مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة يستلزم ان يشمل مجتمع الدراسة الأطراف: المراجعين بديوان المراجعة القومي، عدد من العاملين بالمجلس القومي للدراسات المحاسبية ومكاتب المراجعة وعدد من الاكاديميين. لتمثيل مجتمع الدراسة، تم اختيار عينة للدراسة حجمها 69 مبحوثا بطريقة قصدية. أن عينة الدراسة تتكون من 69 فردا، موزعة 49 فردا من مجموعة المراجعين، و20 فردا من الأكاديميين. بلغت النسبة العامة لاستجابة المبحوثين للاستبانة حوالي 83.8 % وهي نسبة مقبولة لمثل هذا النوع من الدراسات الميدانية. أما الاستبانة الصالحة للتحليل فقد بلغ عددها 54 استبانة، وهي تمثل نسبة

92.8% من الاستبانات المستلمة في مقابل 7.2% هي نسبة الاستبانات المستبعدة. تصميم الاستبانة (أداة الدراسة): قام الباحث بتصميم استبانة (ملحق رقم (1)) شملت جميع متغيرات الدراسة، تم عرضها على ذوي الاختصاص، وهيئة محكمين من الخبراء في علم الإدارة والمحاسبة، كأداة لجمع البيانات وبعد استرجاعها قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة قبل توزيعها، يحتوى هيكل استبانة الدراسة على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يحتوي على مجموعة من الأسئلة الديموغرافية. القسم الثاني: يحتوي على فرضيتين، تضم ست عشرة عبارة، أعددت على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale).

القسم الأول: تحليل الخصائص العامة (الديموغرافية) لعينة الدراسة من خلال أداة الدراسة الميدانية (الاستبانة) توصيف سبع خصائص لعينة الدراسة مما يعطي مؤشراً عن قدراتهم العلمية والعملية بالمحاور الرئيسية للدراسة. أظهرت النتائج تميز عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص أبرزها: الأفراد من الجنسين (الذكور والاناث). الأفراد من مختلف الفئات العمرية.

الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه). الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة أعمال، دراسات مالية ومصرفية، اقتصاد، نظم معلومات، تكاليف ومحاسبة إدارية). الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية، زمالة عربية، زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، قليل ليس له).

الأفراد من مختلف المسميات الوظيفية (عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، مدير مالي، مراجع داخلي، مراجع خارجي، مساعد مراجع خارجي، محاسب، أكاديمي). الأفراد من مختلف الخبرات (5 سنوات فأقل، 6-10 سنة، 11-15 سنة، 16-20 سنة، 21-25 سنة، 26 سنة فأكثر).

القسم الثاني: عرض وتحليل واختبار بيانات الدراسة: أولاً: تحليل بيانات الفرضية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير مخاطر المراجعة ومهنة المراجعة. تقوم مكاتب المراجعة بالتعرف على طبيعة المخاطر التي تعترض مهنة المراجعة عند تنفيذها.

تقل القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة التي تهتم بقياس المخاطر. لا يوجد قصور في أساليب المراجعة في اكتشاف المخاطر وتقييمها. يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بجودة القوائم المالية. يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بنجاح الاداء في الشركة. يأخذ المراجع الخارجي في اعتباره المخاطر وتقييمها ويضع خطة سنوية لتقييمها. القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لغرض تحديد حجم عينة المراجعة. تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة.

جدول رقم (1) الاتجاهات العامة لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الرقم
1	3.75	0.83	اوافق	5
2	3.66	0.85	اوافق	6
3	3.99	0.90	اوافق	4
4	3.66	0.70	اوافق	7
5	3.41	0.55	اوافق	8
6	4.11	1.12	اوافق	1
7	4.01	0.98	اوافق	3
8	4.05	0.93	اوافق	2
الكلية	3.83	0.85	اوافق	

المصدر: اعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2017م.

بينت النتائج الإحصائية في جدول رقم (1) ان متوسطات كل عبارات الفرضية الأولى (8 عبارة) تقع في المدى من 3.41 إلي 4.11 والذي يمثل فترة الموافقة على محتوى العبارة حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذا التحليل. وعليه تكون آراء أفراد العينة قد إتجهت نحو الموافقة على كل عبارات الفرضية الأولى. مع ملاحظة أن المتوسط الكلي للفرضية الأولى يساوي 3.83 وبنحرف معياري يساوي 0.85 ، وعليه حسب مقياس ليكرت الخماسي يكون أفراد العينة قد أبدوا موافقتهم على محتوى الفرضية الأولى. أشارت النتائج في جدول رقم (1) أن العبارة رقم (6) حصلت على الترتيب الأول من بين جملة عبارات الفرضية الأولى حسب آراء العينة، بمتوسط يساوي

4.11 وإنحراف معياري يساوي 1.12 وحسب مقياس ليكرت الخماسي تكون آراء المبحوثين قد اتجهت نحو الموافقة على هذه العبارة. بينما حلت العبارة رقم (5) في الترتيب الثامن والأخير من بين عبارات الفرضية الأولى، بمتوسط يساوي 3.41 وانحراف معياري يساوي 0.55 لتكون الموافقة هي الاتجاه العام لآراء أفراد العينة نحو هذه العبارة. مع ملاحظة اشتراك العبارتين رقم (2) ورقم (4) في الترتيب الثامن بمتوسط يساوي 3.66 وبانحرافات معيارية 0.85 و 0.70، على التوالي.

ثانياً: تحليل بيانات الفرضية الثانية: تقدير مخاطر مهنة المراجعة تؤثر في جودة تقرير المراجع الخارجي.

تدرك المنشآت أهمية قياس المخاطر على تقرير المراجعة. من طرق تحقيق جودة تقرير المراجعة قياس مخاطرها وتقييمها. قيام المراجع الخارجي بقياس المخاطر لاجل دعم جودة تقريره. ضعف جودة تقرير المراجعة ناتج عن غياب قياس مخاطر مهنة المراجعة. صعوبة توفير تقرير مراجعة جيد ناتج عن استمرار تهديدات مخاطر المراجعة. تزداد أهمية تقرير المراجعة كلما كان هنالك قياس لمخاطر عملية المراجعة. القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لدعم جودة عملية المراجعة. تفشل القرارات بسبب اعتمادها تقرير المراجعة لم تأخذ بقياس المخاطر.

جدول رقم (2) الاتجاهات العامة لعبارات الفرضية الثانية

رقم العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1	4.30	1.26	إيجابي	1
2	4.02	0.92	إيجابي	5
3	3.86	0.93	إيجابي	7
4	3.99	1.19	إيجابي	6
5	4.06	0.98	إيجابي	4
6	4.29	1.09	إيجابي	2

8	ق فاوا	0.93	3.86	7
3	ق فاوا	1.06	4.13	8
	ق فاوا	1.00	4.06	الكلي

المصدر: اعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2017م.

بينت النتائج الإحصائية في جدول رقم (2) ان متوسطات العبارتين رقم (1) و رقم (6) تقع في المدى من 4.20 إلي 5.00 ويمثل فترة الموافقة بشدة على محتوى العبارات حسب مقياس ليكرت المستخدم. أما متوسطات بقية العبارات في الفرضية الثانية (8 عبارات) فتقع في المدى من 3.80 إلي 4.40 والذي يمثل فترة الموافقة على محتوى العبارة حسب المقياس المستخدم. وعليه تكون آراء أفراد العينة قد إتجهت نحو الموافقة على أغلبية عبارات الفرضية الثانية. مع ملاحظة أن المتوسط الكلي للفرضية الثانية يساوي 4.06 وإنحراف معياري يساوي 1.00، حسب مقياس ليكرت الخماسي يكون أفراد العينة قد أبدوا موافقتهم على محتوى الفرضية الثانية. أشارت النتائج في جدول رقم (4) إلي أن العبارة رقم (1) قد حصلت على الترتيب الأول من بين جملة العبارات حسب آراء أفراد العينة بمتوسط يساوي 4.30 وإنحراف معياري يساوي 1.26، وحسب مقياس ليكرت تكون آراء المبحوثين قد اتجهت نحو الموافقة بشدة علي هذه العبارة. بينما اشتركت العبارتان رقم (3) ورقم (7) في الترتيب السابع والأخير من بين عبارات الفرضية الثانية، بمتوسط يساوي 3.86 وانحراف معياري يساوي 0.93 لتكون الموافقة الاتجاه العام لآراء العينة نحو العبارتين.

## الخلاصة وتشمل:

### أولاً: النتائج

تدرك المنشآت ومكاتب المراجعة أهمية قياس مخاطر المراجعة على تقرير المراجعة.

- ليس هنالك قصور في اساليب اكتشاف مخاطر المراجعة وتقييمها.
- تعد مخاطر المراجعة من معوقات تحقيق الجودة في تقرير المراجعة.
- كشف وتقليل مخاطر المراجعة من وسائل زيادة جودة تقرير المراجع الخارجي.
- يأخذ المراجع الخارجي في اعتباره المخاطر ويضع خطة سنوية لتقييمها.
- القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لغرض تحديد حجم عينة المراجعة.

تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة. قياس مخاطر عملية المراجعة تدعم أهمية تقرير المراجع الخارجي. الاعتماد على تقرير مراجع خارجي لم يأخذ بقياس المخاطر يتسبب في فشل العديد من القرارات.

## ثانياً: التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:  
دعم كفاية مكونات تقارير المراجعة المقدمة.  
الالتزام بمعايير تقرير المراجعة، ووضع معايير خاصة بجودة تقرير المراجعة.  
ضرورة التزام المراجع الخارجي بقياس وتقدير مخاطر المراجعة وتقييمها باستمرار، مع ضرورة إلمام المراجع بمخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها.  
استحداث أساليب أكثر تطوراً تسهم في التقدير السليم لمخاطر المراجعة وقياسها.  
زيادة التدريب والتأهيل واستمراريته لدعم جودة تقرير المراجع الخارجي.

ملحق رقم(1) قائمة الاستبانة:

## القسم الاول: البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بوضع علامة (√) في مربع الأجابة التي تراها مناسبة امام كل عبارة:

1. النوع: ذكر      اثنى  
2. العمر: 30 سنة فأقل      من-31 39 سنة      من -40 49 سنة      من-50  
59 سنة

60 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي: بكالوريوس      دبلوم عالي      ماجستير      دكتوراه  
4. التخصص العلمي: محاسبة      علوم مالية ومصرفية      اقتصاد      إدارة  
أعمال

نظم المعلومات      تكاليف ومحاسبة ادارية

5. المؤهل المهني: زمالة المحاسبين القانونيين السودانية      زمالة المحاسبين  
القانونيين العربية      زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية  
القانونيين الامريكية      لا يوجد

6. المركز الوظيفي: إدارة عليا      عضو مجلس إدارة      مدير تنفيذي  
مراجع خارجي

- مساعد مراجع خارجي      مراجع داخلي      مدير مالي      محاسب  
أكاديمي

7. سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل      6 - 10 سنة      11- 15 سنة      16-  
20 سنة

21- 25 سنة      26 سنة فأكثر

القسم الثاني: عبارات الاستبانة:

- يرجى التكرم بوضع علامة ( ) في مربع الأجابة التي تراها مناسبة امام كل عبارة:  
الفرضية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير مخاطر المراجعة ومهنة  
المراجعة.

رقم	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تقوم مكاتب المراجعة بالتعرف على طبيعة المخاطر التي تعترض مهنة المراجعة عند تنفيذها.					
2	تقل القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة التي تهتم بقياس المخاطر.					
3	لايوجد قصور في أساليب المراجعة في إكتشاف المخاطر وتقييمها.					
4	يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بجودة الفوائم المالية.					
5	يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بنجاح الاداء في الشركة.					
6	يأخذ المراجع الخارجي في إعتباره المخاطر وتقييمها ويضع خطة سنوية لتقييمها.					
7	القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لغرض تحديد حجم عينة المراجعة.					
8	تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة.					

الفرضية الثانية: تقدير مخاطر المراجعة تؤثر في جودة تقرير المراجع الخارجي.

رقم	العبارات	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تدرك المنشآت أهمية قياس المخاطر على تقرير المراجعة.					
2	من طرق تحقيق جودة تقرير المراجعة قياس مخاطرها وتقييمها.					
3	يقوم المراجع الخارجي بقياس المخاطر لاجل دعم جودة تقريره.					
4	ضعف جودة تقرير المراجعة ناتج عن غياب قياس مخاطر مهنة المراجعة.					
5	صعوبة توفير تقرير مراجعة جيد ناتج عن إستمرار تهديدات مخاطر المراجعة.					
6	تزداد أهمية تقرير المراجعة كلما كان هنالك قياس لمخاطر عملية المراجعة.					
7	القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لدعم جودة عملية المراجعة.					
8	تفشل القرارات بسبب إتمادها تقرير مراجع خارجي لم يأخذ بقياس المخاطر.					

## المصادر والمراجع اولا: القرآن الكريم. ثانيا: المراجع:

- (1) محمد حسني عبدالجليل، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية- دراسة تحليلية، (مصر: جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الاول، 2002م)، ص ص 1-57.
- (2) محمد حسن برمائي، مراجعة التدفقات النقدية في الوحدات الاقتصادية كمدخل لزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع لخدمة أهداف سوق المال المصري دراسة نظرية تطبيقية، (مصر: جامعة بنها، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م).
- (3) خديجة مختار موسى البتانوني، أثر مخاطر المراجعة والاهمية النسبية على أداء المراجعة في السودان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).
- (4) نسيم ابراهيم زقوت، استخدام اشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي- دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة ففي قطاع غزة، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- (5) احمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 64.
- (6) أكرم محمد الوشلي، تقييم مخاطر غش الادارة كمدخل لاداء اعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، (مصر: جامعة اسيوط، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م)، ص 97.
- (7) IFAC, International Frame Work of Assurance Engagements, Hand book of Intrnational Auditing, Assurance and Ethices Pronouncements, .New York, 2007, p48
- (8) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية- موضوعات متخصصة، (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2001م)، ص ص 54، 55.
- (9) ايهاب نظمي ابراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال - حادثة وتطور، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 57.

- (10) علاء الدين صالح عودة، اثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال على جودة التدقيق، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 24.
- (11) Mindak, Mary and Heltzer, Wendy, Resonsiblity and Audit Risk Corporate Envirmental, Managerial Auditing Journal, Vol 26, No 8, 2011, p700
- (12) حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص 40.
- (13) طارق عبد العظيم احمد، محاسبة البنوك والبورصات- الاصول العلمية والعملية للمراجعة مع الاشارة الى بيئة المراجعة في بورصة الاوراق المالية، (مصر: جامعة بنها، مكتبة جامعة بنها، 2012م)، ص 72.
- (14) عصام الدين السائح خرواط، إدارة المراجعة على اساس الخطر- نموذج مقترح، (ليبيا: جامعة مصراته، مجلة الساتل، العدد السابع، السنة الثانية، 2009م)، ص 147، 148.
- (15) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة- شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية، ج2، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 249.
- (16) شادن هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الاردن باجراءات واختبارات تقييم مخاطر الاخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 53.
- (17) اكرم محمد الوشلي، مرجع سابق، ص 99.
- (18) منصور احمد البديوي، شحاته السيد شحاته، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 91 - 96.
- (19) الاخضر لقيطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 46.
- (20) Houston, R.W, et al, The Audit Risk Model, Business Risk and Audit-Planning Descision, Accounting Reviw, Vol 74, No3, 1999, pp 115 -124
- (21) Low, Philip, Auditors Perceptions of Reasonale Assurance in Audit Work and the Effectiveness of the Audit Risk Model Asian Review of

- .Accounting, Vol 16, No2, 2008, p163
- Mssier, Messier, Jr. William F, Auditing& Assurance Services: (22)  
Asystematic Approach, Second Edition, Mc Graw- Hill Companines  
.2010,p87
- خالد عبد العزيز حافظ، مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر (23)  
المراجعة بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي، (الخرطوم: جامعة النيلين،  
مجلة الدراسات العليا، مجلد الرابع، العدد الخامس عشر، 2016م)، ص6.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، حسابات البنوك التجارية (24)  
والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة  
والتأكيد المهني، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008م)، ص185.
- محمد الضيوف، عوض لبيب، أصول المراجعة، (الاسكندرية: المكتب الجامعي (25)  
الحديث، 1998م)، ص149.
- Arens Alvin, A.et al, Auditing and Assurance Services an Integrated (26)  
.Approach, 14 th ed, New Jersey Prentice Hall ,2012, p261
- Louwens, Timothy.J, Auditing and Assurance Services, First edition, Mc (27)  
.Grow-Hill NY, 2005,p69
- عوض بن سلامة الرحيلي، عبد الغني عبد الحميد القريقرى، دور المراجع (28)  
الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لاغراض تخطيط عملية  
المراجعة، (الرياض: معهد الادارة العامة، مجلة الادارة العامة، المجلد 24، العدد  
الاول، 2004م)، ص387.
- Boynton, Wiliam, C, et al, Modren Auditng, 7th ed, Hermitage .29 (29)  
Publihing Services, USA, 2001, p296
- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الاسكندرية: دار التعليم (30)  
الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م)، ص366.
- اسامة هادي حمودي، صهباء عبد القادر احمد، تقويم نظام الرقابة الداخلية (31)  
على المشتريات باستخدام معاينة الصفات في معهد الادارة الرصافة، (بغداد:  
معهد الادارة الرصافة، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 36، العدد السابع  
والتسون، 2013م)، ص297.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية للممارسة اعمال (32)  
التدقيق والتأكيد وقواعد واخلاقيات المهنة معيار التدقيق الدولي رقم 240

- مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007م)، ص 221.
- (33) صادق حامد مصطفى، إدارة خطر الاكتشاف في ظل التشغيل الإلكتروني لليانات، (قطر: جامعة قطر، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، العدد التاسع، 1998م)، ص 339.
- (34) سهيلة ابو ميالة، سعيد زبانية، دور الاجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الحادي والثلاثون، 2013م)، ص 284.
- (35) نعيم تومان الزيايدي، قياس تأثير عوامل المخاطر على تقارير مراقبي الحسابات - دراسة تطبيقية، (العراق: جامعة المثني، مجلة المثني للعلوم الادارية، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2012م)، ص 74س.
- (36) الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، معيار التدقيق رقم 315 تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهرى من خلال فهم المنشأة وبيئتها الداخلية، (عمان: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010م)، ص 90.
- (37) عوض لبيب الدير، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 155.
- (38) علي الزواوي، البشير الشاوش، اثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئية الليبية، (مصراته: جامعة مصراته، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، العدد الاول، 2015م)، ص 136.
- (39) ارزاق ايوب كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة- دراسة تحليلية لاراء المراجعين الخارجيين قطاع غزة، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص 138.
- (40) ايمن ابراهيم قويدر، نظم الرقابة الداخلية في الفكر الاسلامي، (طرابلس: اكااديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص 41.
- (41) Eilifesn. A, et al, Auditing and Assurance Servise, International MC.41 (41)
- .Grow, Hill Education UK, 2006, p63
- (42) رائد صالح الخطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الاردن لنموذج مخاطر

- التدقيق - دراسة ميدانية، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص 13.
- (43) محمد احمد الديسطي، احمد حجاج، المراجعة-مدخل متكامل، (الرياض: دارالمريخ للنشر، 2002م)، ص 335.
- (44) رائد صالح الخطيب، مرجع سابق، ص 15، 16.
- (45) منهل مجيد العلي، تغريد سالم الليلة، استخدام الاهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، (العراق: جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 87، المجلد التاسع والعشرون، 2007م)، ص 177، 178.
- (46) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مفاهيم التدقيق المتقدمة، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001م)، ص 36.
- (47) المرجع السابق، ص 36.
- (48) الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 222.
- (49) معاذ طاهر المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة- دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011م)، ص 418.
- (50) حكيمة مناعي، تقارير المراجعة في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 57.
- (51) رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنبيات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الاردنية، (عمان: المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 8، العدد الثالث، 2012م)، ص 465.
- (52) صبري ماهر مشتهى، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين- دراسة حالة قطاع غزة، (غزة: جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد الثاني، 2013م)، ص 418.
- (53) عبد الماجد عبدالله حسن، مبادئ المراجعة، (الخرطوم: دار جامعة ام درمان الاسلامية للطباعة، 2002م)، ص 157- 159.
- (54) حازم هاشم الالوسي، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، (طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2003م)، ص 96.
- (55) عبدالسلام عبدالله ابوسرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة

- الخارجية- دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاهم- محاسبون قانونيون- وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص 37.
- (56) محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص ص 41، 42.
- (57) 57. أحمد صلاح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق المال، (مصر: الدار الجامعية، 2003م)، ص 80.
- (58) 58. الفين ارينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد الديسطي، مراجعة احمد حجاج، المراجعة- مدخل متكامل، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)، ص 74.
- (59) حسن الطيب عبدالله، دور معايير جودة المراجعة في تعزيز ثقة تقرير المراجع الخارجي لاغراض الائتمان المصرفي- دراسة تطبيقية على البنوك السودانية، (الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الاول، 2011م)، ص 103.
- (60) سامح محمد رضا، اثر جودة المراجعة في جودة الارباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية، (عمان: الجامعة الاردنية، المجلة الاردنية، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2012م)، ص 746.
- (61) سعيد توفيق احمد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، (مصر: جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)، ص 64.
- (62) امين احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 66.
- (63) محمد سمير الصبان، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1997م)، ص ص 161، 162.
- (64) سامح محمد رضا، مرجع سابق، ص 746.
- (65) محمد مفلح الجعافرة، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الاردنية، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص 26.

# «دور اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء المنشأة» (مؤشر التدريب أنموذجاً دراسة تطبيقية على البنوك السودانية)

مساعد- كلية الشرق الأهلية - كسلا

د. يسرا حسن عثمان صالح أبوراس

## المستخلص

تهدف الورقة بتسليط الضوء على اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي تركيزاً على التدريب لما له من أهمية تنعكس إيجاباً على رفع كفاءة المنشأة، وتجويد أداء العاملين بها وإبراز تمكين المنشأة من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية بشكل يتيح لها تحقيق أهدافها بتميز. هناك العديد من التساؤلات التي حاولنا تسليط الضوء عليها في محاولة أثر اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء المنشأة بالتطبيق على البنوك السودانية؟ وما هي مؤشرات قياس تنمية الموارد البشرية التي تنعكس على أداء العاملين بالمنشأة؟ وما مدى دور تنمية الموارد البشرية في رفع أداء العاملين بالمصارف السودانية؟

غطت هذه الدراسة مجموعة من المصارف السودانية تم توزيع عدد (100) استبانة موزعة على خمسة بنوك سودانية ((A-B-C-D-E) بواقع متوسط كل بنك (20) استبانة من موظفي البنوك تم اختيارهم عشوائياً وتم استبيانهم لمعرفة آرائهم بغرض التوصل إلى عدد من النتائج أهمها :

- اتضح وجود علاقة طردية بين التدريب والتأهيل والكفاءة الإنتاجية.

- يلاحظ غموض المعيارية التي تعتبر أساساً عند اختيار وتقييم أداء العاملين واحتياجاتهم التدريبية الأمر الذي ينعكس سلباً على مسار العمل إن لم تتم المعالجة.

توصي الورقة بالآتي:

- ضرورة اهتمام الإدارة بنتائج تقارير الأداء والاهتمام بها في محاور التدريب وتأهيل وتنمية الموارد البشرية والترقي والتنقلات وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها ، وتثمين نقاط القوة ، لما لها من بالغ الأثر على الكفاءة الإنتاجية .
- زيادة الاهتمام بتأهيل وتدريب العاملين في كافة المستويات الإدارية تنويع الأساليب التدريبية.

## Abstract

The paper aims to shed lights on economics of human resource development in the banking sector focused on training because of its importance to positively reflected on raising the efficiency of the facility, and improve the performance of employees and enable the establishment of optimum exploitation of human resources so as to allow it to achieve its goals with distinction. There are many questions that we tried to shed lights of them about the effect of the development of human resources in the economics and of raising the efficiency of corporate performance by implementing it on the Sudanese banks?

This study covered a range of Sudanese banks were distributed to a number (100) distributed a questionnaire on five Sudanese banks((A-B-C-D-E .basal average each bank (20) to identify the bank employees were chosen at random were surveyed to find out their views in order to test .This research deals with the most modern methods used in the development of human re-

sources operations and foundations develop the performance of one of the main economic resources at all (human resources) will reflect positively on improving the performance of the banking sector generally.

- It turns out a positive relationship between training, rehabilitation and production efficiencies.

The paper recommends the recommendations follows: Paying attention to the results of report performance and guided them in training and rehabilitation and development of human resources, promotion, transfers, identify weaknesses and address points axes, and valuing strengths, as they have a dramatic impact on production efficiency.

## المقدمة

إن بناء الأمم العظيمة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة تخطيط وتدريب وصحة وتعليم وتنمية مواردها البشرية وتنظيمها وبنائها بطريقة علمية سليمة، تقود في نهاية الأمر إلى التطور والتقدم وبناء حضارة شامخة وعريقة، و العنصر البشري وبما لديه من قدرات ومهارات تتم رعايتها وتنميتها بتخطيط سليم يتوقف نجاحه على الكفاءة التي بها تدار هذه الموارد البشرية، وحسن استغلالها للعنصر البشري وقدرتها على صنع النجاح، والتوفيق بين ما هو متاح لديها من الوظائف وبين ما هو معروض فعلا في سوق العمل من العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية التي يتم توظيفها لشغل الوظائف واستمرار تأهيلها ورصد الميزانيات اللازمة لتدريبها على كل ما هو جديد ومستحدث وكل ما من شأنه أن يرفع من درجة كفاءتها وقدرتها على جودة وزيادة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة في ظل المنافسة الشرسة.

إن دراسة الكيفية التي تتم بها تنمية وتدريب وتأهيل الموارد البشرية بدرجة عالية الكفاءة أصبح من الأهمية بمكان، في ظل العولمة التي يتكشف فيها الجميع إما بإرادتهم وبدونها فيتعرف الكل على قدر وقدره منافسية الآخرين. من هنا نبعت فكرة تقديم هذا البحث المتواضع لتسليط الضوء على اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في المنشأة الاقتصادية الحديثة، وذلك لأن هذه القضية لم تلق الاهتمام الذي يجب أن تحظى به لأهميتها، والتعرف على الأسس العملية والمبادئ الحديثة في تدريب وتنمية والموارد البشرية و العوامل المؤثرة على عمل إدارة الموارد البشرية ، وكذلك العوامل التي تتأثر بها من داخل وخارج المنشأة.

تهدف الورقة لتسليط الضوء على اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي تركيزاً على التدريب لما له من أهمية تنعكس إيجاباً على رفع كفاءة المنشأة ، وتجويد أداء العاملين بها وإبراز تمكين المنشأة من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ، بشكل يتيح لها تحقيق أهدافها بتميز. هناك العديد من التساؤلات التي حاولنا تسليط الضوء عليها في محاولة لتعظيم دور اقتصاديات تنمية الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء المنشأة بالتطبيق على البنوك السودانية؟

- ما هي مؤشرات قياس تنمية الموارد البشرية التي تنعكس على أداء العاملين بالمنشأة؟
- ما مدى دور تنمية الموارد البشرية في رفع أداء العاملين بالمصارف السودانية ؟

غطت هذه الدراسة مجموعة من المصارف السودانية تم توزيع عدد (100) استبانة موزعة على خمسة بنوك سودانية ((A-B-C-D-E) بواقع متوسط كل بنك (20) استبانة من موظفي البنوك تم اختيارهم عشوائياً وتم استبيانهم لمعرفة آرائهم بغرض اختبار الفرضيات التالية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اقتصاديات تنمية الموارد البشرية القائمة على أسس علمية وموضوعية ما أدى إلى زيادة فرص تحسين وتجويد الأداء.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التدريب ورفع كفاءة المنشأة عن طريق تطوير أداء إدارة الموارد البشرية.

يتناول هذا البحث أهم الأساليب الحديثة المتبعة في عمليات تنمية الموارد البشرية وأسس تطوير الأداء من أهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق (الموارد البشرية) بما ينعكس إيجاباً على تحسين أداء القطاع المصرفي بصورة عامة .

## الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: محمد (2013م).<sup>(1)</sup> وبناء على الدراسة المقدمة فقد توصل الباحث إلى أن الموارد البشرية هي أساس نجاح أو فشل المؤسسات عموماً سواء كانت خاصة أو عامة، وكذلك إن اعتراف الإدارة العليا بأهمية إدارة الموارد البشرية وتوفير الدعم اللازم لها يمكنها من القيام بدورها الفعلي في رفع كفاءة أداء العنصر البشري بالمؤسسة ، بينت الدراسة أيضاً ضعف أداء الموارد البشرية وعدم القدرة على القيام بمهامها، وذلك لعدم منحها من الصلاحيات ما يمكنها من ممارسة نشاطها بصورة سليمة.

الدراسة الثانية: محجوب، 2012م<sup>(2)</sup>، بناء على الدراسة المقدمة فقد توصل الباحث إلى انه ونتيجة للمتغيرات المتسارعة التي وفرتها بيئة العمل عموماً والتطور التكنولوجي الهائل خصوصاً فقد زاد الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها أهم موارد المنشأة. كما اثبت الباحث وجود استراتيجية واضحة المعالم لإدارة الموارد البشرية بشركة السكر السودانية، أدت لتحقيق كفاءة الإنتاج. بالإضافة لاعتماد الشركة لمنهجية واضحة لإدارة الموارد البشرية تمثلت في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، واتباع نظام للترقيات مبني على عناصر التأهيل والخبرة والتشجيع على التنافس ، و وبالتالي زيادة فعالية الأداء، وتوفير فرص التدريب العادل داخليا وخارجيا ، ومراعاة عوامل التأهيل والخبرة في تنفيذ السياسة الاستيعابية للأفراد، وقد أوصى الدارس بالاهتمام بالمنظور الاستراتيجي وتنمية الموارد البشرية ، حيث إن إدارة الموارد البشرية بصفقتها شريكاً

استراتيجياً لا تقل أهمية عن بقية الإدارات الأخرى إن لم تكن الأهم من بينها. كما أوصت الدراسة بالنظر للموارد البشرية على أنها استثمار حقيقي وليس تكلفة. الدراسة الثالثة: أميرة (2008م)<sup>(3)</sup> وكان هدف الدراسة هو معرفة دور إدارة الأفراد في زيادة الكفاءة الإنتاجية، وذلك من خلال وضع عدد من الفرضيات التي تم إثبات صحتها. وقد أوصت الدراسة بالسعي لتوفير البيئة المناسبة للعمل من خلال الارتقاء بالمنشأة وزيادة كفاءتها الإنتاجية والاهتمام باختيار الأفراد أو عن طريق المنافسة الحرة في سوق العمل، أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين الاستقرار الوظيفي وتحسين بيئة ومعينات العمل.

الدراسة الرابع: عماد الدين (2004م)<sup>(4)</sup>. هدفت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

\* توجد علاقة بين التدريب والكفاءة الإنتاجية .

\* يوجد عدم تناسب بين الأساليب التدريبية والاحتياجات الوظيفية .

\* عدم كفاية الفترة الزمنية للدورات التدريبية .

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج باختباره للفرضيات أعلاه والتي قد ثبتت صحتها جميعاً.

أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بتأهيل وتدريب العاملين، وتبني معايير واضحة في اختيار المشاركين في الدورات التدريبية، كما أوصت الدراسة بزيادة الفترة الزمنية المتاحة للدورات لتعظيم الفائدة. وتتفق الورقة مع المقدم بين أيديكم في أن الدراسات السابقة إذ تناولت العنصر البشري (محور التدريب) كقياس لكفاءة الأداء والإنتاجية وهذا يتفق مع ما ذهبنا إليه من خلال دراستنا، بالإضافة إلى أن التحفيز المادي أو المعنوي يحقق الرضا الوظيفي للعاملين ويرفع من كفاءة أداء وإنتاجية للموارد البشرية بالمؤسسة. وكذلك الاستعانة بأراء العاملين فيما يتعلق بنوعية الدورات التدريبية التي يشعرون أنهم في حاجة ماسة إلى مزيد من التدريب فيها للوصول إلى مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية.

## المحور الأول: الموارد البشرية أولاً: تنمية الموارد البشرية

في هذا الورقة نقدم تمهيداً لمعنى اقتصاديات تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال توضيح الحقائق الأساسية الخاصة بتنمية الموارد البشرية والأفراد العاملين، كما نوضح أهمية تنمية الموارد البشرية وتحديد مسؤولية العمل في إدارة الموارد البشرية .

وأيقنت هذه المؤسسات أنّ هذه الجودة، وتلك المميزات الخاصة لن تتحقق بالتكنولوجيا وحدها، بل بفكرٍ ومهارةٍ وفاعليةٍ وسواعد عناصر الموارد البشرية المدربة ، ومن ثم فإن زيادة حصة الشركات أو المنظمات في السوق، وبالتالي زيادة أرباحها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الاستثمار في العنصر البشري، الذي يساعد بشكل مباشر وغير مباشر على تحقيق زيادة الأرباح.

تعتبر الموارد البشرية بمثابة العمود الفقري لأي نشاط إنساني ناجح ومميز بصورة عامة وبالمنشأة على وجه الخصوص باختلاف حجمها ونوعها. كما أن الأداء المتميز للعنصر البشري أهم ما يمكن أن يساهم به في هذا المجال، ومما لا شك فيه أن الوصول لأي هدف وغاية ترسمها وتخطط لها المنشأة يعتمد وبدرجة كبيرة على مدى توفر العنصر البشري المزود بكفاءة وتدريب وتأهيل عال وقادر على تحمل مسؤولياته في أداء الدور المنوط به ألا وهو الوصول لتحقيق أهدافها وبدرجة عالية من الكفاءة. كما تحرص المنشأة على القيام بأنشطتها المختلفة وبناء على ذلك تسعى بشتى السبل للحصول على العناصر المتميزة والعمل على تنمية قدراتها تحقيقاً لتميز المنشأة في ظل المنافسة الحادة لتحقيق التفوق، بل ليس مجرد تحقيق التفوق وإنما سعي المنشأة لاستدامة التفوق والتميز بين المنشآت المختلفة.

## مفهوم تنمية الموارد البشرية :

- التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل ، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.
- التنمية لغة : هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه الى مكان آخر.
- التنمية اصطلاحاً : هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج والخدمات نتيجة لاستخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة.

## أشكال التنمية

الانسان هو محور هذا الوجود ، فكل شيء في هذا الكون مسخر لخدمة الانسان ، هو من يدير هذه الموارد ويستخرج الخيرات ويصنع ويزرع ويعمل ويبنى المدن والدول ويصنع الحضارة ويحقق النهضة العلمية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية ، لذا

فكل الموارد في هذا الكون تفقد معناها ان لم يكن هناك انسان قادرا على استغلالها والعمل على تنميتها وتفعيلها للأعمار والنهضة .

- تعرف التنمية البشرية على أنها العملية التي يهدف من خلالها تطوير القدرات البشرية وتوسيعها لتطوير المنتجات وزيادة التقدم ومضاعفة الناتج المادي والمعنوي على مستوى الأفراد والمنشأة ، بما يحقق الرفاهية والنهضة العلمية.ولا تتضمن التنمية البشرية تطوير القدرات والمهارات فقط بل تتعدى ذلك لتحسين كافة الظروف المحيطة بالانسان في كافة المجالات ، فمثلا تهتم تنمية الموارد البشرية بالديمقراطية وتداول السلطة وتحسين مستوى معيشة الفرد عن طريق انعاش الاقتصاد والتركيز علي الكيفية التي بها تدار عملية تنمية الموارد البشرية، واهميتها في ابراز قدرات الأفراد ، كما تركز تنمية الموارد البشرية أيضا على تقديم أفضل الخدمات التعليمية لكافة الأعمار وتقليل مستوى الأمية ،حيث تعد الأمية من ألد أعداء التنمية والنهضة. بالاضافة الى أنها تركز على تهيئة مناخ عام مريح نفسيا للأفراد وتحقيق العدل والمساواة بين العاملين بالمنشأة، وتقديم خدمات ورعاية صحية للعاملين بالمنشأة وأفراد أسرهم.
- تعريف آخر لتنمية الموارد البشرية هو العمل على زيادة الانتاجية من خلال التدريب وتأهيل العاملين لرفع مستوى المهارات وتنمية القدرات الخاصة بهم وتوظيفها ووضعها في المكان الأفضل والصحيح ، بهدف الوصول الى النتائج المرجوه منها وفق مجموعة من المعايير والقواعد والخطوات التي توضع مسبقا وتتوافق مع قدرات المتدربين.

## أهداف تنمية الموارد البشرية :

- رفع القدرة الانتاجية في المنشأة لأقصى درجة ممكنة.
- العمل على التطوير الدائم والمثمر الداعم لكفاءة الموارد البشرية وتنمية قدراتها لأقصى درجة ممكنة بشكل سليم.
- العمل على تنمية القدرة و الابتكار والمبادئة وتبني أفكار جديدة وتنفيذها لدفع عجلة الانتاج في المنشأة.
- دعم النظام الاداري وتنظيم العمل وفقا لقدرات ومهارات كل موظف.

## خطوات تنمية الموارد البشرية في الصل:

- تحديد المهارات الموجودة ووضع أهداف تبعا لتلك المهارات ثم توضع خطة لتنفيذ تلك الأهداف.
  - تنفيذ الخطة الموضوعية للتدريب وتحديد المكان والزمان المناسبين لبدء الدورة.
- بعد انقضاء فترة التدريب تتم العودة لحقل العمل ومحاولة إظهار مدى الاستفادة من التدريب عن طريق تبني أفكار جديدة وتنفيذها<sup>(5)</sup>

## إدارة الموارد البشرية:

هي أداء الفعاليات والأنشطة التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتطوير والقيادة وهي الإدارة المعنية بتحفيز الموظفين للوصول الى أعلى مستوى من الإنتاجية بكفاءة عالية وفاعلية ، والجمع بين الشركة أو المنشأة والموظفين في الاتجاه والمساهمة في تحقيق أهداف كل منهم ، وكذلك المساهمة في زيادة حصة الشركة في السوق والمحافظة عليها. وذكر يوسف أبوالحجاج في تعريفه لإدارة الموارد البشرية (بانها الوظيفة التي تؤدي الى زيادة الانتاجية وتحقيق أهداف المنشأة وهي النشاط الذي يتم بموجبه الحصول على الأعداد اللازمة من الأفراد للمنشأة من حيث العدد والنوعية التي تخدم أغراضها وترغبهم في البقاء بخدمتها وجعلهم يبذلون أكبر قدر ممكن من طاقتهم وجهودهم لانجاحها وتحقيق أهدافها. وهي في سبيل ذلك تقوم بتنمية قدراتهم و صقل مهاراتهم واعانتهم على أن يقدموا أقصى إنتاجيتهم كمجموعة عمل متعاونة ، كما أنها تبحث عن توافر القواعد السليمة وتوفير المناخ الملائم للعمل، ومعاملة عناصرها معاملة انسانية تحترم فيها مشاعرهم وتحفظ حقوقهم ومساعدتهم في تحقيق آمالهم وتطلعاتهم وتقديم يد العون لهم لحل مشاكلهم الخاصة أو المتعلقة بالعمل).<sup>(6)</sup>

ان ادارة الموارد البشرية هي بمثابة حالة فكرية واتجاه يهدف الى تشكيل وتحديد الاحتياجات من القوى العاملة ،ودراسة كيفية توافرها ومعالجة مشاكلها المختلفة . وهي أيضا عملية تعليمية مستمرة للطرفين (الجهة المخدومة و المخدم) ، فهي كما تهتم بحقوق الموظف من جهة تهتم وترصد قيامه بواجباته والمهام الموكلة اليه من الجهة الأخرى ، فتهتم بتحديد مسئولية الموظف كما تهتم بتخصيص امتيازاته وعرف جاري ديسلر (ادارة الموارد البشرية بأنها مجموعة من الممارسات والسياسات المطلوبة

لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالنواحي البشرية التي تحتاج إليها الإدارة لممارسة وظائفها على أكمل وجه. وهذه الممارسات والسياسات تشتمل على<sup>(7)</sup>

- القيام بتحليل الوظائف (تحديد طبيعة عمل كل موظف).
- تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة واستقطاب الكفاءات.
- اختيار وتعيين الكفاءات.
- أنشطة توجيه وتدريب الموظفين الجدد.
- إدارة الأجور والمرتبات (تحديد الكيفية التي يتم بها مكافأة الموظفين).
- تقديم الحوافز والمزايا للموظفين.
- أنشطة تقييم الأداء.
- تحديد قنوات الاتصال (اجراء المقابلات، وتقديم أنشطة النصح والمشورة، وضع نظم المحاسبة والعقوبات المترتبة عليها).
- أنشطة التدريب والتنمية.
- تدعيم التزام الموظف تجاه المنظمة.

أيضا نذكر تعريف Glueck, W الذي عرف ادارة الموارد البشرية بأنها الوظيفة في التنظيم التي تختص بامداده بالموارد البشرية اللازمة، ويشمل ذلك تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة، البحث عنها ثم تشغيلها وتدريبها وتعويضها وأخيرا الاستغناء عنها<sup>(8)</sup>

## مؤشرات التنمية البشرية:

هو عبارة عن مقياس أممي يسعى للكشف عن مستوى الرفاهية التي تعيشها شعوب العالم ، ويهتم البرنامج التابع للأمم المتحدة (برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بهذا المؤشر، وكل ما يتعلق به من تقارير سنوية وتحقيق أهداف ، فمنذ العام 1990م والبرنامج يحافظ على اصدار تقارير سنوية لهذا المؤشر للافادة بالأوضاع المعيشية وكل ما يتعلق بها للشعوب في مختلف دول العالم. يرتبط مؤشر التنمية بشكل مباشر مع مجموعة من الأمور المهمة والمتعلقة بالعنصر البشري : كمستوى تعليم الأفراد ، ومتوسط العمر، ومستوى الأمية ، والمستوى المعيشي ودخل الفرد.<sup>(9)</sup>

## تخطيط وتنمية الموارد البشرية

يعتبر التخطيط احدي الوظائف الادارية بصفة عامة ويتضمن تحديد

الأهداف ودراسة البدائل المتاحة والمفاصلة بينها وتحديد البرامج وحدود المسؤولية عند التنفيذ. وفي مجال ادارة الموارد البشرية،و يعتبر تخطيط الموارد البشرية احدى وظائفها الأساسية، ويهدف الى تقدير احتياجات المنشأة من الموارد البشرية من حيث أنواع الوظائف والأعمال المطلوبة واعداد الأفراد اللازمة من كل نوع للوظائف المطلوبة. والفترة الزمنية التي اللازمة لتنفيذ خطة الموارد البشرية. وتنتهى عملية تخطيط الموارد البشرية بكل منشأة عادة باعداد مجموعة من الجداول التي توضح أنواع الوظائف أو التخصصات المطلوبة للمنشأة واعداد الأفراد المطلوبين لشغل كل نوع من أنواع الوظائف المطلوبة على مختلف الادارات التي يضمها الهيكل الوظيفي في المنشأة . ويحتاج القائمون على أمر اعداد خطة الموارد البشرية الى مجموعة من البيانات الأساسية. ويمكن تصنيفها من حيث الوقت الى بيانات تاريخية وحاضرة ومستقبلية. ومن حيث المصدر الى بيانات من داخل المنشأة وبيانات من خارج المنشأة.

## تعريفات تخطيط الموارد البشرية:

تعريف لتخطيط الموارد البشرية كما يلي هو العملية المنهجية المستمرة التي يتم من خلالها تحليل الموارد البشرية في المؤسسة في ظل الظروف المتغيرة وسياسات شئون الأفراد المتطورة، التي تتناسب مع الفعالية طويلة المدى للمؤسسة. وتعتبر هذه العملية جزءا مكملا لاجراءات التخطيط والموازنة المشتركة . وذلك لأن التكاليف والتقديرات الخاصة بالموارد البشرية تؤثر في التخطيط المشترك طويل الأجل وتتأثر بها) (10)

## أهمية تخطيط الموارد البشرية على مستوى المنظمة:-

- أ. تتبع أهمية تخطيط القوي العاملة بالمنظمة من أهمية الموارد البشرية كعنصر أساسي من الاستحالة تحقيق أي هدف تنظيمي بدونه.
- ب. استحالة القيام بأي نشاط منظم ، ولاتحول الأهداف الى واقع عملي بدون التخطيط.
- ت. اعتماد المنظمة في كل أعمالها على الكوادر الفنية والادارية المتخصصة.
- ث. العنصر البشري هو أهم عوامل العملية الانتاجية وبالتالي يتوقف تحقيق العائد أو الأرباح على تقليل التكلفة وتنفيذ العمليات بكفاءة وفعالية ولايتأتى هذا

بدون تخطيط مسبق.

ج. عن طريق تخطيط الموارد البشرية يمكننا استغلال الموارد البشرية بصورة أكثر كفاءة دون إهدار.

ح. توفير احتياجات المنشأة من القوى العاملة في الزمان المناسب وفق المعايير التي تحددها. كما أنه بالتخطيط نحصل على خفض لمعدلات الغياب والدوران الوظيفي الممنهج.

المحور الثاني : متطلبات تنمية الموارد البشرية(التدريب - التعليم - الصحة )

## أ- التدريب

توجد العديد من الاتجاهات لتعريف التدريب، فالتدريب هو تلك الجهود التي تهدف إلى تزويد الموظف بالمعلومات والمعارف التي تكسبه المهارة في أداء العمل، أو تنميته وتطوير ما لديه من مهارات ومعارف وخبرات بما يزيد من كفاءته في أداء عمله الحالي أو يعده لأداء أعمال ذات مستوى أعلى في المستقبل القريب<sup>(11)</sup> كما عرف التدريب بأنه عملية تعديل إيجابي ذو اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وذلك لإكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج لها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه والاتجاهات الصالحة للعمل ولالإدارة والأنماط السلوكية والمهارات الملائمة والعادات اللازمة، من أجل رفع مستوى كفاءته في الشروط المطلوبة لإتقان العمل وظهور فاعليته مع السرعة والاقتصاد في التكلفة، كذلك في الجهود المبذولة والوقت المستغرق. أيضاً عرف التدريب بأنه محاولة لتغيير سلوك الأفراد بجعلهم يستخدمون طرقاً وأساليب مختلفة في أداء الأعمال بجعلهم يسلكون شكلاً مختلفاً بعد التدريب عن ما كانوا عليه قبله. وهناك تعريف آخر للتدريب بأنه النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحاً لمزاولة عمل ما<sup>(12)</sup>

ومن هنا تبدو أهمية التدريب في اكساب الموظف الجديد المهارات التي تجعله قادراً على أداء الواجبات المتوقعة منه بطريقة مرضية وصحيحة، وحتى الموظف ذو الخبرة السابقة الذي يلتحق حديثاً بالمنظمة لشغل وظيفة معينة قد لا تتوفر لديه كافة القدرات الضرورية للأداء الجيد، وهنا يفيد التدريب في استكمالها للقدرات المطلوبة، فضلاً عن توجيهه وتكييفه للظروف والأوضاع القائمة بالمنظمة، وبالتالي يكون التدريب مسانداً ومدعماً لقدرات الموظف الجديد بما

يكفل له التوافق مع متطلبات العمل، ومن ثم أداء العمل بطريقة جيدة. كما وأنه لاتقتصر أهمية التدريب وفوائده على العاملين الجدد الملتحقين حديثاً بالمنظمة، وإنما تشمل أهميته وفوائده أيضاً العاملين القدامى، وذلك بما يكفل تطوير معلوماتهم وتنمية قدراتهم على أداء أعمالهم وذلك لأن هناك تطوراً مستمراً في العلوم والمعارف، الأمر الذي يستلزم احداث تطوير مستمر في نظم وأساليب العمل، وهذا الأمر يقتضي تسليح العاملين وتزويدهم بالمهارات والمعارف الجديدة والمساعدة لأداء العمل بكفاءة وفاعلية من خلال التدريب.<sup>(13)</sup>

ب- التعليم : احد عناصر عملية تنمية الموارد البشرية للأسباب الآتية:

- أهم مكونات التنمية البشرية.
- امر ضروري لانجاح جهود عملية التنمية
- ان كفاءة الاستثمار في أي مكون من مكونات التنمية تعتمد كثيرا على مدى كفاءة الاستثمار في قطاع التعليم .

هناك مبادئ وعموميات تؤكد علاقة التعليم بالتنمية البشرية وهي:

- التعليم يمثل بالنسبة للفقراء فرصة للاستثمار دون حاجة الى رأس مال مادي ، وعلى المجتمع توفير فرض التعليم لكل أفرادهم دون تمييز، وعلى الحكومات أن تتيح هذا الحق دون قيد أو شرط، وعلى ذلك نصت مواثيق وحقوق الانسان الصادرة من الأمم المتحدة
- ان التعليم وسيلة الانسان للحراك الاجتماعي والاقتصادي وأداته لرفع مستوى معيشتة ، فالتعليم يساعد على تكافؤ الفرص وتوفيرها وتضييق الفجوة بين أفراد المجتمع ويعمل على تقليل معدلات البطالة وسد الفجوة بين التقدم والتخلف.
- التعليم أهم رافد لأنشطة التنمية وعناصرها المختلفة ، فهو يساعد على بناء مجتمع قوى وواعي .
- أهمية تجديد فرص التعليم ، فكلما ارتفعت معدلات الجودة في نظام التعليم ارتفعت انتاجية القوى العاملة وزاد اسهامها في النمو الاقتصادي وزاد تبعاً لذلك الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه.
- أهمية التطوير المستمر لمدخلات وعمليات التعليم ومناهجه وبرامجه ومهارات المعلمين والمديرين وكفاءتهم وأساليب وعمليات القياس والتقدم لنتائج التعليم.<sup>(14)</sup>

## ثالثاً: الصحة:

في الآونة الأخيرة عمدت المنشأة والمؤسسات المختلفة في القطاعين الخاص والعام، لإدخال منسوبيها تحت مظلة خدمات التأمين الصحي لأفرادها العاملين بها وذويهم ولأهمية وتمتع مواردها البشرية بالصحة تعزيزاً وزيادة لكفاءتهم الانتاجية ، خاصة بعد أن ظهرت العديد من الشركات والمؤسسات الخاصة والعامّة التي تعنى بخدمات التأمين الطبي (15).

## الدراسة الميدانية

أولاً: اجراءات الدراسة الميدانية. يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بمختلف الإدارات والأقسام والعاملين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم، بينما عينة الدراسة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قامت الباحثة بتوزيع عدد(100) استبانة موزعة على خمسة مصارف سودانية ((A-B-C-D-E).البنوك على التوالي (بنك فيصل الإسلامي السوداني - مصرف الإيدار والتنمية الاجتماعية والبنك السعودي السوداني - بنك أم درمان الوطني-مصرف المزارع بواقع متوسط كل مصرف 20عينة، أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة

## ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اقتصاديات تنمية الموارد البشرية القائمة على أسس علمية وموضوعية إلى زيادة فرص تحسين وتجويد الأداء. جدول رقم (1) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على لعبارات الفرضية الأولى:

التكرار والنسبة %										الرقم
أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	
88.8%	40	74.6%	34	26.6%	12	8.8%	4	0%	0	1
57.8%	26	57.8%	26	13.4%	6	13.4%	6	0%	0	2
35.6%	16	88.8%	40	26.6%	12	8.8%	4	4.4%	2	3
35.6%	16	64.4%	29	31.2%	14	4.4%	2	0%	0	4
46.7%	21	53.4%	24	48.8%	22	0%	0	4.4%	2	5

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح للباحثة من الجدول رقم (1) السابق والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين «أوافق بشدة» و«أوافق».

جدول رقم (2) يوضح الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية

الأولى:

ت	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	التفسير
1	0.849	5	4.22	أوافق بشدة
2	0.792	4	4.08	أوافق
3	0.939	4	4.06	أوافق
4	0.656	4	3.97	أوافق
5	0.952	5	4.15	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2018

من الجدول رقم (2) السابق نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى وأن الأوساط الحسابية لها تقع في المدى مابين (3.93 - 4.22) والمنوال (4 - 5) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى بين (0.656 - 0.939) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفرضية الثانية

حسب اختبار (T):

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	
0.12553	0.84208	4.1333	100	الفرضية الأولى

اختبار (ت) للفرضية الأولى

Test Value = 3					
	t	Df	S i g . (2-tailed)	95% Confidence Interval of the Difference	
				Mean Difference	
				Lower	Upper

الفرضية الأولى	32.927	44	.000	4.133333	3.8803	4.3863
----------------	--------	----	------	----------	--------	--------

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2018

الجدول رقم (3) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 4.1333 بانحراف معياري 0.84208 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للفرضية، استخدم الباحث اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 32.927 بدرجة حرية 44 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وأنه يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اقتصاديات تنمية الموارد البشرية القائمة على أسس علمية وموضوعية الى زيادة فرص تحسين وتجويد الأداء.

• الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى التدريب ورفع كفاءة المنشأة عن طريق تطوير أداء ادارة الموارد البشرية.

جدول (4) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات

الفرضية الثالثة:

التكرار والنسبة %										ت
أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	
48.9%	22	31.1%	14	8.9%	4	8.9%	4	2.2%	1	1
24.4%	11	55.6%	25	20%	9	0%	0	0%	0	2
31.1%	14	46.7%	21	20%	9	2.2%	1	0%	0	3
42.2%	19	40%	18	11.1%	5	6.7%	3	0%	0	4
40%	18	40%	18	13.3%	6	4.4%	2	2.2%	1	5

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2018

يتضح للباحثة من الجدول (4) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة أن غالبيتها بين «الموافق» و«موافق وموافق بشدة».

جدول رقم (5) يوضح الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية

الثالثة:

ت	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	1.065	4.15	5	أوافق بشدة
2	0.672	4.04	4	أوافق
3	0.780	4.06	4	أوافق
4	0.886	4.17	5	أوافق بشدة
5	0.958	4.11	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2018.

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الثالثة وأن الأوساط الحسابية لها تقع في المدى ما بين (4.04 - 4.17) والمنوال (4 - 5) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى (0.672 - 1.065) وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفرضية الثانية

حسب اختبار (T):

الفرضية الثالثة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
	100	4.0444	0.97597	0.14549

اختبار (ت) للفرضية الثانية

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
				Upper		
				Lower		
t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference			
الفرضية الثانية	27.799	44	.000	4.044444	3.7512	4.3377

المصدر: إعداد الباحثة، من الدراسة الميدانية، 2018.

• الجدول رقم (6) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 4.0444 بانحراف معياري 0.97597 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للفرضية، استخدم الباحث اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 27.799 بدرجة حرية 44 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة

مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وأنه يثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى التدريب ورفع كفاءة المنشأة .

## الخلاصة أولاً: النتائج:

1. يشكل عنصر الشباب نسبة كبيرة من العاملين بالمصارف السودانية وهذا الأمر الذي يوعد البنوك بمستقبل أكثر إضاءة وعطاء خاصة وأن أكثر من 39 % من حملة المؤهلات الجامعية وأكثر من 45 % من حملة المؤهلات فوق الجامعية.
2. اتضح وجود اهتمام كبير من قبل الإدارات العليا بتأهيل وتدريب العاملين بالبنوك وهذا الأمر الذي يتوافق ومتطلبات المرحلة القادمة التي تزداد فيها المنافسة في ظل دخول المصارف العربية وغيرها من الدول الأجنبية.
3. اتضح وجود علاقة طردية بين التدريب والتأهيل والكفاءة الإنتاجية.
4. يلاحظ غموض المعيارية التي تعتبر أساساً عند اختيار وتقييم أداء العاملين واحتياجاتهم التدريبية الأمر الذي يعكس سلباً على مسار العمل إن لم تتم المعالجة.
5. تمكن الدورات التدريبية التي يتم عقدها للعاملين من تحسين أدائهم وكفاءتهم الإنتاجية وتأهيلهم استعداد لتولي مهام أعلى في الهرم الوظيفي.
6. هناك أسس وضوابط تتم بها عملية انتقال الموظفين بين ادارات والفروع.

## ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة تبني تصميم برامج تدريبية على أساس الاحتياجات الوظيفية وربط الدورة التدريبية بنوع الوظيفية أو القسم الذي يعمل به المتدرب.
2. ضرورة اهتمام الإدارة بنتائج تقارير الأداء والاهتمام بها في محاور التدريب وتأهيل وتنمية الموارد البشرية والترقي والتنقلات وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، وتأمين نقاط القوة، لما لها من الأثر على الكفاءة الإنتاجية .
3. زيادة الاهتمام بتأهيل وتدريب العاملين في كافة المستويات الإدارية تنويع الأساليب التدريبية.
4. مدى استفادة المتدربين من الدورات التدريبية وانعكاس ذلك على أداء الموارد البشرية وكفاءتهم الإنتاجية.
5. يجب الالتزام بجدول الاحتياجات التدريبية وزيادة الفترة الزمنية المتاحة لعقد الدورات التدريبية حتى تعم الفائدة.
6. الاستعانة بأراء العاملين فيما يتعلق بنوعية الدورات التدريبية التي يشعرون أنهم في حاجة ماسة الى مزيد من التدريب فيها للوصول إلى مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية

## المصادر والمراجع:

- (1) محمد تكموري إدريس حسن (أثر تنمية الموارد البشرية على كفاءة أداء العاملين بالمؤسسات العامة، دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء في الفترة من 2002 الي 2012م)، لنيل درجة الماجستير في الادارة العامة، جامعة النيلين 2013م، ص50.
- (2) محجوب خالد البشير (دور استراتيجية ادارة تنمية الموارد البشرية في تحقيق الانتاج بقطاع السكر في السودان ، دراسة حالة شركة السكر السودانية لنيل درجة الدكتوراة في الادارة- بجامعة النيلين 2012م، ص88.
- (3) أميره ابراهيم حسنين (دور ادارة الافراد في رفع الكفاءة الانتاجية : دراسة حالة محلية وادي حلفا، بحث تكميلي لنيل الماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين 2008م).
- (4) عماد الدين أحمد السندي أحمد ، دور التدريب في رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين بالمصارف ، بالتركيز على المصارف السودانية، لنيل درجة الماجستير في المحاسبة - أكاديمية السودان للدراسات المصرفية والمالية، 2004م
- (5) مازن فاس رشيد: ادارة الموارد البشرية- مكتبة العبيكان - الرياض 2004م
- (6) إبراهيم أبوسن: ادارة الموارد البشرية - مطابع السودان للعملة - الخرطوم 2008.
- (7) جاري ديسلر: ادارة الموارد البشرية- ترجمة محمد سيد أحمد عبد العال- الرياض -2007 دار المريخ للنشر ص 28 .
- (8) صلاح الدين محمد الباقي: ادارة الموارد البشرية، الدار الجامعية 2004 ص 17
- (9) زكي مكي إسماعيل: ادارة الموارد البشرية - شركة مطابع السودان للعملة- الخرطوم 2009م
- (10) باري كشواي- ادارة الموارد البشرية- دار القانون للنشر والتوزيع-2003القاهرة- ص23
- (11) زكي محمود هاشم ،إدارة الموارد البشرية ( الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1996 ) ص403
- (12) السيد عليوه ، تحديد الاحتياجات التدريبية -التوثيق العلمي ( القاهرة : 2001) ص ص 51-52

- (13) عبدالغفار حنفي: السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية - الدار الجامعية 2007الاسكندرية.
- (14) محمد حنفي محمد: الإدارة التنظيمية - مطابع السودان للعملة - الخرطوم 2013.
- (15) جاري ديسلر: إدارة الموارد البشرية- ترجمة محمد سيد أحمد عبد العال- الرياض -2007 دار المريخ للنشر ص30 .

# الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في السودان «دراسة حالة الباعة الجائلين بسوق ليبيا منطقة أم درمان الكبرى»

د. معتصم كورينا حسب الله محمد  
أ. د على صديق حاج حمد

## المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير عمالة الأطفال على أوضاع الأسرة المعيشية ومستوى الدخل وتقليل المشكلات الاقتصادية للأسرة. بالإضافة إلى معرفة المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأطفال أثناء خروجهم للعمل والتعرف على تأثيره على تعليمهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية. استنتجت الدراسة أن الأسر تفضل عمل الأطفال على التعليم وهذا يزيد من خروج الأطفال للعمل ويشجعهم على ترك الدراسة. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل التشريعات القانونية والممارسات الخاصة بالأطفال والتي تكفل حقوق الطفل في البقاء، والنمو، والحياة الكريمة.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاقتصادية، عمالة الأطفال .

## Abstract:

This study aimed at identification of the child labor impact on the family's living conditions, level of income and minimization of its economic problems. In addition to knowing the impact of children labor on their education. The study used both the analytical descriptive approach and the case study approach. The study concluded that the preference of families for child labor on education increases the exit children work and encourages them to leave edu-

cation. The study has recommended that is necessity of activating the legal legislation and practices of children that guarantee the child rights to survival, growth and a decent life.

Key words: Economic Impact, Children Labor.

## المقدمة:

ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر التي يعاني منها كثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث، والسودان من ضمن هذه الدول التي واجهها كثير من التحديات الناجمة من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية وظروف التحول الاقتصادي وما نتج عنه من اتساع في دائرة الفقر حيث بدأت ظاهرة عمالة الأطفال في الانتشار منذ بداية التسعينات والتي رافقها كثيراً من التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة بأهمية مواجهة هذه التحديات التي تعوق برامج التنمية في البلاد فقد صادق السودان على العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1991م والتي تنص في المادة رقم (32) منها حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي وتدعو المادة الدول الأطراف اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية والتي تكفل تنفيذ هذه المادة.

## مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في أنه توجد أعداد كبيرة من الأطفال دون السن القانونية (18) سنة يدخلون سوق العمل ومعظمهم في حالة عمل مرهق مقابل أجر زهيد وليس لهم ضمان اجتماعي ولا قانون يحميهم، وجاءت بعض التساؤلات للتعبير عن مشكلة الدراسة

1. ما الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال؟
2. ما اثر عمالة الأطفال على مستواهم التعليمي؟

## أهداف الدراسة:

1. تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
  1. الكشف عن انخفاض مستوى الأسرة التعليمي وخروج الطفل لسوق العمل.

2. التعرف على أثر الهجرة والنزوح وخروج الطفل لسوق العمل.
3. التعرف على البيئة السكنية وتأثيرها على خروجه لسوق العمل.
4. الكشف عن المستوى التعليمي المتدني للطفل وأثره على خروجه لسوق العمل.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. توفير مادة وافية عن أساليب المجتمعات لدرء الفقر وخاصة بتوظيف عمالة الأطفال.
2. تسليط الضوء على ظاهرة عمالة الأطفال والذين هم يمثلون نسبة عالية من السكان وهم الرصيد الأول للمستقبل.
3. تهتم بمثل هذه الدراسات جهات محددة في المجتمع غالباً جهات طوعية عاملة في مجال الطفولة يجب أن تهتم بها المؤسسات الأكاديمية وتتناولها وتحللها وتقديم وجهة نظرها العلمية.

## فروض الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدني مستوى الفقر للأسرة وخروج الطفل لسوق العمل.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للأسرة وخروج الأطفال لسوق العمل.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحروب والكوارث وخروج الطفل لسوق العمل.

## منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي باعتباره الأكثر توافقاً مع أهداف الدراسة الميدانية وإجراءاتها، ويقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويسهم في وصفها وصفاً دقيقاً يوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.

## الدراسات السابقة:

1. دراسة المجلة الدولية العمالية (2002م) (1):

دراسة نظرية تحليلية عمالة الأطفال، اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات قام بها باحثون في مناطق مختلفة في العالم. الفلبين، كولمبيا، مصر، الهند، البرازيل، كينيا وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الأطفال العاملين يعملون في جهات غير مسجلة أو ذات رأس مال ضعيف، أو في الأسواق الموسمية، وأن أصحاب العمل يفضلون الأطفال خاصة الحرف التي لا تحتاج إلى عمال مهرة وذلك لأن الأطفال يتقاضون أجوراً زهيدة مقارنة بالعمال الكبار وأشارت الدراسة إلى أن الأطفال العاملين يفتقدون حقهم كعمال ولا يستطيعون الانضمام إلى النقابات.

2. دراسة النجار، وشكري (2008): المحددات الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في البحرين (2):

استخدمت الدراسة المسح بالعينة وتناولت العمل في مجال نقل الأمتعة وفي الأسواق ومنظفي السيارات وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أولاً من ناحية تعليمه أن (82%) من الأطفال العاملين ما زالوا طلاباً، أما من الناحية الاقتصادية خاصة في العمل توصلت إلى أن نصف الأطفال العاملين في البحرين ينتمون إلى أسر يعمل فيها الأب، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هنالك أسراً تعمل فيها الأم.

3. دراسة بابكر (2000): ورقة عمل بعنوان استقلال الأطفال في سباق الهجن (3):

تناولت الدراسة استغلال الأطفال في سباق الهجن وقد استخدمت الدراسة المسح بالعينة وتشير الدراسة إلى أن القبائل التي تستخدم أبناءها في دول الخليج في السباقات الخارجية هي قبائل الرشايدة والبشاريين لأن أبناء هذه القبائل يجيدون ركوب الإبل، ولا يحتاجون إلى تدريب. وأوضحت الدراسة أن هذه الظاهرة صارت تجارة واضحة. كما أوضحت أن معظم الذين يستخدمون في هذا العمل يتم تهريبهم أو يستخدمون بيانات شخصية مزورة. وأرجعت الدراسة ظاهرة عمالة الأطفال في السباق إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهذه القبائل، كما أوضحت الدراسة المخاطر من استخدام الأطفال في هذا العمل في التأثير الجسدي والعاطفي والمعرفي والاجتماعي، والأخلاقي، كما أوضحت الدراسة الظروف التي يعيش فيها الأطفال في بلاد الغربة وأحياناً منع الآباء من استعادة أبنائهم إلى السودان.

#### 4. اليونسيف (2000م) وضع الأطفال العاملين في العالم<sup>(4)</sup>:

يشير تقريرها إلى ارتفاع نسبة الفقر بين الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية من (17% - 22%) وذلك رغم النمو الاقتصادي الذي بلغ (22%). ويشير التقرير إلى أن أغلب الأطفال الفقراء في أمريكا ينحدرون من أصول زنجية أو لاتينية، ويرجع التقرير انتشار الفقر بين الأطفال إلى انخفاض الدعم الحكومي وكذلك لانخفاض المستمر في الأجور التي يتقاضاها العمال غير المهرة. ويرى صندوق الدفاع عن الأطفال في الولايات المتحدة أن انتشار الفقر بين الأطفال يهدد مستقبل الدولة الاقتصادي والاجتماعي ويقدر الصندوق أن التكلفة الفعلية للقضاء على الفقر بين الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى 20 بليون دولار سنوياً. وهذا المبلغ أقل بكثير عن الناتج القومي الإجمالي ويمثل (1%) منه، وكذلك أقل من المبلغ الذي يجنيه سنوياً (1%) فقط من المواطنين الأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### 5. دراسة بدران (2001م) الحد من عمالة الأطفال في مصر<sup>(5)</sup>:

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى الحد من عمالة الأطفال في مصر وأثرها على صحته والظروف التي يعمل فيها الأطفال. استنتجت الدراسة من حيث ساعات العمل تبين أن هنالك نسبة 6.11% من الأطفال يعملون أقل من 6 ساعات ويعمل 1.24% منهم أكثر من 13 ساعة يومياً.

#### 6. دراسة حمد النيل (2008) ظاهرة تسول الأطفال في الخرطوم<sup>(6)</sup>:

استخدمت المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن بين الأطفال الذين شملتهم الدراسة نسبة عالية من الأميين، كما أن هنالك أطفالاً غير سودانيين يمارسون التسول، وأن معظم الأطفال المتسولين هم من خارج ولاية الخرطوم. وأن كثرة الأطفال في الأسرة الواحدة يدفع الأطفال إلى التسول خاصة عندما تكون الأسرة ذات دخل محدود، وأن والدي الطفل المتسول يعملان متسولين أيضاً وإنهما يشجعان الأطفال على ممارسة مهنة التسول، وأن معظم الأطفال المتسولين لا يرغبون في ترك المهنة وذلك لأن الجهد قليل مقارنة بالعائد المادي الكبير.

#### 7. دراسة دياب (2003م) عمالة الأطفال في جنوب لبنان<sup>(7)</sup>:

تناولت الدراسة عمالة الأطفال في جنوب لبنان وأرجعت الدراسة زيادة العمالة بين الأطفال في جنوب لبنان إلى ما بعد العمليات العسكرية وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها الفقر والتفكك الأسري وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الأطفال العاملين في لبنان يمثل (6.4%) من إجمالي القوى العاملة ويشكل الأطفال العاملون نسبة (2.8%)

من جملة الأطفال في لبنان. كما توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين هم من الذكور وأن أغلب الأعمال التي يتداولها الأطفال هي ذات طابع حربي.

## الاستفادة من الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة ظاهرة عمالة الأطفال لكن في المناطق التي تنتشر فيها عمالة الأطفال والدراسة الحالية تكون إضافة إلى تلك الدراسات ولكن تختلف عن الدراسات التي سبقتها في أنها تدرس المحددات المكانية بينما معظم الدراسات تناولت الظاهرة من ناحية نفسية واجتماعية وبما أن هذه الدراسة قد تكون مشابهة للدراسات السابقة في معظم النواحي فإنها تدعم هذه النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة.

## الإطار النظري

### طبيعة ظاهرة عمالة الأطفال:

قد يقف الإنسان حائراً عندما يرى طفلاً لم يبلغ الحلم وقد طغت ملامح الإجهاد والتعب على وجهه، ونلاحظ صورة الإحباط على قسماته، بغض النظر عن مظاهر السخط والتمرد على مجتمعه وجماعته، ما الذي دفع بمثل هذا الطفل الصغير إلى هذا الواقع المرير؟

وقد غدت ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة منتشرة انتشاراً واسعاً في أرجاء المعمورة، كما هي ليست مقصورة على دول العالم الثالث بل تعدتها إلى الدول المتحضرة، وبقدر سعة انتشارها بقدر تنامي واتساع القلق العالمي من وجودها وتغلغلها في واقع المجتمعات على حد سواء ففي الحادي عشر من شهر يونيو من كل عام تحتفل المنظمات الدولية والحكومات باليوم العالمي ضد عمالة الأطفال. وفي هذا دليل واضح وجلي على عدم الرضا بهذه الظاهرة وأنها غير مرغوب فيها.

إن عمل الأطفال يعد نشاطاً غير مستحسن لدى الطبيعة البشرية السوية، فالطفولة مرحلة من مراحل نمو الإنسان وهي بحاجة ماسة إلى العناية والتأديب والتربية والتدريب وليست إلى الإهمال والتعب والشقاء.

وقد كان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يرد من كان دون الحلم عن المشاركة معه في الغزوات كما حدث ذلك في غزوة أحد، إذ أمر بعدم مشاركة الأطفال في الحروب، حيث تتطاير الرقاب، وتسيل الدماء وتزهق الأرواح، مشقة كبيرة تحتاج إلى جسم يطيق أهوالها وآلامها.<sup>(8)</sup>

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمهم ويربيهم على مكارم الأخلاق وأصولها فعن عمر بن أبي سلمة قال كنت في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وكانت يديّ تطيش في الصحفة فقال لي (يا غلام سم الله، وكل بيمينك وكل مما يليك) (9). ومن سنن الله في خلقه أن جعل الأب هو القائم على أمر الأسرة يوفر لها حاجاتها ويبعد عنها مخاوفها، ويصلح ما اعوج من سلوك أفرادها، والأطفال هم زينة الحياة الدنيا الذرية التي تبعث الاعتزاز والفرح والسرور في نفسية الآباء. أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال: بعد التأمل إلى الأسباب التي أدت إلى تفشي الظاهرة يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

## أولاً: الفقر:

فتزايدت حدة الفقر الذي يصيب الأسر سواء كان في المجتمعات النامية أو المتحضرة يجعل الأطفال يخرجون رغبوا أم كرهوا في ميدان العمل، حتى يشاركوا في إعالة الأسرة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من معاينة الموت جوعاً. فمن المناظر المخزية في زماننا هذا الذي يرفع البعض عقيرته ليصفه بأنه الزمن الحضاري أن ترى أعداداً من الناس يعيشون على ما تجود به لهم مخلفات القمامة من مواد غذائية خطيرة على الصحة العامة والشخصية. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيز بالله منه ويقرنه بالكفر فيقول «لو كان الفقر رجلاً لقتلته» (اللهم أي أعوذ بك من الكفر والفقر) وهو الفقر الذي كان يقول عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) (10)، يجب أن ندرك بأن الرزق مكتوب، فلا يقلق أحد من نقص الرزق وقلة المعيشة، بل يجب عليه حمد الله، وعدم الشكوى لأحد، كما يقول الإمام ابن القيم: الذي يشكو للآخرين فكأنها يشكو الله للمخلوق، وهذا هو تقدير الله سبحانه وتعالى ليرى مدى صبر المسلم على البلاء. لذا كان حرياً بالمجتمعات أن تشمر عن ساعد الجد في التخفيف من حدته وانتشاره إذ ما يولده من مآسي وخراب على المجتمع وهذا كفيلاً بأن يجعل العقلاء يفيقون من سباتهم العميق.

## ثانياً: الجهل:

فالأُسرة تجهل قيمة العلم والتعلم، ولذا تجد أنها لا تبالي أن تخرج ابنها من دور التعليم وتدفع به إلى المصنع ليوفر لها حاجتها كما أن مستويات التعليم خصوصاً في البلدان النامية لا زالت تعيش ركوداً وجموداً وتحجراً، فهي بدلاً من أن ترغب الطلاب في الدراسة وتشجعهم على المواصلة فيها من خلال خلق الأجواء الصحية، وحسن المعاملة بالمتعلم، والدفع به، وتسخير كل الطاقات نحو ترشيد عقله ووعيه، وبناءه بناءً سليماً، وكذا مساعدة أسرته أن كانت محتاجة بحيث يغبها عن أن تستخدم هذا الطفل في أعمال فوق طاقته ومقدرته فهي بالعكس من ذلك تهمل جوانب كثيرة منها بحجة كثرة الأعباء الملقاة على عاتق هذه الدول أو تلك، والمؤسف نجد دولاً تصدر النفط والطاقة لم تفق من سباتها إلا بعد أن يظهر بها آلاف مؤلفة من الأطفال يعملون سخرة في المعامل والمصانع ويحترار الإنسان أين كان موقع التعليم وترغب الناس إليه من أولويات عمل حكومات تلك الدول! ومن إفرزات تهالك التعليم أن نرى كثرة ظهور المدارس الأهلية الخاصة التي لا يستطيعها إلا من لديه دخل وفير أما الفقير فليس له إلا المدارس الحكومية التي هي بنيان متصدع، كرس مفرقع وكتاب ممزق وسبورة غير صالحة. (11)

## ثالثاً: الأزمات:

ونقصد بها الحروب والكوارث الطبيعية التي من أهم إفرزاتها تشريد العديد من الأسر من مأوى عيشهم إلى أماكن يصبحون فيها عالية على الآخرين، وهنا تظهر العصابات التي تطغى عليها مظاهر الانتماء الفاضح إلى شهوة الربح وكسب الأموال بطرق مشبوهة وأساليب تعد من عرف الدول جرائم حرب تجب محاكمة مرتكبيها. ولعل ما حدث إبان كارثة (تسونامي) في جنوب شرق آسيا من عمليات خطف للأطفال شاهد مهم على التوجهات الخاطئة التي تقوم بها عصابات تجارة الأطفال من الاستفادة منهم والمتاجرة بهم بغية الكسب السريع وملء الخزائن من أقصر الطرق. لماذا يعمل الأطفال؟

الدارس الفاحص لهذه الظاهرة يجد أن الأطفال غالباً ما يعملون أعمالاً يغلب عليها الجانب السلبي فهي إلى المشقة والإرهاق أقرب منها إلى البساطة والاستمتاع. ويمكن حصر هذه الأعمال فيما يلي:  
أولاً: الأعمال التي تؤدي إلى استرقاق الأطفال من خلال بيعهم والاتجار بهم

فيصبحون سلعاً تباع وتشتري وليت الأمر يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى إجبارهم وتجنيدهم قسراً في أعمال شاقة ومرهقة.

ثانياً: الأعمال التي تؤدي إلى امتهان كرامة وعرض الطفل من خلال استخدامه في إنتاج الأعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.

ثالثاً: الأعمال التي تؤدي إلى سلوك الطفل سلوكاً منحرفاً وذلك من خلال مزاوله أنشطة محرمة وغيرها ولا سيما إنتاج المخدرات والاتجار بها.

رابعاً: الأعمال التي تؤدي إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم فنراهم يعملون في الورش المتنقلة والثابتة ويحملون أثقالاً وأوزاناً تؤثر على نموهم بشكل أو بآخر أو ما تراه في الشوارع من مشاهد تسيء للطفولة وذلك من خلال صورة مختلفة كطفل يبيع أكياس النايلون أو ينظف سيارة أو يشارك في تفريغ حمولة شاحنة أو يبيع السجائر أو نقل أسطوانات الغاز.

ولعل الصور آنفة الذكر حول عمل الأطفال في صدهه قائمة بشعة خالية من المحسنات أو اللامحات الجميلة، وكان عمل الأطفال خطيئة المجتمعات النامية والمتحضرة على حد سواء، بينما يذكر البعض أن هنالك قسماً إيجابياً في عمل الأطفال وهو ما يدخل فيه كافة الأعمال الطوعية أو حتى المأجورة التي يقوم الطفل بها والمناسبة لعمره وقدراته ويكون لها آثار إيجابية تنعكس على نموه العقلي والجسمي والذهني وخاصة إذا قام الطفل بها باستمتاع مع مراعاة الحفاظ على حقوقه الأساسية. لأنه من خلال العمل يتعلم الطفل المسؤولية والتعاون والتسامح مع الآخرين. (حقوق الطفل بين المنظور الإسلامي والمواثيق الدولية).<sup>(12)</sup>

## حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية: أولاً: حق الحفاظ على حياته:

لقد حافظ الإسلام على حياة الطفل منذ ولادته بصورة لافتة للنظر كما نلاحظ في الجاهلية يمكن أن يسلبوا الطفل حقه في الحياة ويصف القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى: (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) (13)

أن البيئة الجاهلية كانت لا تحافظ على حق المولود لمجرد شعور الأب بأن عاراً متوهماً قد يلحقه، وجاء الإسلام ليمنع ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء فقال تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)<sup>(14)</sup> ، وبهذا التحريم القاطع أوقف الإسلام انتهاك حق الطفل في الحياة.

## ثانياً: حق الطفل المولود في تسميته باسم حسن:

أكرم الله البشرية بدين الحق وبعث نبيه (ص) يتمم مكارم الأخلاق، جعل من حق كل إنسان مهما صغرت أو عظمت منزلته له اسم يتميز به من غيره، ويعرف به في المجتمع. وهذا الاسم يرافق الإنسان في مسيرة حياته وينادي به في الدار الآخرة لذا حث النبي (ص) إلى تحسن الأسماء فقال: (إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسمائكم) (15).

وكانت ابنة لعمر كانت يقال لها عاصبة فسمها صلى الله عليه وسلم (جميلة). (16)

## ثالثاً: حق الطفل في السرور والفرح بولادته:

الإسلام جعل من حق الأولاد أن يفرح الآباء بقدمهم لذا شرع العقيقة، وهي شعيرة من شعائر الإسلام تميز المسلمين في عاداتهم عند الولادة عن غيرهم. ويقول (ص): (العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاه) (17)، ومن السنة حلق الشعر الذي على رأس المولود في اليوم السابع عند ذبح العقيقة، عن الحسن عن سمرة أن النبي (ص) قال: (كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويرمى) (18)

## رابعاً: حق الولادة بدر اللبن من ثدي الأم :

بمجرد ولادة الأم يدر اللبن من ثديها فعندما يخرج الجنين الذي تعود في رحم أمه على تلقي الغذاء الجاهز المهضوم والذي لا تستطيع معدته الضعيفة الصغيرة إجراء عمليات الهضم المعقدة حتى تجد هذا الغذاء الإلهي الجاهز والغني بالمواد الغذائية اللازمة له، فتبارك الله أحسن الخالقين. (19)

لذا أمر الإسلام الأمهات بالرضاعة الطبيعية قال تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعًا تَعْمَلُونَ بَصِيرَةً) (20)، ولإطالة فترة الرضاعة قال تعالى: (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتَرْضْنَ وَأَجُورَهُنَّ فَأْتِمِرُوا بَيْنَكُمْ مَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى) (21).

## خامساً: حق الطفل في التربية والتعليم والحماية من كل أذى جسدي ونفسي:

من أهم الحقوق الواجبة على الطفل تجاه والديه حق التربية والتأديب، والتربية هنا هي عملية التنشئة الاجتماعية والسلوكية التي يكتسب الطفل خلالها مجموع عاداته وأفكاره وأخلاقه الأولية؟ قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) (22)، وعندما نزلت هذه الآية سأل عمر رضي الله عنه النبي (ص) فقال يا رسول الله نقي أنفسنا فكيف لنا بأهلينا؟ قال (ص): (تنهونهم عما نهاكم الله، وتأمرونهم بما أمر الله) (23).

## سادساً: حق الطفل في تمويده الماديات الحسنة:

العادات التي يكتسبها الطفل في الصغر يكون لها أثر كبير في تكوين أخلاقه وسلوكياته لذا وجب على الوالدين أن يعودا أولادهما على العادات الحسنة التي تكون سبباً في سعادتهم في دنياهم وأخراهم. وردت في هذا أحاديث كثيرة تحت الأولياء والآباء على تعودهما لأبنائهم.

## سابعاً: حق الطفل في حمايته من الجنوح والانحراف:

عمل الإسلام على تجفيف منابع الجنوح والانحراف في محاولة منه للحفاظ على حق الأطفال وتمثل الأسباب المعروفة للجنوح والانحراف للأطفال في:

1. المشكلات الأسرية والاضطراب الأسري: تتسبب المشكلات الأسرية وحالات عدم الاستقرار في البيت في انحراف الأولاد وبنوهم، لكن الإسلام عالج هذه المشكلة في أول الأمر بحسن الاختيار عند الزواج، وحسن المعاملة بعد الزواج. انفصال الزوجين يسبب خلل في نفسية الأولاد مما يسبب في انحرافهم وبنوهم. وفي حالة الانفصال رتب الإسلام حق الحضانة بصورة تتناسب وحاجيات الأولاد فواجب الوالد النفقة على الأولاد لكي يضمن لهم أسباب الحماية من الانحراف قال تعالى: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا) (24)

الفقر: قد يتسبب الفقر وظروف الحياة الصعبة إلى جنوح وانحراف كثير من الأطفال، حث الإسلام على التكافل الاجتماعي، في قوله (ص): (من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له) (25)، الزكاة، وعرفها (ص) بأنها: (صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم) (26).

الفرّاع: وهي النعمة المغبون فيها كثير من الناس حيث الإسلام يشغل الفراغ بما ينفع وقال تعالى: (فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ\*وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ) (27)، وقال (ص) اغتنام الفراغ بالعبادة قال: (إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لسقمك ومن حياتك لموتك) (28).

رفاق السوء: تتمثل في مصاحبة الأشرار ومرافقة الفجار وخاصة إذا كان الولد بليد الذكاء ضعيف الديانة متميع الأخلاق فهذا سرعان ما يتأثر برفقاء السوء وقال تعالى: (الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ) (29)، وقال (ص): (مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً نتنه) (30).

## ثامناً: حق الطفل في الرحمة به والترويح عنه والملاعبة من المشاعر النبيلة التي أودعها الله تعالى في قلوب الآباء والأمهات:

شعور الرحمة بالأولاد والرأفة بهم والعطف عليهم، وهو شعور كريم له في تربية الأولاد وتكوينهم النفسي أثره العظيم. ولهذا نجد الشريعة الإسلامية في جميع التشريعات ترسخ مشاعر الرأفة والرحمة وتحض الكبار من الآباء والأمهات عليها فنجده صلى الله عليه وسلم يجعل الرحمة حقاً للصغار فيقول صلى الله عليه وسلم: (ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا) (31).

## الآثار الاقتصادية:

تشمل كل من الفقر وارتفاع معدل البطالة وتدني مستوى المعيشة، إن العديد من الأطفال يتجهون لسوق العمل رغبة في زيادة دخل الأسرة، أو بسبب عجز الأهل عن الإنفاق على الطفل وخاصة في الأوضاع الاقتصادية الحالية. وتشير دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في السودان أن 65% من عينة الدراسة (الأطفال العاملون) يساهمون في زيادة دخل الأسرة، و 35% من الأطفال ينفقون ما يتقاضونه على مصاريفهم الشخصية. (32)

## الدراسة الميدانية:

لأجل التحليل الإحصائي لفرضيات ميدانياً قام الباحث بتصميم استبانة لجمع البيانات ووزعت استمارات للاستبيان على مفردات العينة في المنطقة المستهدفة وهي منظمة سوق ليبيا بمنطقة أمدرمان الكبرى بولاية الخرطوم .

## عينة الدراسة :

حددت عينة الدراسة بحيث تمثل مجتمع الدراسة في ظروفه وأوضاعه وهو الأسلوب الذي أخذ به في كثير من الدراسات لتوفير الوقت والجهد بدلاً من التغطية الشاملة التي تتطلب الكثير من الأماكن المادية والبشرية لجمع تلك المعلومات . قمنا باستعمال العينة العشوائية المنتظمة بحكم أن كل فرد من العينة يمكن أن يمثل مجتمع الدراسة ومن ثم تم إنزال البيانات في البرنامج الإحصائي (SPSS) ثم قام الباحث بتحديد الأسئلة الواردة في استمارة المبحوثين على الباعة الجائلين بمنطقة الدراسة ذات العلاقة بكل من فرضيات الدراسة على حده .

جدول رقم (1)

سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
37.8%	17	سنة - 10 سنوات
44.4%	20	1014 -
17.8%	8	سنة فأكثر 15
100%	45	المجموع

الجدول والشكل رقم (1) يوضحان سنوات الخبرة للعينة المفحوصة حيث بلغت 10-1 سنوات 37.8% ، و10-14 سنة نسبتها 44.4% وهي الأعلى في النسبة ن و 15 سنة فأكثر بلغت نسبتها 17.8% .

جدول رقم (2)

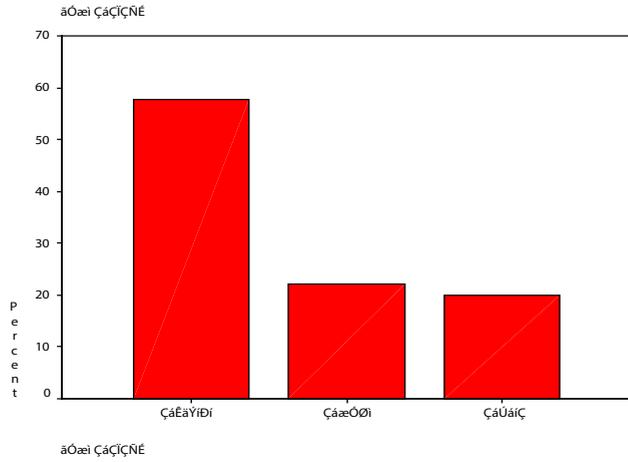
المؤهل الدراسي

النسبة	التكرار	المؤهل الدراسي
77.8%	35	بكالوريوس
17.8%	8	ماجستير
4.4%	2	دكتوراة
100%	45	المجموع

الجدول والرسم البياني رقم (2) يوضحان المؤهل الدراسي حيث بلغت نسبة البكالوريوس 77.8% وهي النسبة الاعلى والمجستير 17.8% والدكتوراة بلغت نسبتها 4.4%.

جدول رقم (3)  
مستوى الادارة

النسبة	التكرار	مستوى الادارة
33.3%	15	التنفيذي
53.3%	24	الوسطي
13.4%	6	العليا
100%	45	المجموع



الجدول والرسم البياني رقم (3) أعلاه يوضحان مستوى الإدارة حيث بلغ مستوى التنفيذ 33.3% والوسطى 53.3% وهي النسبة الأعلى و العليا 13.3%.

تساهم الحروب والكوارث في فقد الأطفال لأسرهم مما يسهم في خروجهم للعمل :  
جدول رقم (4)

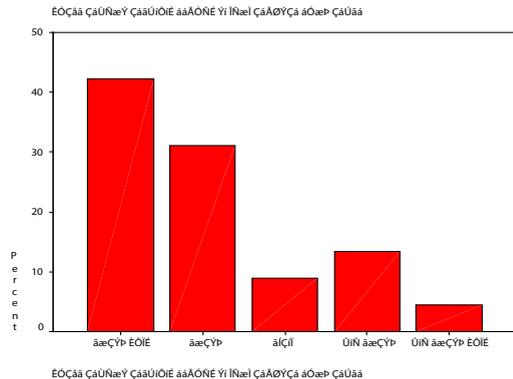
النسبة	التكرار	
95.6%	34	موافق بشدة
30%	9	موافق
1.4%	2	محايد
100%	45	المجموع

الجدول والشكل رقم (4) أعلاه يوضحان انه تساهم الحروب والكوارث في فقد الأطفال لأسرهم مما يسهم في خروجهم للعمل حيث بلغت نسبة الموافقة والموافقة بشدة 95.6% مما يدل على أنه تساهم الحروب والكوارث في فقد الأطفال لأسرهم مما يسهم في خروجهم للعمل.

تساهم الظروف المعيشية للأسرة في خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (5)

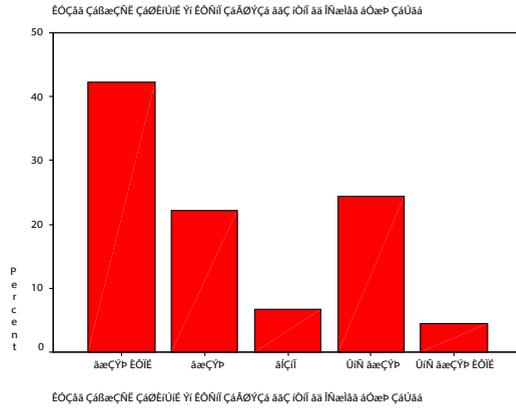
النسبة	التكرار	
42.2%	19	موافق بشدة
31.1%	14	موافق
8.9%	4	محايد
13.3%	6	غير موافق
4.5%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع



يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (5) أعلاه ان تساهم الظروف المعيشية للأسرة في خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 42.2% والموافقة 31.1% مما يدل على انه تساهم الظروف المعيشية للأسرة في خروج الأطفال لسوق العمل .

تساهم الكوارث الطبيعية في تشريد الأطفال مما يزيد من خروجهم لسوق العمل:  
جدول رقم (6)

النسبة	التكرار	
42.3%	19	موافق بشدة
22.2%	10	موافق
6.7%	3	محايد
24.4%	11	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

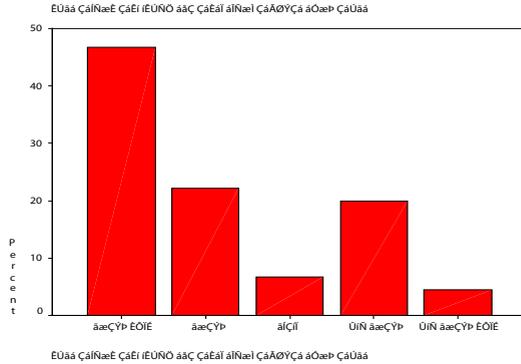


يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (6) أن تساهم الكوارث الطبيعية في تشريد الأطفال مما يزيد من خروجهم لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة والموافقة %64.4 مما يؤكد أن تساهم الكوارث الطبيعية في تشريد الأطفال مما يزيد من خروجهم لسوق العمل .

تعمل الحروب التي يتعرض لها البلد لخروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (7)

النسبة	التكرار	
46.7%	21	موافق بشدة
22.2%	10	موافق
6.7%	3	محايد
20%	9	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

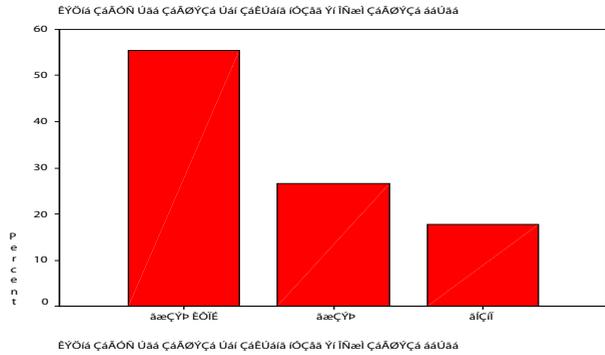


الجدول والرسم البياني رقم (7) أعلاه يوضحان أن تعمل الحروب التي يتعرض لها البلد لخروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 46.7% والموافقة 22.2% وهما الأعلى نسبة من المحايدين والغير موافقين مما يؤكد أن تعمل الحروب التي يتعرض لها البلد لخروج الأطفال لسوق العمل.

تفضيل الأسر عمل الأطفال على التعليم يساهم في خروج الأطفال للعمل :

جدول رقم (8)

النسبة	التكرار	
55.5%	25	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
17.8%	8	محايد
100%	45	المجموع



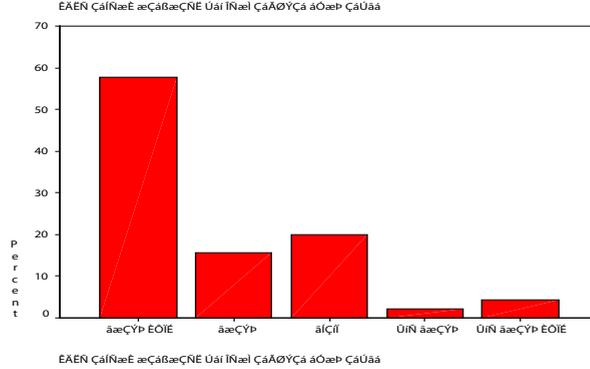
الجدول والرسم البياني رقم (8) أعلاه يوضحان أن تفضيل الأسر عمل الأطفال على التعليم يساهم في خروج الأطفال للعمل حيث بلغت الموافقة بشدة 55.6% والموافقة 26.7% مما يدل على أن تفضيل الأسر عمل الأطفال على التعليم يساهم في خروج الأطفال للعمل .

تؤثر الحروب والكوارث على خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (9)

النسبة	التكرار	
57.8%	26	موافق بشدة
15.6%	7	موافق
20%	9	محايد

2.2%	1	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

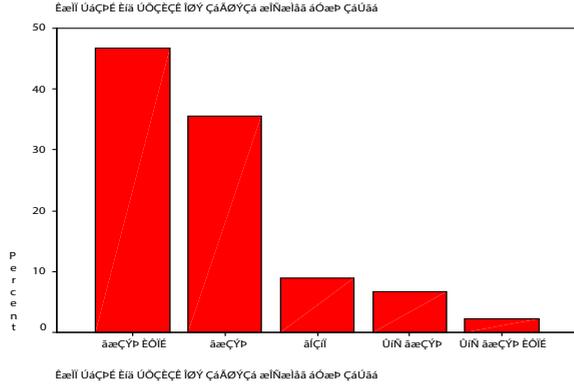


يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (9) أعلاه ان تؤثر الحروب والكوارث على خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 57.8 % والموافقة 15.6% والمحايدون 20% مما يدل على أن تؤثر الحروب والكوارث على خروج الأطفال لسوق العمل .

توجد علاقة بين عصابات خطف الأطفال وخروجهم لسوق العمل :

جدول رقم (10)

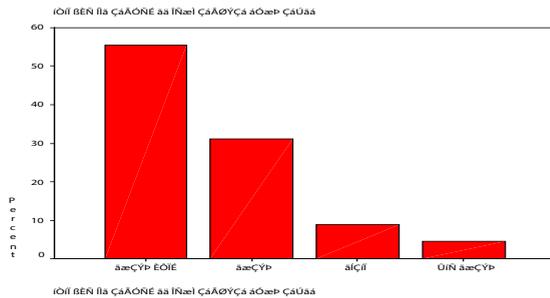
النسبة	التكرار	
46.7%	21	موافق بشدة
35.6%	16	موافق
8.9%	4	محايد
6.7%	3	غير موافق
2.1%	1	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع



يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (10) أعلاه أن توجد علاقة بين عصابات خطف الأطفال وخروجهم لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 46.7% والموافقة 35.6% مما يدل على ان توجد علاقة بين عصابات خطف الأطفال وخروجهم لسوق العمل .

يزيد كبر حجم الأسرة من خروج الأطفال لسوق العمل :  
جدول رقم (11)

النسبة	التكرار	
55.6%	25	موافق بشدة
31.1%	14	موافق
8.9%	4	محايد
3.2%	2	غير موافق
2.2%	1	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

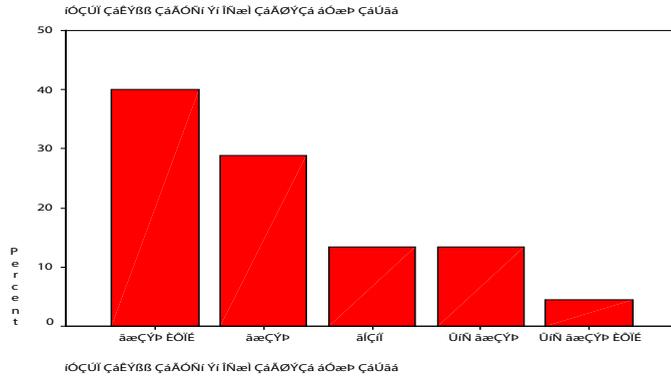


الجدول والرسم البياني رقم (11) أعلاه يوضحان أن يزيد كبير حجم الأسرة من خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 55.6% والموافقة 31.1% مما يدل على أن يزيد كبير حجم الأسرة من خروج الأطفال لسوق العمل .

يساعد التفكك الأسري في خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (12)

النسبة	التكرار	
4.1%	18	موافق بشدة
28.9%	13	موافق
13.3%	6	محايد
13.3%	6	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع



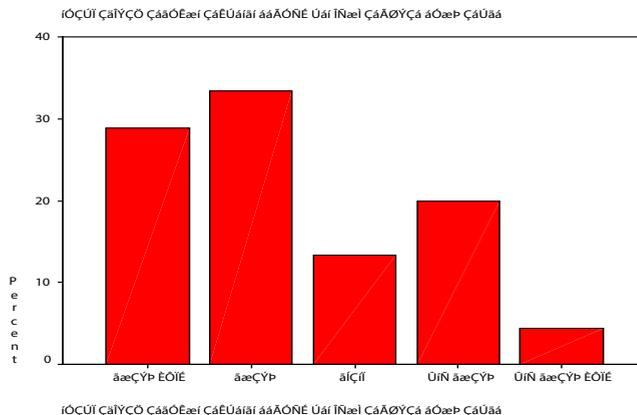
الجدول والرسم البياني رقم (12) أعلاه يوضحان أن يساعد التفكك الأسري في خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 40% والموافقة 28.9% والمحايدون والغير موافقن 13.3% لكل منهما مما يؤكد ان يساعد التفكك الأسري في خروج الأطفال لسوق العمل .

يساعد انخفاض المستوى التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (13)

النسبة	التكرار	
28.9%	13	موافق بشدة
33.3%	15	موافق

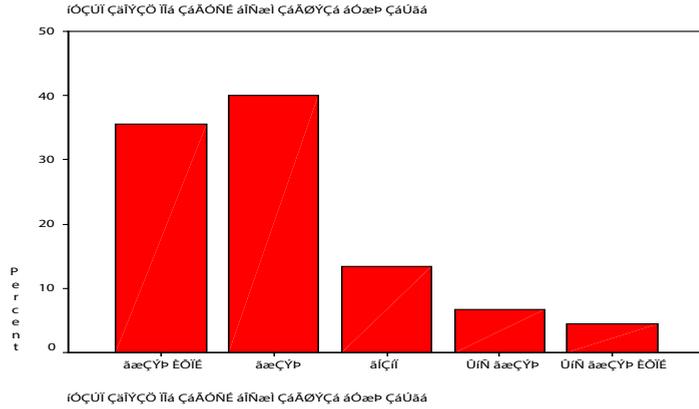
13.4%	6	محايد
20%	9	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع



يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (13) اعلاه أن يساعد انخفاض المستوى التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 28.9% والموافقة 33.3% وهما الاعلى من الاجابات الاخرى مما يدل على أن يساعد انخفاض المستوى التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل .

يساعد انخفاض المستوي التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل :  
جدول رقم (14)

النسبة	التكرار	
35.6%	16	موافق بشدة
40%	18	موافق
13.3%	6	محايد
6.7%	3	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

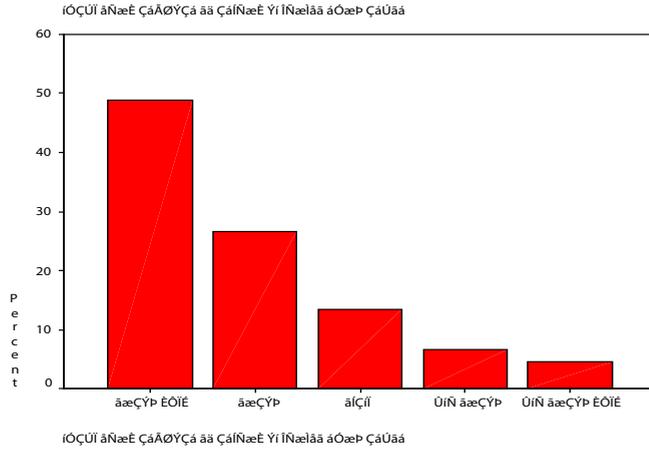


الجدول والرسم البياني رقم (14) أعلاه يوضحان أن يساعد انخفاض المستوى التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 35.6% والموافقة 40% مما يدل على أن يساعد انخفاض المستوى التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل .

يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل :

جدول رقم (15)

النسبة	التكرار	
48.9%	22	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
13.3%	6	محايد
6.7%	3	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

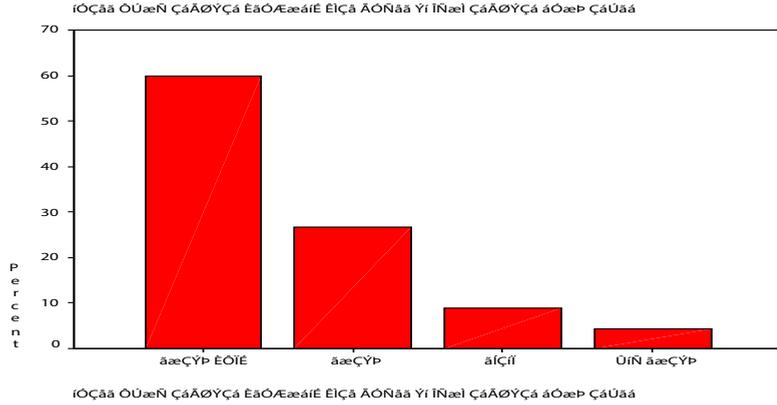


يتبين لنا من الجدول والرسم البياني رقم (15) أعلاه أن يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 48.9% والموافقة 26.7% وهما الأعلى من الاجابات الأخرى مما يؤكد أن يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل .

يساهم شعور الأطفال بمسئولية تجاه أسرهم في خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (16)

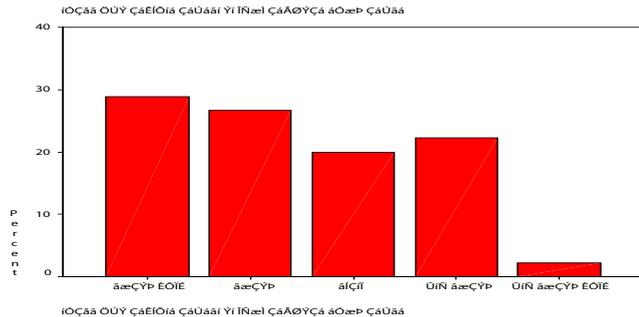
النسبة	التكرار	
60%	27	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
8.9%	4	محايد
6.7%	3	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع



الجدول والرسم البياني رقم (16) أعلاه يوضحان أن يساهم شعور الأطفال بمسئولية تجاه أسرهم في خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 60% والموافقة 26.7% مما يدل على أن يساهم شعور الأطفال بمسئولية تجاه أسرهم في خروج الأطفال لسوق العمل .

يساهم ضعف التحصيل العلمي في خروج الأطفال لسوق العمل :  
جدول رقم (17)

النسبة	التكرار	
28.9%	13	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
20%	9	محايد
22.2%	10	غير موافق
2.2%	1	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

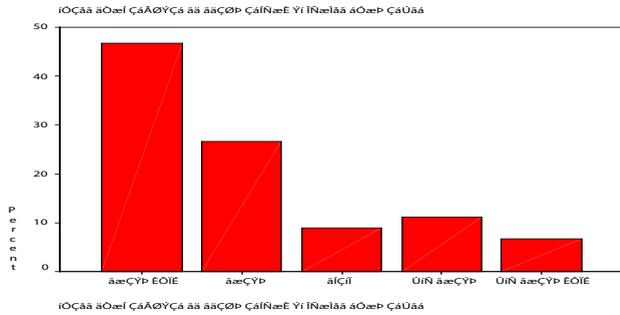


الجدول والرسم البياني رقم (17) أعلاه يوضحان أن يساهم ضعف التحصيل العلمي في خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 28.9% والموافقة 26.7% مما يدل على أن يساهم ضعف التحصيل العلمي في خروج الأطفال لسوق العمل .

يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل :

جدول رقم (18)

النسبة	التكرار	
46.7%	21	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
8.9%	4	محايد
11%	5	غير موافق
6.7%	3	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع



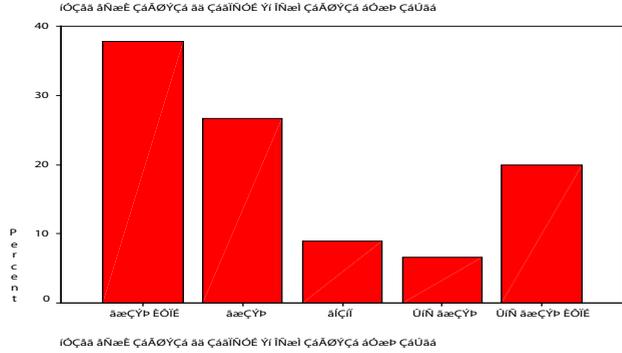
الجدول والرسم البياني رقم (18) أعلاه يوضحان ان يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 46.7% والموافقة 26.7% مما يدل على ان يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل.

يساهم هروب الأطفال من المدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (19)

النسبة	التكرار	
37.8%	17	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
8.8%	4	محايد

6.7%	3	غير موافق
20%	9	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

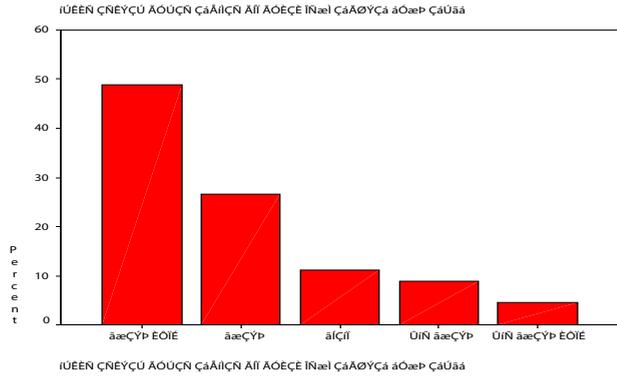


يبين لنا الجدول والرسم الباني رقم (19) أعلاه أن يساهم هروب الأطفال من المدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 37.8% والموافقة 26.7% مما يدل على أن يساهم هروب الأطفال من المدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل .

يعتبر ارتفاع أسعار الإيجار أحد أسباب خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (20)

النسبة	التكرار	
48.9%	22	موافق بشدة
26.7%	12	موافق
11.1%	5	محايد
8.9%	4	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

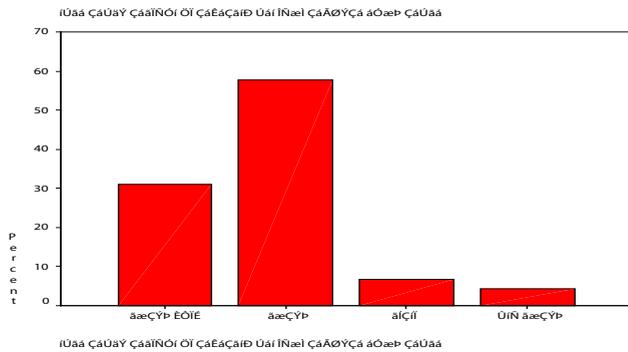


يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (20) أعلاه أن يعتبر ارتفاع أسعار الإيجار أحد أسباب خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 48.9% والموافقة 26.7% مما يدل على أن يعتبر ارتفاع أسعار الإيجار أحد أسباب خروج الأطفال لسوق العمل .

يعمل العنف المدرسي ضد التلاميذ على خروج الأطفال لسوق العمل :

جدول رقم (21)

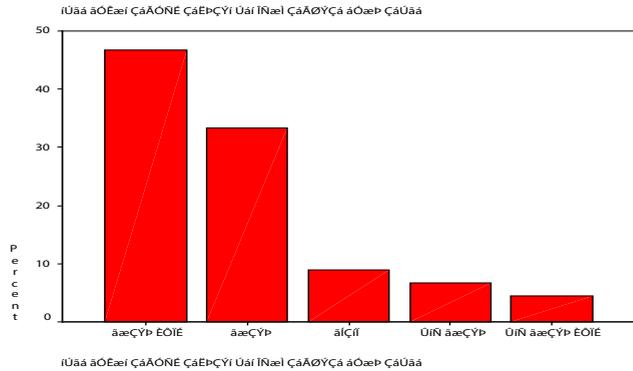
النسبة	التكرار	
31.1%	14	موافق بشدة
57.8%	26	موافق
6.7%	3	محايد
4.4%	2	غير موافق
100%	45	المجموع



يتضح من الجدول والرسم البياني رقم (21) أعلاه أن يعمل العنف المدرسي ضد التلاميذ على خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 31.1% والموافقة 57.8% مما يؤكد أن يعمل العنف المدرسي ضد التلاميذ على خروج الأطفال لسوق العمل .

يعمل مستوي الأسرة الثقافي على خروج الأطفال لسوق العمل :  
جدول رقم (22)

النسبة	التكرار	
46.7%	21	موافق بشدة
33.3%	15	موافق
8.9%	4	محايد
6.7%	3	غير موافق
4.4%	2	غير موافق بشدة
100%	45	المجموع

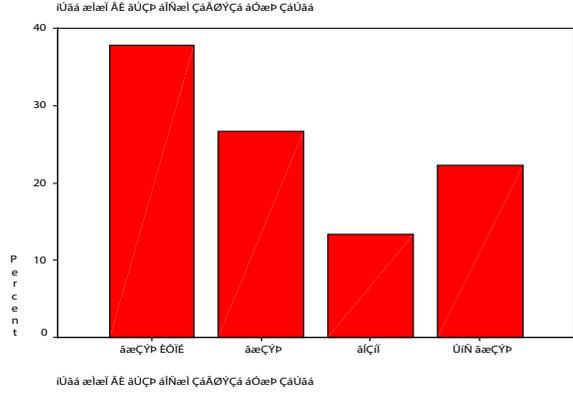


يتضح لنا من الجدول والرسم البياني رقم (22) أعلاه أن يعمل مستوي الأسرة الثقافي على خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 46.7% والموافقة 33.3% مما يدل على أن يعمل مستوي الأسرة الثقافي على خروج الأطفال لسوق العمل .

يعمل وجود أب معاق لخروج الأطفال لسوق العمل :  
جدول رقم (23)

النسبة	التكرار	
37.8%	17	موافق بشدة
26.7%	12	موافق

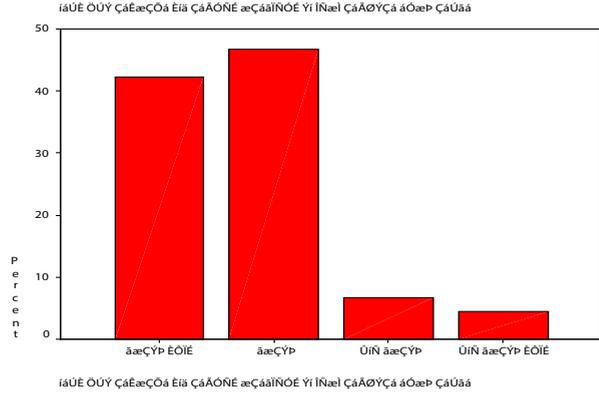
13.3%	6	محايد
22.2%	10	غير موافق
100%	45	المجموع



يبين لنا الجدول والرسم البياني رقم (23) أعلاه أن يعمل وجود أب معاق لخروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 37.8% والموافقة 26.7% مما يؤكد أن يعمل وجود أب معاق لخروج الأطفال لسوق العمل .

يلعب ضعف التواصل بين الأسرة والمدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل :  
جدول رقم (24)

النسبة	التكرار	
42.2%	19	موافق بشدة
46.7%	21	موافق
6.7%	3	محايد
4.4%	2	غير موافق
100%	45	المجموع



يتبين من الجدول والرسم البياني رقم (24) أعلاه أنه يلعب ضعف التواصل بين الأسرة والمدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 42.2% والموافقة 46.7% مما يدل على أنه يلعب ضعف التواصل بين الأسرة والمدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل.

## النتائج :

بعد استعراض نتائج التحليل الإحصائي توصل الباحث للآتي:

1. أوضحت الدراسة أن معظم عمالة الأطفال من الذكور وأن أعمارهم تتراوح ما بين (10-14) عام.
2. أن تفضيل بعض الأسر عمل الأطفال على التعليم يزيد من خروج الأطفال للعمل ويشجعهم على ترك التعليم.
3. أن الظروف المعيشية التي تعيشها الأسر تعمل بشكل كبير على خروج الأطفال إلى العمل لمساعدة أسرهم في تحسين وضعهم المعيشي.
4. أن التفكك الأسري وعدم الترابط بين أفراد الأسر يسهم في خروج الأطفال وتشريدتهم مما يجعلهم يبحثون عن العمل.
5. أن الحروب والكوارث تساهم في فقد الأطفال لأسرهم مما يسهم في خروجهم للعمل .

## التوصيات:

على ضوء النتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة إعداد استراتيجيات وطنية للحد من عمالة الأطفال بمشاركة هيئات

- حكومية وغير حكومية، وذلك بتشكيل لجنة وطنية تضم الوزارات المعنية، ونقابات عمالية، وأصحاب العمل، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية، على أن تترجم هذه الاستراتيجية إلى أنظمة ملحقه بقانون العمل لتنظيم عمالة الأطفال المسموح بها، ومكافحة الآثار السلبية لعمالة الأطفال.
2. ضرورة تفعيل التشريعات القانونية والممارسات الخاصة بالأطفال والتي تكفل حقوق الطفل في البقاء، والنمو، والحياة الكريمة.
  3. يجب تلبية احتياجات الأطفال وإشباع رغباتهم وميولهم حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم التعليمية.
  4. على الهيئات العمالية مناهضة عمل الأطفال وحمايتهم في ضوء التشريعات القانونية ومنع تفشي ظاهرة عمالة الأطفال.
  5. يوصي الباحث بالدراسات المستقبلية التالية:
    - أ. أثر عمالة الأطفال على التحصيل الأكاديمي.
    - ب. الأثر الاجتماعي لعمالة الأطفال.

## الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم  
أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عمالة الأطفال  
دراسة حالة: الباعة المتجولون في سوق ليبيا  
البيانات الأساسية:

- 1.النوع: ذكر أنثى
- 2.العمر: أقل من 10 سنوات 10-14 سنة من 15-
- 18 سنة
- 3.مكان الميلاد: الولاية.....المدينة.....
- 4.ترتيب الطفل في الأسرة:.....
- 5.عدد الإخوة: الذكور الإناث
- 6.المستوى التعليمي: أساس جزء من أساس ثانوي
- جزء من ثانوي أمي خلوة
- 7.الوالد: موجود متوفي غائب
- 8.الوالدة: موجودة متوفية غائبة

المحور الأول : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدني مستوي الفقر للأسرة  
وخرج الأطفال لسوق العمل :

م	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
١.	يساعد انخفاض دخل الأسرة لخرج الأطفال لسوق العمل .					
٢.	يعتبر ارتفاع أسعار الإيجار أحد أسباب خروج الأطفال لسوق العمل.					

					٣. يعمل وجود أب معاق لخروج الأطفال لسوق العمل.
					٤. يزيد كبر حجم الأسرة من خروج الأطفال لسوق العمل.
					٥. تساهم الظروف المعيشية للأسرة في خروج الأطفال لسوق العمل.
					٦. يساهم شعور الأطفال بمسئولية تجاه أسرهم في خروج الأطفال لسوق العمل.
					٧. يساعد التفكك الأسري في خروج الأطفال لسوق العمل.

المحور الثاني : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للأسرة وخروج الأطفال لسوق العمل .

م	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يعمل مستوي الأسرة الثقافي على خروج الأطفال لسوق العمل.					
٢.	يساهم هروب الأطفال من المدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل.					
٣.	يعمل العنف المدرسي ضد التلاميذ على خروج الأطفال لسوق العمل.					
٤.	يساعد انخفاض المستوى التعليمي للأسرة على خروج الأطفال لسوق العمل.					
٥.	يلعب ضعف التواصل بين الأسرة والمدرسة في خروج الأطفال لسوق العمل.					
٦.	يساهم ضعف التحصيل العلمي في خروج الأطفال لسوق العمل.					
٧.	تفضيل الأسر عمل الأطفال على التعليم يساهم في خروج الأطفال للعمل .					

المحور الثالث : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحروب والكوارث وخروج الأطفال لسوق العمل.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تعمل الحروب التي يتعرض لها البلد لخروج الأطفال لسوق العمل.					
2.	تساهم الحروب والكوارث في فقد الأطفال لأسرهم مما يسهم في خروجهم للعمل.					
3.	يساعد هروب الأطفال من الحروب في خروجهم لسوق العمل.					
4.	يساهم نزوح الأطفال من مناطق الحروب في خروجهم لسوق العمل.					
5.	تساهم الكوارث الطبيعية في تشريد الأطفال مما يزيد من خروجهم لسوق العمل.					
6.	توجد علاقة بين عصابات خطف الأطفال وخروجهم لسوق العمل.					
7.	تؤثر الحروب والكوارث على خروج الأطفال لسوق العمل.					

## المصادر والمراجع:

- (1) المجلة الدولية العمالية، عمال الأطفال وآثارها الاجتماعية، ب. د. ب. م، (2002م)
- (2) باقر سليمان النجار وجمال شكري، المحددات الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في البحرين، مجلة الطفولة والتنمية، عدد 12، مجلد 3، (2008).
- (3) فتح الرحمن محمد بابكر، استغلال الأطفال في سباق الهجن، ورقة عمل، ب. د، الخرطوم (2000)
- (4) اليونيسيف، وضع الأطفال العاملين في العالم (2000م).
- (5) 5. هدى بدران، الحد من عمالة الأطفال في مصر، موقع: www.ohchr.org (2001م)
- (6) عبد الله حسن حمد النيل، ظاهرة تسول الأطفال في الخرطوم، www.alnilin.com (2008)
- (7) عمر دياب، عمالة الأطفال في جنوب لبنان، ب. د، بيروت لبنان، (2003م)
- (8) حاشية ابن عابدين، للإمام الشيخ ابن عابدين.
- (9) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة باب: آداب الطعام والشراب وأحكامها.
- (10) رواه أبو داؤود والنسائي وأحمد، سنن أبي داؤود، للإمام الحافظ أبو داؤود وسليمان الشيشاني
- (11) محمد كمال صابر السنوسي، عمالة الأطفال في محافظات غزة إلى أين، ورقة عمل، ب. د. ب. م، 2009م.
- (12) هدى محمد قناوي، محمد محمد على قريشي حقوق الطفل بين المنظور الإسلامي والمواثيق الدولية، ب. د، ب. م، ب. ت.
- (13) سورة التكوير، الآية (8،9) .
- (14) سورة الأنعام، الآية (151)
- (15) أخرجه أبو داؤود في سننه كتاب الأدب باب في تغيير الأسماء 4950/2/4
- (16) تحفة المودود في أحكام المولود، للإمام ابن القيم الجوزية.
- (17) أخرجه الدارسي في سننه.
- (18) المرجع نفسه.
- (19) عادل محمد صالح أبو العلا، بحث حقوق الطفل من وجهة نظر الإسلام، ب. د، ب. م، ب. ت.

- (20) سورة البقرة، الآية (233)
- (21) سورة الطلاق الآية (6)
- (22) سورة التحريم، الآية (6)
- (23) اللباب في علوم الكتب أبو حفص الدمشقي، ص 19-207
- (24) سورة البقرة الآية (233)
- (25) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللفظة باب استحباب المؤاساة ب؟؟؟ المال،  
138/5 خ 4614
- (26) أخرجه البخاري في صحيحه.
- (27) سورة الشرح، الآية (6-7).
- (28) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام.
- (29) سورة الزخرف، الآية (67)
- (30) أخرجه البخاري في صحيحه (97/7) ح/5534
- (31) الإمام أحمد بن حنبل، المسند.
- (32) وزارة العمل السودانية وصندوق التنمية الاجتماعية، مركز الدعم الاجتماعي،  
2010م

# أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان (1985 - 2019)

أ. مساعد- كلية الاقتصاد  
والعلوم الإدارية جامعة الزنجي قسم  
الاقتصاد  
أ. مساعد - كلية الدراسات  
الاقتصادية والاجتماعية جامعة غرب  
كردفان  
موظف - وزارة المالية غرب  
دارفور

د. عادل عبدالله آدم محمد

د. معتز آدم عبدالرحيم محمد

أ. محمد علي سالم

## المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان خلال الفترة (1985-2019م) وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في النهوض بصادرات السلع الزراعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاقتصاد القياسي التحليلي لتحليل البيانات وقد اشتملت فرضيات الدراسة على وجود علاقة عكسية بين (سعر الصرف، والضرائب) وصادرات السلع الزراعية، وأيضاً وجود علاقة طردية بين (عرض النقود، والإنفاق الحكومي) وصادرات السلع الزراعية. وقد أظهرت النتائج صحة الفرضيات الثلاث الأولى بينما تعذر إثبات الفرضية الرابعة وهي إمكانية وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية نسبةً لاستبعاد أثره من النموذج. واحتوت الدراسة على العديد من التوصيات ومن أهمها العمل على اتباع سياسة نقدية سليمة ومحكمة تحافظ على استقرار سعر الصرف باعتباره عاملاً مؤثراً على صادرات السلع الزراعية.

الكلمات المفتاحية: صادرات السلع الزراعية، السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف

## Abstract

The study aimed to measure the effect of macroeconomic policies on export of agricultural commodities in Sudan during the period (1985-2019). The problem of study was the question to what extent macro-economic policies to the contributed to the promotion of exports of agricultural commodities . The study followed the analytical descriptive method and the analytical econometric method for analyze the data. The study assumed the existence of an inverse relationship of statistical significance between (exchange rate, taxes )and export of agricultural commodities. It also assumed the existence of a statistically a significance direct relationship between (money supply ,and government spending) and export of agricultural commodities. The most important findings of the study, the validity of the first three hypotheses , while the fourth hypothesis could not be proven. Which is the existence of a direct relationship between government spending and exports of agricultural commodities due to excluding its impact from the model . drainage as a factor affecting agricultural commodity exports.

Key words -exports of agricultural commodities -exchange rate - monetary policy – fiscal policy

## الإطار المنهجي للدراسة :

### أولا : مقدمة الدراسة :

التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، لذلك التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين الدول، لذلك يعتبر مؤشر جوهري يبين قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية. والسودان واحد من دول العالم

ظل يتأثر كثيراً بعمليات التبادل التجاري وزاد من تفاقم الآثار خروج إيرادات البترول من الميزانية العامة ، ونظراً للآثار الاقتصادية التي تركتها خروج إيرادات البترول من الميزانية القومية للسودان والتي كانت تمثل أكثر من 70% من الموازنة السنوية. لذا لا خيار للسودان إلا الاهتمام بتشجيع الصادرات الزراعية لسد فجوته في الميزانية القومية خاصة وأن المنتجات الزراعية تساهم بنسبة مقدرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إضافة إلى أن 80% من سكان السودان يمتنون مهنة الزراعة وهي كانت العمود الفقري للاقتصاد السوداني في السابق.

### 1 - مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- ما هو أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان؟
- ما هو أثر كل من سعر الصرف وعرض النقود والضرائب والإنفاق الحكومي على صادرات السلع الزراعية في السودان؟ خلال الفترة 1985-2019م؟

### 2 - فرضيات الدراسة:

- تستخدم الدراسة نموذجاً قياسي لتحديد العوامل التي تؤثر على صادرات السلع الزراعية في السودان ومعرفة أثرها وذلك من خلال إثبات الفرضيات التالية:-
1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية.
  2. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من الضرائب وصادرات السلع الزراعية.
  3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية.
  4. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من عرض النقود وصادرات السلع الزراعية.

### 3 - أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تناول أثر السياسات

الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية ومعرفة اثر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية على صادرات هذه السلع الزراعية إضافة إلى إثراء المكتبة السودانية يمثل هذا النوع من الدراسات.

- الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية في إجراء دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية والحصول على قيم لمعاملات متغيرات السياسة الاقتصادية لتساعد في معرفة التغيرات التي تطرأ على صادرات السلع الزراعية ومن ثم التنبؤ بحجم هذه الصادرات , ومساعدة متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح في المستقبل.

#### 4 - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم صادرات السلع الزراعية وأيضاً التعرف على السياسات الاقتصادية الكلية التي تصدر كل سنة بهدف ترقية صادرات السلع الزراعية ومن ثم بناء نموذج قياسي يعكس أثر تلك العوامل على صادرات السلع الزراعية.

#### 5 - منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في وصف وتجميع وعرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة والتطبيقي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال تحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي.

#### 6 - مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وتشمل المراجع والكتب والبحوث السابقة وتقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة.

#### حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة من 1985 إلى العام 2019 م في الجانب التطبيقي نسبة لتوفر البيانات بصورة أساسية من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة.

## ثانيا : نماذج من الدراسات السابقة :-

### 1 - دراسة أم الحسين أبوبكر 2012<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة محددات صادرات الصمغ العربي في السودان في الفترة (1980-2010م

هدف البحث إلى توضيح مقدار مساهمة الصمغ في الصادرات الكلية خلال الفترة محل الدراسة افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة صادرات الصمغ العربي وكل من كمية إنتاج الصمغ والسعر العالمي . تم استخدام المنهج التاريخي في الإطار النظري وجمع البيانات والمنهج الوصفي في تصنيف وجدولة البيانات ومنهج الاقتصاد القياسي في بناء وتقدير النموذج أما أهم نتائج الدراسة فقد تبين أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة صادرات الصمغ العربي وكل من كمية الإنتاج والسعر العالمي وسعر التركيز. ومن أهم التوصيات الاهتمام بالصادرات وتنويعها وتنميتها وتيسير تمويلها وإزالة العقبات التي تواجه إنتاج وتصدير وتسويق الصمغ العربي وتصنيع الصمغ العربي محلياً وتصديره في شكله النهائي.

### 2 - دراسة رويدا صلاح 2015<sup>(2)</sup>

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الصادرات غير البترولية في السودان ومعرفة العوامل المؤثرة على الصادرات غير البترولية للفترة من (1992-2013) م اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج الاقتصاد القياسي في الجانب التحليلي. تمثلت أهم فرضيات الدراسة في وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الواردات والصادرات غير البترولية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين (سعر الصرف - الناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار) والصادرات غير البترولية. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هنالك علاقة طردية بين الصادرات غير البترولية وكل من سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي. أما أهم توصيات الدراسة تمثلت في ضرورة التوسع في نطاق الأسواق الخارجية، ودعم قطاع الصادر، والتقليل من الرسوم والجبايات والضرائب التي تفرض على قطاع الصادر غير البترولي.

### 3 - دراسة ندى مزمل 2011<sup>(3)</sup>

تناولت الدراسة أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية على تنمية الصادرات السودانية غير البترولية . وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التركيز على البترول وإهمال الصادرات غير البترولية أدى إلى تدهور كبير في قطاع الصادر غير البترولي وافترضت الدراسة : لا يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل، الإنتاج، الرسوم

والجبايات على حجم الصادرات السودانية ، ومن أهم النتائج : يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل، الإنتاج، الرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية. ومن أهم التوصيات : على الجهات المختصة العمل على تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات السودانية غير البترولي.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح أثر متغيرات السياسات الاقتصادية على صادرات السلع الزراعية .
2. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3. من أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2019-1985) .

## الإطار النظري للدراسة : أولاً : السياسة المالية :- تصريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية المهمة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة.

## أهداف السياسة المالية:

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسية المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة مثل مرحلة الإنتاج ومرحلة التوزيع مرحلة الإنفاق.
- التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج والكساد وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد القومي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي

الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية.

## أدوات السياسة المالية:

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكلٍ بسيط، كما فعل بعض الاقتصاديين، كالتالي:

- الضرائب والرسوم: تنقسم الضرائب إلى قسمين: القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت مهمة لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض<sup>(4)</sup>.

- الإنفاق العام: يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

عجز الموازنة: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة على الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي<sup>(5)</sup>.

## ثانياً : السياسة النقدية :-

### تعريف السياسة النقدية

مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة.

## أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم

النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضاً في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية، أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات التنمية والتشغيل. وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة هذه الفجوة التضخمية والانكماشية. كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي،

## أدوات السياسة النقدية:

### الأدوات الكمية:

#### - تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم:

تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد. سعر البنك: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية، ويمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية .

#### - سياسة السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة: تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية.

### سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني:

وفقاً للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية.

## ثالثا : السياسات النقدية والمالية في السودان: السياسة النقدية في السودان:

من السهل أن نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان في إدارة السياسة النقدية، المرحلة الأولى امتدت حتى التسعينيات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وإنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان وكان دور البنك المركزي في التأثير على الأوضاع النقدية من خلال توزيع التمويل المتاح للقطاعات الاقتصادية أما بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد النور الفعّال للسياسات النقدية في السودان في عام 1996م تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي في تنسيق تام مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.<sup>(6)</sup>

## آليات السياسة النقدية والتمويلية في السودان:

في المرحلة الأولى وفي غياب بدائل لآليات السياسة النقدية غير المباشرة والقائمة على سعر الفائدة اعتمد بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة على الآليات المباشرة وقد شملت هذه الوسائل الإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات المباشرة للبنوك في كيفية توظيف التمويل بالطريقة التي تساعد على تحقيق الأهداف الكمية.<sup>(7)</sup> لذلك ظلت مجهودات بنك السودان النقدية وإدارة السيولة ولتخفيض التكلفة الاقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة.

تركزت أولى هذه المجهودات على إيجاد بديل شرعي لسعر الفائدة يمكن استهدافه وتوظيفه كآلية للسياسة النقدية وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضي الخطوة الثانية التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة هو هوامش المربحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة وقد اتضح من التجربة بأن التغيير في هذه النسب يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة

على جانب العرض والطلب للتمويل المصرفي وذلك من خلال أثره على مقدرة ورغبة البنك والعميل. ومن الوسائل الأخرى التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة إجراء تعديلات من وقت لآخر في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني. ومن الوسائل التي لجأ إليها بنك السودان أيضاً في إدارة السيولة ، عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل.

## الآليات غير المباشرة «عمليات السوق المفتوحة»: - شهادة مشاركة بنك السودان (شمم):

وهي عبارة عن مستندات تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي وهي بذلك نوع من توريق الأصول وتم إصدار هذه الشهادة في يونيو 1998م تستخدم هذه الشهادة كآلية من قبل بنك السودان على التحكم في إدارة السيولة<sup>(8)</sup> شهادات مشاركة الحكومة «شهامة»:

تعتبر شهادة سهامة أيضاً مستندات قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الرباحة وتم إصدارها في عام 1999م وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من وراء إصدار سهامة هو توفير آليات للبنك المركزي تعينه في إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة .

## السياسة المالية في السودان:

لكي نقف على حجم الخلل المالي في الموازنات يجب علينا تسليط الضوء على أدوات أو آليات السياسة المالية في السودان خلال هذه الفترة.

السياسة المالية في جانب الإيرادات « السياسة الضريبية»

نسبة لطول الفترة الزمنية وتباين السياسات المالية التي تم إجراؤها خلال الفترة من العام 1990م إلى 2019م يمكن أن نقسم الفترة إلى فترتين فترة من 1990-1999م والفترة 2000م إلى 2019م.

## السياسة الضريبية في الفترة من 1990م - 1999م :

شهدت هذه الفترة تطبيق العديد من السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية نورد أهمها :

المعالجات الضريبية والسعيرية للمواد الخام قطاع السكر.  
تعديل فئات الرسوم الجمركية « تعديل بعض الفئات في بعض الوحدات كإدارة الجوازات.

الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الضريبية وإخضاع كل الأنشطة التجارية للضريبة بجانب توسيع المظلة الضريبية مع ترقية سبل التحصيل ومكافحة التهريب الضريبي.

إزالة مفارقات رسوم بعض الصناعات مع تخفيض رسوم الإنتاج بعض السلع .

السياسة الضريبية للفترة من 2000-2018م:

شهدت هذه الفترة حزمة من السياسات الكلية والقطاعية بهدف تحقيق معدلات نمو إيجابية أدت هذه السياسات إلى تغيير أساسي في هيكل الإيرادات العامة الذاتية نوجز أهمها في الآتي:

إلغاء ضريبة التنمية على المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الخاصة الأخرى منذ العام 2004م. تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية بغرض تخليص الفاقد الإيرادي منها.

تطبيق اتفاقية قسمة الثروة في جانب الإيرادات البترولية. رفع الدعم التدريجي عن المحروقات

## السياسة المالية في جانب الإنفاق الحكومي العام

1990-2018م:

خلال هذا الفترة تم إجراء بعض التعديلات في بنود الميزانية على النحو التالي:  
تم تحويل بند المزايا والدعم الاجتماعي من الفصل الثاني خدمات التسيير إلى الفصل الأول أجور ومرتبات.

تم تحويل بند مصروفات لأعمال جديدة الصغيرة من الفصل الثالث مصروفات تنمية إلى الفصل الثاني تحت اسم خدمات رأسمالية.

تم تخصيص الفصل الرابع ليشمل بعض المصروفات القومية الممركزة سابقاً وهي

مصرفوات الاستثمارات الحكومية ودعم الإنتاج الزراعي.  
انتهجت الدولة العديد من السياسات لتشديد الرقابة على الإنفاق العام وترشيده  
وضبط العجز الكلي للموازنة إلى أدنى حد ومن أهم هذه السياسات :  
الحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي وتمويل عجز الموازنة من الأوراق المالية  
والصكوك.  
الالتزام بتحويل نصيب حكومة جنوب السودان من العائد البترولية وفق ما  
نصت عليه اتفاقية السلام الشامل .

## السياسات الاقتصادية الكلية التي استهدفت صادرات السلع الزراعية:

قد لعبت السياسات الاقتصادية الكلية بشقيها المالية والنقدية دورا مهما وكبيراً في  
توجيه وضبط صادرات السلع الزراعية حيث انحصر خلال فترة الثمانينات نشاط الدولة  
في احتكار تجارة أكبر المحاصيل الزراعية والنقدية جراء سياسات التعميم وهو القطن  
والصمغ العربي والحبوب الزيتية بواسطة المؤسسة العامة للقطن وشركة الصمغ العربي  
وشركة الحبوب الزيتية المحدودة

لقد حرصت الدولة في ظل حكومة الإنقاذ وبرنامج الإصلاح الهيكلي (التحرير  
الاقتصادي) على جعل التصدير خياراً استراتيجياً وذلك من خلال دعم القدرة التنافسية  
للصادرات وتذليل العقبات التي تعترض انسيابها للأسواق العالمية في عام 1997 تم  
اتخاذ حزمة من الإجراءات المالية والنقدية لوقف التدهور في الأداء الاقتصادي اتجهت  
الدولة نحو تبني سعر صرف قائم على قوى السوق وفي يناير 1998 تم تخفيض حصة  
الصادر وفي نفس العام تم تخفيض حصة صادر الصمغ العربي من 93% إلى 90%  
وفي نهاية العام 1998 قام بنك السودان في هذا الإطار بإلغاء كل شروط توريد حصة  
الصادر لحساب بنك السودان وفي نفس العام 1998 تم إلغاء الأسعار الدنيا للصادرات إلى  
جنب مع إلغاء الحظر المفروض على بعض صادرات السلع الزراعية خلال الفترة  
من 20 إلى 2005 عملت الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المالية والنقدية  
على تخفيض العبء الضريبي على القطاع الزراعي، كما سعت الدولة على تأمين  
انسياب عدد من السلع الغذائية منها السكر الذرة الشامية والدخن وفول الصويا  
ومعالجة الأعباء الضريبية الواقعة عليها بعد دخول البترول ضمن الصادرات السودانية  
حسمت الدولة خياراتها الاقتصادية بالتوجه الاستراتيجي نحو الزراعة والتركيز على  
تحقيق النهضة الزراعية المستدامة تم إعداد الخطة الخمسية 2007م 2011- ضمن

الإستراتيجية الربع القرنية ولتحقيق أهداف البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي الذي ارتكز تعليية السياسات التمويلية والنقدية خلال الفترة من 2012 إلى 2019 ركز بنك السودان في مجال ترقية وتطوير الصادرات السودانية.

## أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلم الزراعية خلال الفترة من 1985\_2019م

شهدت فترة أواخر الثمانينات كوارث عديدة تمثلت في التصحر والجفاف والفيضانات والسيول حيث تعرضت البلاد لأسوء فترات الجفاف مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي ونقص هائل في مخزون المحاصيل الغذائية فتفشيت المجاعة على نطاق واسع من البلاد مما أدى إلى تفاقم التدهور في الوضع الاقتصادي إلى جانب غياب السياسات الاقتصادية القادرة على مواجهه الموقف ونتيجة لذلك استفحل الخلل في توازن الاقتصاد، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 1985 في المتوسط حدود 2.1% فقط كما تراجعت صادرات السلع الزراعية خاصة القطن إلى اقل مستوى من فترة الستينات وذلك لتدهور الإنتاج وتقليص المساحة المزروعة قطن في الزراعة المروية والتوسع في زراعة الذرة وغياب السياسات الاقتصادية الراشدة الأمر الذي أدى إلى تراجع صادراته، ولتحقيق مزيد من الإصلاح قامت الدولة بعدة خطوات لتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء القيود الكمية والنوعية حيث كان لها اثر كبير في أن ترتفع صادرات السلع الزراعية إلى حوالي 616 مليون دولار إضافة إلى السياسات المالية والنقدية القابضة والتي تمثلت في سياسة سعر الصرف الموحد وسياسة التخفيض المتدرج في نسبة حصيلة الصادر أيضاً كان له أثر إيجابي في تحفيز المصدرين وتقوية القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل سياسة التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي وصادراته إلا أن الآثار الإيجابية على مجمل الاقتصاد الكلي المتدمر أكثر من عام واحد والسبب في ذلك يعزى إلى قصور البرنامج عن وضع معالجة شاملة ومتكاملة لكل أسباب التدهور الاقتصادي حيث بدأ التراخي عن تلك السياسات الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية حيث تناقص حجم وقيمة الصادرات الزراعية فبعد أن كانت تساهم بحوالي 90% عام 1998م من حصيلة صادرات البلاد والتي كانت تصل لنحو مليار دولار تقلصت حتى بلغت 20% ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات الصمغ العربي والذرة وخاصة القطن الذي تقلصت

مساحاته المزروعة ليتم بدلا عنه زراعة الذرة لمجرد تحقيق شعارسياسي دون الاكتراث للسياسات الاقتصادية وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الأسباب التي أدت إلى التراخي في إدارة النقود رغبة الدولة في تمويل القطاع الزراعي وفاءً لسياساتها نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالإضافة إلى الاعتماد على الذات في تحريك جمود الاقتصاد كان هذا أحد أهم موجات برنامج الإنقاذ الاقتصادي مما دفع الدولة علي التوسع في ضخ العملة المحلية خاصة بعد توقف تدفق الموارد الخارجية ونتيجة لذلك اتسعت معدلات التضخم وتراجع موارد بنك السودان التي تتكون من عائد الصادرات وجزءا من الصادرات الزراعية.

أهم صادرات السلع الزراعية:

سنقوم هنا باستعراض الأداء الحقيقي لصادرات السلع الزراعية خلال الفترة من 1985 إلى 2019م بالتركيز على أهم صادرات السلع الزراعية والمتمثلة في القطن والصبغ العربي والسمن والفول السوداني والذرة، . ملخص لأهم صادرات السلع الزراعية خلال تلك الفترة.

جدول ( 1 ): ملخص صادرات السلع الزراعية من حيث الأسعار للفترة من (1985-

2019م)

(القيمة بالآلاف الدولارات)

## القطن:

كان القطن عماد صادرات السودان للأسواق الخارجية والمصدر الأساسي لعائد البلاد من العملات الصعبة ومن الجدول يتضح أن القطن يحتل المرتبة الأولى في قائمة صادرات السلع الزراعية خلال الأعوام (1985، 1986، 1987، 1988، 1989م) إذ كانت قيمته (374.260، 366.721،

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
-	100	100	100	100	100
-	101	101	101	101	101
-	102	102	102	102	102
-	103	103	103	103	103
-	104	104	104	104	104
-	105	105	105	105	105
-	106	106	106	106	106
-	107	107	107	107	107
-	108	108	108	108	108
-	109	109	109	109	109
-	110	110	110	110	110
-	111	111	111	111	111
-	112	112	112	112	112
-	113	113	113	113	113
-	114	114	114	114	114
-	115	115	115	115	115
-	116	116	116	116	116
-	117	117	117	117	117
-	118	118	118	118	118
-	119	119	119	119	119
-	120	120	120	120	120
-	121	121	121	121	121
-	122	122	122	122	122
-	123	123	123	123	123
-	124	124	124	124	124
-	125	125	125	125	125
-	126	126	126	126	126
-	127	127	127	127	127
-	128	128	128	128	128
-	129	129	129	129	129
-	130	130	130	130	130
-	131	131	131	131	131
-	132	132	132	132	132
-	133	133	133	133	133
-	134	134	134	134	134
-	135	135	135	135	135
-	136	136	136	136	136
-	137	137	137	137	137
-	138	138	138	138	138
-	139	139	139	139	139
-	140	140	140	140	140
-	141	141	141	141	141
-	142	142	142	142	142
-	143	143	143	143	143
-	144	144	144	144	144
-	145	145	145	145	145
-	146	146	146	146	146
-	147	147	147	147	147
-	148	148	148	148	148
-	149	149	149	149	149
-	150	150	150	150	150
-	151	151	151	151	151
-	152	152	152	152	152
-	153	153	153	153	153
-	154	154	154	154	154
-	155	155	155	155	155
-	156	156	156	156	156
-	157	157	157	157	157
-	158	158	158	158	158
-	159	159	159	159	159
-	160	160	160	160	160
-	161	161	161	161	161
-	162	162	162	162	162
-	163	163	163	163	163
-	164	164	164	164	164
-	165	165	165	165	165
-	166	166	166	166	166
-	167	167	167	167	167
-	168	168	168	168	168
-	169	169	169	169	169
-	170	170	170	170	170
-	171	171	171	171	171
-	172	172	172	172	172
-	173	173	173	173	173
-	174	174	174	174	174
-	175	175	175	175	175
-	176	176	176	176	176
-	177	177	177	177	177
-	178	178	178	178	178
-	179	179	179	179	179
-	180	180	180	180	180
-	181	181	181	181	181
-	182	182	182	182	182
-	183	183	183	183	183
-	184	184	184	184	184
-	185	185	185	185	185
-	186	186	186	186	186
-	187	187	187	187	187
-	188	188	188	188	188
-	189	189	189	189	189
-	190	190	190	190	190
-	191	191	191	191	191
-	192	192	192	192	192
-	193	193	193	193	193
-	194	194	194	194	194
-	195	195	195	195	195
-	196	196	196	196	196
-	197	197	197	197	197
-	198	198	198	198	198
-	199	199	199	199	199
-	200	200	200	200	200

1. المصدر: البنك  
الدولي - السودان لسنوات  
مختلفة 1985-2019.

رقم	اسم	المؤلف	العنوان	الصفحة	عدد
1	-	-	-	-	-
2	-	-	-	10	-
3	-	-	-	10	-
4	-	-	-	10	-
5	-	-	-	10	-
6	-	-	-	10	-
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	10	-
9	-	-	-	10	-
10	-	-	-	10	-
11	-	-	-	10	-
12	-	-	-	10	-
13	-	-	-	-	-
14	-	-	-	10	-
15	-	-	-	10	-
16	-	-	-	10	-
17	-	-	-	10	-
18	-	-	-	10	-
19	-	-	-	10	-
20	-	-	-	10	-
21	-	-	-	10	-
22	-	-	-	10	-
23	-	-	-	10	-
24	-	-	-	10	-
25	-	-	-	10	-
26	-	-	-	10	-
27	-	-	-	10	-
28	-	-	-	10	-
29	-	-	-	10	-
30	-	-	-	10	-
31	-	-	-	10	-
32	-	-	-	10	-
33	-	-	-	10	-
34	-	-	-	10	-
35	-	-	-	10	-
36	-	-	-	10	-
37	-	-	-	10	-
38	-	-	-	10	-
39	-	-	-	10	-
40	-	-	-	10	-
41	-	-	-	10	-
42	-	-	-	10	-
43	-	-	-	10	-
44	-	-	-	10	-
45	-	-	-	10	-
46	-	-	-	10	-
47	-	-	-	10	-
48	-	-	-	10	-
49	-	-	-	10	-
50	-	-	-	10	-
51	-	-	-	10	-
52	-	-	-	10	-
53	-	-	-	10	-
54	-	-	-	10	-
55	-	-	-	10	-
56	-	-	-	10	-
57	-	-	-	10	-
58	-	-	-	10	-
59	-	-	-	10	-
60	-	-	-	10	-
61	-	-	-	10	-
62	-	-	-	10	-
63	-	-	-	10	-
64	-	-	-	10	-
65	-	-	-	10	-
66	-	-	-	10	-
67	-	-	-	10	-
68	-	-	-	10	-
69	-	-	-	10	-
70	-	-	-	10	-
71	-	-	-	10	-
72	-	-	-	10	-
73	-	-	-	10	-
74	-	-	-	10	-
75	-	-	-	10	-
76	-	-	-	10	-
77	-	-	-	10	-
78	-	-	-	10	-
79	-	-	-	10	-
80	-	-	-	10	-
81	-	-	-	10	-
82	-	-	-	10	-
83	-	-	-	10	-
84	-	-	-	10	-
85	-	-	-	10	-
86	-	-	-	10	-
87	-	-	-	10	-
88	-	-	-	10	-
89	-	-	-	10	-
90	-	-	-	10	-
91	-	-	-	10	-
92	-	-	-	10	-
93	-	-	-	10	-
94	-	-	-	10	-
95	-	-	-	10	-
96	-	-	-	10	-
97	-	-	-	10	-
98	-	-	-	10	-
99	-	-	-	10	-
100	-	-	-	10	-

455.915, 978.435, 1.348.800) مليون دولار على التوالي من إجمالي عائدات السلع الزراعية. وظل في الصدارة حتى العام 1992م وفي 1993م تراجع عن الصدارة حيث كانت قيمته 57.118 مليون دولار ويعود ذلك إلى تقليص المساحة وتدني الإنتاجية وتدهور النوعية الذي أدى بدوره إلى تدني أسعار القطن السوداني بكل أصنافها بالمقارنة مع البدائل الأخرى ولكنه استعاد الصدارة في قائمة صادرات السلع الزراعية كأهم مصدر لحصيلة البلاد من النقد الأجنبي في عام 1994، 1995م حيث كانت قيمته 96.600، 123.000 مليون دولار على التوالي . الأعوام (2006، 2007، 2008، 2009م) انخفضت قيمة صادرات القطن ليحتل المركز الثاني طوال هذه الأعوام حيث كانت قيمته (82، 68، 61، 43) مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك إلى انخفاض كمية الصادر نتيجة لضعف الإنتاج، في عام 2013م ارتفعت قيمة صادرات القطن إلى 102.736 مليون دولار حيث احتل المركز الثاني ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة بسبب تحسن الإنتاج من خلال إدخال تقانات جديدة وتقاوي محسنة، الأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 ، م انخفضت قيمة صادرات القطن إلى أقل مما يمكن حيث كانت (28، 39 . 80,001 . 39,365) مليون دولار يحتل بذلك المرتبة الثالثة ضمن صادرات السلع الزراعية، ثم ارتفعت مرة أخرى في الأعوام ( 2017 ، 2018 ، 2019م ) لتحل المرتبة الثانية من صادرات السلع الزراعية .

### السهم:

يحتل السهم المركز الثالث بعد القطن والصمغ العربي من حيث مساهمته في قائمة صادرات السلع الزراعية، ومن خلال الجدول نلاحظ خلال الأعوام 1985، 1986، 1987م أن صادرات السهم في زيادة مستمرة حيث بلغت قيمته خلال تلك الفترة (27.8، 58.8، 143.8) على التوالي.

ارتفعت صادرات السهم في العام 1995م إلى 80.400 مليون دولار ثم في عام 1996م حقق السهم مرتبة عالية بلغت قيمته 141.132 مليون دولار وأصبح في ذلك العام في المرتبة الأولى ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة وزيادة المساحة المزروعة علاوة على ارتفاع الأسعار العالمية. الأعوام من 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019م احتلت صادرات السهم الصدارة طوال هذه الأعوام ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية بقيمة (167، 223، 223، 472، 283، 453 . . 412,715 . 397,347704,568 . 771,641) مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة خلال تلك الفترة من تحسن متوسط الأسعار العالمية.

## الصفخ العربي:

من خلال الجدول سجل محصول الصفخ العربي أعلى عائد له في العام 1987م حيث بلغت قيمته 267.1 مليون دولار واحتل بذلك المرتبة الثانية خلال ذلك العام ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية بالرغم من انخفاض الكمية المصدرة من 19 ألف طن متري عام 1986م إلى 18 ألف طن متري عام 1987م ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصفخ العربي في الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب عليه وانخفاض الكميات المعروضة منه في الأسواق العالمية.

أما في عام 1994م ارتفعت صادرات الصفخ العربي إلى 65.7 مليون دولار وتعزى تلك الزيادة إلى الكميات المصدرة والتي كانت نتاجاً للسياسات الواضحة تجاه هذه السلعة النقدية المهمة والمتمثلة في زيادة الحد الأدنى لأسعار الشراء وأسواق المحاصيل المحلية والحد من التهريب إلى دول الجوار.

ارتفعت قيمة صادر الصفخ العربي في عام 2004م إلى 60 مليون دولار ويعزى ذلك إلى ارتفاع سعر الطن العالمي وزيادة الإنتاج المحلي بسبب السياسات التي اتبعتها الدولة مؤخراً بفك احتكار شركة الصفخ العربي المحدودة لهذا المنتج ودخول شركات أخرى وأفراد في شراء وبيع الصفخ العربي مما شجع المنتجين لزيادة إنتاجهم. نلاحظ في العام 2006م والأعوام التي تلتها انخفضت حصيلة الصادر من الصفخ العربي إذ بلغت قيمته 50 مليون دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض الكميات المصدرة وسعر الطن عالمياً.

خلال الأعوام 2007 - 2012م يلاحظ تذبذب قيمة صادر الصفخ العربي إذ بلغت (51، 60، 33، 23، 81، 67) مليون دولار على التوالي.

سجل صادر الصفخ العربي في عامي 2013 والعام 2015م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ قيمته (134.7، 111.6) على التوالي نتيجة لزيادة الكميات المصدرة في عام 2013م، 2015م ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصفخ العربي في الأسواق العالمية مع زيادة الطلب عليه وانخفاض الكمية المعروضة منه، وفي الأعوام (2016.2017 . 2018 . 2019 م) سجل صادر الصفخ العربي (98,193، 114,689، 112,766، 109,502) ظل الصادر متأرجحاً خلال السنوات الأخيرة في الدراسة ويعزى ذلك انخفاض الإنتاجية .

الجانب التطبيقي: نموذج الدراسة:

استناداً إلى نماذج الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية تم تصميم النموذج التالي مع ملاحظة أنه لا يمكن إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي يتوقع أن تؤثر

في النموذج وذلك لصعوبات كثيرة أهمها على الأقل صعوبة القياس لذا عادة ما يتم الاختصار فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية . ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي.

## النموذج القياسي:

حيث إن:

: صادرات السلع الزراعية.

: سعر الصرف.

: الضرائب غير المباشرة.

: عرض النقود.

: الإنفاق الحكومي.

: الثابت.

: معالم المتغيرات المستقلة.

: حد الخطأ العشوائي.

توصيف متغيرات النموذج:

استخدمت هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية الآتية:

المتغير التابع صادرات السلع الزراعية Agricultural Exports Dependant

: variable

تمثل صادرات السلع الزراعية مجموع قيم السلع التي تقوم الدولة ببيعها للخارج والتي تضم القطن ، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني ، الامياز، السكر، الذرة.

المتغيرات المستقلة Independents variable :

: سعر الصرف :

يعرف بان معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية.

الضرائب غير المباشرة:

تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية التي يتم استخدامها في الشؤون الاقتصادية وهي مباشرة وغير مباشرة

## عرض النقود:

يعرف عرض النقود بصفة عامة على انه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما

خلال فترة زمنية معينة

## الإنفاق الحكومي :

يعد الاتفاق الحكومي من أدوات السياسة المالية المهمة والمستخدمة والتي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد القومي .

## تديد الإشارات المسبقة للمهالم :

يتم تحديد توقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم النموذج والتي على أساسها يتم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعلم النموذج وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية فان إشارات المعاملات كما يلي:

= القاطع وهو يأخذ إشارة موجبة ( >0 )، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

= معامل سعر الصرف من المتوقع ان يأخذ إشارة سالبة ( <0 ) ، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

= معامل الضرائب غير المباشرة ومن المتوقع ان يأخذ إشارة سالبة ( < 0 )، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

= معامل عرض النقود ومن المتوقع ان يأخذ إشارة موجبة ( > 0 )، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

= معامل الانفاق الحكومي ومن المتوقع ان يأخذ إشارة موجبة ( > 0 )، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

## اختبار استقرار بيانات الدراسة:

فيمايلي نتائج التطبيق العملي لاختبار الاستقرار من عدمه بالتطبيق على بيانات الدراسة (صادرات السلع الزراعية والضرائب والإنفاق الحكومي وسعر الصرف وعرض النقود) خلال الفترة 1985-2019.

جدول (2): اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لبيانات الدراسة

فرضيات الاختبار	الأثر الإحصائي Trace statistic	القيمة الحرجة عند مستوي 5%
*None	94.31647	6 9 . 8 1 8 8 9
ATmost 1	49.05056	4 7 . 8 5 6 1 3
ATmost 2	18.62612	2 9 . 7 9 7 0 7
ATmost 3	7.018250	1 5 . 4 9 4 7 1
ATmost 4	2.197880	3 . 8 4 1 4 6 6

Trace test indicates 1 co integrating eqn(s) at the %5 level

تشير نتائج جوهانسون للتكامل المشترك بين المتغيرات المضمنة في النموذج من خطأ! وسيطة رمز تبديل غير معروفة. ) إلى أن هنالك اتجاه وحيد للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات وبالتالي نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي اتجاه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة إحصائية 5% حيث أن الأثر الإحصائي تزيد عن القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% وتؤكد هذا النتيجة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

جدول ( 3 ) : مصفوفة الارتباطات

	EX	G	MS	TAX
EX	1.000000	0.807313	0.686698	0.815748
G	0.807313	1.000000	0.812609	0.949479
MS	0.686698	0.812609	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.949479	0.782156	1.000000

من خلال مصفوفة الارتباطات نلاحظ وجود ارتباط قوي جدا بين كل من متغير الإنفاق الحكومي وبقية المتغير الأمر الذي يتطلب معالجته من خلال حذفه وإعادة اختبار التكامل المشترك مرة أخرى

جدول ( 4 ) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون وبعد حذف متغير الإنفاق

الحكومي

Trace Test indicates no conitegration at the 0.05 level

من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك نلاحظ انه بعد حذف متغير الإنفاق الحكومي أصبح النموذج من دون أي اتجاه للتكامل المشترك الأمر الذي يستدعي إيجاد الفروق للمتغيرات غير المستقر لجعلها تستقر وبالتالي تلافي مشكله الانحدار الزائف . لذلك يصبح مراجعه مدي توافر شروط الاستقرار والتكامل المشترك بعد حذف أحد متغيرات النموذج أم في غاية الأهمية.

فرضيات الاختبار	الأثر الإحصائي cTrace statisti	القيمة الحرجة عند مستوي 50.0
None *	4 1 . 0 6 1 7 2	4 7 . 8 5 6 1 3
ATmost 1	1 9 . 2 5 0 3 3	2 9 . 7 9 7 0 7
ATmost 2	6 . 7 8 0 3 4 6	1 5 . 4 9 4 7 1
ATmost 3	1 . 1 3 9 0 0 3	3 . 8 4 1 4 6 6

جدول ( 5 ): نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار ديكيفولر ADF

المتغير	ADF test with intercept and trend			ADF test with intercept only			النتيجة
	Constant	tob	T-statistic	Constant	tob	T-statistic	
log	0.000	0.000	-9.140856	0.000	0.000	-4.5587	0.000
EX	0.000	0.000	-4.066727	0.000	0.000	-4.066727	0.000
IN	0.000	0.000	-4.561605	0.000	0.000	-3.0073	0.000
TE	0.000	0.000	-5.762376	0.000	0.000	-5.5689	0.000

إعداد الباحثون: من نتائج برنامج Eviews8

من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار إحصائية T بالنسبة Crops في ظل وجود القاطع intercept هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي فهو مستقر في الفرق الأول أيضاً مستقر في الفرق الأول بوجود القاطع والمتجه . كما تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير سعر الصرف EX في ظل وجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني أما بوجود القاطع والمتجه فإنه مستقر في الفرق الأول كذلك القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير عرض النقود بوجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني بينما استقر في الفرق الأول بوجود القاطع والمتجه أما القيمة الإحصائية (T) لمتغير الضرائب ا في ظل وجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة عند المستوي بينما استقر في الفرق الأول بوجود القاطع والمتجه.

جدول ( 6 ): نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار فيلبس بيرون PP

المتغير	ADF test with intercept and trend			ADF test with intercept only			النتيجة
	Constant	tob	T-statistic	Constant	tob	T-statistic	
log	-3.586623	0.000	-26.67080	-2.97385	0.000	-25.0731	0.000
EX	-3.586623	0.000	-4.092584	-2.98338	0.000	-25.8670	0.000
IN	-3.586623	0.000	-14.50722	-2.97663	0.000	-15.8422	0.000
TE	-3.586623	0.000	-10.59234	-2.96392	0.000	8.146944	0.000

إعداد الباحثون: من نتائج برنامج Eviews8

نتائج اختبار فيلبس بيرون تؤكد ذات التي تم التوصل إليها من خلال اختبار ديكي فولر حيث نجد أن القيمة الإحصائية (T) لمتغير صادرات السلع الزراعية في ظل وجود القاطع والقاطع المتجه هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الأول بينما نجد القيمة الإحصائية (T) لمتغير سعر الصرف وعرض النقود في ظل وجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي

فهي مستقرة في الفرق الثاني بينما نجد القيمة الإحصائية ل (T) لهما في ظل وجود القاطع والمتجه اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الأول أما القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير الضرائب في ظل وجود القاطع هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى أما في ظل وجود القاطع المتجه فهي مستقرة في الفرق الأول.

نتائج تقدير النموذج المصحح :

جدول (7): نتائج تقدير النموذج النصف لوغاريتمي المعامل التصحيح

Variable	Coefficient	Std ERROR	Tstatistic	Pr ob
	13.23574	0.641713	20.62565	0.0023
E X	-11.53429	1.185451	-9.729877	0.0104
M S	0.000425	3 . 6 0	11.80578	0.0071
TAX	-0.000278	5 . 9 8	-4.647377	0.0433
R.square	Adjusted R.squared	E.S OF regression	Prob Fstatistic	D . W
0.992997	0.978990	0.274277	0.013958	0.095368

إعداد الباحثون : من نتائج برنامج Eviews8

## النموذج المقدر:

تقييم نموذج الدراسة المقدر وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي :

أولاً: المعيار الاقتصادي:

قيمة القاطع تساوي وهو موجبة الاشارة وبالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية قيمة معامل سعر الصرف وتساوي وهو سالبة الاشارة حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمة معامل عرض النقود وتساوي وهو موجبة الاشارة حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل الضرائب وتساوي وهو سالبة الاشارة حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

## ثانياً: المهييار الإحصائي :

المعنوية الكلية للمعالم T.statistic :

من نتائج التقدير نجد أن القيم الاحتمالية لكل من القاطع و سعر الصرف و عرض النقود والضرائب هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل ذلك على أن جميع المعالم المقدره في النموذج ذات دلالة معنوية وبالتالي وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة وصادرات السلع الزراعية.

### جوده توفيق النموذج Adjusted R.square :

من نتائج خطأ! وسيطة رمز تبديل غير معروفة. ) نجد أن معامل التحديد المعدل Adjusted R.squared يساوي 97% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة سعر الصرف و عرض النقود والضرائب مسئولة بنسبة 97 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (صادرات السلع الزراعية ) والباقي 3% هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

### المعنوية الكلية للنموذج F.statistic :

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.013958 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ولذلك نرفض فرض العدم القائل بعدم معنوية الانحدار ونقبل الفرض البديل بان الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (صادرات السلع الزراعية )  
ثالثاً: المعيار القياسي:

### 1. اختبار التوزيع الطبيعي:

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار جاركبيرا تساوي 0,6472 وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على أن شرط التوزيع الطبيعي متوفر في البيانات

Jarque-Bera  
Probability

0.870094  
0.647234

اختبار ارش ARCH TEST مشكلة اختلاف التباين :-

القيمة الاحتمالية Obs\*R-squared prob تساوي 0.716 وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 وعليه نقبل فرض العدم بان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]			
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help			
View	Proc	Object	Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.228776	Prob. F(1,1)	0.7160
Obs*R-squared	0.558546	Prob. Chi-Square(1)	0.4548

## 2. مصفوفة الارتباطات مشكلة الارتباط الخطي :

مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حلها بحذف المتغير المتسبب في الارتباط وهو متغير الإنفاق الحكومي وبالتالي النموذج لا يعاني من الارتباط الخطي

	EX	MS	TAX
EX	1.000000	0.686698	0.815748
MS	0.686698	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.782156	1.000000

## 3. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:-

يادخال (AR) في النموذج المقدر أعلاه أصبح المتغير التابع يتبع انحداراً ذاتياً من الدرجة الأولى أو (AR1) وبالتالي قيمة المتغير التابع CROPS عند الزمن T تعتمد على قيمتها في الفترة الزمنية السابقة وبالتالي تم الإخلال بأحد أهم شروط اختبار D.W وهو ألا يدخل المتغير التابع بفترة إبطاء في النموذج المقدر وعليه فإننا نستخدم في هذا الحالة اختبار بروش غودفري ومن خلال نتائج اختبار بروش غودفري -Breush-Godfrey نجد أن القيمة الاحتمالية ل F تساوي 0.27 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي .

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية:Untitled\]										
G File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help										
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids	

### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.740098	Prob. F(1,1)	0.2741
Obs*R-squared	5.780509	Prob. Chi-Square(1)	0.0162

### اختبار التنبؤ:

من خلال الجدول رقم (8) نجد قيمة اختبار تايل تساوي 0.338635 وهذه القيمة تقترب من الصفر وبالتالي فان النموذج له قدرة على التنبؤ والاستشراف.

جدول (8): إختبار التنبؤ

Theil Inquality Co-efficient	0	.	3	3	6	8	3	5
------------------------------	---	---	---	---	---	---	---	---

### مناقشة الفرضيات:

بعد دراسة صادرات السلع الزراعية وما يؤثر عليها من متغيرات خلال الفترة من العام 1985 إلى العام 2019 يتم مناقشة الفرضيات والتي على أساسها تم بناء النموذج المقدر على النحو التالي:

1. من خلال نتائج التحليل هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت معدلات سعر الصرف انخفضت صادرات السلع الزراعية ومن نتائج الدراسة نجد أن معامل سعر الصرف تساوي والاشارة سالبة والقيمة الاحتمالية له بلغت وهي اقل من مستوى المعنوية وبالتالي سعر الصرف معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وأنها ذات دلالة إحصائية.
2. من خلال النتائج هنالك علاقة عكسية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت معدلات الضرائب انخفضت صادرات السلع الزراعية ومن نتائج التحليل بلغت قيمة معامل الضرائب والإشارة سالبة والقيمة

الاحتمالية بلغت وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي الضرائب معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وذات دلالة إحصائية.

3. من خلال نتائج التحليل هنالك علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت عرض النقود زادت حجم صادرات السلع الزراعية ومن نتائج التحليل بلغت قيمة معامل عرض النقود والإشارة موجبة والقيمة الاحتمالية بلغت وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي عرض النقود معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وذات دلالة إحصائية.
4. من خلال نتائج التحليل تم استبعاد أثر الإنفاق الحكومي بسبب ارتباطه القوي بين متغيرات النموذج وبالتالي لم يتمكن من إثبات الفرضية.

### النتائج :

1. دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية بين كل من سعر الصرف والضرائب وصادرات السلع الزراعية.
2. من خلال نتائج التحليل نجد أن هنالك علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية :
3. تم استبعاد متغير الإنفاق الحكومي وذلك نسبة لتسببه في مشكلة الارتباط الخطي.
4. من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها نجد أن قطاع الصادرات الزراعية يعتبر من أهم القطاعات المحركة للاقتصاد القومي وذلك نسبة لمساهمة القطاع الزراعي بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هذا القطاع ظل يعاني الإهمال مما جعل صادراته لا تناسب حجمه.

### التوصيات :

1. العمل على اتباع سياسة نقدية سليمة تحافظ على سعر الصرف نسبة لتأثيره المباشر على الصادرات بصورة عامة.
2. وضع سياسات نقدية محكمة في جانب التمويل تعمل على زيادة حجم

- تمويل القطاع الزراعي والصادرات الزراعية من حجم التمويل الكلي الممنوح لزيادة الإنتاج و زيادة صادر السلع الزراعية.
3. إعطاء أولوية للمشاريع الزراعية ومشروعات البنية التحتية خاصة الكهرباء وحصاد المياه ، وتكملة الطرق الزراعية والريفية والتي تؤدي إلى ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك (الأسواق الداخلية والخارجية)
4. أحكام التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لإعادة التوازن الاقتصادي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية نسبة لتأثيرها المباشر على صادرات السلع الزراعية.
5. الاهتمام ببعض صادرات السلع الزراعية من خلال إدخال تقانات حديثة لتحسين النوعية وزيادة كميات الصادر منها .

## المصادر والمراجع:

- (1) أم الحسين ابوبكر (2012)، محددات صادرات الصمغ العربي في السودان في الفترة من 1980-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- (2) رويدا صلاح حسن(2015)تقدير دالة الصادرات غير البترولية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (3) ندى زممل إبراهيم دياب (2011) أثر التمويل المصرفي على تنمية الصادرات غير البترولية في الفترة 2005-2008م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (4) المهائني محمد خالد، خالد الخطيب (2001) المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، -1999 2000، ص288.
- (5) هيفاء غدير (2010) السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، وزارة الثقافة دمشق ، سوريا ، ص 16.
- (6) صابر محمد الحسن، (2001م) تجربة السودان في مجال السياسة النقدية ، بنك السودان ، ص 11.
- (7) نصرالدين إبراهيم آدم ،(2016) دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص 49.
- (8) بدر الدين قرشي مصطفى ، مجلة المصرفي ، العدد 49 ، بنك السودان المركزي ، ص 4.
- (9) إبتسام حسن علي جدعة ،(2011) السياسة المالية في السودان الوضع الراهن والتحديات ، ندوة بنك السودان ، ص 13.
- (10) داليا أحمد إسماعيل،(2014) أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 63.
- (11) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، (2003م)، ص 94-95.
- (12) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، (2003م)، ص 154م.
- (13) عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، ص 18.
- (14) حيدر عباس وآخرون(2005) ، محددات سعر الصرف في السودان، بنك السودان المركزي ، الإصدار رقم 7 ، ، ص 8.

# مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة مرحلة الأساس في تحصيلهم في

## امتحانات الشهادة الثانوية باستخدام

### تحليل الدالة التمييزية

#### (دراسة حالة المدارس الحكومية - ولاية الخرطوم)

#### الفترة من (2011-2017)

قسم الإحصاء التطبيقي - كلية  
الدراسات العليا -- جامعة وادي النيل

أ. مي سيد أحمد أحمد الفكي أحمد

#### المستخلص:

تناولت الدراسة مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة مرحلة الأساس في تحصيلهم في امتحانات الشهادة الثانوية باستخدام تحليل الدالة التمييزية (دراسة حالة: المدارس الحكومية - ولاية الخرطوم). وتمثلت مشكلة الدراسة في أن نظام التقويم الحالي للمتعلم الذي يقتصر على الامتحانات النهائية أو الاختبارات والحكم عليه بالنجاح أو الرسوب، يتطلب ضرورة إعادة النظر في أساليبه كمدخل أساسي وضروري لأجل تحقيق الإصلاح التربوي والتعليمي، وتلخصت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس؛ ما مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة مرحلة الأساس في تحصيلهم في امتحانات الشهادة الثانوية؟ وتتفرع منه التساؤلات؛ ما العلاقة بين تحصيل طلاب مرحلة الأساس مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية؟، ما هي المؤثرات على نتيجة الطلاب في الشهادة الثانوية؟ وهدفت الدراسة إلى قياس مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة الأساس في تحصيلهم في امتحانات الشهادة الثانوية، التعرف على المؤثرات على نتيجة الطلاب في الشهادة الثانوية باستخدام تحليل الدالة التمييزية. واختبرت الدراسة الفرض؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقويم الطلاب في الامتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية. واستخدمت الدراسة البحث الكمي المستند على الإحصاء الوصفي والتحليلي الاستدلالي.

وتوصل البحث لعدد من النتائج أهمها؛ أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية عند تقويم تحصيل الطلاب في مرحلة الأساس مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية وهناك عدم تقارب بين نسبة تحصيلهم في المرحلتين. كما اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها؛ تطوير عملية التقويم ليصبح قادراً على مجاراة التطور الكبير الذي تشهده العملية التعليمية والذي يعتمد على إنجاز المتعلم وتوظيف معارفه السابقة ، زيادة الاهتمام بالبيانات الإحصائية لنتائج الامتحانات بالنسبة للتحصيل واستمرار تقويم الطلاب وتحديد الامتحانات ذات نسب التحصيل العالية والمنخفضة والمعايير الأكاديمية القياسية التي يتم تحقيقها.

الكلمات المفتاحية:التحصيل/شهادة الأساس/الشهادة الثانوية/المساق الأكاديمي/  
نموذجي/جغرافي.

## Abstract

The study examined the extent to which students' achievement in the basic stage certificate contributes to their achievement in the secondary certificate examinations using the discriminatory function analysis (case study: public schools - Khartoum State). The problem of the study was that the current evaluation system for the learner, which is limited to final exams or exams and judged by success or failure, requires the necessity of re-considering his methods as a basic and necessary input in order to achieve educational and educational reform, and the research problem was summarized in the main question; To what extent does the achievement of students in the foundation-stage certificate contribute to their achievement in the secondary certificate examinations? Questions are divided into: What is the relationship between basic school students' achievement and secondary school achievement? What are the influences on students' high school results? It aimed to study the extent to which students

'achievement in the basic certificate contributes to their achievement in the secondary certificate examinations, and to identify the influences on students' results in the secondary certificate using the discriminatory function analysis. The study tested the hypothesis. There are no statistically significant differences between evaluating students in the final exams for the foundation stage and secondary school exams. The study used quantitative research based on inferential descriptive and analytical statistics. The research reached a number of results, the most important of which are: There are statistically significant differences when students evaluate the achievement of the basic stage with their achievement in the secondary school certificate, and there is a lack of convergence between the percentage of their achievement in the two stages. The study also recommended a number of recommendations, including: Developing the evaluation process to be able to keep pace with the great development witnessed by the educational process, which depends on the achievement of the learner and the employment of his previous knowledge, increasing interest in statistical data for examination results in relation to achievement and continuing evaluation of students and determining the examinations with high and low achievement rates and the standard academic standards that are achieved.

Key Words: Achievement/ foundation certificate/ high school certificate / academic course/typical/geography.

## المقدمة

يشهد القرن الحالي تغيرات متسارعة في ظل التقدم التقني نتج عنه العديد من التحديات أمام الأمم والشعوب والأفراد ، تلك التغيرات التي تصعب مواجهتها والتغلب على مشاكلها إلا بالتعليم ؛ فهو بوابة التقدم في مواجهة التحديات الحقيقية والركيزة الأساسية لإحداث التغيير والتطوير في كافة مجالات الحياة ، فإصلاح العملية التعليمية وتطويرها يتطلب ضرورة التوجه إلى طرق تقويم أحدث وأكثر مناسبة لأهداف التعلم والتعليم .

تتكون البنية الحالية للنظام التعليمي في السودان من ثلاث مراحل، قبل المدرسي ومدتها سنتان يلتحق بها الأطفال بعد إكمال سن الرابعة، وتليها مرحلة التعليم الأساسي ويلتحق بها الأطفال بعد إكمال سن السادسة ومدتها ثمان سنوات. و تعليم مرحلة الأساس هو الركيزة الأساسية في بناء المجتمع ومن خلاله تلبى حاجات التعليم الأساسية من مهارات وقيم ومضامين واتجاهات والتي لا غنى عنها لحياة حرة وسليمة ومعافاة ويسهم تعليم مرحلة الأساس بفعالية في إحداث التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وقد أثبتت الدراسات أن الاستثمار فيه أكثر عائداً من غيره من مراحل التعليم وأن عطاء العامل المتعلم يفوق عطاء زميله الأمي بما يعادل 50%<sup>(1)</sup>

ويتميز السلم الحالي أيضاً بإدماجه لمرحلة التعليم قبل المدرسي كجزء من التعليم النظامي مما يسهم في تجاوز الكثير من الصعوبات التي تواجه الأطفال الذين لم تتح لهم الفرصة عند الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي .

والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، يلتحق بها الناجحون في شهادة التعليم الأساس ، يتم القبول حسب سياسة الولاية التعليمية ( تركيز بلا تمييز ) حسب الموقع الجغرافي ، تحديد مدارس الأساس التي تغذي المدرسة الثانوية المعنية ، يتم القبول للمدارس النموذجية حسب سياسة الوزارة ، وقد هدفت السياسات التربوية إلى التوسع في التعليم الثانوي وتطويره ليستوعب جميع الناجحين من مرحلة التعليم الأساسي. كما هدفت بالارتقاء بنسبة المواد الفنية إلى 60% في سياق المنهج الجديد. وقد بلغت نسبة المواد الفنية الآن 55% من محتوى المنهج.

الصف الثالث ثانوي هي آخر سنة من سنين التعليم المدرسي للطلبة السودانيين ويتم امتحان الطلبة من كل عام بعد أن يتم القيام بتدريسهم مجموعة من المقررات الدراسية المختلفة ويتم تكليف لجان معينة بتصحيح الامتحان و اعلان النتائج للطلبة. يتميز السلم التعليمي الحالي عن السابق بأنه اختصر مرحلتي التعليم الأوسط

والأساس في مرحلة واحدة مدتها ثمان سنوات واختصرت سنواته من 12 سنة إلى 11 عاماً. وبذلك يكون السلم الحالي قد أسهم في زيادة العمر الإنتاجي بتوفير عام من أعوام الدراسة العامة وقد اكتملت التجربة منذ العام 1995م. تغير النظام في عام 2015م إضيف عام لمرحلة الأساس لتصبح تسع سنوات بدلاً من ثماني. انتهجت الدراسة تحليل الدالة التمييزية لترتيب المتغيرات ودرجة تأثيرها وإسهامها على تحصيل الشهادة الثانوية.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن نظام التقويم الحالي للمتعلم الذي يقتصر على الامتحانات النهائية أو الاختبارات والحكم عليه بالنجاح أو الرسوب، يتطلب ضرورة إعادة النظر في أساليبه كمدخل أساسي وضروري لأجل تحقيق الإصلاح التربوي والتعليمي، وتلخصت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس؛ ما مدى إسهام تحصيل الطلاب في شهادة مرحلة الأساس في تحصيلهم في امتحانات الشهادة الثانوية؟ وتتفرع منه التساؤلات:

1. ما العلاقة بين تحصيل طلاب مرحلة الأساس مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية ؟
2. ما هي المؤثرات على نتيجة الطلاب في الشهادة الثانوية؟

## أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في:

1. مقارنة تحصيل طلاب مرحلة الأساس مع تحصيلهم في الشهادة السودانية للأعوام 2011 - 2016 .
2. ترتيب أهمية كل متغير ودرجة إسهامه في تحصيل الشهادة الثانوية باستخدام تحليل الدالة التمييزية .

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. مقارنة تحصيل طلاب مرحلة الأساس مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية.
2. مساهمة تحصيل طلاب مرحلة الأساس في تحصيلهم في الشهادة الثانوية.

3. توضيح المؤثرات على نتيجة الطلاب في الشهادة الثانوية باستخدام تحليل الدالة التمييزية.

## فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين تقويم الطلاب في الامتحانات النهائية لمرحلة الاساس وامتحانات الشهادة الثانوية.

## أدوات جمع البيانات :

الأولية: بيانات نتائج شهادة الأساس والشهادة الثانوية  
الثانوية: الكتب والمراجع والبحوث.

## حدود البحث:

الحدود المكانية:- المدارس الحكومية ولاية الخرطوم.  
الحدود البشرية:- في الفترة ما بين 2011-2017م  
الحدود البشرية:- طلاب الشهادة الثانوية الذين اجتازوا امتحانات شهادة الأساس

## العبارات:

الدالة التمييزية Discriminant Function :

هي دوال إحصائية عددها يساوي عدد مستويات المتغير مطروحاً منه الواحد الصحيح أو عدد المتغيرات المستقلة ، أيهما أقل<sup>(2)</sup> .

- الدرجة التمييزية The Discriminant Score :

هي القيمة الناتجة من التعويض في الدالة التمييزية باستخدام بيانات حالة ما<sup>(3)</sup>

- الاختبار التحصيلي Achievement Test :

هو اختبار يقدم لطلبة الثانوية يغطي المفاهيم العامة في مواد الرياضيات ، والفيزياء ، والأحياء ، والكيمياء ، في مقررات المرحلة الثانوية<sup>(4)</sup> .

- مجموع شهادة الاساس

مجموع الدرجات التي حصل عليها الطالب في امتحانات المواد الدراسية المقررة التي درسها في الصف الثامن أساس .

- نسبة الشهادة السودانية

مجموع الدرجات التي حصل عليها الطالب في المواد الدراسية المقررة التي

درسها في الصف الثالث ثانوي ، مقسوماً على عددها .  
مجموع درجات المواد المقررة %

عدد المواد المقررة

## الدراسات السابقة:

### 1. دراسة غانم والجاعوني 2011

هدفت هذه الدراسة إلى أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة باستخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة وتناولت الدراسة سبعة متغيرات مستقلة من النوع الثنائي، وتوصلت دراساتهم لنتائج يتمثل أهمها في أنه وجود متغير في مجموعتين يحتل المرتبة الأولى في التأثير على متغير كفاية دخل الأسرة . وجاء متغير الدخل الشهري في المرتبة الثانية من حيث التأثير في المتغير التابع ، كما جاء متغير ملكية السكن في المرتبة الثالثة ، ومتغير حجم الأسرة في المرتبة الرابعة من حيث التأثير على المتغير التابع ، أما المستوى التعليمي ، ومكان الإقامة والحالة الوظيفية ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05<sup>(5)</sup>

### 2. دراسة عباس وعلام وآخرين 2010

هدفت هذه الدراسة اعتماد اسلوب التقييم الذاتي في تعليم اللغات للفاعلية التعليمية لهذا الأسلوب والسعي الحثيث لتطبيقه عملياً في مناهجنا، أن ملف إنجاز الطالب أحد طرق التعلم الذاتي فهو يمثل وحدة تعليمية متكاملة، وتنوع أساليب التقييم بطرق وأساليب تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين ، وتقديم المادة العلمية بصورة تهتم بجميع جوانب نمو المتعلم واحتياجاته وتجعل المتعلم محور العملية التعليمية . ثم أوصى بعدد من التوصيات أهمها تطوير عملية التقييم ليصبح قادراً على مجاراة التطور الكبير الذي تشهده العملية التعليمية والذي يعتمد على إنجاز المتعلم وتوظيف معارفه السابقة ، إكساب الطلبة المعارف المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة والاهتمام بتنمية مهاراتهم التي يحتاجونها في تعلمهم الذاتي المستقل .<sup>(6)</sup>

### 3. دراسة طلال فرح كملانو (2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير الامتحانات التي مازالت تلعب دوراً مهماً في العمل التربوي والوسيلة الأكثر انتشاراً وعرّف تقييم الطالب بأنه تقويمه من جميع جوانب نموه ومنها الجانب المعرفي أو التحصيل الدراسي والجانب الانفعالي واكتساب

وغرس القيم ومعرفة الميول والدوافع. ثم أوصى بعدد من التوصيات أهمها تفعيل الإدارة المسؤولة عن الامتحانات تنظيمياً وإشرافاً وتقويماً ومتابعة، وتشجيع دعوة ممتحنين خارجيين ولا سيما في امتحانات التخرج وتحكيم الامتحانات من قبل لجان يتم تكليفها لضمان جودة أسئلة الامتحانات، زيادة الاهتمام بالبيانات الإحصائية لنتائج الامتحانات بالنسبة للمعدلات واستمرار تقويم الطلاب وتحديد الامتحانات ذات المعدلات العالية والمنخفضة والمعايير الأكاديمية القياسية التي يتم تحقيقها.<sup>(7)</sup>

#### 4. دراسة عليان 2010

ويرى عليان بأن الاختبارات التحصيلية أداة للتقويم تهمل دور الطالب وتعطيه فرصة واحدة للنجاح لا أكثر، وتركز على تذكر المعلومات وتهمل التعلم ذي المعنى وتطبيقاته، كما انها تفتقر في كثير من الاحيان لمعايير موضوعية في الحكم على أداء الطالب مما دعت الحاجة إلى تبني تقويمات بديلة ومباشرة، تواجه تلك الانتقادات، وتكون أكثر قدرة على تقديم صورة أصيلة عن أداء الطالب وقدراته الحقيقية في تطبيق ما يعرفه وما يستطيع عمله.<sup>(8)</sup>

#### 5. دراسة البشير واريح 2011

أشارت الدراسة لأهمية التقويم البديل من قياسه لعمليات عقلية عليا ويركز على عمليات تعلم مهمة يمكن تنميتها في إطار العمل المدرسي وخارجه ومتابعة تطورها، كما أنه يساعد في تهيئة المعلمين للحياة، اذ يطلب من المتعلم إنجاز مهام لها معنى وترتبط بحياته الواقعية وحل مشكلاتوما يتم تقويمه هو الأداء الواقعي المرتبط بحياة الطلاب وواقعهم وليس مجرد استرجاع حقائق ومعلومات منعزلة عنها. يتم تلقينها داخل غرفة الدراسة، كما أن هذا التقويم يطلق عليه التقويم البديل (alternative assessment) لأنه يستخدم بديلاً عن أسلوب التقويم التقليدي الذي يعتمد على اختبارات تحريرية باستخدام القلم والورقة، وبذلك لا ارى ان هناك فصلا بين المفاهيم المرادفة للتقويم البديل، فجميعها يؤكد على ألا تكون اختبارات الورقة والقلم هي الأساس وأشارت الدراسة بأن هناك أدوات متعددة للتقويم البديل، منها:

#### • قوائم الرصد « Check List »

وتشمل قوائم الرصد أو الشطب قائمة الافعال أو السلوكيات التي يرصدها المعلم أو المتعلم لدى قيامه بتنفيذ مهمة أو مهارة تعليمية واحدة أو اكثر وذلك برصد الاستجابات على فقراتها باختيار احد تقديرين من الأزواج الآتية: صح أو خطأ، موافق أو غير موافق.

» Rating Scale « سلام التقدير -

تقوم هذه الاداة على تجزئة المهمة المراد تقويمها إلى مجموعة من المهام الجزئية بشكل يظهر مدى أمتلاك الطلبة لها، وفق تدرّيج من أربعة أو خمسة مستويات.

• سلام التقدير اللفظي «Rubric»

تتيح هذه الاداة للمعلم أن يدرج في مستويات المهارة المراد تقويمها لفظياً إلى عدد من المستويات بشكل أكثر تفصيلاً من سلام التقدير، إذ يتم تحديد وصف دقيق لمستوى اداء الطلبة.

• سجل وصف سير التعلم «Learning Log»

ان تعبير الطالب حول اشياء قرأها أو شاهدها أو تعلمها، تتيح للمعلم فرصة الاطلاع على آراء الطلبة واستجاباتهم، وعلى المعلم ان يهيئ البيئة الآمنة لتشجيع الطلبة على التعبير بحرية عما يشعرون به.<sup>(9)</sup> أولاً:- الإطار النظري

تحليل الدالة التمييزية Discriminant Function Analysis:

التحليل التمييزي هو أحد طرائق تحليل البيانات وهو من الإساليب الإحصائية المهمة في التطبيق العملي في مختلف مجالات الحياة . وأن التحليل التمييزي يتضمن كيفية التمييز بين مجموعتين أو أكثر ونقصد بالمجموعة هي عينة (sample) من المجتمع والفكرة الأساسية من التمييز هي التفرقة بين مجتمعات متداخلة أو متشابكة تمتلك نفس الخصائص ويتم التمييز بين هذه المجموعات باستخدام دالة خاصة تسمى بالدالة التمييزية Discriminant Function ولتطبيق هذه الدالة يجب توفر بعض الشروط وهي<sup>(10)</sup>:

إن المتغيرات يجب تتبع التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات وأن مصفوفة التباين والتباين المشترك يجب أن يكون متساوي في المجموعات المصنفة وأن أهم خطوة في التحليل التمييزي هي حساب التمييز والتي عن طريقها يتم التصنيف للمفردات إلى المجموعات التي تنتمي إليها .

عملية التصنيف (classification) هي العملية اللاحقة بعد تكوين الدالة التمييزية حيث يتم الاعتماد على هذه الدالة في التنبؤ وتصنيف المشاهد الجديدة لاحدي المجموعات قيد الدراسة بأقل خطأ تصنيف ممكن .

وأما التمييز فيأتي في المرحلة التالية لعملية التحليل ويبدأ عند الانتهاء من عملية التصنيف وإن المشكلة الإحصائية هنا تكمن في كيفية إيجاد دالة تمييزية وفقاً للمعايير.

القياسات التي يمكن الحصول عليها من المشاهدات التي بواسطتها يمكن تصنيف أو تمييز المشاهدات الجديدة إلى المجموعات الصحيحة وهنالك عدة أنواع من الدوال التمييزية والتي يمكن إستخدامها بالاعتماد على نوع البيانات في المجموعات المصنفة وذلك بتطبيق المفردات التي تنتمي إليها وإن قوة الدالة تزداد كلما قلت نسبة التصنيف الخاطئ للمفردات ومن هذه الدوال (11):

1/ دالة التمييز الخطية .

2/ دالة التمييز التربيعية .

3/ الدالة اللوجستية .

دالة التمييز الخطية Linear Discriminant Function :

دالة التمييز الخطية تستعمل عندما تكون المجتمعات المدروسة ذات توزيع طبيعي متعدد بمتجهات متوسطات مختلفة ومصفوفة التباين والتباين المشترك متساوية .

وهنالك حالتين للتمييز بين المجموعات وهي أما التمييز بين مجموعتين أو التمييز بين عدة مجاميع وسنركز دراستنا على التمييز بين المجموعتين كون مفردات المجتمع قسمت إلى مجموعتين فقط وهي كالآتي (12):

التمييز أو التصنيف في حالة مجموعتين :

نفرض أن لدينا عينتين عشوائية من مجتمعين يتوزعان توزيع طبيعي بمتوسطين ومصفوفة تباين مشترك متساوية لكلا من المجتمعين :

فيكون صياغة الدالة بالاعتماد على مقياس من هذه القيم وأن هذه الدالة تمكننا من إختيار أي مشاهدة وتحديد المجتمع الذي تعود إليه فإن أول فكرة تمييز بين المجتمعات المختلفة كانت أساس التشابه بين الأشياء للباحث (Karl person) عام 1921م وذلك من خلال قياس المسافة الإحصائية بين عينتين والذي يدعي معامل التشابه النسبي Coefficient Racial Likeness ويكتب اختصاراً (C.R.L) وحسب الصيغة الآتية (13):

حيث أن :

التباين المقدر للمتغير ( ) المناسب في المجموعة الأولى والثانية .

التوالي يمثل عدد المتغيرات المستخدمة .

حجم العينة الأولى والثانية على التوالي .

يمثل الفرق بين متوسطي العينتين الأولى والثانية ويحسب كالآتي :

حيث أن :

متوسطي العينتين للمتغير ( ) المقاس في المجموعة الأولى والثانية على التوالي .  
واستخدم الباحث (P.Mahalnobis) مقياس حديثاً لقياس المسافات بين مراكز مجتمعين وقد سمي هذا المقياس بمقياس وصيغتها بالشكل التالي (14):

حيث أن :

: تمثل الانحراف للمتغير ( ) من الصفات ويمكن كتابتها بشكل مصفوفات كالآتي :

حيث أن :

هي مصفوفة الفرق بين متوسطي العينتين المأخوذة من المجموعة الأولى والثانية.  
: يمثل معكوس مصفوفة التباين المشترك المقدر لمصفوفة المعالم المجهولة .  
: هي معاملات دالة التمييز الخطية .

قام الباحث R.A.Fisher في عام 1936م باقتراح دالة التمييز الخطية للوصول إلى أعلى مجال للفصل بين مجتمعين تابعين إلى نفس المصدر وذلك باستعمال عدد من المتغيرات المرتبطة بتصنيف المفردات حسب مجتمعاتها وهذه أول عملية تمييز حقيقية لتصنيف المفردة إلى أحد المجتمعين وعرف الدالة التمييزية الخطية بالشكل الآتي (15) :

ويعود استخدام تحليل الدالة التمييزية في العلوم التربوية إلى جامعة هارفارد Harvard خلال الفترة 1950 - 1960م إلى وجود العديد من الأبحاث بهذا الشأن من جامعة هارفارد . كما أن هناك مجالات كثيرة ومتعددة يمكن توظيف تحليل الدالة التمييزية فيها وتكون ذات فائدة كبيرة مثل :

- تصميم الاختبارات والتنبؤ بالسلوك .
- وتأثيرات المعالجات .
- الاختلافات والفروق الاقتصادية (16).

4/ امتحان شهادة الاساس:

هو إحدى الامتحانات التي تجرى بمرحلة التعليم المدرسي في كل ولايات السودان بالصف الثامن أساس وهي آخر سنة من سنين مرحلة تعليم الأساس قبل إضافة سنة تاسعة للسلم التعليمي ، سيطبق العام التاسع بمرحلة الأساس والتطبيق يكون للصف الأول في قبول العام 2015-2016م ويستمر التطبيق حتي يصل الفصل نفسه للسنة التاسعة 2023م ويتم امتحان الطلبة كل عام بعد أن يتم القيام بتدريسهم مجموعة من المقررات الدراسية وهي :

- o القرآن الكريم والتجويد
- القرآن الكريم والتجويد ( الورقة الخاصة )
- أو التربية المسيحية
- اللغة الإنجليزية
- أساسيات التربية التقنية
- اللغة العربية
- أو اللغة العربية ( الورقة الخاصة )
- العلم في حياتنا
- الرياضيات
- نحن والعالم المعاصر
- الفقه والعقيدة
- أو الفقه والعقيدة ( الورقة الخاصة )

المجموع الكلي لدرجات الامتحان 280 درجة يلتحق الناجحون في شهادة مرحلة الأساس بالمرحلة الثانوية ، يتم القبول حسب الموقع الجغرافي وتحديد مدارس الأساس التي تغذي المدرسة الثانوية المعنية ، يتم القبول للمدارس النموذجية المجموع أكثر من 260 درجة والمدارس الجغرافية (165-260) درجة و إتحاد معلمين المدارس الحكومية (140-164).

2 المسميات التي أطلقت على الشهادة الثانوية :

- شهادة التعليم العامة (لدخول جامعة كامبردج) من -1938 1954 م .
- الشهادة المدرسية السودانية من -1956 1970 م .
- الشهادة الثانوية العليا من 1971 - 1979 م .
- الشهادة الثانوية من 1980م وما زال الاسم مستمراً<sup>(17)</sup>.

2.3.3 أهداف إمتحان الشهادة الثانوية :

- الهدف العام :

إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لتطوير نظم القياس والتقويم والتدريب عليها بمساعدة على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية وبناء الشخصية السوية المتكاملة للطالب.

- الأهداف الخاصة :

1. وضع المعايير الخاصة لقياس مختلف الجوانب الأكاديمية والشخصية للطالب .

2. تحليل وتقويم إمتحانات الشهادة الثانوية وامتحانات التعليم الأساسي والتحقق من سلامتها وكفاءتها .
  3. إجراء البحوث لتطوير التقويم وأدواته .
  4. تقديم خبرات الإدارة في نطاق أهدافها ومهامها للجهات ذات الصلة والجهات المستفيدة من نتائج التقويم والبحوث .
  5. تطوير نظم القياس والتقويم التربوي بالتعاون مع الأجهزة ذات الاختصاص
- (18)

#### 2.3.4 المواد الدراسية المقررة بالامتحان:

يمتحن طلبة الشهادة الثانوية حسب النظام السبع مواد كل عام ويتم تقسيمهم إلي مساقين علمي وإدبي ومساق فني بمدارس معينة بعد نجاحهم بإمتحانات الصف الثاني ثانوي وانتقالهم للصف الثالث ثانوي.

- المواد الأساسية:

هنالك أربع مواد تعتبر مواداً أساسية لجميع الطلبة وهي :

- اللغة العربية

- اللغة الإنجليزية

- التربية الإسلامية

أو التربية المسيحية

- الرياضيات الأساسية

أو الرياضيات المتخصصة

- مواد المساق العلمي :

بالإضافة إلي المواد الأساسية يأخذ الطلبة المتجهون للمساق العلمي مادتي الفيزياء والكيمياء ويتم تقسيمهم إلى أربع مواد كمادة سابعة وهي الأحياء ، وعلوم الحاسوب ، والعلوم الهندسية ، والفنون والتصميم .

- مواد المساق الأدبي:

بالإضافة إلي المواد الأساسية يأخذ الطلبة المتجهون للقسم الأدبي مادتي التاريخ والجغرافيا ويتم تقسيمهم إلى ثلاث مواد كمادة سابعة وهي العلوم العسكرية، والدراسات الإسلامية، والفنون والتصميم.

ثانياً:- الدراسة الميدانية

من خلال إجراءات الدراسة الميدانية المدارس الحكومية ولاية الخرطوم ،

وباستعمال أداة الدراسة المتمثلة في نتائج حقيقية من طلاب بولاية الخرطوم وعددهما اجتازوا امتحانات شهادة الأساس و امتحان الشهادة الثانوية من المدارس الحكومية المساق الأكاديمي للأعوام ما بين 2011-2017م ، يتم عرض وتحليل النتائج وكذا اختبار الفرضيات. منهجية الدراسة الميدانية:-  
منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة البحث الكمي المستند على الإحصاء الوصفي والتحليلي الاستدلالي، استخدام برمجية Excel لرصد بيانات العينة وتحليلها وبرمجية SPSS وتحليل الدالة التمييزية لترتيب المتغيرات ودرجة تأثيرهم واساهمهم على تحصيل الشهادة الثانوية.

مجتمع الدراسة: انطلاقاً من المجال الموضوعي للدراسة، وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، حددت الباحثة مجتمع الدراسة الذي يتكون نتائج الطلاب الذين اجتازوا امتحانات شهادة الأساس و امتحان الشهادة الثانوية المدارس الحكومية المساق الأكاديمي ولاية الخرطوم.

## عينة الدراسة:

استخدمت نتائج حقيقية لعينة من الطلاب بولاية الخرطوم وعددهم 3000 طالباً وطالبة اجتازوا امتحانات شهادة الأساس و امتحان الشهادة الثانوية من المدارس الحكومية المساق الأكاديمي للأعوام ما بين 2011-2017م

### جدول رقم (1) عينة الطلاب قيد الدراسة

المحلية					النوع		المساق		المدرسة		
أبوسعد	كرري	امبدة	بحري	أمدرمان	الخرطوم	أنثي	ذكر	أدي	علمي	نموذجية	جغرافية
561	356	442	519	474	648	2155	845	1941	1059	932	2068
18.7%	11.9%	14.7%	17.3%	15.8%	21.6%	71.8%	28.2%	64.7%	35.3%	31.1%	68.9%

باستخدام تحليل الدالة التمييزية يمكننا تكوين الدالة الخطية لمتغيرات الدراسة وترتيب كل متغير حسب أهميته ومساهمته في تحصيل الشهادة الثانوية ، قبل ترتيب كل متغير حسب الأهمية نعرف المتغيرات المدخلة جدول رقم (2) متغيرات الدراسة

المتغير	وصف المتغير
X <sub>1</sub>	مجموع شهادة الأساس
X <sub>2</sub>	النوع (ذكر ، أنثي )
X <sub>3</sub>	المساق الأكاديمي ( علمي ، أدبي)
X <sub>4</sub>	المدرسة الحكومية (جغرافية ، نموذجية )
X <sub>5</sub>	المحلية (الخرطوم ، ام درمان ، بحري ، ام بدة ، كرري ، أبو سعد

يتم حساب أهمية كل متغير وذلك عن طريق استخدام الصيغة التالية :

$$= *X_i \quad (19)$$

حيث :

\*X<sub>i</sub> متغيرات الدراسة

الفرق بين التباينات

جذر التباين

جدول رقم (3) التباين والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

Statistics	y	x <sub>1</sub>	x <sub>2</sub>	x <sub>3</sub>	x <sub>4</sub>	x <sub>5</sub>
N	3000	3000	3000	3000	3000	3000
Mean	59.231	77.648	1.72	1.65	1.31	3.36
Std. Deviation	25.0388	13.3324	0.450	0.478	0.463	1.789
Variance	626.942	177.753	0.202	0.228	0.142	3.202

يلاحظ من جدول (3) أن X<sub>1</sub> (مجموع شهادة الأساس) في المرتبة الأولى بوسط حسابي مساوي (77.648) وانحراف معياري (13.33)، في المرتبة الثانية X<sub>5</sub> (المحلية) بمتوسط (3.36) وانحراف معياري (1.789)، في المرتبة الثالثة X<sub>2</sub> (النوع) بمتوسط (1.72) وانحراف معياري (0.450)، في المرتبة الرابعة X<sub>3</sub> (المساق الأكاديمي) بمتوسط (1.65) وانحراف معياري (0.478)، وفي المرتبة الأخيرة X<sub>4</sub> (المدرسة الحكومية) بمتوسط (1.31) وانحراف معياري (0.463).

$$X_1^* = (626.942 - 177.753) \times = 5988.8$$

$$X_2^* = (626.942 - 0.202) \times = 281.7$$

$$X_3^* = (626.942 - 0.228) \times = 299.3$$

$$X_4^* = (626.942 - 0.142) \times = 236.2$$

$$X_5^* = (626.942 - 3.202) \times = 1116.1$$

المعادلات أعلاه تمثل حساب أهمية كل متغير ومساهمته في تحصيل الشهادة الثانوية .  
وذلك أعلى قيمة تأخذ الرقم (1) والأقل تأخذ الرقم (2) وهكذا أقل قيمة تأخذ  
الرقم (5) .

جدول رقم (4) أهمية كل متغير ودرجة اسهامه في تحصيل الشهادة الثانوية

المتغير	درجة الأهمية	وصف المتغير
$X_1^*$	1	تحصيل نتيجة شهادة الأساس
$X_5^*$	2	المحلية
$X_3^*$	3	المساق الأكاديمي
$X_2^*$	4	النوع (ذكر ، أنثي )
$X_4^*$	5	المدرسة الحكومية

تم حساب قيم معاملات الدالة التمييزية غير المعيارية لتحديد مساهمة المتغيرات  
المستقلة في الدالة التمييزية كما في جدول (5) :

جدول رقم (5) تقديرات معالم أسلوب انحدار الدالة التمييزية

المتغيرات	قيم المعاملات	الخطأ المعياري	درجة الحرية	مستوي الدلالة
$X_1$	2.098	0.048	1	0.000
$X_2$	0.146	0.721	1	0.007
$X_3$	0.270	0.924	1	0.000
$X_4$	-19.479	1.319	1	0.000
$X_5$	0.344	0.179	1	0.042
C	-93.162	4.092	1	0.043

يلاحظ من جدول (5) قيمة معامل الانحدار للمتغير  $X_1$  ( مجموع شهادة الأساس )  
يساوي (2.098) وتفسر على أن معامل تمييز الطالب مرتفع التحصيل يزداد بمقدار  
(2.098) كلما زادت قيمة المتغير  $X_1$  بمقدار درجة واحدة وذلك بعد ضبط أثر المتغيرات  
المستقلة الأخرى . كما يتم تفسير بقية المتغيرات بالطريقة نفسها ، ويلاحظ أنه كلما  
ارتفعت قيمة معامل الانحدار دل ذلك على أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير

التابع ، والعكس كلما اقترب من الصفر دل على عدم أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ويؤيد ذلك جدول رقم (4) .

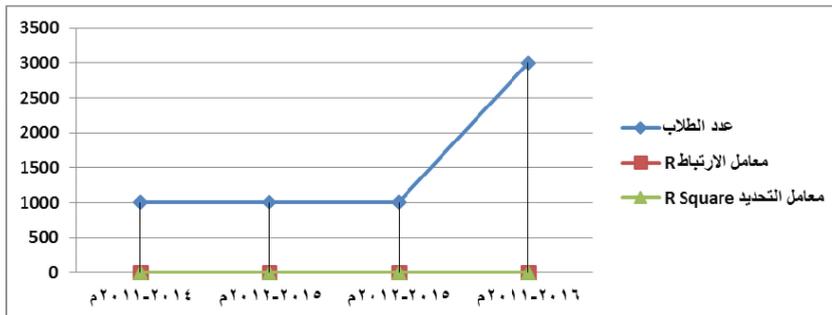
عند مقارنة معامل الارتباط بين تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2011م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2014م ، تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2012م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2015م ، تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2013م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2016م ، تحصيل الطلاب في شهادة الأساس مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للأعوام 2011م - 2016م الجدول (6) يوضح المقارنة .

جدول (6) مقارنة معامل الارتباط والتحديد بين تحصيل الطلاب في الأساس مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية

العام امتحان	٢٠١١-٢٠١٤م	٢٠١٢-٢٠١٥م	٢٠١٣-٢٠١٦م	٢٠١٤-٢٠١٦م
عدد الطلاب	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
معامل الارتباط R	0.626	0.607	0.609	0.619
معامل التحديد R Square	0.391	0.372	0.372	0.384

من الجدول أعلاه أظهرت النتائج تقارب بين معامل الارتباط بين طلاب عينة الدراسة للعام (2011-2014م) ، (2012-2015م) ، (2013-2016م) ولعينة الدراسة لاعوام (2011-2016م) والشكل يؤيد ذلك . كما أظهرت تقارب معامل التحديد لنفس الأعوام .

شكل رقم (1) مقارنة معامل الارتباط والتحديد بين تحصيل الطلاب في الأساس



مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية  
قسمت النسب إلى ست فئات :

- الفئة الأولى أقل 50% .
- الفئة الثانية من 50% إلى أقل 60% .
- الفئة الثالثة من 60% إلى أقل 70% .
- الفئة الرابعة من 70% إلى أقل 80% .
- الفئة الخامسة من 80% إلى أقل 90% .
- الفئة السادسة من 90% إلى 100% .

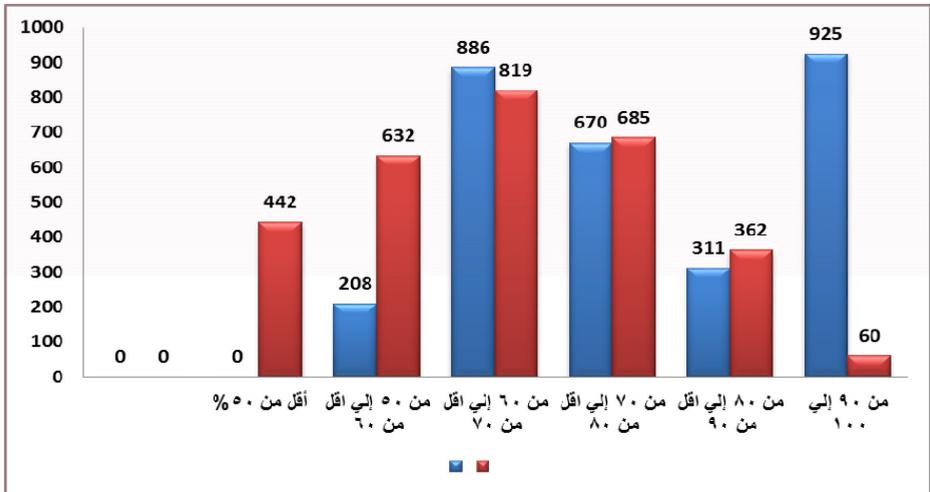
جدول رقم (7) نسبة عدد الطلاب في الفئات المختلفة

الفئات امتحان	الفئة الأولى أقل 50%	الفئة الثانية من 50% إلى أقل 60%	الفئة الثالثة من 60% إلى أقل 70%	الفئة الرابعة من 70% إلى أقل 80%	الفئة الخامسة من 80% إلى أقل 90%	الفئة السادسة من 90% إلى 100%
شهادة الاساس	0%	6.9%	29.6%	22.3%	10.4%	30.8%
الشهادة الثانوية	14.7%	21.1%	27.3%	22.8%	12.1	2%

نتيجة الشهادة الثانوية

نتيجة شهادة الاساس

شكل رقم (2) مقارنة عدد الطلاب في الفئات المختلفة



نتيجة الشهادة الثانوية

نتيجة شهادة الاساس

أفضت الدراسة إلي أن طلاب عينة الدراسة في المحليات المختلفة والمدارس الحكومية جغرافية وموذجية والمساق الأكاديمي العلمي والأدبي أن تحصيلهم في الشهادة السودانية أقل من تحصيلهم في شهادة الأساس .

أظهرت الدراسة إلي عدد طلاب شهادة الاساس في الفئة العليا (من 90% إلي 100%) هو (925) طالباً وطالبة بنسبة 30.8% من عدد الطلاب قيد الدراسة وهو الرقم الأكبر من بين الفئات الأخرى ، أما عدد طلاب الشهادة الثانوية في الفئة العليا ( من 90% إلي 100% ) هو(60) طالباً وطالبة بنسبة 2% من عدد طلاب عينة الدراسة وهو الرقم الأقل من بين الفئات الأخرى ، بينما اظهرت الدراسة أن عدد الطلاب في الشهادة الثانوية في عينة الدراسة في الفئة الدنيا (اقل من 50%) هو (442) بنسبة (14.7%) من عددهم من بينهم (389) رسوب في الشهادة الثانوية (13%) .

جدول رقم (8) مقارنة الاحصاء الوصفي للطلاب عينة الدراسة

Statistics	شهادة الأساس	الشهادة الثانوية
Mean	77.648	59.231
Std. Error of Mean	.2434	.4571
Median	75.000	64.900
Mode	94.3	.0
Std. Deviation	13.3324	25.0388
Variance	177.753	626.942
Range	42.9	95.1
Minimum	57.1	.0
Maximum	100.0	95.1
Sum	2.3E5	1.8E5

أن عينة الدراسة تم قبولهم في المدارس الحكومية المختلفة بعد النجاح في امتحانات شهادة الأساس بمجموع 160-280 من تحليل جدول (8) اي النسبة 57.1% - 100% ، أوصلت الدراسة إلي متوسط نسب الطلاب في الشهادة الثانوية (59.231) ومتوسط نسب الطلاب في شهادة الأساس (77.648) ، والانحراف المعياري في الشهادة الثانوية (25.0388) والانحراف المعياري في شهادة الأساس (13.3324)، والمنوال في الشهادة الثانوية (0) والمنوال في شهادة الأساس(94.3).

توضح نتائج تلك الدراسة أن هنالك فروق بين تقويم الطلاب في الإمتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية . أما الدلالة الإحصائية لتأكيد أن هنالك فروقات تم الحصول عليها باستخدام برمجية SPSS وإختبار الإستقلال الآتي : (20)

حيث  $r$  تمثل عدد صفوف جدول رقم (7) و  $c$  تمثل عدد اعمدة نفس الجدول .  
أما درجات الحرية يمكن الحصول عليها من العلاقة :  
أما : تمثل التكرارات المشاهدة  
تمثل التكرارات المتوقعة

يقبل فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة لـ أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ودرجات حرية (21).

من تحليل جدول (7) أوصلت الدراسة إلي قيمة المحسوبة هي 1311.8 وهي أكبر من القيمة الجدولية لـ عند درجة حرية 5 ومستوي معنوية 0.01 أو 0.05 حيث بلغت القيمة الجدولية عندها 15.086 و 11.070 على التوالي . وعليه لا نستطيع قبول فرض العدم القائل بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند تقويم الطلاب في الامتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية .

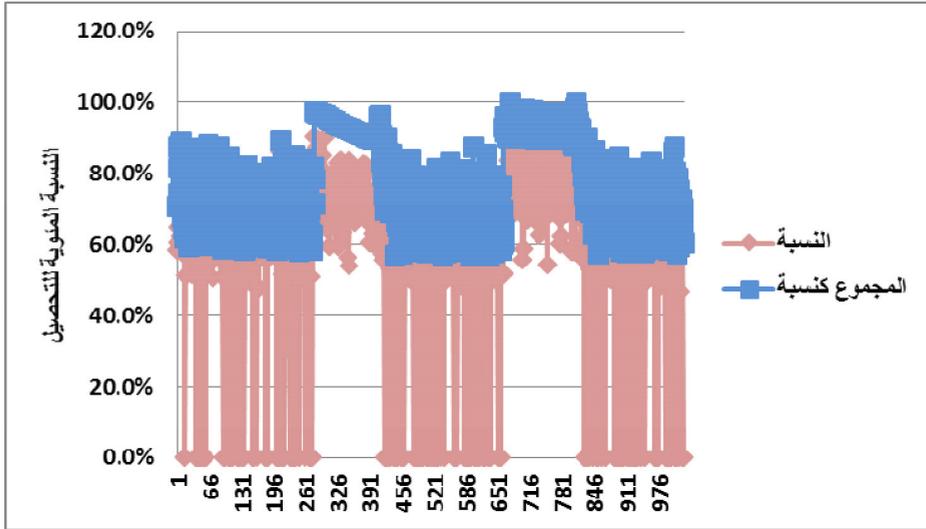
عند مقارنة تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2011م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2014م الجدول (9) يوضح عدد الطلاب في الفئات المختلفة .

جدول رقم (9) عدد الطلاب في الفئات المختلفة

الفئات امتحان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة من	الفئة السادسة
	أقل 50%	من 50% إلى أقل 60%	من 60% إلى أقل 70%	من 70% إلى أقل 80%	من 80% إلى أقل 90%	من 90% إلى 100%
شهادة الاساس ٢٠١١م	0%	9.2%	30%	23.4%	10.7%	26.7%
الشهادة الثانوية ٢٠١٤م	14%	22.9%	30.8%	23.1%	8.3%	0.9%

باستخدام اختبار الاستقلال وجد أن قيمة المحسوبة هي 442.72 والقيمة الجدولية لـ عند درجات حرية 5 ومستوى معنوية 0.01 و 0.05 ، 15.086 و 11.070 وفي الحالتين تكون القيمة المحسوبة أكبر من كلى القيمتين المجدولتين لذلك لا نستطيع قبول الفرض القائل بعدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند تقويم الطلاب في الإمتحانات النهائية

لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية . ويؤيد ذلك شكل رقم (3) .



شكل رقم (3) مقارنة تحصيل الطلاب في نتيجة الأساس 2011م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية 2014م

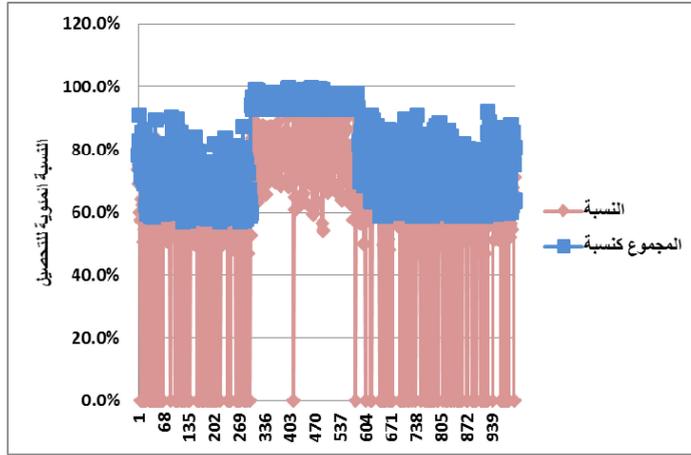
عند مقارنة تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2012م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2015م الجدول (10) يوضح عدد الطلاب في الفئات المختلفة .

جدول رقم (10) عدد الطلاب في الفئات المختلفة

الفئات امتحان	الفئة الأولى أقل 50%	الفئة الثانية من 50% إلى أقل 60%	الفئة الثالثة من 60% إلى أقل 70%	لفئة الرابعة من 70% إلى أقل 80%	الفئة الخامسة من 80% إلى أقل 90%	الفئة السادسة من 90% إلى 100%
شهادة الاساس ٢٠١٢م	0%	6.4%	30.3%	22.9%	11.2%	29.2%
الشهادة الثانوية ٢٠١٥م	16.6%	20.7%	27.5%	22.6%	10.9%	1.7%

باستخدام اختبار الاستقلال وجد أن قيمة المحسوبة هي 487.62 والقيمة الجدولية لـ عند درجات حرية 5 ومستوى معنوية 0.01 و 0.05 ، 15.086 و 11.070 وفي الحالتين تكون القيمة المحسوبة أكبر من كلي القيمتين المجدولتين لذلك لا نستطيع قبول الفرض

القائل بعدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند تقويم الطلاب في الإمتحانات النهائية لمرحلة الأساس وإمتحانات الشهادة الثانوية . ويؤيد ذلك شكل رقم (4) .



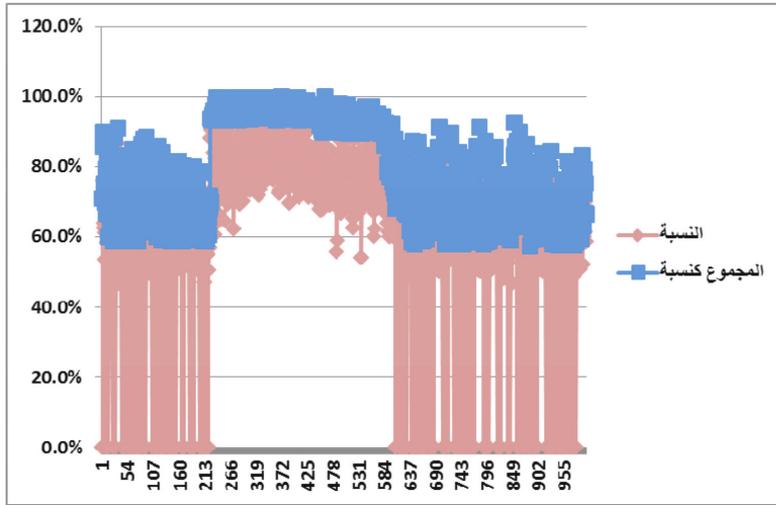
شكل رقم (4) مقارنة تحصيل الطلاب في نتيجة الأساس 2012م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية 2015م

عند مقارنة تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2013م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2016م الجدول (11) يوضح عدد الطلاب في الفئات المختلفة .  
جدول رقم (11) عدد الطلاب في الفئات المختلفة

الفئات امتحان	الفئة الأولى أقل 50%	الفئة الثانية من 50% إلى أقل 60%	الفئة الثالثة من 60% إلى أقل 70%	الفئة الرابعة من 70% إلى أقل 80%	الفئة الخامسة من 80% إلى أقل 90%	الفئة السادسة من 90% إلى 100%
شهادة الأساس ٢٠١٣م	0%	5.2%	28.3%	20.7%	9.2%	36.6%
الشهادة الثانوية ٢٠١٦م	13.6%	19.6%	28.6%	17.8%	17%	3.4%

باستخدام اختبار الاستقلال وجد أن قيمة المحسوبة هي 452.56 والقيمة الجدولية لـ عند درجات حرية 5 ومستوى معنوية 0.01 و 0.05 ، 15.086 و 11.070 وفي الحالتين تكون القيمة المحسوبة أكبر من كلى القيمتين المجدولتين لذلك لا نستطيع قبول الفرض القائل بعدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند تقويم الطلاب في

الإمتحانات النهائية لمرحلة الأساس وإمتحانات الشهادة الثانوية . ويؤيد ذلك شكل رقم (5) .

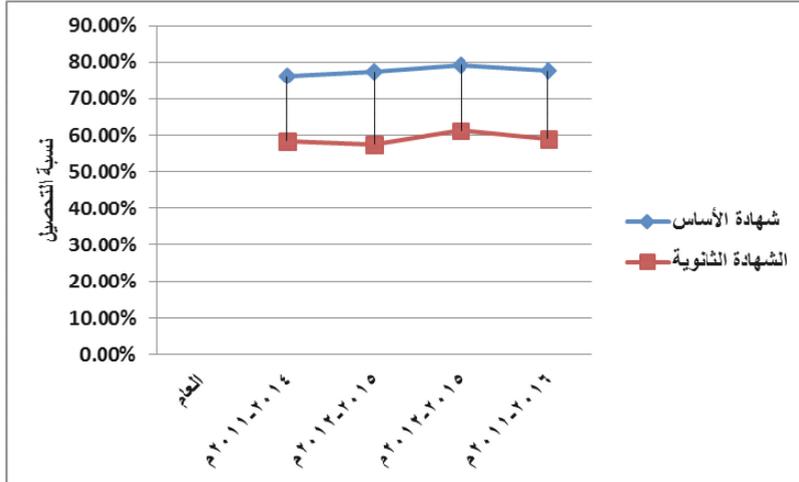


شكل رقم (5) مقارنة تحصيل الطلاب في نتيجة الأساس 2013م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية 2016م

جدول (12) مقارنة نسبة التحصيل في نتيجة الأساس مع نسبة تحصيلهم في الشهادة الثانوية

العام امتحان	٢٠١١-٢٠١٦م	٢٠١٣-٢٠١٦م	٢٠١٢-٢٠١٥م	٢٠١١-٢٠١٤م
عدد الطلاب	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
شهادة الاساس	77.6%	79.3%	77.4%	76.2%
الشهادة الثانوية	59%	61.2%	57.5%	58.4%

يلاحظ من الجدول أعلاه عند مقارنة نسبة التحصيل العامة للطلاب عينة الدراسة في شهادة الأساس مع نسبة تحصيلهم في الشهادة الثانوية تظهر الدراسة عدم تقارب بين نسبة تحصيلهم والفرق يتراوح بين (17.8% - 19.9%) والشكل (6) يؤيد ذلك .



شكل رقم (6) مقارنة نسبة تحصيل الطلاب في نتيجة الأساس مع نسبة تحصيلهم في الشهادة الثانوية

## مناقشة نتائج الدراسة

- أنفقت هذه الدراسة مع كثير من الدراسات السابقة في شأن التقويم والصعوبات التي تواجه عملية التقويم مثل دراسة ضياف زين العابدين ودراسة عباس علام وآخرين واقترحا تطوير إساليب التقويم .
  - لم يسبق استخدام تحليل الدالة التمييزية في الدراسات السابقة في القياس والتقويم ومجال الدراسات المختلفة التي تهتم بالتعليم والقياس والتقويم والتحصيل.
  - أنفقت هذه الدراسة مع غانم والجاغوني في استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة وتناولت الدراسة سبع متغيرات مستقلة من النوع الثنائي .
- يتضح من جدول (3) أن X1 ( مجموع شهادة الأساس ) في المرتبة الأولى بوسط حسابييساوي (77.648) وانحراف معياري (13.33)، في المرتبة الثانية X5(المحلية) بمتوسط (3.36) وانحراف معياري (1.789) ، في المرتبة الثالثة x2 (النوع) بمتوسط (1.72) وانحراف معياري (0.450) ، في المرتبة الرابعة x3(المساق الاكاديمي) بمتوسط (1.65) وانحراف معياري (0.478) ، وفي المرتبة الأخيرة x4(المدرسة الحكومية) بمتوسط (1.31) وانحراف معياري (0.463) .

يتضح من جدول (4) المساهمة الجزئية في تحصيل الشهادة الثانوية لكل متغير مستقل في الدالة التمييزية ، حيث يلاحظ أن المتغير الأكثر أهمية ومساهمة (مجموع شهادة الأساس ) ويليه في الأهمية (المحلية ) ثم (المساق الأكاديمي ) ثم (النوع ) ثم (المدرسة الحكومية ) ، وهي تتفق مع القيم غير المعيارية لمعامل متغير انحدار الدالة التمييزية في الترتيب ويلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة معامل الأنحدار دل ذلك على أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ، والعكس كلما اقترب من الصفر دل على عدم أهمية المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع ويؤيد ذلك جدول رقم (5) . من تحليل بيانات الجدول (6) أظهرت النتائج تقارب بين معامل الارتباط وكذلك معامل التحديد بين الطلاب قيد الدراسة للعام (2011-2014م) ، (2012-2015م) ، (2013-2016م) وللعينة قيد الدراسة لاعوام (2011-2016م) والشكل رقم (1) يؤيد ذلك .

عند تحليل بيانات الجدول رقم (7) يلاحظ أن هنالك تكدرس لطلاب شهادة الأساس في الفئة العليا ( من 90% إلى 100% ) 30.8% وهنالك قلة من طلاب الشهادة الثانوية في الفئة العليا حيث بلغت 2% ، أما الفئة الثانية ( من 50% و أقل من 60% ) طلاب شهادة الأساس شكلوا 6.9% بينما شكل طلاب الشهادة الثانوية 21.1% ، أما الفئات الثالثة ( من 60% و أقل من 70% ) والرابعة ( من 70% و أقل من 80% ) والخامسة ( من 80% و أقل من 90% ) فيها توازن بين نسبة الطلاب في شهادة الأساس والشهادة الثانوية حيث في الفئة الثالثة (27.3%، 29.6%) وفي الفئة الرابعة (22.3%، 22.8%) وفي الفئة الخامسة (10.4%، 12.1) ، بينما أن عدد الطلاب في الشهادة الثانوية في الفئة الدنيا (اقل من 50%) هو بنسبة (14.7%) من بينهم رسوب في الشهادة الثانوية (13%) .

تحليل بيانات الجدول رقم (7) أظهر أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية عند تقويم الطلاب في الامتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية . تمت مقارنة نتيجة شهادة الأساس مع نتيجة الشهادة الثانوية لطلاب لـ 3 اعوام لعينة الطلاب قيد الدراسة كل على حده .

عند مقارنة تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2011م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2014م يلاحظ أن هنالك فرقاً ذات دلالة إحصائية في تقويم الطلاب بين الامتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية ، وإيد الشكل رقم (3) تلك الفروقات.

عند مقارنة تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2012م مع تحصيلهم في

الشهادة الثانوية للعام 2015م يلاحظ أن هنالك فرقاً ذات دلالة إحصائية في تقويم الطلاب بين الامتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية ، وإيد الشكل رقم (4) تلك الفروقات.

عند مقارنة تحصيل الطلاب في شهادة الأساس للعام 2013م مع تحصيلهم في الشهادة الثانوية للعام 2016م يلاحظ أن هنالك فرقاً ذات دلالة إحصائية في تقويم الطلاب بين الامتحانات النهائية لمرحلة الأساس وامتحانات الشهادة الثانوية ، وإيد الشكل رقم (5) تلك الفروقات.

عند تحليل جدول رقم (12) يلاحظ أن هنالك فرقاً ذات دلالة إحصائية بين نسبة التحصيل العامة للطلاب في شهادة الأساس مع نسبة تحصيلهم في الشهادة الثانوية تظهر الدراسة عدم تقارب بين نسبة تحصيلهم والفرق يتراوح بين (17.8% - 19.9%) وإيد الشكل رقم (6) تلك الفروقات .

### التوصيات والمقترحات :

نلظ من خلال ما أوصلت إليه هذه الدراسة أن هنالك ضرورة قصوى لتطوير أساليب التقويم حتي تصبح شهادة الأساس عاملاً ممتازاً في تقديم الطالب المناسب للمرحلة الثانوية وللوصول لهذه الغايات هنالك جملة من التوصيات والمقترحات :-

1. التقليل من كُافة المقررات الدراسية .
2. التقليل من عدد التلاميذ في الحجرات الدراسية .
3. تطوير عملية التقويم ليصبح قادراً على مجاراة التطور الكبير الذي تشهده العملية التعليمية والذي يعتمد على إنجاز المتعلم وتوظيف معارفه السابقة.
4. عدم الاكتفاء بالامتحانات والاختبارات كوسائل تقويمية ، واستخدام وسائل أخرى في التقويم التربوي .
5. إيجاد نظام فعال لتقويم الأداء الإجمالي للطلبة بالنسبة لتحقيق النتائج التعليمية المستهدفة للمقرر والبرامج والأنشطة المصاحبة.
6. إكساب الطلبة المعارف المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة والاهتمام بتنمية مهاراتهم التي يحتاجونها في تعلمهم الذاتي المستقل .
7. تفعيل الإدارة المسؤولة عن الإمتحانات تنظيمياً وإشرافاً وتقويماً ومتابعة.
8. زيادة الإهتمام بالبيانات الإحصائية لنتائج الامتحانات بالنسبة للتحصيل واستمرار تقويم الطلاب وتحديد الامتحانات ذات نسب التحصيل العالية والمنخفضة والمعايير الأكاديمية القياسية التي يتم تحقيقها.

## المصادر والمراجع

(Endnotes)

- (1) حسن محمد حسان ؛ التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، ط3، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، 2006م، ص47.
- (2) وليد خالد حسين وآخرون؛ التحليل التمييزي لبعض المتغيرات المهيارية لدى حراس المرمى لكرة القدم ، مجلة الرافيدين للعلوم الرياضية (نصف سنوية ) المجلد (18)، العدد (58) ، 2012م، ص9.
- (3) المرجع السابق ، ص10.
- (4) وليد موسى يوسف البطش،الاتجاهات الحديثة في مجال القياس والتقييم وتطبيقاتها في ميدان التربية الخاصة «، ورقة عمل مؤتمر التربية الخاصة، الجامعة الأردنية، عمان،2005م، ص3.
- (5) غانم عنان والجاغوني ؛ استخدام الدالة التمييزية في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الاسرة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد27 ، العدد الأول ، دمشق ، 2011م، ص17.
- (6) عباس ناجي جواد ؛ المفاضلة بين طرق تقدير الدوال الاقتصادية ذات المتغيرات التابعة النوعية ، ورقة عمل منشورة ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (6) العدد (18) ، ص12.
- (7) طلال فرج يوسف كيلانو ؛ الاستخدام الأمثل لوسائل القياس والتقييم ودورهما في ضمان جودة مخرجات التعليم الجامعي ، المجلة العربية لجودة التعليم الجامعي ، العدد(9) ، المجلد (5) ، 2012م ، ص21.
- (8) شاهر ربحي عليان ؛مناهج العلوم الطبيعية وطرق تدريسها - النظرية والتطبيق، ط1، مجلد (1)، دار المسيرة للطباعة والنشر ، 2010م، ص130-132.
- (9) أكرم عادل البشير وآخرون ؛ استخدام استراتيجيات التقويم البديل في تقويم الرياضيات واللغة العربية في الاردن « ، مجلة العلوم التربوية والنفسية جامعة البحرين العدد 13، 2015م ، ص 241-265 .
- (10) شلال حبيب الجبوري وصلاح حمزة عب؛ تحليل متعدد المتغيرات ، ط5، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، 2000م ، ص32-33.
- (11) أزهرى عبد الله الحاج ؛ التحليل الإحصائي للمتغيرات ، مطبعة جامعة

- الخرطوم ، 2010م ، ص 85
- (12) محمود خالد عكاشة ؛ استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الاحصائية ، ط1، مطبعة جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين ،2005م ، ص91-93.
- (13) ريتشارد جونسون ودين وشرن؛ مرجع سابق ،ص624.
- (14) علي أحمد السقاف؛ الإحصاء الوصفي والاستدلالي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، اليمن، 2020م ،ص39.
- (15) أمين إبراهيم آدم ؛ المبادئ الأساسية الإحصائية في الطرق التطبيقية للامعلمية ، مكة المكرمة ، 2005-1426هـ ، ص46.
- (16) جلال مصطفى الصياد؛ الاستدلال الإحصائي ، ط2 ، مجلد(1) ، دار المريخ ،الرياض ، 2005م ، ص 32.
- (17) أميرة محمد أحمد؛ المدرسة الثانوية الشاملة بين النظرية والتطبيق، جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1998م، ص32-38.
- (18) سهيل حسنين؛ اتجاهات طلبة كلية أكاديمية نحو طرق التقويم المستخدمة والمفصلة وارتباطها بالتحصيل العلمي ، مجلة العلوم التربوية جامعة قطر، العدد الثاني يونيو 2002 ص 203..
- (19) جلال مصطفى الصياد ؛ مرجع سابق ، ص 36
- (20) ريتشارد جونسون ودين وشرن، ترجمة د. عبد الرضي حامد عزام؛ التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجة التطبيقية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية الرياض، 2003، ص735.
- (21) المرجع السابق ، 2003، ص737.

# الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة ( دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية )

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية  
الصفوة للعلوم والتقانة

د. / عادل صلاح الدين محمدنور الخضر

## المستخلص :

تتمثل مشكلة الدراسة في المتغيرات الحديثة في البيئة المصرفية والتي أدت بدورها الى اتساع دور المراجعة الداخلية لتتضمن أنشطتها إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي . تتضح أهمية الدراسة من خلال تقديم أدب نظري معاصر لمفاهيم محاسبية مهمة في الفكر المحاسبي هي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية . من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية ، ويرجع ذلك لما تلعبه إدارة المخاطر من دور في تحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها المصارف ودراسة مدى قدرتها على السيطرة عليها خاصة تلك المتعلقة بالمعاملات والتسهيلات الائتمانية . أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها على البنك المركزي زيادة الدور الرقابي على المصارف من خلال إلزام المصارف بتطبيق موجبات الحوكمة المصرفية، وإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة في تنفيذها، والتدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة له من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لتأهيل المراجعين الداخليين من أجل القيام بأدوارهم في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

## : Abstract

The study problem is represented in the recent variables in the banking environment which in turn to the expansion of the role of internal audit to contain in its activities the risk management, value addition and the governance role . the importance of the study is illustrated by the presentation of contemporary theoretical literature for important accounting concepts it is the recent trend trends of internal audit and the quality of financial reports. The study aimed to demonstrate the impact of recent trends in internal auditing in improving the quality of financial reports. From the findings of the atudy there is a positive relationship between risk management and the quality of financial reports. The study recommended a number of recommendations including the central bank should increase the supervisory over banks through obligating banks to apply banking governance guidelines and continuous traing and developing the necessary plans and programs for it by professional societies specialized in the field of accounting and auditing .

## المحور الأول : الإطار المنهجي .

### تمهيد :

تمر منظمات الأعمال اليوم بالعديد من التغيرات المتلاحقة حيث أصبحت تعيش في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة ، وقد أدت هذه التطورات الى ظهور مشكلة حيوية تتمثل في انهيار عدد من الشركات الكبرى العالمية ، وتفشي حالات الفساد المالي والدعاوى التي تجري كل يوم نتيجة العائدات غير المشروعة وعمليات التزوير واسعة النطاق التي لم يشهدها التاريخ الطويل للمحاسبة ، بالإضافة الى تورط شركات المحاسبة والمراجعة في ذلك مما ترتب عليه انخفاض الثقة في التقارير المالية المنشورة ، ولغرض إعادة الثقة للأطراف المستفيدة كان لابد من إيجاد حلول تمكن من التأكد من حسن الإدارة في الشركات فكان الاهتمام بتحسين وتطوير عمل المراجعة الداخلية كواحدة من الحلول الأساسية لتلك المشاكل التي تواجه المؤسسات بصورة عامة والمؤسسات المصرفية بصورة أخص ، وقد أدى زيادة الاهتمام بتطوير وتوسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية من قبل المنظمات المهنية الى ظهور اتجاهات جديدة لم تكن ترتادها المراجعة الداخلية من قبل ولكنها ساهمت وبقدر كبير في تلبية احتياجات الإدارة لتقارير مالية أكثر دقة هذه الاتجاهات تتمثل في إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي .

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة منها وجود ثغرات في نظام المراجعة الداخلية، وهناك عوامل شخصية ومهنية تتعلق بالمراجع الداخلي نفسها ، وعند النظر الى جودة التقارير المالية من خلال علاقتها بعملية المراجعة الداخلية وانعكاساتها على متخذي القرارات من مستثمرين أو مساهمين وغيرهم فإن ذلك يتضح من خلال تفسير العلاقة بين دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة التي تنطرق إليها هذه الدراسة .

### مشكلة الدراسة

أدت المتغيرات الحديثة في البيئة المصرفية إلى اتساع دور المراجعة الداخلية لتتضمن أنشطتها إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي ، وقد زادت أهمية هذه الأدوار في ظل التحديات التي تواجهها المصارف من سوء الإدارة وبعض التجاوزات سواء كانت

مالية او إدارية مثل التلاعب في معلومات التقارير المالية السنوية لتحقيق مكاسب محددة وإعطاء معلومات للمستفيدين تفتقر الى المصداقية ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1. الى أي مدى تساهم إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .
2. ماهي القيمة التي يمكن أن تضيفها المراجعة الداخلية للمنشأة من خلال تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .
3. ما هو الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية الذي يمكن أن يساهم في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .

## أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال بعدين أساسيين هما :  
الأهمية العلمية : وتتمثل في :

1. استكمال الجهود العلمية المبذولة في دراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وهي جهود متزايدة ومستمرة ، وتزويد المكتبات العربية والسودانية بها .
2. تقديم أدب نظري معاصر لمفاهيم محاسبية مهمة في الفكر المحاسبي هي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية .
3. الأهمية العملية : وتتمثل في :
  1. دعم التطور في مجال العمل المحاسبي في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة والتي من ملامحها الرئيسية السعي نحو تحسين جودة التقارير المالية.
  2. يؤمل الباحث أن تستفيد الإدارات العليا بالمصارف السودانية من نتائج وتوصيات الدراسة في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق النقاط التالية :

1. بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ( إدارة المخاطر ، إضافة القيمة ، الدور الحوكمي ) في تحسين جودة التقارير المالية .

2. مساعدة متخذي القرار من خلال تقديم مقترحات وتوصيات عن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية يمكن أن تساهم وبصورة فاعلة في تحسين جودة التقارير المالية .

## فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة المخاطر كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .  
الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .  
الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة بين الدور الحوكمي كواحد من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .

## المحور الثاني : الدراسات السابقة

1. دراسة . مجيد عبد زيد حمد (2010)(1): تتضح أهمية الدراسة من خلال إعطاء تصور واضح عن دور التقارير المالية المنشورة للشركات في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرين في سوق الأوراق المالية . هدفت الدراسة الى التعرف على دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرين وذلك من وجهة نظرهم . من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك دور مهم للتقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرون فيما يتعلق بشراء او بيع اسهم هذه الشركات . أوصت الدراسة بتوفير المعلومات الاضافية الاكثر تفصيلا» من التقارير المالية للمستثمرين والتي يمكن ان تساعدهم في توجيه قراراتهم الاستثمارية بالشكل الافضل.
2. دراسة . حسن الطيب عبدالله ( 2010 ) (2): تتضح أهمية الدراسة في انخفاض الثقة في التقارير المالية من قبل مستخدميها نتيجة لتعارض المصالح بين الأطراف التي تقوم باعداد التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها . هدفت

الدراسة الى تحديد آليات حوكمة الشركات ومدى اسهامها في جودة التقارير المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في القصور الذي صاحب جودة التقارير المالية ومدى تاثير لجان المراجعة علي جودة التقارير المالية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن هنالك مجموعة من الآليات والأساليب يمكن أن تستخدم لتحسين جودة التقارير المالية ، وأن إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً للمهنة يمكن أن يعمل على الحد من الممارسات الخاطئة في إعداد التقارير المالية . أوصت الدراسة بضرورة استجابة لجان المراجعة لمطالب مستخدمي التقارير المالية ، وزيادة البحوث والدراسات الأكاديمية التي تتناول كيفية تطوير عمل المراجعة والعمل على رفع مستواها وفعاليتها .

3. دراسة . لقمان محمد صالح (2017م) (3): تمثلت مشكلة الدراسة في الحريات الكبيرة التي تتاح للإدارة في الإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة مما قد يؤثر على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية في شركات المساهمة العامة السودانية . تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والمحاسبة الإبداعية بإعتبارهما من الموضوعات المهمة والحديثة نسبياً . هدفت الدراسة بشكل أساسي الى دراسة العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية كمتغير تابع والأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في شركات المساهمة العامة السودانية كمتغير مستقل . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة العامة السودانية . أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وبصورة فاعلة في شركات المساهمة العامة السودانية . دراسة . 4/ دراسة . عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، عبدالرحمن عادل خليل (2018م) (4): تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير الإهتمام الكافي والعاقل لحقوق المساهمين من قبل إدارة المؤسسة مما قد ينتج عنه أحياناً تخلي المساهمين عن الإستثمار فيها الأمر الذي قد ينتج عنه إنهيارها وإفلاسها ومن ثم خروجها من سوق العمل . هدفت الدراسة الى التعرف عن كيفية حماية المساهمين في إطار الحوكمة وتحقيق العوائد المناسبة . من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية تساهم في تحقيق المعاملة العادلة وغو حقوق المساهمين في المصارف السودانية ، وأن هناك ارتباط قوي بين

إستقلالية المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي في المؤسسة وحقوق المساهمين في المصارف السودانية . أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث العلمية في هذا الموضوع لاسيما الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ومتغيراتها المتمثلة في إدارة المخاطر وإضافة القيمة للمؤسسة .

4. دراسة . محمد حسين حسن (2018م) (5): تمثلت مشكلة الدراسة في بعض نقاط الضعف التي تتعرض لها بعض الشركات بالقطاعين العام والخاص في السودان والتي تؤثر في المراجعة الداخلية وبالتالي تؤثر في جودة التقارير المالية المنشورة . هدفت الدراسة الى بيان العلاقة الموجودة بين العناصر الفنية للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن هناك ضعف في خاصية الملائمة في جودة التقارير المالية ولا توجد عملية تحقق كافية من صحة وسلامة بيانات التقارير المالية المنشورة في الشركات السودانية بالقطاعين العام والخاص . أوصت الدراسة بضرورة متابعة أنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السودانية وتحديثها بانتظام إضافة الى التدريب والتأهيل المستمر للمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات .

5. دراسة . نون جهاد عطية الله (2019م) (6): تمثلت مشكلة الدراسة في الشكوك التي تلازم الوضع الاقتصادي الراهن في مواجهة التحديات التي تلازم السوق التنافسية . تتضح أهمية الدراسة في أن موضوع الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية موضوع حديث كدراسة لم تغطيه الدراسات السابقة بصورة كافية . هدفت الدراسة بشكل أساسي الى توضيح دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في دعم الميزة التنافسية في المصارف السودانية . توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن المراجعة الداخلية تساهم في فحص المعاملات الإئتمانية وتحديد المخاطر المحيطة بالمصارف ، وأن المراجعة الداخلية تقدم مقترحات لمعالجة القصور في الهياكل المالية كما تعمل على الحد من الفشل المالي وزيادة القدرة التنافسية للمصارف . أوصت الدراسة بضرورة وضع معايير ومبادئ مهنية تشجع على الإلتزام بتطوير البيئة التي تمارس فيها المراجعة الداخلية .

مما سبق يتضح للباحث أن الدراسات السابقة التي تناولت جانب الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ركزت على قياس دورها وأثرها على ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلى حقوق المساهمين في اطار الحوكمة ودعم الميزة التنافسية

، وأن الدراسات التي تناولت جانب التقارير المالية المنشورة ركزت على قياس دورها في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات وأثر فاعلية لجان المراجعة عليها ، بينما تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة التقارير المالية المنشورة بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية .

## المحور الثالث : الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به شخص متخصص داخل المنشأة ، وهي وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ سياسات الإدارة التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية ، وقد عرف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة المراجعة الداخلية بأنها ( نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة حيث أنها تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات دراسة المخاطر والرقابة والسيطرة ) (7).

### خصائص المراجعة الداخلية

هناك العديد من الخصائص التي تسمح للمراجع الداخلي بأداء وظيفته بكل كفاءة واقتدار منها الآتي (8):

**. المساعدة في التسيير :** وهي عملية المساعدة التي يقدمها المراجع الداخلي لجميع الموظفين والمسؤولين لمعالجة المشاكل التي تواجه الإجراءات الموضوعية من أجل السيطرة على تسيير المؤسسة كما يساعد في تحسين أداء جميع الموظفين عن طريق تقديمه للنصائح والإرشادات كما يساعد في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية .

**. لا تدكم علي الأشخاص :** بما أن وظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في المساعدة على تحسين الأداء وليس الحكم على الأداء وهذا لا يعني بأن الإقتراحات التي يقدمها المراجع الداخلي لا تؤثر على الأشخاص الخاضعين لعملية الرقابة وإنما يعني عدم إدراج أسماء الأشخاص في تقارير المراجعة .

## الاستقلالية :

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفية في غاية الحساسية فعند ممارستها يجب أن لا يخضع المراجع لأي نوع من أنواع الضغوط التي يمكن أن تبعدها عن الأهداف المرجوة منها . لذا وجب علي المراجع الداخلي أن يتمتع بالاستقلالية أثناء تنفيذ جميع وظائفه وأن لا يكون تحت سلطة أي مصلحة لكن هذه الإستقلالية لا تعطي الحق بأن لا يتقيد بالسياسات والإستراتيجيات العامة داخل المؤسسة .

## أهمية المراجعة الداخلية:

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في عدد من النقاط منها الآتي(9):

1. تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين .
2. حاجة إدارة المنشأة إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام المراجعة الداخلية.
3. زيادة حالات الفشل وافلاس المنشآت : من الاسباب التي أدت الى زيادة حالات الافلاس والفشل في المنشآت ضعف الاداء الرقابي نتيجة لقصور في استقلالية مجلس الادارة وانخفاض دور اللجان ، كما أن غياب المراجعة الداخلية أدى الى الاعتراف بها واعتبارها مهنة مستقلة لها مقوماتها وأهدافها.
4. تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوق بها بعد تحول المراجعة الخارجية إلى أسلوب المراجعة الاختيارية واتباع أسلوب اللامركزية في المنشأة الكبيرة وتساعد في تخصيص الموارد المتاحة بصورة مثلى(10).
5. تتبع مسار المراجعة والتأكد من الإلتزام بالإجراءات الموضوعية ومن كفاءة وفعالية الأداء الإداري .
6. أدى ظهور وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة الحاجة للمراجعة الداخلية حيث أنه بموجب تطبيق هذه المبادئ يجب على المساهمين أن يختاروا كل من المراجع الخارجي والداخلي بناء على توصية لجنة المراجعة وليس بترشيح الإدارة التنفيذية للشركة كما تشكل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين حتى تكون مستقلة وبالتالي تقوم بتوفير الاستقلالية لمراجع(11).
7. بعض المنشآت لها فروع متباعدة عن المركز الرئيسي مما أدى إلى ضرورة

الحاجة لتتبع سير العمل بتلك الفروع ومعرفة ما يتم بها من معاملات والتأكد من أن العمل يتم فيها وفقاً للسياسات الخطط الموضوعة من المركز مما يحتم وجود نظام مراجعة داخلية فعالية بتلك الفروع لغرض الرقابة اللازمة عليها(12).

## أنواع المراجعة الداخلية :

تنقسم المراجعة الداخلية الى قسمين رئيسيين هما(13):

### 1. المراجعة الإدارية:

هي الفحص الشامل للمنشأة ككل لتقييم الأنظمة المختلفة وتقييم رقاباتها الادارية وادائها التشغيلي وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الاهداف الادارية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة الاداء الاقتصادي للعمليات التشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والانظمة ويطلق عليها المراجع التشغيلية ومراجعة الاداء والمراجعة الوظيفية وجميع هذه المصطلحات تهدف الى وصف عملية المراجعة التي هدفها وصف فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط المنشأة .

### 2. المراجعة المالية:

هي الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الادارية واي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً وتعرف ايضا بمراجعة العمليات حيث تهدف الى التأكد من سلامة إتمام العمليات المختلفة عن طريق التحقق من إلتزام القائمين على اداء تلك العمليات بالسياسات الإدارية والمالية والمحاسبية .

الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية

تتمثل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي .

### 1. إدارة المخاطر

تعرف المخاطر بانها جميع التهديدات أو الاثار السلبية التي تتعرض لها منشآت الاعمال في الوقت الحالي أو قد تتعرض لها في المستقبل او الناتجة عن احداث وتصرفات غير مرغوب فيها والتي تعوق او قد تعوق المنشأة في تحقيق أهدافها سواء أهدافها في الأجل القصير والتي تتمثل عادة في تقديم سلعة او خدمة تحقق لها مستوي ربحية معين أو في الأجل الطويل والتي تتمثل في البقاء والإستمرار في المستقبل(14)، كما

أكدت بعض الدراسات على أن قيام المراجع الداخلي بفحص نظام الرقابة الداخلية إدارة المخاطر يحسن كثيراً من جودة التقارير المالية في ظل تنوع أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق الملائمة والموثوقية على القوائم المالية(15).

أهداف إدارة المخاطر : تتمثل أهداف إدارة المخاطر في النقاط التالية(16):

1. التحقق من وجود إطار جيد من أدوات الرقابة الكافية لتحقيق المخاطر .
2. تخفيض المفاجآت التشغيلية والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت .
3. تحسين عملية تخفيض الأموال وتحديد الإحتياجات الكلية من الأموال لمواجهة المخاطر .

4. تحديد مخاطر المنشآت المتعددة والمتداخلة والتي تؤثر على قطاعات مختلفة داخل المنشأة .

5. تحسين قرارات التفاعل مع المخاطر والتي تتمثل في تجنب المخاطر ، تخفيف المخاطر ، المشاركة في المخاطر، قبول المخاطر .

دور المراجع الداخلي في المنشآت التي توجد بها إدارة المخاطر :

تصمم نظم إدارة المخاطر طبقاً لطبيعة نشاط المنشأة وحجمها وتعدد عملياتها والمتغيرات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على نشاطها ، وسياسات إدارة المخاطر التي قد تكون رسمية أو غير رسمية ، وقد تدمج في إدارة المخاطر في واحدة من وحدات المنشأة أو تتركز في مستوى إداري معين وكذلك عملية تقييم المخاطر إما أن تكون كمية أو حكيمة ، وتختار كل منشأة المنهجية التي تطبقها لتنفيذ إدارة المخاطر(17).

2. القيمة المضافة للمنشأة :

يعتبر مصطلح إضافة القيمة من المصطلحات شائعة الاستخدام في جميع المجالات تقريباً ، وتعني القيمة المضافة في المراجعة لداخلية أن تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة للمنشأة وأصحاب المصالح المرتبطين بها عندما توفر تأكيد موضوعي وتساهم بكفاءة وفعالية في عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ، وتعني أيضاً قدرة المنشأة على تحقيق النمو المريح وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين وتلعب المراجعة الداخلية دوراً فعالاً في ذلك إذ يعد تعظيم أو اضافة قيمة للمنشأة الهدف الرئيسي لها(18)، ويمكن تعريفها بأنها : أي نشاط أو عملية تعمل علي تعظيم حق المساهم في موارد المنشأة وذلك بعد الوفاء بكل المطالبات المستحقة علي مواردها ، ويمكن قياس القيمة المضافة للمراجعة الداخلية للمنشأة من خلال العديد من الطرق منها الآتي(19):

أ. قبول التوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية للمنشأة .

- ب. استقصاء رضا المستفيدين من خدمات المراجعة الداخلية .
  - ت. اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعة الداخلية.
  - ث. نسبة انخفاض المخاطر نتيجة لخدمات المراجعة الداخلية .
  - ج. العائد المتوقع بسبب تطبيق توصيات المراجعين الداخليين .
- دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمنشأة:

تعمل منشآت الأعمال في خدمة المستفيدين الحاليين في القيام بتحسين جودة المنتج أو الخدمة المقدمة وتأمين وحماية المعلومات الخاصة بالمنشأة والمحافظة علي سرية وخصوصية تلك المعلومات علي موقع المنشأة علي شبكة الإنترنت في ظل أنشطة التجارة الإلكترونية حيث أدت التحديات التي تواجه منشآت الأعمال والتي منها المنافسة العالمية نتيجة للتحويل إلي اقتصاديات السوق إلي تركيز منشآت الأعمال علي تعظيم القيمة المتحققة ، كذلك يحتاج المستفيدون إلي وجود تقارير وقوائم مالية دقيقة وفي الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليها حيث يأتي هدف تلبية إحتياجات المستفيدين وتعظيم الفائدة أو إضافة قيمة للمنشأة من خلال تعظيم القيمة المتحققة للمستفيدين كانت لها الأولوية من حيث الأهمية النسبية حيث تساهم المراجعة الداخلية بشكل مباشر في الحد من حالات الغش والتلاعب وحماية المنشأة من الانهيار والتعرض لأزمات مالية ينعكس في النهاية علي تحقيق أهداف المنشأة وإضافة قيمة لها(20).

## . الدور الحوكمي في المراجعة الداخلية : مفهوم الحوكمة

الحوكمة هي نظام يتم من خلاله توجيه إدارات الشركة إلى تحقيق أهدافها ويحدد ويضع قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة ، وعرفت بأنها تلك الإجراءات التي يتبعها حملة الأسهم بنية تحقيق إدارة أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة ورقابة كافة أنشطتها(21). وتؤدي الحوكمة الفعالة للشركات الى ضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، كما تؤدي أيضاً الى تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات الاجنبية(22).

## أهداف حوكمة الشركات

برزت حوكمة الشركات كضرورة عملية لمواجهة الخلل الذي أصاب الهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة وما صاحبها من ظهور مشاكل تتعلق بالفساد

وعدم الشفافية في المعلومات وسوء الإدارة يمكن تلخيص أهم أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية(23):

- أ. ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ب. ضمان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة .
- ج. توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.
- د. ضمان وجود القوانين وتشريعات وإجراءات واضحة ودقيقة تبين كيفية وتوقيت إجراءات خصصة الشركات.

## دور المراجعة الداخلية في تفهيم الحوكمة كأحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية يجب أن يكون لها موقع مميز في الهيكل الإداري في ظل وجود نظام حوكمة الشركات بحيث يكون هذا الموقع مرتبطاً مع العضو المنتدب مباشرة دون تدخل الإدارة التنفيذية وأن تكون المراجعة الداخلية مستقلة استقلالاً تاماً عن الإدارة حتى تكون أكثر فعالية ويمكن الإعتماد عليها فإذا كانت إدارة المراجعة الداخلية مستقلة عن الإدارة فإن ذلك يمكن المراجع الداخلي من تأدية مهامه المطلوبة وهي كالتالي :

1. الإشراف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة .
2. ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة بهدف حفظ أصولها والاستخدام الأمثل لها .
3. تقييم ودراسة وفحص أنشطة الشركات بهدف مساعدة كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي في أداء أهدافهم .

## المحور الرابع : التقارير المالية المنشورة .

### مفهوم التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية أهم مصادر توفير المعلومات عند المنشأة والتي يعتمد عليها مختلف صانعي القرار في صناعة قراراتهم الاقتصادية ، تعرف التقارير المالية بأنها كل وسائل توصيل المعلومات المحاسبية والتي لا تقتصر على القوائم المالية .

وعرفت أيضاً القوائم المالية بأنها المنتج النهائي للمحاسبة والتي تعد لغرض إمداد المستفيدين منها بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وأن القوائم المالية جزء من التقارير المالية من الصعب وضع حد فاصل بينهما لأنها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها غير أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية تحتاج لمعلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية(24).

## أهداف التقارير المالية

في العام (1971م) قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بتكوين لجنة لتحديد أهداف التقارير المالية عرفت بلجنة تروبولد (True Blood) وقد جاء في تقرير اللجنة ان أهداف التقارير المالية تتلخص في الآتي(25):

1. الهدف الأساسي من التقارير المالية هو التزويد بالمعلومات الملائمة لمتخذي القرارات الاقتصادية .
2. خدمة المستفيدين الذين تتوفر لهم سلطة محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي لتقويم النشاط الاقتصادي للمنشأة .
3. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل لتنبؤ والمقاربة وتقويم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد .
4. تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق أهدافه الأساسية .
5. تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن الأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقاربة وتقويم المقدرة الكسبية للمشروع .
6. تقديم معلومات مالية تفيد في التنبؤ بالعمليات المالية المتوقعة ذات الآثار النقدية المهمة .
7. تقديم معلومات عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس والتي تؤدي دوراً مهماً في وسطه الاجتماعي .

## أقسام التقارير المالية

تنقسم التقارير المالية الى قسمين هما(26):

1. تقارير مالية أساسية : وهي التي يتم إعدادها بصورة منظمة ودورية من

الحسابات ، وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية ، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) مجموعة متكاملة من التقارير المالية يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية هي قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفق النقدي ن وقائمة التغير في حقوق الملاك .

2. تقارير مالية ملحقة : وهي تلك التقارير التي تعد إما ملحقات للتقارير الأساسية كتقارير التحليل المالي والمؤشرات الأخرى ، أو تقارير داخلية تعد من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة ، وتخدم التقارير الملحقة أهداف المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف في أغلب الأحيان وتقوم الوحدات المحاسبية بإعدادها إما طوعية أو بناءً على توصيات محاسبية من الجمعيات المهنية لمقابلة تنظيم أوضاع معينة .

## مفهوم جودة التقارير المالية

تتمثل جودة التقارير المالية في مدى صدق هذه القوائم ، مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ، مدى الإعتماد عليها ، مدى ملائمتها لإتخاذ القرار ، مدى سلامة العرض لبنود تلك القوائم ، مدى الإفصاح الذي يمكن أن تحتويه تلك القوائم والذي يمكن أن يتعارض مع تكلفة إعدادها ، ومدى إعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ويمكن أن نعرف جودة التقارير المالية بأنها هي تلك التقارير التي تتصف بمصدقية ما يمكن أن تحققه من منفعة للمستفيدين منها مع خلوها من أي تحريف أو تضليل ، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها . وتعرف بأنها تحقيق التميز في ما تقدمه الوحدات الاقتصادية من الخدمات أو المنتجات المالية التي تكون بمثابة مخرجات النظام المحاسبي(27).

## أهمية جودة التقارير المالية

ترجع أهمية جودة التقارير المالية الى الدور الذي تلعبه المعلومات الواردة بتلك التقارير حيث يساعد التقرير عن معلومات مالية عالية الجودة تتسم باكتمال المحتوى والشفافية على تخفيض نسبة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومتخذي

القرارات خاصة المستثمرين حيث تتطلع إدارة المنشآت بحكم موقعها الوصول الى كافة المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قراراتها، وتساعد في تخفيف تكلفة رأس المال عن طريق تخفيض عدم التأكد المحيط بمخاطر وعوائد الإستثمارات، كما تساعد أيضاً على التخصيص الأمثل للموارد عن طريق توضيح تلك الفرص التي تقوم بخلق قيمة وبالتالي زيادة كفاءة عمل المنشأة وزيادة النمو الاقتصادي لها(28).

## قياس جودة التقارير المالية

على الرغم من تركيز بعض الهيئات والمنظمات على أهمية التقارير المالية عالية الجودة إلا أن إحدى المشاكل الأساسية التي توجد في الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس الجودة في التقارير المالية للحكم على مدى تحققها(29). وقد تعددت طرق قياس ومؤشرات جودة التقارير المالية المقترحة بواسطة الدراسات المعنية بقياس جودة التقارير المالية، وبينما كان هناك إتجاه محاسبي يقوم بقياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر من خلال الإعتماد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية كان هناك إتجاه آخر يقوم بقياس جودة التقارير المالية بشكل غير مباشر من خلال الإعتماد على جودة الدخل كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية، ويعتمد المحاسبون والمستفيدون من القوائم المالية في تقييم جودة التقارير المالية على بعض النماذج لجهات وهيئات محاسبية ومالية مهنية وأخرى تنسب لجهات بحثية أكاديمية وتتمثل أبرز تلك النماذج في الآتي(30):

- نموذج خصائص جودة المعلومات .
- نموذج القيمة الملائمة للمعلومات .
- نموذج كمية الإفصاح .
- نموذج جمعية إدارة الإستثمار والبحوث .
- نموذج المركز الدولي للبحث والتحليل .
- نموذج مؤسسة إستاند بور (S&P) المالية الأمريكية .

يرى الباحث أنه على الرغم من تعدد طرق قياس جودة التقارير المالية إلا أن من الأفضل قياس جودة التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة حيث تعتبر مقياساً شاملاً ومباشراً للأطراف المستفيدة بصورة عامة ومراجعي الحسابات بصفة أخص وذلك لأن رأي مراجعي الحسابات يعمل على إضفاء الثقة على القوائم والتقارير

المالية وتأكيد مصداقيتها ، بل أن جودة التقارير المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة المؤهلات العلمية والكفاءات والخبرات العملية للمراجعين الداخليين مما يزيد من مستوى الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات المالية وينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية .

## المحور الخامس : الدراسة الميدانية .

### منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي ، وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة ، وتحقيقاً لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الاطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الاطلاع على ماتوفر من الدراسات السابقة للاستفادة منها في تصميم محاور الإستبانة حيث تهدف هذه المحاور الى قياس آراء مجتمع الدراسة حول الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة .

### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من العاملين بعدد من المصارف التجارية بالسودان بصورة عامة والمراجعين الداخليين بهذه المصارف بصورة أخص ( البنك الزراعي السوداني ، بنك أمدرمان الوطني ، بنك فيصل الإسلامي السوداني ) ، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الإطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الإطلاع على ما توفر من الدراسات السابقة للإستفادة منها في تصميم محاور الإستبانة ، وقام بتوزيع عدد (60) استمارة استبانة على المستهدفين ، واستجاب عدد (60) فرداً أي ما نسبته (100%) من المستهدفين ، حيث أعادوا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة ، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الأفراد من مختلف الأعمار ، الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية ، الأفراد من مختلف التخصصات العلمية ، الافراد من مختلف المؤهلات المهنية ، الافراد من مختلف سنوات الخبرة .

جدول رقم ( 1 )

التوزيع التكراري لمتغيرات أفراد عينة الدراسة

النسبة	العدد	المتغير	
8%	5	من 30 وأقل من 35 سنة	العمر
12%	7	من 35 وأقل من 40 سنة	
20%	12	من 40 وأقل من 45 سنة	
60%	36	أكثر من 45 سنة	
50%	30	بكلاريوس	المؤهل العلمي
10%	06	دبلوم عال	
25%	15	ماجستير	
15%	09	دكتوراة	
65%	39	محاسبة	التخصص العلمي
20%	12	مصارف	
05%	03	إقتصاد	
10%	06	أخرى	
30%	18	زمالة سودانية	المؤهل المهني
13%	08	زمالة عربية	
07%	04	زمالة أمريكية	
17%	10	زمالة بريطانية	
33%	20	بدون	
08%	05	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
08%	05	من 5 سنوات وأقل من 10 سنة	
10%	06	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	
20%	12	من 15 سنوات وأقل من 20 سنة	
54%	32	أكثر من 20 سنة	

وصف أداة الدراسة

أرفق مع أداة الدراسة (الاستبانة) خطاب للمبحوث تم فيه التنوير بموضوع الدراسة وهدفها والغرض منها . وأحتوت الاستبانة على قسمين رئيسين :  
القسم الأول : تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني،

سنوات الخبرة.

القسم الثاني : يحتوي هذا القسم على عدد (28) عبارة ، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على أربعة محاور حسب فرضيات الدراسة كما يلي :

- المحور الأول: تتضمن (7) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .
- المحور الثاني: تتضمن (7) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين إضافة القيمة في المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة.
- المحور الثالث: تتضمن (7) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين إدارة الدور الحوكمي في المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .
- المحور الرابع: تتضمن (7) عبارات خصصت لتوضيح العلاقة بين جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع وإدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي كمتغيرات مستقلة .

## الثبات والصدق الإحصائي

ولحساب صدق وثبات الاستبيان قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (2)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على محاور الاستبيان

المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأول	0.73	0.84	0.92
الثاني	0.77	0.87	0.93
الثالث	0.78	0.88	0.94
الرابع	0.84	0.91	0.96
الاستبيان كاملاً	0.80	0.89	0.94

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات

أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة ، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) وقريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكييين جداً بما يحقق أغراض الدراسة ، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

## التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

التحليل الوصفي لعبارات المحور الاول : التحليل الوصفي لعبارات محور إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير المستقل لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري والتجانس في الإجابات وذلك كما في الجدول رقم (3) .

جدول (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إدارة المخاطر

ت	العبارة	التكرار والنسبة %			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1	تساهم المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصرف من خلال الأتي: فحص جميع المعاملات الائتمانية بالشركات .	53 44.2%	58 48.3%	7 5.8%	2 1.7%
2	رفع كفاءة طرق الرقابة لتجنب المخاطر .	49 40.8%	66 55.0%	5 4.2%	0 0.0%
3	قياس المخاطر التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعتها ومسبباتها .	48 40.0%	61 50.8%	9 7.5%	2 1.7%
4	تحليل المخاطر لمعرفة علاقتها بالأخطار الأخرى .	31 25.8%	72 60.0%	17 14.2%	0 0.0%
5	إعداد تقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة .	33 27.5%	65 54.2%	16 13.3%	6 5.0%

0	3	18	69	30	6	بناء وعي ثقافي من خلال التقارير عن الاخطار التي تمت مواجهتها .
0.0%	2.5%	15.0%	57.5%	25.0%		
0	5	8	66	41	7	اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل الأخطار حسب درجة الأمان والتكلفة .
0.0%	4.2%	6.7%	55.0%	34.2%		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية ( أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق ) ، وللتحقق من صحة المتغير ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (4) .

#### جدول رقم (4)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إدارة

#### المخاطر

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	فحص جميع المعاملات الائتمانية بالشركات .	4.00	0.669	أوافق
2	رفع كفاءة طرق الرقابة لتجنب المخاطر .	4.00	0.564	أوافق
3	قياس المخاطر التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعتها ومسبباتها.	4.00	0.744	أوافق
4	تحليل المخاطر لمعرفة علاقتها بالأخطار الأخرى .	4.00	0.624	أوافق
5	إعداد تقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة .	4.00	0.782	أوافق
6	بناء وعي ثقافي من خلال التقارير عن الاخطار التي تمت مواجهتها .	4.00	0.708	أوافق
7	اختيار أنسب وسيلة لإدارة الأخطار حسب درجة الأمان والتكلفة	4.00	0.737	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (4) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية.

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.56 - 0.86) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني : التحليل الوصفي لعبارات محور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير التابع لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري والتجانس في الإجابات وذلك كما في الجدول رقم (5) .

جدول (5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات إضافة القيمة

ت	العبرة	التكرار والنسبة %			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1	تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة من خلال الأتي: توفر الإستقلالية الكافية لأداء عمل المراجع بالمصرف .	47	50	15	8
		39.2%	41.7%	12.5%	6.7%
2	المعرفة التامة بمعايير الجودة البيئية اللازمة لمواجهة الأزمات .	40	68	11	1
		33.3%	56.7%	9.2%	0.8%
3	الإلمام بطبيعة ونشاط عمليات المصرف وأنشطته التشغيلية .	31	70	16	3
		25.8%	58.3%	13.3%	2.5%
4	تقييم جميع الأنشطة بالمصرف لإكتشاف نقاط القوة والضعف .	30	64	24	2
		25.0%	53.3%	20.0%	1.7%
5	الاعتماد على الفرص التي تمكن من تقليل الخسائر.	30	66	24	0
		25.0%	55.0%	20.0%	0.0%
6	مراقبة مدى إتزام كافة إدارات المصرف بمقومات الجودة .	38	67	13	2
		31.7%	55.8%	10.8%	1.7%

0	2	10	76	32	المساهمة في تبني برامج موجهة نحو مصادر ربحية جديدة .	7
0.0%	1.7%	8.3%	63.3%	26.7%		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (5) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية ( أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق ) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (6).

#### جدول رقم (6)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إضافة القيمة

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	توفر الإستقلالية الكافية لأداء عمل المراجع بالمصرف .	4.00	0.879	أوافق
2	المعرفة التامة بمعايير الجودة البيئية اللازمة لمواجهة الأزمات .	4.00	0.641	أوافق
3	الإلمام بطبيعة ونشاط عمليات المصرف وأنشطته التشغيلية .	4.00	0.700	أوافق
4	تقييم جميع الأنشطة بالمصرف لإكتشاف نقاط القوة والضعف .	4.00	0.722	أوافق
5	الاعتماد على الفرص التي تمكن من تقليل الخسائر.	4.00	0.672	أوافق
6	مراقبة مدى إتزام كافة إدارات المصرف بمقومات الجودة .	4.00	0.682	أوافق
7	المساهمة في تبني برامج موجهة نحو مصادر ربحية جديدة .	4.00	0.630	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (6) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني (4)

وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية .

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.63 - 0.87)

وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث : التحليل الوصفي لعبارات محور الحوكمة في المراجعة الداخلية : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير التابع لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم عبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول رقم (7) .

جدول (7)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحوكمة

ت	العبرة	التكرار والنسبة %			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق
1	تساهم المراجعة الداخلية في حوكمة المصارف بالآتي: تقديم تأكيد مستقل وموضوعي عن مدى فعالية إجراءات الرقابة .	48 40.0%	61 50.8%	9 7.5%	2 1.7%
2	تطوير المبادئ التي يتم بواسطتها إدارة المصرف الخاصة بالإدارة والموظفين .	27 22.5%	57 47.5%	27 22.5%	8 6.7%
3	توفير معلومات تتسم بدرجة المصدقية والشفافية عن إدارة الخطر بالمصرف .	24 20.0%	63 52.5%	30 25.0%	3 2.5%
4	إرساء قواعد الشفافية بما يضمن حماية أصحاب المصالح المختلفة .	27 22.5%	68 56.7%	22 18.3%	3 2.5%
5	معالجة الخلل في الهياكل المالية مما يجنب المصرف حالة التعسر والإفلاس.	27 22.5%	74 61.7%	14 11.7%	5 4.2%

0	4	21	63	32	تنفيذ السياسات التي من شأنها منع وتقييد الممارسات التي تضعف عملية الحوكمة .	6
0.0%	3.3%	17.5%	52.5%	26.7%		
0	2	23	64	31	مناقشة المشاكل التي يتعرض لها المصرف بصورة آنية .	7
0.0%	1.7%	19.2%	53.3%	25.8%		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (7) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحوكمة في المراجعة الداخلية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحوكمة

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	تقديم تأكيد مستقل وموضوعي عن مدى فعالية إجراءات الرقابة .	4.00	0.679	أوافق
2	تطوير المبادئ التي يتم بواسطتها إدارة المصرف الخاصة بالإدارة والموظفين .	4.00	0.879	أوافق
3	توفير معلومات تتسم بدرجة المصداقية والشفافية عن إدارة الخطر بالمصرف .	4.00	0.738	أوافق
4	إرساء قواعد الشفافية بما يضمن حماية أصحاب المصالح المختلفة .	4.00	0.716	أوافق
5	معالجة الخلل في الهياكل المالية مما يجنب المصرف حالة التعسر والإفلاس.	4.00	0.716	أوافق
6	تنفيذ السياسات التي من شأنها منع وتقييد الممارسات التي تضعف عملية الحوكمة .	4.00	0.761	أوافق

7	مناقشة المشاكل التي يتعرض لها المصرف بصورة آنية	4.00	0.721	أوافق
---	---	------	-------	-------

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (8) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور الحوكمة في المراجعة الداخلية .

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.67 - 0.89) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفي لعبارات المحور الرابع : التحليل الوصفي لعبارات محور جودة التقارير المالية : يتم حساب التوزيع التكراري والوسيط لعبارات المتغير المستقل لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول رقم (9) .

جدول (9)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور جودة التقارير

المالية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1	معلومات التقارير المالية في المصارف قابلة للفهم من قبل المستفيدين خاصة غير ذوي العلاقة بالمحاسبة .	50 41.7%	59 49.2%	11 9.2%	0 0.0%
2	معلومات التقارير المالية لها القدرة التنبؤية عن نتائج القرارات الإستثمارية بالمصارف .	49 40.8%	63 52.5%	8 6.7%	0 0.0%
3	معلومات التقارير المالية في المصارف لها القدرة على التقييم الإرتدادي للقرارات المستقبلية الخاصة بالمستفيدين .	67 55.8%	50 41.7%	1 0.8%	2 1.7%

0	0	3	56	61	عند تغيير السياسات المحاسبية تراعي المصارف مدى تأثير هذه السياسات على معلومات التقارير المالية .	4
0.0%	0.0%	2.5%	46.7%	50.8%		
0	0	6	65	49	عند إعداد التقارير المالية تمتاز المصارف بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .	5
0.0%	0.0%	5.0%	54.2%	40.8%		
0	6	7	77	30	عند إعداد التقارير المالية يتم التأكد من عدم استغلال إدارة المصارف للمرونة المتاحة لها .	6
0.0%	5.0%	5.8%	64.2%	25.0%		
0	6	4	62	48	معلومات التقارير المالية في المصارف تعبر عن الأحداث التي حدثت فعلياً خلال الفترة المالية .	7
0.0%	5.0%	3.3%	51.7%	40.0%		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (9) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور جودة التقارير المالية ( أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق ) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (10) .

جدول رقم (10)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور جودة التقارير المالية

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	معلومات التقارير المالية قابلة للفهم من قبل المستفيدين خاصة غير ذوي العلاقة بالمحاسبة .	4.00	0.637	موافق
2	معلومات التقارير المالية لها القدرة التنبؤية عن نتائج القرارات الإستثمارية بالمصارف .	4.00	0.601	موافق
3	معلومات التقارير المالية لها القدرة على التقييم الإرتدادي للقرارات المستقبلية الخاصة بالمستفيدين .	5.00	0.608	موافق بشدة

4	عند تغيير السياسات المحاسبية تراعي المصارف مدى تأثير هذه السياسات على معلومات التقارير المالية .	5.00	0.550	موافق بشدة
5	عند إعداد التقارير المالية تمتاز المصارف بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .	4.00	0.577	موافق
6	عند إعداد التقارير المالية يتم التأكد من عدم استغلال إدارة المصارف للمرونة المتاحة لها .	4.00	0.710	موافق
7	معلومات التقارير المالية تعبر عن الأحداث التي حدثت فعلياً خلال الفترة المالية .	4.00	0.753	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (10) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور جودة التقارير المالية .
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.53 - 0.82) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات ، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

## تليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها بخصوص الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة التقارير المالية المنشورة ، تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة « أوافق بشدة »، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة « أوافق »، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة « محايد »، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة « لا أوافق »، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة « لا أوافق بشدة » حسب متطلبات التحليل الإحصائي حيث يتم تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية وبعد ذلك سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للتأكد من صحة فرضيات الدراسة .

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي : توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة المخاطر كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة . وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي

البسيط في بناء النموذج حيث أن إدارة المخاطر كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (11) .

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين إدارة المخاطر و جودة التقارير المالية المنشورة

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	9.816	3.718	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	5.846	0.167	$\hat{B}_1$
			0.73	معامل الارتباط (R)
			0.53	معامل التحديد ( $R^2$ )
			18.407	أختبار (F)
$\hat{y} = 3.718 + 0.167x_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (11) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إدارة المخاطر كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73) .

2. بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.53)، هذه القيمة تدل على ان إدارة المخاطر كمتغير مستقل يساهم بـ (53%) في جودة التقارير المالية المنشورة (المتغير التابع) .

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F (18.407) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000) .

4. 0.167: وتعني زيادة إدارة المخاطر وحدة واحدة تزيد جودة التقارير المالية المنشورة بـ 17% .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن « توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة المخاطر كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » قد تحققت.

## - عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي : « توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن إضافة القيمة كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ممثل بـ ( y) واذلك كما في الجدول رقم (12) .

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين إضافة القيمة و جودة التقارير المالية المنشورة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	8.449	3.376	$\hat{B}_0$
معنوية	0.010	2.607	0.225	$\hat{B}_1$
			0.75	معامل الارتباط ( R )
			0.56	معامل التحديد ( R <sup>2</sup> )
النموذج معنوي			20.797	أختبار ( F )
$\hat{y} = 3.376 - 0.225x_2$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020 م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (12) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إضافة القيمة كمتغير مستقل و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).

2. بلغت قيمة معامل التحديد ( R<sup>2</sup> ) (0.56)، هذه القيمة تدل على ان إضافة

القيمة كمتغير مستقل يساهم بـ (56%) في جودة التقارير المالية المنشورة (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F(20.797)) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 0.225: وتعني زيادة إضافة القيمة وحدة واحدة تزيد جودة التقارير المالية المنشورة بـ 23%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: « توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي: « توجد علاقة ذات دلالة بين الدور الحوكمي كواحد من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الدور الحوكمي كمتغير مستقل ممثل بـ (x3) وجودة التقارير المالية المنشورة تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الدور الحوكمي و جودة التقارير المالية المنشورة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنو ية	0 . 0 0 0	9 . 1 9 4	2.931	$\hat{B}_0$
معنو ية	0 . 0 0 0	4 . 6 8 0	0.370	$\hat{B}_1$
			0.77	معامل الارتباط (R)
			0.59	معامل التحديد ( $R^2$ )
		النموذج معنوي	21.908	أختبار (F)
$\hat{y} = 2.931 - 0.370x_3$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020 م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (13) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي كمتغير مستقل و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.77).

2. بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.59)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي كمتغير مستقلة تساهم ب (59%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F(21.908) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 0.370: وتعني زيادة الدور الحوكمي وحدة واحدة تزيد جودة التقارير المالية المنشورة بـ 37%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: « توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » قد تحققت.

تحليل الإنحدار الخطي المتعدد .

فيما يلي يستعرض الباحث نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على جودة التقارير المالية وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على جودة التقارير المالية .

التفسير	القيمة الاحتمالية(Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.241	2.035	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	3.202	0.102	$\hat{B}_1$
معنوية	0.000	6.172	0.011-	$\hat{B}_2$
معنوية	0.000	4.203	-0.211	$\hat{B}_3$
			0.84	معامل الارتباط المتعدد ( R )

	0.71	معامل التحديد ( $R^2$ )
النموذج معنوي	53.484	أختبار ( $F$ )
النموذج $\hat{y} = 2.035 - 0.102x_1 - 0.011x_2 - 0.211x_3 - 0.097x_4 + 0.369x_5$		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (14) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إدارة المخاطر وإضافة القيمة والحوكمة وجودة التقارير المالية ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.84) .

2. بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.71)، هذه القيمة تدل على أن إدارة المخاطر وإضافة القيمة والحوكمة كمتغيرات مستقلة تساهم (71%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار ( $F$  (53.484) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية ، محور إدارة المخاطر ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.202) وهي عند مستوى أقل (0.000)، محور إضافة القيمة بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.172) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، محور الحوكمة بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.203) وهي عند مستوى أقل من (0.000) ، وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة ( إدارة المخاطر وإضافة القيمة والحوكمة ) على المتغير التابع ( جودة التقارير المالية ) .

## المحور السادس : النتائج والتوصيات . أولا : النتائج .

وعلى ضوء الدراسة النظرية ، وبعد عملية التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه على البيانات التي تم التوصل إليها عن طريق الدراسة الميدانية فقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج هي :

1. توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية ، ويرجع ذلك لما تلعبه إدارة المخاطر من دور في تحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها المصارف ودراسة مدى قدرتها على السيطرة عليها خاصة تلك

- المتعلقة بالمعاملات والتسهيلات الائتمانية .
2. توجد علاقة طردية بين جودة التقارير المالية ومحور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية ، فكلما كانت التقارير المالية بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة والموثوقية كلما زادت الثقة في التعاملات مع المصارف .
  3. ترتفع جودة التقارير المالية عند تفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية ، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين أصحاب المصالح .

## ثانياً : التوصيات .

- وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بالآتي :
1. الاهتمام بدعم إدارة المخاطر من خلال التأكيد على مدى فعالية وكفاية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية بالمصارف ، والتأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي والتثبت من صدق ماتتضمنه السجلات من بيانات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .
  2. العمل على إضافة القيمة للمصارف من خلال المساهمة بكفاءة وفعالية في عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ، وتوفير التأكيدات الموضوعية عن صحة ومصداقية التقارير المالية .
  3. العمل على نشر مفهوم وثقافة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصارف بشكل أوسع من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم للحوكمة ، والكشف عن المخالفات ومواطن الضعف أو القصور في مراحل العمليات والأداء داخل المصارف وآليات التنفيذ والمتابعة .
  4. على البنك المركزي زيادة الدور الرقابي على المصارف من خلال إلزام المصارف بتطبيق موجهات الحوكمة المصرفية ، وإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة في تنفيذها .
  5. التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة له من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لتأهيل المراجعين الداخليين من أجل القيام بأدوارهم في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

## المصادر والمراجع :

- (1) مجيد عبد زيد حمد (2010م) ، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الإستثمار في أسهم الشركات ، بغداد : جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12، العدد 4، ص ص 191 - 218.
- (2) حسن الطيب عبدالله ( 2010 ) ، فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية ، الخرطوم : جامعة السودان ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة .
- (3) لقمان محمد صالح ( 2017 م ) ، الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة .
- (4) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، عبدالرحمن عادل خليل ( 2018م ) ، أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة ، بغداد : الجامعة العراقية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الدنانير ، العدد الرابع عشر ، ص ص 396-423 .
- (5) محمد حسين حسن ( 2018م ) ، العناصر الفنية للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة
- (6) نون جهاد عطية الله ( 2019 م ) ، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في دعم الميزة التنافسية الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة .،
- (7) ثناء علي القباني ( 2011 م ) ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر ، ص 31.
- (8) توفيق مصطفى أبو رقة (1991 م) ، تدقيق ومراجعة الحسابات ، عمان: دار الكنزي للطباعة والنشر ، ص85.
- (9) أبرار بنت عبد الغني بن جبر الجرعاني ( 2015م ) دور المراجعة الداخلية في تفعيل الدور الرقابة في البنوك السعودية ، القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية

- (10) أسعد مبارك حسين وآخرون ( 2016م ) دور المراجعة الداخلية في تقوم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عمادة البحث العلمي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 1 ، ص 7 .
- (11) حسين أحمد دحدوح ( 2008م ) ، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، دمشق : جامعة دمشق كلية الاقتصاد مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، ص 269 .
- (12) يوسف محمد الأمين عثمان ( 2009م ) ، أثر التطور التقني على دور المراجعة الداخلية ، الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص ص 35-36 .
- (13) عمرو يس ( 2006م ) دور المراجعة الداخلية في زيادة كفاءة وفاعلية البيانات والمعلومات المالية، الخرطوم : المؤتمر العلمي المهني الأول لإتحاد المحاسبين والمراجعين السودانيين بالتعاون مع المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونية ، ص 14 .
- (14) محمد عبد الحافظ عبد العال ( 2005 م ) ، إستراتيجيات تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر ، القاهرة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد 2 ، ص 133 .
- (15) S, Lin, et, (2011) the role of the internal Audit Function in the Detection and Ddisclosure of internal weaknesses, USA : the Accounting Review, .vol. 86, No. 1, P. 287
- (16) عيد أحمد كتش ( 2007م ) ، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ( بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد 1 ، العدد 1 ، ص 133 .
- (17) جيهان طه خليل ( 2008م ) ، تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي ، عمان : المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات ، مجلة الشروق للعلوم التجارية ، العدد 2 ، ص 91 .
- (18) Z, Rezaee, ( 1996 ) Improving the quality of Internal Audit functions through total quality management, managerial Auditing Journal,

- (19) سالم سعيد باعجاجة ( 2013 م ) ، مدى إضافة المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة ، القاهرة : جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 1 ، العدد 3 ، ص 12.
- (20) أحمد زكريا عصيمي ( 2009 ) ، دور المراجع الداخلي في المراجعة مخاطر الأعمال مع التطبيق علي الشركات المساهمة المصرية ، القاهرة : جامعة حلون، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلة البحوث التجارية، العدد 3، ص 11.
- (21) سمير كامل محمد عيسى ( 2008 م ) ، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ، الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 45 ، العدد 1 ، ص 6.
- (22) D, Beneish Messod, et, (2008), Internal control weakness and Information uncertainty, the accounting review, Vol.83, No. 3, p. 669
- (23) جيهان عبدالمعز الجمال ( 2014 م ) ، المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ، بيروت: دار الكتاب الجامعي ، ص 492.
- (24) طارق عبدالعال حماد ( 2009 م ) ، التقارير المالية ( الاسكندرية : الدار الجامعية للكتب ، ص 84.
- (25) عصام محمد متولي ( 200 م ) ، تطوير التقارير المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، ص 9.
- (26) صالح محمد السيد ( 2004 م ) ، الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، ص 75 .
- (27) ماجد اسماعيل ( 2009 م ) ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، فلسطين : جامعة غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص 55.
- (28) جهان محمود عبد الحميد ( 2012 م ) ، تقييم استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية والمحاسبية ، حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص 94 .
- (29) أشرف أحمد محمد عالي ( 2007 م ) ، قياس أثر الأدبيات المحاسبية لحوكمة

الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ( القاهرة : جامعة  
السويس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص138 .  
أحمد محمد عباس ( 2018م ) ، المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير (30)  
المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد ، الخرطوم  
: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة  
دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، ص78.

# استخدام وتوظيف الموارد في إحداث تنمية في السودان بالاستفادة من التعاون المشترك مع المجتمع الدولي

جامعة سنار

د. التوم آدم يعقوب أيوب

## المستخلص:

هدفت هذه الورقة إلى استخدام وتوظيف الموارد كسياسة مطلوبة، لتحقيق التنمية في السودان خاصة في ظل تناقص الإمكانات المالية التي كانت تتدفق على البلاد نتيجة إنتاج وتصدير البترول، بعد انفصال جنوب السودان. وتأتي أهمية هذه الورقة في أن ما يزره به السودان من موارد تمكنه من تصميم برامج إهمائية تعبر عن تطلعات مجتمعه إذا ما تم استخدامها وتوظيفها وانتهاج سياسة اقتصادية كلية تخلق التوازن بالنسبة لقطاعات الاقتصاد والاستفادة من موقع السودان المميز الذي يمكنه من التعاون مع المجتمع الدولي عبر منظماته وواجهاته الاقتصادية بغية إحداث التنمية المرجوة. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم إدراك إمكانات البلاد وعدم القدرة على إدراك مفاهيم استخدامها وتوظيفها اقتصادياً. اتبعت الورقة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي وذلك لما يوفره من وصف وتنظيم للبيانات. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها، إن التنمية تحدث نتيجة لزيادة حقيقية في الناتج القومي، وبالتالي القدرة على تلبية تطلعات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التنمية المتوازنة. كما توصي الدراسة باتباع منهج الإصلاح الاقتصادي بصورة مستمرة وإمكانية الاستفادة من إمكانات الدولة عبر إقرار سياسة اقتصادية متوازنة.

## Abstract

This paper aimed to use and employ resources as a required policy, to achieve development in Sudan, particularly in light of the declining financial capabilities that were flowing to the country as a result of oil production and export, after the secession of South Sudan. The importance of this paper comes in the fact that the resources which Sudan possessed that enables it to design development programs to express the aspirations of its society, if it is used and employed and adopted a macroeconomic policy that creates balance for the sectors of the economy. Besides taking advantage of the distinguished position of Sudan, this enables it to cooperate with the international community through its organizations and economic bodies in order to bring about the desired development. The problem of the study lies in the lack of awareness of the country's capabilities and the inability to understand the concepts of its use and employment economically. The paper has used the historical and descriptive analytical method, as it provides a description and organization of data. The study reached several results, the most important of which are: development occurs as a result of a real increase in the national product, and therefore the ability to meet the aspirations of society to achieve social justice through balanced development. The study also recommends adopting an approach to economic reform on an ongoing basis and the possibility of benefiting from the state's capabilities by adopting a balanced economic policy.

## مقدمة:

لقد وجد موضوع استخدام وتوظيف الموارد بهدف التنمية على المستوى الدولي اهتماماً كبيراً عندما دعت إليه منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر عقد في العام 2002م، والذي تم التأكيد فيه على أن الاستخدام الفعال جنباً إلى جنب مع الموارد الدولية ضرورة لتحقيق أهداف التنمية التي أجمع عليها المجتمع الدولي . وقد تم التأكيد عليه في مؤتمر عقد بالدوحة عام 2008م على أهمية دور السياسات في استخدام وتوظيف الموارد لتمويل التنمية للبلدان.

## أهمية الدراسة:

1. بيان مفهوم الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد التي تعمل زيادة الدخل القومي والذي بدوره إلى إحداث تنمية.
2. بيان كيفية استفادة السودان من التعاون المشترك مع المجتمع الدولي لتوسيع قاعدة الاقتصاد من خلال التبادل للموارد الإنتاجية.
3. توضيح أهمية السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحسين وإصلاح الوضع الاقتصادي.

## الأهداف:

1. تقوية وحشد الإرادة السياسية بإلقاء الضوء على إمكانيات البلاد، والعمل على استغلالها وتوظيفها اقتصادياً.
2. الاستفادة في إمكانية تطويع الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد في توسيع قاعدة الاقتصاد.

## المشكلة:

تتمثل في عدم الإدراك إلى إمكانية استخدام الموارد وتوظيف قدرتها في النهوض بالدولة. من خلال ضعف الإرادة السياسية. ولهذا جاء السؤال: هل يساعد استخدام وتوظيف الموارد استخداماً أمثلاً وتوظيفاً كاملاً في إحداث تنمية في السودان؟ وهل من الممكن الاستفادة من موقع السودان في التعاون المشترك مع المجتمع الدولي في المجالات الاقتصادية؟

## الفرضيات:

الأولى: يساعد الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الثانية: يساهم الاشتراك في التكتلات الاقتصادية بهدف تكامل اقتصاديات الدول المشتركة، والاستفادة من الإمكانياتها في جذب الاستثمار وزيادة الصادرات.

## منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الورقة المنهج التاريخي لبيان الوضع الراهن لما فيه الدولة، كما اتبعت المنهج التحليلي الوصفي، لما يقوم به من اختبار للفرضيات ووصف وتنظيم للبيانات، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

## مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتمثل في تحقيق زيادة مستقرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة؛ إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي؛ أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد الأقل دخلاً<sup>(1)</sup>.

والتنمية الاقتصادية هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها، مثال لذلك الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا. وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعل تقدمها وتطورها ممكناً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعرف أيضاً بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية، للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديدًا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة<sup>(2)</sup>.

وتعد التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في كثير من الدول النامية ونهضتها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة مثل: التعليم، الصحة، وبيئة العمل، والسياسات الاجتماعية، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها

وقدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصاد، سواءً الكلي، أو الجزئي.

إن التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوربي، إذ أثر كثيراً على مجتمعاتها، بسبب استغلاله للموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوربي لهذه الدول، أضحت تعاني انخفاضاً في معدل المستوى المعيشي، مع إنتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية.

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، منها:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
- التوجيه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة، وتطويرها.
- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار.
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافةً.
- الاستفادة من التكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونية المتطورة، فهي تقدم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلمية المعروفة والمتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمها الأبحاث، والتعليم.

وتسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف كما يلي:

- زيادة الدخل القومي: حيث يساهم في تطوير مستوي معيشة الأفراد، ويعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناجمة عن ضعف الاقتصاد.
- استثمار الموارد الطبيعية والتي تعمل على تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات العامة.

- دعم رؤوس الأموال وذلك بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة ، التي تعاني ضعفاً وعجزاً، بسبب قلة الإذخار المرتبط بالإحتياجات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية ، أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل السندات.
- الاهتمام بالتبادل التجاري وذلك بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات، والواردات التجارية والعمل على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى وخصوصاً تلك التي تصدر الصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.
- معالجة الفساد الإداري والذي يؤثر على القطاع الاقتصادي ويستغل موارده، وذلك بالإهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشاره، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة .
- إدارة الديون الخارجية يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.<sup>(3)</sup>

وتستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات، لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومن أهمها:

- الناتج القومي الإجمالي يسمى اختصاراً بالحروف ( Gross product ) ( GNP National ) : ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول، إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوعة في فترة زمنية معينة، تشكل جزءاً من الإنتاج العام في الدولة.
- الناتج المحلي الإجمالي يسمى اختصاراً بالحروف ( ( Gross product ) GDP Domestic ) : ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي، ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري، والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة. كما تهدف التنمية الاقتصادية الشاملة إلى إجراء تغييرات جذرية أكثر على جوانب الحياة المختلفة في المجتمع بصفة عامة، بحيث لا يقتصر النمو الحادث على

جزئية واحدة من هذه الجوانب، أو مجال معين دون غيره من المجالات، فمثلاً إذا قام المجتمع بإحداث نمو في النشاط الاقتصادي فقط وذلك بتحقيق طفرة في كمية ونوعية الإنتاج، فيكون قد حقق هدفاً واحداً من عملية التنمية الحقيقية الشاملة وتكون التنمية حينئذ اقتصادية ولا غير. وأيضاً إذا كان هذا التغيير في المجال الاجتماعي زيادة فرص التعليم أو كان التغيير سياسياً كتغيير أسلوب الحكم، فإن المجتمع يكون قد حقق هدفاً اجتماعياً أو سياسياً من عملية التنمية دون غيرها.<sup>(4)</sup>

بينما إذ تحققت التنمية في كل من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على السواء عبر فترة زمنية معينة، عندئذ نقول بأن هذا المجتمع قد تمكن من تحقيق أهداف خطة تنموية حقيقية شاملة، لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط ولكنها تتضمن جوانب أخرى تعتبر ضرورية لحياة الإنسان كفرد من جهة وعاملاً من أهم عوامل النهوض بالمجتمع، إلى حياة أفضل ومستوى أعلى من الرفاه الاقتصادي من الجهة الأخرى.<sup>(5)</sup>

إذن فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بموجبها زيادة حقيقية في الناتج القومي، خلال فترة زمنية معينة. وتهدف إلى تغيير البنيات الاقتصادية للدول المتخلفة وذلك عن طريق:

- تحقيق السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية للأفراد.
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية.
- قيام الإنشاءات والتصنيع.
- تنويع الصادرات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وعلى الدول التي تعمل لأجل تلك الأهداف، لا بد من كسر الحلقات التي تمر من انطلاقتها على دروب النمو الاقتصادي، وإذا نظرنا إلى خصائص الدول المتخلفة، نجدها قد تشكل عقبة لتحقيق التنمية. وذلك من ضيق السوق والإرتهان للخارج، ونقص المعلومات الاقتصادية الخاصة بالموارد.

## مفهوم النمو الاقتصادي:

يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، بما

يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن. وغالباً ما يلعب النمو الاقتصادي دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في تحفيز التغيير التكنولوجي، والذي يعمل بدوره على إيجاد فرص أو أسواق جديدة تدفع بعملية النمو للأمام وبالتالي فإن سرعة النمو الاقتصادي تتحقق، والنمو الاقتصادي يقصد به النمو التلقائي في مستوى الدخل القومي، أي الذي يحدث بدون التدخل الحكومي، المتمثل في البرامج والخطط الاقتصادية. ويحدث النمو التلقائي غالباً في الدول الرأسمالية المتقدمة، ذات الاقتصاد المتحرر نسبياً من التدخل الحكومي. مثل اقتصاديات أوروبا الغربية وأمريكا واليابان مثلاً.<sup>(6)</sup> ويمكن أن تحدث التنمية في السودان إذا توفرت الإرادة السياسية التي تعمل بتخطيط يبدأ بتوليد موارد محلية من أجل إدخارها واستثمارها بصورة كبيرة فاعلة ومنتجة مستفيدة من كل النظم والنظريات لخلق التنمية الشاملة والمستدامة. وأن تصاغ السياسة الاقتصادية بهدف إتساق التضخم وميزان العمليات الجارية مع معدلات النمو، واستهداف السياسة النقدية وإتساقها أيضاً مع سياسة سعر الصرف حتي لا يحدث عجز في أي من العمليات الاقتصادية بالدولة. ولذا لابد من إيجاد نظام حكيم تتوفر فيه الفعالية والشفافية والكفاءة وتطبيق سيادة القانون لمحاربة المعاملات السالبة التي تهدر موارد المجتمع. كما لابد من العمل على الإستخدام والتشغيل الأمثل للموارد لضمان إستثمارها وتعبئتها لصالح العمليات التنموية.

## مفهوم الاستخدام وتوظيف الموارد:

تعني العمل للقضاء على هدرها والتبذير من استخدامها ، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها . على نحو يعمل على تحقيق أكبر قدر من إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع قاعدة الإقتصاد مما يعزز النمو الاقتصادي<sup>(7)</sup> . وكفاءة استخدام الموارد تعني الموارد إما أن تنتج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات ، باستخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج أو إنتاج كمية معينة من السلع والخدمات المتاحة باستخدام أقل كمية من عناصر الإنتاج.

## التوظيف الكامل للموارد:

استخدام جميع الموارد المتاحة بالمجتمع بالكامل وعدم تعطيل أي جزء منها. والتوظيف هو مجموعة من الفعاليات تستخدم لإنتاج أفضل العناصر المتميزة والمؤهلة.

## التخصيص الأمثل:

إن أي مورد من الموارد الإنتاجية له أكثر من استخدام جديد، مثلاً إن كانت لدينا كمية من مورد إنتاجي ما فيمكن أن يكون له استخدامات بديلة كثيرة، مثال الأرض إذ يمكن استصلاحها. للزراعة بصورة متعددة ( بالنسبة للمحاصيل ) وكذلك بناء المساكن أو إنشاء المصانع وغيرها.

وتتعدد استخدامات الموارد الإنتاجية النادرة، والمعروض منها في المجتمع يكون حجم ثابت. إذن فمن الضروري أن تتنافس الاستخدامات البديلة، وأن لا تتحقق على حساب تحقق بعض الموارد، وهذه الموارد بين استخداماتها المختلفة والبديلة وبين مناطقها الجغرافية المختلفة أيضاً، وهذا ما يعرف بأنماط تخصيص الموارد. ومن العوامل التي يمكن توفيرها حتى تتمكن من الحصول على التخصيص الأمثل للموارد، انه إذا كانت لدى المجتمع كمية معينة من موارد إنتاجية ما، فإن أقصى مساهمة لها بالنسبة لتحقيق الرفاه الاجتماعي يتحقق عندما يتساوى فيه قيمة الناتج الحدي لتلك الموارد في استخدام بديل مع قيمة الناتج الحدي لها في جميع الاستخدامات الأخرى البديلة.

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد الاقتصادية، في الوقت الذي تتعدد فيه حاجات سكانها وتزايد بصفة مستمرة وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد - حتى في حالة زيادتها - تنمو بمعدل يقل كثيراً عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم وهذه حقيقة معروفة منذ القدم .

فقد نبه إليها مالتس منذ القرن الثامن عشر حيث قرر ما معناه أن معدل نمو السكان يسير وفق متوالية هندسية بينما تأخذ الزيادة في الموارد شكل متوالية عددية. وعلى ذلك إن لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجات سكانها، فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد، بل وقد يكف بعضها عن العطاء ولذلك لا مفر أمام هذه الدول من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات إشباعها، أو على الأقل تحافظ عليها، ليس هذا فحسب، إنما يتعين عليها أولاً وقبل كل شيء أن تحاول استخدام المتاح لديها من موارد، استخداماً كاملاً وبأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية، وهذا يقتضي القيام بإعادة توزيع الموارد بصفة دائمة بما يتفق مع التغيرات المستمرة في الحاجات الإنسانية وفي أنواع وكميات الموارد

المتاحة وفي الفنون الإنتاجية السائدة .

ويمكن التغلب على مشكلة الآثار الخارجية والتي تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد في ظل نظام السوق وذلك من خلال الطرق الآتية:

### أ- الضرائب :

هي احد الوسائل التقليدية أو الكلاسيكية في علاج مشكلة الآثار التي تؤدي إلى آثار خارجية ايجابية، وذلك لأن فرض الضريبة سيقلل من الثمن الصافي الذي سيتحصل عليه صاحب المنشأة ذات الآثار الخارجية السالبة، مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج إلى المقدار الذي يكون مرغوب فيه اجتماعياً .

### ب- الاندماج :

الحل التقليدي الأخر هو أن تندمج المنشآت المسببة لهذه الآثار معاً، بحيث تصبح منشأة واحدة، وتكون التكلفة الحدية الخاصة مساوية للتكلفة الحدية الاجتماعية، وفي هذه الحالة يكون الثمن متساوي للتكلفة الحدية الاجتماعية، وهو الشرط المطلوب لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

## السودان واستخدام الموارد: إمكانات السودان:

أنعم المولي عزو جل على السودان بمساحة شاسعة جعلته من أكبر الأقطار العربية والإفريقية مساحة، وميزه بموقع جغرافي فريد يربط بين الدول العربية في شمال القارة الإفريقية وعبر البحر الأحمر، ودول شرق ووسط وغرب إفريقيا، يجاوره 7سبع دول، وهو بذلك قطر عربي إفريقي، ومحور تماس وتواصل بشري وتجاري. تقدر مساحة البلاد بنحو 1,800,000 مليون كلم<sup>2</sup> ويقدر عدد السكان بنحو 38,5 مليون نسمة ( 2008 ) وهو بذلك من أقل الاقطار كثافة سكانية، مقدارها 15,4 نسمة في كلم<sup>2</sup>.

وتقدر الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي بنحو 209 مليون فدان، وهي تعادل 46% من مجموع الأراضي العربية الصالحة للزراعة، فضلاً عن ذلك، توجد مساحات المراعي الطبيعية والغابات والتي توفر العلف لأكثر من 138 مليون رأس من الأنعام. ويملك السودان موارد مائية عظيمة ومتعددة - أمطار، أنهار، جوفية.

لقد ساعد اتساع مساحة البلاد وتمدها من خط 23 درجة شمالاً حيث الحزام الصحراوي، متدرجاً جنوباً بمناطق السافانا والمنطقة شبة الاستوائية. كل ذلك ساعد على وجود مناخات وبيئات، وبالتالي نظم زراعية لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، التي تعمل على تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية، وتوفير أكثر من 90% من حصة الصادرات غير البترولية، وتوفير سبل كسب العيش لأكثر من 65% من السكان. إضافة لما يذخر به السودان من ثروات معدنية كالذهب والحديد والنحاس واليورانيوم والبترول والغاز وغيره. وكما هو معلوم فقد استطاع السودان في العام 1999م من تصدير البترول للخارج، ليصبح ضمن تركيبة الصادرات في الاقتصاد الوطني ساهم في زيادة الدخل القومي.<sup>(8)</sup>

## سياسات الاقتصاد السوداني الكلي:

هنالك شواهد عديدة، تؤكد أن سياسات الاقتصاد الكلي، وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، تعد دون أدنى اعتبار لمتطلبات القطاع الزراعي القسط في المعاملة. وكما هو متاح فإن القطاع الزراعي يوفر نصف الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الموزنة العامة في كثير من السنوات لا تقدم لها أكثر من 10% فقط من الموارد المالية، وفي معظم السنوات يتراوح الصرف بين 5% و10% وهذا هو السبب في تخلف الخدمات الزراعية. وفي إطار جمع الموارد فقد استحدثت مع ضريبه الدخل، جبايات عدة أنهكت كاهل القطاع وقفلت الباب أمام المدخرات ومن ثم التمويل الذاتي. وعلي الرغم من تحديد الضرائب والرسوم بما لا يزيد عن 15% بالنسبة للإنتاج المطري و10% للقطاع المروي بما في ذلك الزكاة الشرعية، وأن الجبايات المختلفة تستقطع نحو 60% من عائد بعض المحاصيل كالقطن. والمعروف عالمياً أن معدلات أو هوامش الربح في الإنتاج الزراعي من أدنى الهوامش، ولاتزيد في المتوسط عن 12%. ولهذا يجد القطاع الزراعي في تلك الدول الدعم الكثيف. هذه الظروف تزيد وتعمق من حاجة القطاع للتمويل المصرفي، ولكن الواقع يشير إلى أن حجم التمويل إنخفض إنخفاضاً حقيقياً بالمقارنة مع ما وجه للقطاعات إلاخري.<sup>(9)</sup>

ينبغي أن تعمل الحكومات على صياغة السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تعمل على ضبط التضخم وميزان العمليات الاقتصادية الجارية، متسقة مع النمو. وكذا الحال بالنسبة للسياسة النقدية فيما يخص سعر الصرف.

## الموارد الطبيعية والاقتصادية بالسودان:

بالنظر إلى عدد سكان السودان إذا ما قورن بغالبية دول العالم. فإنه يتمتع بوفرة نسبية في تلك الموارد، غير أن مستوى استغلال تلك الموارد وعلى وجه الخصوص الموارد الزراعية لا يزال منخفضاً جداً.

ويعتقد كثير من الدارسين في مجال التنمية أن السودان يعتبر مثلاً جيداً للدول التي يجب أن تحافظ على مواردها الطبيعية وتنميتها من أجل أن تنهض وتتقدم، سيما أن الموارد الفيزيائية والمصنعة التي يملكها السودان ضعيفة نسبياً، ويكلف استيرادها امولاً يصعب على البلاد توفيرها .

## السياسات الاقتصادية الكلية:

تتبع أهمية السياسات الاقتصادية الكلية من خلال أداء السياسات المالية والنقدية باعتبارها الضامن الحقيقي لمدي الاستقرار الاقتصادي، وهذه السياسة بطبيعتها مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل معدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف، وعجز الموازنة والفجوة الكبيرة في ميزان المدفوعات وأثر ذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي للدولة... الخ .

ولحساسية كيفية التعامل مع هذه السياسات لتأثيرها المباشر على الأحوال المعيشية للمجتمع، مما يتطلب تقديم سياسات محفزة تعمل على توسعة الطاقات الإستيعابية للاقتصاد خاصة القطاع الإنتاجي والذي سوف تزيد معدلات نموه ويتيح تبعاً لذلك فرصاً تنافسية للسلع والخدمات المنتجة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يتطلب حشد الموارد والإمكانات لإستخدام التقنيات الحديثة وإدخال القيمة المضافة وخلق الشراكات الزكية مع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتحديد حاجة الأسواق الإقليمية مع المنتجات خاصة الزراعية والحيوانية.

وينبغي أن تعمل الحكومات على صياغة هذه السياسات، بحيث تعمل على ضبط التضخم وميزان العمليات الاقتصادية الجارية ونسقه مع النمو. وكذا الحال بالنسبة للسياسة النقدية فيما يخص أسعار الصرف. وأن يعمل القطاع العام مع القطاع الخاص في تناغم وتكامل لأجل تعظيم المشاركة الإيجابية في التنمية. وإيجاد نظام الحكم الذي يقوم على عنصر الكفاءة والتميز بالفعالية والشفافية ومحاربة الفساد بإعمال سيادة القانون.

## سياسات الاقتصاد السوداني الكلي:

هنالك شواهد عديدة، تؤكد أن سياسات الاقتصاد الكلي، وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، تعد دون أدنى اعتبار لمتطلبات القطاع الزراعي القسط في المعاملة. وكما هو متاح فإن القطاع الزراعي يوفر نصف الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الموزنة العامة في كثير من السنوات لا تقدم لها أكثر من 10% فقط من الموارد المالية، وفي معظم السنوات يتراوح الصرف بين 5% و10% وهذا هو السبب في تخلف الخدمات الزراعية. وفي إطار جمع الموارد فقد استحدثت مع ضريبه الدخل، جبايات عدة أنهكت كاهل القطاع وقفلت الباب أمام المدخرات ومن ثم التمويل الذاتي. وعلي الرغم من تحديد الضرائب والرسوم بما لا يزيد عن 15% بالنسبة للإنتاج المطري و10% للقطاع المروي بما في ذلك الزكاة الشرعية، وأن الجبايات المختلفة تستقطع نحو 60% من عائد بعض المحاصيل كالقطن. والمعروف عالمياً أن معدلات أو هوامش الربح في الإنتاج الزراعي من أدنى الهوامش، ولاتزيد في المتوسط عن 12%. ولهذا يجد القطاع الزراعي في تلك الدول الدعم الكثيف. هذه الظروف تزيد وتعمق من حاجة القطاع للتمويل المصرفي، ولكن الواقع يشير إلى أن حجم التمويل إنخفض إنخفاضاً حقيقياً بالمقارنة مع ما وجه للقطاعات إلا خري.<sup>(10)</sup>

ينبغي أن تعمل الحكومات على صياغة السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تعمل على ضبط التضخم وميزان العمليات الاقتصادية الجارية، متسقة مع النمو. وكذا الحال بالنسبة للسياسة النقدية فيما يخص سعر الصرف.

## الخصائص الاقتصادية في السودان:

يمكن القول أن الاقتصاد السوداني له خصائص تتمثل في:

1. انخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد ولصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي.
2. انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي والذي يعتمد على حجم الدخل القومي وعدد السكان.
3. يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي للدول النامية. وبذلك يعتمد اقتصادها على الزراعة كقطاع رئيسي ومؤثر وفاعل، وأن أي اهتزاز أو تدهور فيه يؤثر على الدخل والإستهلاك والإنتاج كما يحدث في السودان.

4. يعتمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة باعتبار أنها المهنة التي يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد. ويساعد على هذا السلوك عدم تطور قطاعات الاقتصاد الأخرى في الدول النامية بصورة تتيح فرصاً أوسع للاستخدام. لذلك نجد نسباً عالية تصل إلى 65-70% من السكان يعملون بالزراعة.
  5. لاتجاه أعداد كبيرة من السكان للعمل في الزراعة مقارنة مع عوامل الإنتاج المتاحة في هذا النشاط الإنتاجي، تتفشى البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، ففي هذه الحالة فإن إنتاجية الفرد تكون منخفضة.
  6. نظراً لانخفاض دخل الفرد الذي يصرفه على حاجاته الأساسية فإن مقدار ما يدخره الفرد من دخله يكون قليلاً وربما لا يستطيع أن يدخر منه شيئاً.
  7. طبيعة مثل هذه الاقتصاديات النامية التي تعتمد أساساً على القطاع الزراعي تحتم أن تكون صادراتها من المنتجات الأولية والمواد الخام.<sup>(11)</sup>
- لقد غطى أدب اقتصاديات التنمية حيزاً واسعاً في الجهود الفكرية والإنتاج العلمي لكثير من علماء الاقتصاد خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، وبالتالي فإن هيكل الاقتصاد السوداني يشترك مع كثير من الدول النامية في الخصائص الاقتصادية. وبالتالي فإن في بنائه يعكس بصورة كبيرة خطوات في مسار تحقيق التنمية. وعلى الرغم من الموارد الطبيعية التي يتمتع بها، فإنه وحسب تصنيف الأمم المتحدة له، بأنه إحدى الدول ضمن قائمة الـ25 دولة الأقل نمواً في العالم.<sup>(12)</sup>
- ويتضح من ذلك أن اقتصاد السودان يتكون من ناتج مجموع متغيراته الأساسية والفرعية التابعة لها، لذلك كلما تتفاعل كلما ساهمت في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء والاقتصاد بكامله.

## التحديات التي تواجه التنمية بالسودان:

من التحديات التي تواجه التنمية بالسودان هي، انخفاض مستويات الموارد المالية والبشرية، ونقص الإمكانيات. والمشكلات التي تطرأ ما بين القطاعات الاقتصادية، وضعف التنسيق مع مايقابلها في الأقاليم (العربي والإفريقي)، وإحجام رؤوس الأموال، وضعف البنية التحتية وعدم وجود معايير لها القدرة في الرصد والتقويم والقياس.

## المحددات والمموقات الاقتصادية:

تشير الإحصادات إلى أن القطاع الزراعي يسهم بنحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي،

وكان ينبغي أن ينعكس ذلك على السياسات الاقتصادية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات القطاعية، غير أن الواقع يشير إلى أن تحديد السياسات الاقتصادية بعيداً عن متطلبات القطاع الزراعي كان سبباً جوهرياً في عدم تطور القطاع.<sup>(13)</sup>

## التطورات الاقتصادية الإيجابية في السودان:

لقد ظل السودان بلداً زراعياً من الطراز الأول، حيث تتم زراعة أكثر من 4 مليون فدان في القطاع المروي، وما يقارب 30 مليون فدان في القطاع المطري، حيث تتم زراعة الذرة، الذرة الشامية، القمح، الفول السوداني، كما تتم زراعة الذرة الرفيعة، السمسم، الدخن، الكركدي وزهرة الشمس، في القطاع المطري. وتشكل الصادرات الرئيسية للسودان من القطن، الصمغ العربي، الكركدي، السمسم، الذرة، حب البطيخ وبعض الفواكه. إلا إن محدودية هذه الصادرات بسبب ضعف الإنتاجية حال دون تصدير كميات كبيرة منها. وبعد إنتاج وتصدير البترول السوداني مع بداية هذا القرن، أدى ذلك إلى تطورات إيجابية في الاقتصاد السوداني. وترتب على ذلك تطورات اقتصادية إيجابية يمكن إستعراضها في الخصائص التالية:

لقد إرتفع إجمالي الإيرادات العامة الذاتية الفعلية من 15,075 مليون جنيه في عام 2006 إلى 17971 مليون جنيه في عام 2007 بمعدل 19,5%. كذلك إرتفعت المصروفات العامة الفعلية من 17976 في عام 2006 إلى 20,971 مليون جنيه في عام 2007 بنسبة 16,7%. ثم تحويل العجز الكلي في عام 2007 البالغ 2,507 مليون جنيه بمبلغ 1,732 مليون جنيه من المصادر الداخلية و775 مليون جنيه من المصادر الخارجية.<sup>(14)</sup> هذه التطورات الإيجابية في الاقتصاد السوداني في تلك الفترة تعتبر مؤشرات جيدة سوف تؤدي إلى التنمية في السودان. حيث الموارد الطبيعية الكبيرة، كما أن هناك إشارات إيجابية أكدت أن العديد من المواقع في السودان الشمالي يوجد البترول فيها بكميات كبيرة، مما يبشر بإنتاجية كبيرة فيه، وسوف يسهم في زيادة الإيرادات مما ينعكس إيجاباً على الدخل القومي، ومن ثم الاقتصاد.

وبسبب موجة التحرير الاقتصادي التي إكتسحت العديد من التغيرات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وما أفرزته العولمة من تأثيرات في السوق العالمي، دفعت كلها إدارة المشروعات المختلفة وخاصة الكبيرة منها إلى إعادة النظر في سياساتها وبما يحافظ على مصالحها، وذلك بإيجاد سياسات جديدة تنسجم مع التغيرات المذكورة ومنها:

- سياسة الاندماج بين المشروعات وإيجاد التكتلات الكبيرة .
- سياسة التكامل الاقتصادي .

وذلك بغرض تحقيق أهداف أساسية على النحو الآتي:

- 1 - محاولة السيطرة والنفوذ والتحكم في السوق العالمية.
- 2 - تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- 3 - الصمود أمام المنافسة الجادة في السوق العالمية.
- 4 - تحقيق أقصى ما يمكن من الإرباح.

مما تقدم نجد أن السوق العالمية أصبحت تدار بشكل رئيسي من خلال الشركات العملاقة والكبيرة، أما الشركات الصغيرة فلم يعد لها تأثير يذكر على طبيعة النشاطات لها الاقتصادية، بل أخذت تتجه نحو التلاشي والإنهيار بسبب عدم إمكانياتها على المواجهة والمنافسة أمام تلك الشركات العملاقة.<sup>(15)</sup>

## الإصلاح الاقتصادي السوداني:

في كل من مراحل تاريخ الاقتصاد السوداني، إن الأنظمة السياسية الحاكمة ومختلف أفكارها، كانت تطرح وباستمرار مشروعات وشعارات اقتصادية واجتماعية ذات طموحات كبيرة، لكنها كانت تفتقر للرؤى والإمكانات اللازمة. وإن حاجة الحكومات إلى الإمكانيات المادية المتزايدة، مما تؤدي إلى اللجوء إلى إقتراض الأموال من المنظمات المالية الدولية، وعادة ما يؤدي ذلك إلى تراكم الديون والالتزامات، وتعد بذلك أعباءً إضافية تؤدي إلى زيادة معاناة المجتمع، ونتيجة لذلك تقع كثير من الدول تحت الوصايا والرعاية من المجتمع الدولي، وبالتالي تنتهي الحالة إلى التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، بسبب إرتهان الدولة نتيجة الديون والالتزامات، ونتيجة لذلك يعم التدهور وعدم الإستقرار لكثير من القطاعات.

ومما لا شك فيه انه لابد من البحث عن الكفاءة الإنتاجية التي تتيح فرص العمل وتحقيق العدالة الإجتماعية، ووصول مرحلة الإكتفاء الذاتي من المنتجات التي يحتاجها المجتمع. وعند غياب الرؤى لتطبيق النموذج الإنمائي بالإرتقاء والإستفادة من الموارد بالدولة بغية معالجة الظواهر الاقتصادية والإجتماعية السالبة ( العطالة والفقير ) الشيء الذي قد يؤدي إلى ضعف الثروة العامة، ومن ثم البحث عن معالجة معدلات التضخم الناتجة عن الإستدانة من القطاع المصرفي في تحويل عجز الموازنات، وبالتالي يترتب عنه تراجع الاستثمارات في الدولة.<sup>(16)</sup>

وتعد السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع تطوير وتنمية الدولة عبر أدوات فاعلة تسعى لتحريك جمود الاقتصاد، فتقوم بتطبيق سياسية التحرير الاقتصادي الذي يعمل إلى حث الإنسان على النشاط الاقتصادي، والمنافسة بين الأفراد<sup>(17)</sup>. وتختلف السياسات الاقتصادية باختلاف الدول، حيث تصنف الدول إلى متقدمة ونامية حسب قوة الاقتصاد في الدولة المعنية ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي<sup>(18)</sup>.

إن الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية في الدول النامية هو إزالة الخلل والتشوهات في الاقتصاد الكلي، لخلق المناخ اللازم للنمو الاقتصادي المستدام، وبمعدلات عالية وفي ظل حالة الإستقرار الاقتصادي طويل المدى، عبر تشجيع المنافسة وكسر الإحتكارات، مع إعطاء القطاع الخاص الكفاء أولوية في النشاط الإنتاجي<sup>(19)</sup>. فإذا ما نظرنا إلى السودان بكل إمكاناته وموارده وثرواته الطبيعية وموقعه الجغرافي المتميز، نجد أنه كان يفترض أن يقدم نموذجاً رائداً على مستوى القارة الإفريقية على الأقل في مجال التصنيع الزراعي، نسبة لإمكانيته في إنتاج مدخلات التصنيع الزراعي. ولا يفوتنا أن الإستقرار السياسي والأمني هو المفتاح لأي تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وبالتالي هو الذي يقود إلى الإستقرار الاقتصادي، بحيث يمكن حينها وضع رؤية كلية شاملة عن كيفية توجيه وإدارة الموارد بالشكل الأمثل، ثم صياغة الإستراتيجيات والسياسات التي تضع مصلحة الاقتصاد فوق كل إعتبار، ثم الإدارة والعمل الجاد لترجمة هذه السياسات إلى واقع ملموس بكفاءة عالية، والعمل الجاد على مكافحة كل أشكال الفساد، بحيث يكون دور الحكومات هي المحفز للاقتصاد، وتوجيه الإستثمار مثلاً نحو قطاع التصنيع الزراعي، ذلك أنه يعتبر من أهم القطاعات التي تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير للأسواق الخارجية.

لقد تأثر الاقتصاد السوداني بالتقلبات الدولية في السياسة والاقتصاد، فضلاً عن تأثره بالعوامل الداخلية التي أبرزها سوء التخطيط والأزمات السياسية المستمرة مما أجبره على التراجع، وقد ألفت ظاهرة الفساد بظلالها على الأداء الاقتصادي الذي رغم القناعة التي تصل حد الإجماع بقدرته على النهوض إلا أن السياسات الاقتصادية تأتي متخبطة وتكرس للإفكار<sup>(20)</sup>.

## الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

هي أن يعمل القطاع العام مع القطاع الخاص في تناغم وتكامل، لأجل تعظيم

المشاركة الإيجابية في التنمية. وإيجاد نظام للحكم يقوم على عنصر الكفاءة والتميز بالفعالية والشفافية ومحاربة صور الفساد بإعمال سيادة القانون.

وتكتسب الشراكة أهمية خاصة في بلد كالسودان وتزداد أهميتها مؤسسياً، خاصة في قطاع الإنتاج الزراعي، بكل مكوناته ( الحقلية والبستانية والحيوانية ) كمحرك للنمو الاقتصادي وتعتمد عليه أنشطة الاقتصاد الأخرى من صناعات تحويلية وخدمات وتجارة. وأهميته في تطوير الاقتصاد الوطني الوطني . ويمكن أن تمثل هذه الشراكة محورا رئيسياً لإستراتيجية التنمية بالبلاد وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة ومثال لذلك في مجال التصنيع الزراعي.

إذ أن التصنيع الزراعي في مفهومه الشامل، هو تحويل الموارد والمحاصيل الزراعية إلى منتجات ذات قيمة مضافة الأمر الذي يحقق عائداً اقتصادياً كبيراً وبعض فرص عمل إضافية، ويطور القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويسهم بشكل عام في دفع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية. ومن المهم الإشارة إلى انه ليس بالضرورة أن يتم تحويل المواد الزراعية الخام إلى منتجات كاملة التصنيع، حتى ينطبق عليها تعريف التصنيع الزراعي، ذلك أن أي عمليات تتم من خلالها معالجة المواد الخام بتحقيق قيمة مضافة لها تعتبر تصنيعاً زراعياً.

## التكامل بين المشروعات:

التكامل يعتبر شكل من أشكال التمركز الاقتصادي، ويتم هذا التكامل بين المشروعات ليعبر عن حقيقة أن المشروع مهما كان كبيراً فلا بد له أن يمارس نشاطه بالتعاون أو التكامل مع المشروعات الأخرى ولو بنسب مختلفة.

## الاندماج:

هو عبارة عن اصطلاح قانوني اقتصادي، يدل على قيام الشركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها، أو مزج شركتين أو أكثر، وتكوين شركة جديدة. ويتم من ينجم عن ذلك زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة، وتنتقل كافة أصولها أو خصومها إلى الشركة المندمجة ( الجديدة ) التي ستكون لها شخصية معنوية مستقلة. وقد تلجأ الشركات إلى سياسة الاندماج لأسباب متنوعة تختلف باختلاف ظروف الشركات، وقد يكون ذلك بسبب إما التكامل أو المنافسة، أو بسبب ما العولمة التي أحدثت متغيرات احتكارية كبيرة أدت إلى التفكير بإقامة التكتلات بهدف البقاء والاستمرار.<sup>(21)</sup>

## التعاون المشترك: مفهوم التكامل الإقليمي:

بناء وتراكم المزيد من الوشائج الاقتصادية، ولتلبية الطلب والعرض على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ومن ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية في إتجاه توحيد السوق في الأقطار المشتركة في التكامل.

## التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

ساعدت التكتلات الاقتصادية في زيادة حجم التجارة الدولية خلال النصف الثاني من حوالي القرن العشرين. وفي الفترة من 1948 - 1994م تم عقد العديد من التكتلات الاقتصادية، حوالي 109 اتفاقات إلا أن معظمها لم ينفذ. وتعتبر التكتلات الاقتصادية آلية للبقاء في مواجهة العولمة الاقتصادية خاصة الدول النامية.

## التكتلات الاقتصادية:

مع التطورات الجارية إقليمياً وعالمياً في مجال الاقتصاد والتجارة تشكلت العديد من الكتل الاقتصادية، بهدف تكامل اقتصادياتها والاستفادة من إمكانياتها لتبوء موطن قدم إيجابي في الاقتصاد العالمي، مع موجة العولمة وتداعياتها، ويقود هذا الأمر لضرورة المعرفة التامة بمجريات تقسيم العمل على المستوى الإقليمي والعالمي، على حد سواء. لكي تستطيع أي دولة أن ترسم سياساتها الاستراتيجية وفق منهج علمي وموضوعي، تحسباً لعدم تحويل البلاد لقطر مستهلك مما يقود عملياً لتعقيد العملية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويؤدي إلى العديد من الأزمات المتلاحقة.<sup>(22)</sup>

لقد عملت العديد من الدول لاتخاذ إجراءات وسياسات تؤسس لبداية جادة وبخطوات تضمن إستمرارية الصادر من منتجاتها، وتطوره أو لتعزير العملية الاقتصادية. عليه يمكن إقرار برامج استراتيجية محددة الأهداف، وتبدأ عملية تنفيذها بخطة عمل تنفيذه موضوعية في عام الأساس الأول، وتطور العمليات الإصلاحية التي توفر الظروف اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الوطني.

تساعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الدول المعنية على الإستفادة القصوي من اقتصادات السعة وتقليل تكلفة الإنتاج، ومن توسيع دائرة السوق الإقليمية غير المنضوية فلا يتيسر لها اختراق تلك الأسواق والمنافسة فيها. ولمقابلة هذا الوضع

يتعين على الدول النامية، ومن بينها السودان أن تعمل على تعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي وعلاقات التبادل التجاري مع الدول المنضوية معها في التكتلات الإقليمية. لقد أصبح السودان عضواً فاعلاً في عدد من التكتلات، مثل السوق العربية المشتركة، والسوق المشتركة لدول شرق ووسط وجنوب أفريقيا، ودول الساحل والصحراء ودول الإتحاد الإفريقي، وأخيراً دول العالم الإسلامي. ومن شأن تقوية وتدعيم هذه التكتلات وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها أن يتيح للسودان والدول الأخرى طلباً على السلع بحجم ثلث سكان المعمورة مما قد يفوق قدرتها الإستيعابية.<sup>(23)</sup> إن أهمية الصادر بصورة أساسية تدعمها من العوامل والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تترتب على الصادر وزيادته وتطوره وهي:

- توسيع رقعة السوق مما يقود لزيادة الإنتاج خاصة مع محدودية الأسواق، في بعض الدول.
  - إصلاح العجز في ميزان المدفوعات
  - جذب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توسيع الطلب وتشجيع الاستثمار بسياسات، تدفع إلى التوسع في المجالات المطلوبة والتي تتمتع البلاد فيها بميزات تفضيلية .
  - تحقيق معدلات نمو مطردة بمضاعفة إنتاج القيمة المضافة وطنياً.
  - توليد الوظائف وخلق فرص عمل جديدة جراء الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وفتح استثمارات جادة جديدة.
  - تقييد دور السودان في التجارة الإقليمية والعالمية والتحول من تصدير المواد الخام والسلع التقليدية إلى تصدير سلع مصنعة وأخرى شبه مصنعة.
  - استقرار السياسات الزراعية والصناعية والتعليمية مع استقرار سعر الصرف.
  - رفع مستوى معيشة الإنسان.
- ولتحقيق كل تلك المنافع لابد من الوعي التام، بأن أي إحداث تغيير إيجابي وإستمرار عملية التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بتعزيز العملية الإنتاجية، مع العمل للتصدير بصورة عملية ومستمرة حتى وصول الحد الأمثل.

## حاجة الدول الإفريقية والسودان للتكتلات الاقتصادية:

تعاني كثير من الدول الأفريقية العديد من المشاكل التي تركت أثراً على الأوضاع الاقتصادية مثل: الديون - التصحر - الفقر - النزاعات المسلحة والحروب الأهلية - اللجوء.

إن مثل هذه الآثار يمكن أن يقلل منها في إطار الانضمام للتكتلات الاقتصادية والتعاون المشترك والتكامل مع المؤسسات الإقليمية والدولية التي لها سبق في كيفية التعامل مع هذه الإشكالات.

ومع الاهتمام بالتطلعات نحو التنمية وقضاياها الاقتصادية وتوفير الأمن وخلق الإستقرار، فتعتبر إقامة التكتلات الاقتصادية من العوامل المهمة لتطوير وتحريك الاقتصاد، لأنه يوفر فرصاً كبيرة لتطور قدرات الدول.

## العلاقات الاقتصادية الخارجية:

يواجه تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، عدداً من التحديات منها:

- تزايد عبء الالتزامات الخارجية ( أصل الدين - خدمة الدين ) .
- العقوبات الاقتصادية التي تفرض بغرض التأثير على القرار الاقتصادي الدولي.
- التحول في سياسة الإقتراض لدى الدول والمؤسسات المالية بتقديم العروض التجارية بدلاً من العروض الميسرة من حيث تكلفة التمويل أو المدى الزمني للسداد.

## أهمية التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية في السودان:

لقد برز دور الفعاليات الدولية والإقليمية والتي أحدثت تغيرات عميقة في مفهوم التعاون الدولي وتوجهاته الاستراتيجية، وانتقلت مما كان يسمى بفعالية العون إلى مبات يعرف بفعالية التنمية، وقد أصبح التعاون الدولي بموجب هذه التطورات وسيلة لتحريك ملفات أكثر أهمية تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وترقية التجارة الإقليمية والدولية وتعبئة الموارد المحلية، وذلك عقب نهاية الحرب العالمية الثانية والتي سميت بفترة حركات التحرر الوطني والانعقاد من الهيمنة الاستعمارية.

لقد اعتمد تمويل التنمية تاريخياً في السودان بنسبة كبيرة على المساعدات الخارجية، عبر التعاون الدولي لسبب ضعف الادخار الحكومي نتيجةً لضعف الإيرادات العامة للدولة وضعف عائدات الصادر وجمودها، بالإضافة إلى ضمور التمويل المحلي ومحددات الإستدانة من النظام المصرفي.

وقد ساهم التعاون الدولي في تنفيذ مشروعات إستراتيجية مهمة بالسودان، مثل

مشاريع إنشاء وتأهيل الطرق وتحديث مشروع الجزيرة وتأهيل سكك حديد السودان وتأهيل الشبكة القومية للكهرباء وإنشاء مصانع السكر والسدود، وغيرها من المشاريع التنموية الكبرى.

لقد بلغ التمويل الخارجي أكثر من 20مليار دولار منذ الاستقلال، وإذا أخذنا في الاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم التبادل التجاري تتضح الأهمية الاستراتيجية للتعاون التنموي الدولي.<sup>(24)</sup>

بالنظر إلى بعض التجارب التي نفذتها بعض الدول العربية والإفريقية في مجال التعاون الدولي المشترك، والانضمام إلى التكتلات. والتي غالباً ما تشابه أوضاعنا الاقتصادية والتنموية. فقد استطاعت أن تحقق مردود تنموي إيجابي، ينبغي أن يكون حافزاً للسودان للمضي قدماً نحو الاندماج مع المجتمع الدولي لإحداث ما يمكن من تنمية.

ويعد السعي إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية حصداً للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك لما يتوفر من مزايا.

التحليل الوصفي لبيانات النشاط الاقتصادي بالسودان:

استعنت في هذا الجزء ببيانات من بنك السودان لنشاط القطاعات الاقتصادية بالسودان للفترة من العام 2014 وحتى العام 2018، بالجدول رقم 1 وبيانات عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية لهذه القطاعات بالجدول رقم 2 و3 وتم تحليلها ببرنامج التحليل الإحصائي spss ، وتوضح ذلك من خلال الرسوم البيانية لهذا النشاط.

وبهذا يمكن إثبات أن الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل يساعد في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي. من خلال زيادة الإيرادات وبالتالي زيادة الدخل القومي، الجدول رقم 1 يوضح ذلك.

جدول رقم (1) يوضح النشاط الاقتصادي للسودان في الفترة 2014 - 2018 التقدير

بالمليون جنيه

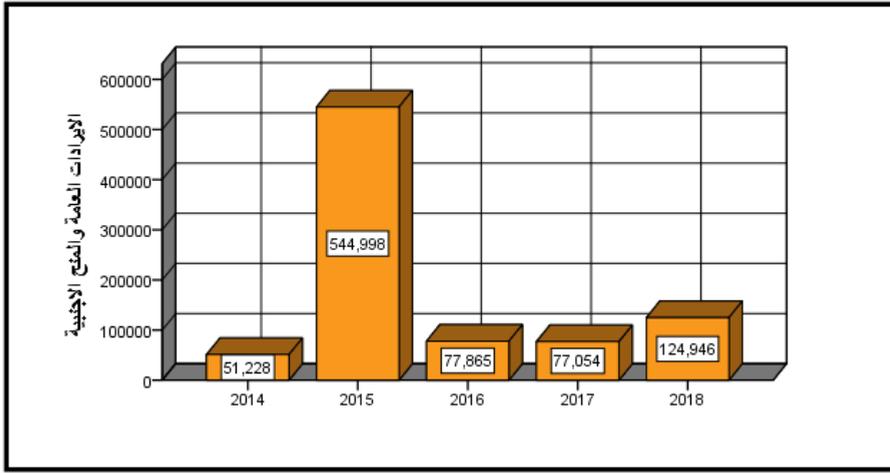
الاعوام					البيان
2018	2017	2016	2015	2014	
946124 ر	05477 ر	86577 ر	854499 ر	51228	الإيرادات العامة والمنح الأجنبية
796155 ر	10686 ر	19562 ر	354854 ر	50374	المصرفات
31228967 ر	7773467 ر	514693 ر	4582937 ر	4471295 ر	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
91173836 ر	2736636 ر	954640 ر	8536511 ر	1425756 ر	الدخل القومي
541984 ر	740782 ر	739598 ر	238435 ر	437289 ر	حجم السكان
2627 ر	5495 ر	7956 ر	46012 ر	34843 ر	مصرفات التنمية
73484 ر	44100 ر	63093 ر	03169 ر	4544 ر	الصادرات السلعية

المصدر/ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي / الجهاز المركزي للإحصاء / هيئة الجمارك  
وزارة النفط

الجدول أعلاه يبين إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية وإجمالي المصرفات والناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وحجم السكان ومصرفات التنمية والصادرات السلعية للسودان في الفترة من 2014 وحتى 2018 ( بالمليون جنيه) كالآتي:

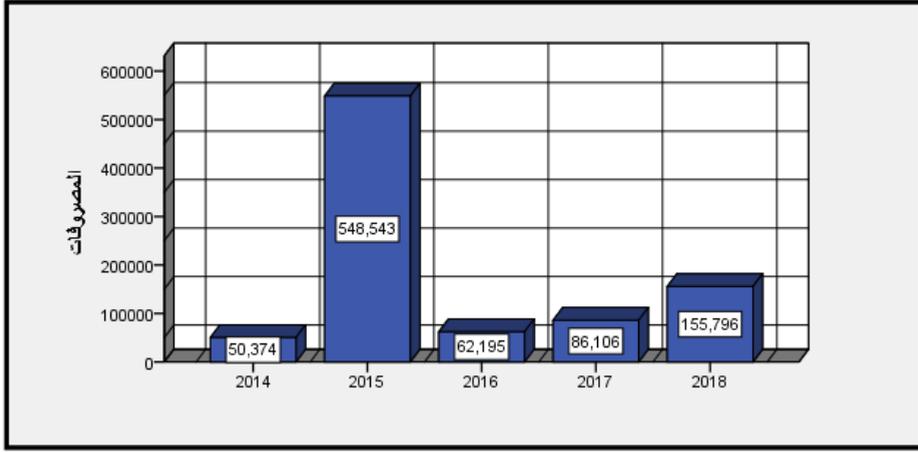
## / الإيرادات العامة والمنح الأجنبية:

هي عبارة عن الإيرادات الضريبية والجمركية وأخري والمنح الأجنبية، وقد حققت هذه الإيرادات القومية والمنح الأجنبية خلال العام 2018 مبلغ وقدره 124.946 مليار جنيه مقارنة بمبلغ 77.054 مليار جنيه في العام 2017 بزيادة مقدرة بلغت 47.892 مليار جنيه. ومقارنة بالأعوام السابقة مما يؤكد بأن إجراءات وسياسات وجهود ادارية للمؤسسات الإيرادية ساهمت في هذه الزيادة.



## / المصروفات القومية:

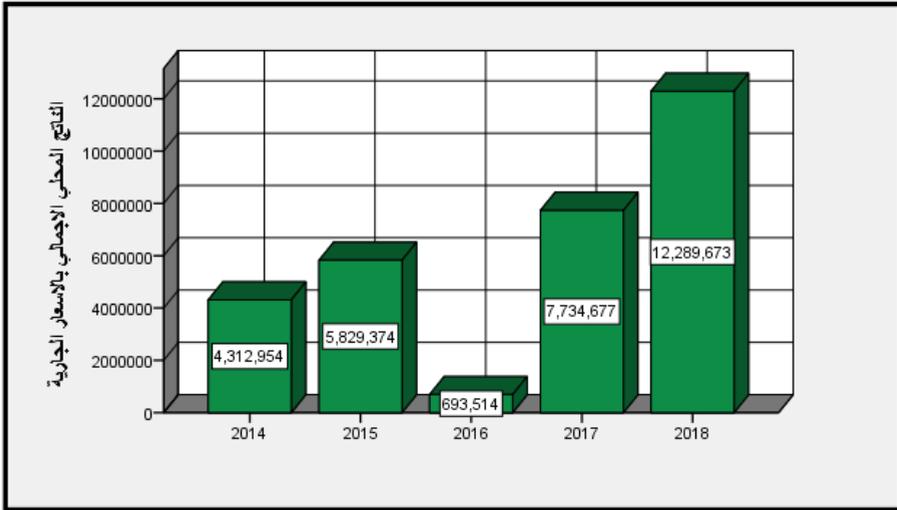
وهي عبارة عن تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات ودعمها والمنافع الاجتماعية وتحويلات الولايات والمصروفات الحكومية الأخرى. حسب بيانات الجدول أعلاه بلغت المصروفات العامة مبلغ 155.796 مليار جنيه في العام 2018 مقارنة بمبلغ 86.106 مليار جنيه في العام 2017. بزيادة مبلغ 69.690 مليار جنيه. ومقارنة بأرقام الأعوام السابقة، أيضاً محققة زيادة مقدرة. مما يشير الي زيادة بنود المصروفات العامة. مما يتطلب زيادة في الإيرادات العامة.



### / الناتج المحلي الإجمالي:

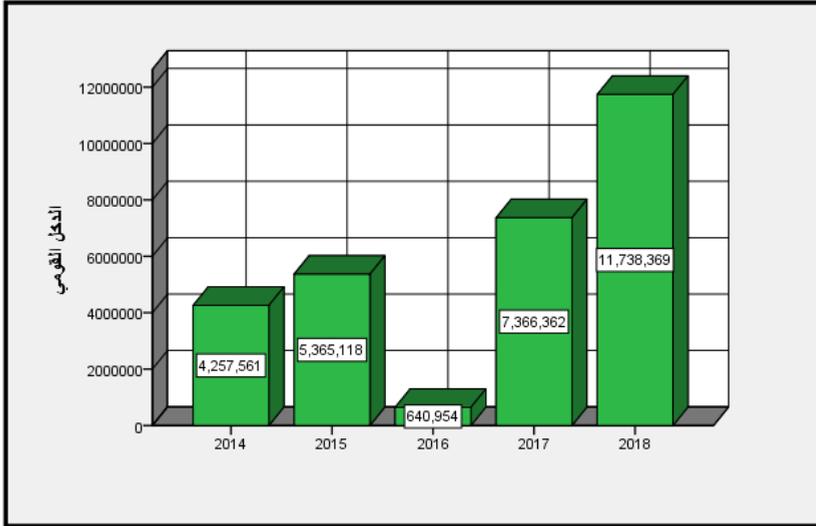
يعتبر أهم مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي والذي تبني عليه السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية لزيادة وتطور نمو الاقتصاد. وهو قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة خلال عام في الدولة ويشمل قطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات). ويقاس بالأسعار الثابتة والجارية.

من الجدول أعلاه يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حقق مبلغ 18.965.4 جنيه في العام 2017. وقد إرتفع إلى 29.271.6 جنيه لعام 2018. وبالنظر الي الأعوام السابقة فإنه سجل إرتفاعاً مستمراً.



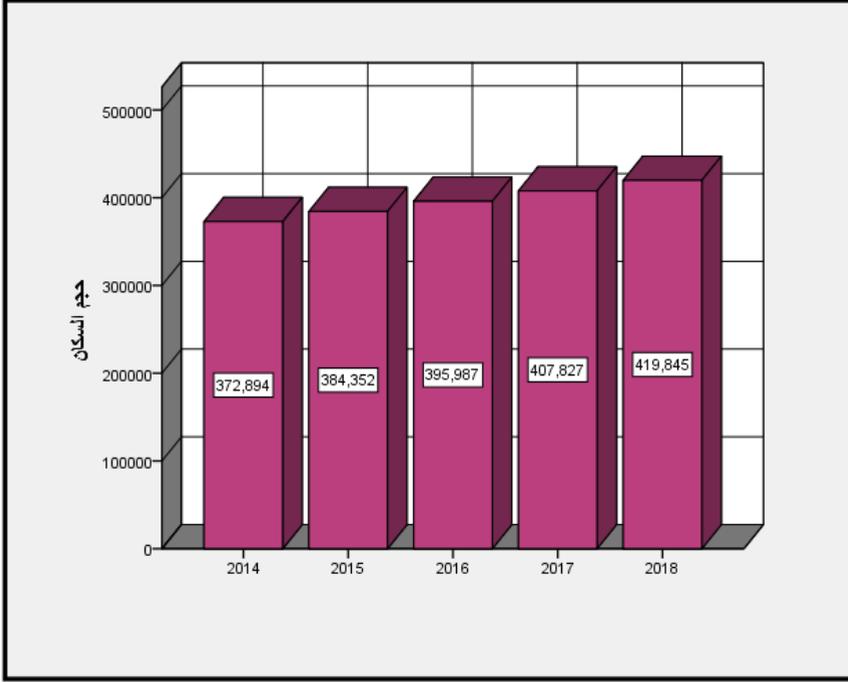
## / الدخل القومي:

الدخل القومي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الإهلاك، مضافاً إليه صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي. الجدول أعلاه يوضح ارتفاع معدل نمو الدخل القومي من 21.3% في عام 2017 إلى 59.4% في عام 2018. وينطلي هذا الارتفاع على الأعوام السابقة.



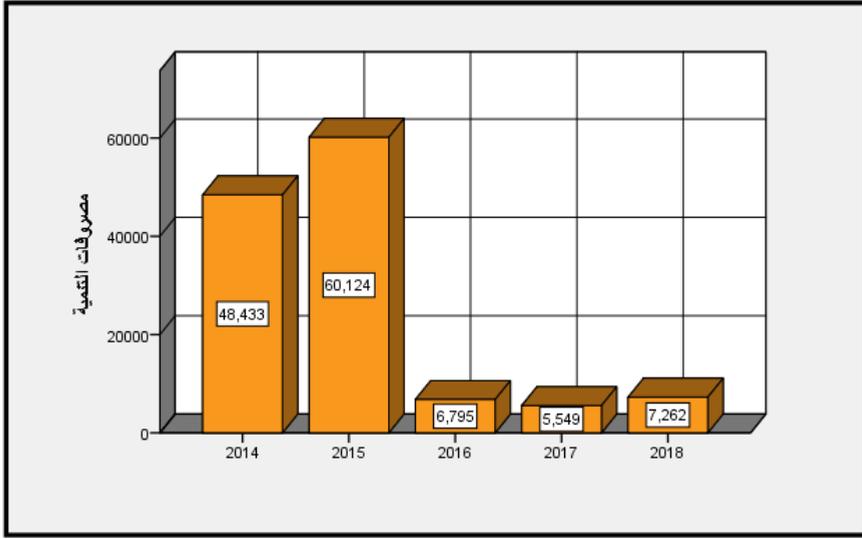
## / دجم السكان:

يشكل حجم السكان ومعدلات نموه تطوراً اجتماعياً مهماً. فالجدول أعلاه يوضح تقديرات حجم السكان ومعدلات نموه خلال الفترة 2014 - 2018، ويتضح إرتفاع تقديرات حجم السكان من 40.782.7 نسمة في عام 2017 إلى 41.984.5 نسمة في عام 2018، بمعدل 209%. أي أن السكان في تزايد مستمر.



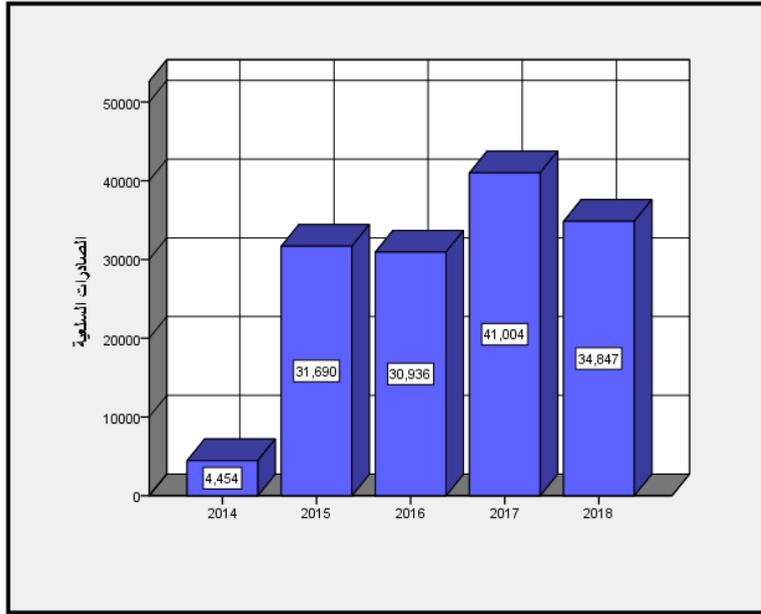
## / مصروفات التنمية القومية (وهي تعني اقتناء الأصول غير المالية):

وهي تعني الصرف على قطاعات الزراعة والري والثروة الحيوانية، والصناعة، والنقل والطرق والجسور، والكهرباء والموارد المائية، والتنمية الاجتماعية، والمتنوعة. من الجدول يتضح أن مصروفات التنمية القومية قد بلغت مبلغ 7.262 مليون جنيه في العام 2018 بزيادة مقدره عما كانت عليه في العام 2017 حيث بلغت 5.549 مليون جنيه. مما يشير الي أن هناك استفادة من زيادة الإيرادات العامة وبالتالي زيادة في الدخل القومي، وموجب ذلك تمت تحويلات الى تصرف في التنمية القومية. وبالنظر الي بيانات الجدول للاعوام 2014 و2015 و2016، فيلاحظ زيادة في مصروفات التنمية.



### / الصادرات السلمية:

تعكس مدي قدرة الدولة للإستفادة من العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، وبالتالي تنتعش التجارة الخارجية. والصادرات لها دور أساسي في توفير العملات الحرة التي عبرها تستطيع الدولة من توفير مدخلات انتاجية للقطاعات الاقتصادية، وهي تشمل الصادرات البترولية والزراعية والحيوانية والصناعية والمعدنية والأخرى. الجدول يوضح تذبذب في قيمة هذه الصادرات للاعوام 2014 حيث بلغت 4.454 مليون جنيه، بينما انخفضت هذه القيمة في العام 2015 بمبلغ 3.169 مليون جنيه، وانخفضت في العام 2016 حيث بلغت 3.093.6 مليون جنيه، وارتفعت هذه القيمة في 2017 بمبلغ 4.100.4 مليون جنيه، بينما سجلت انخفاضاً في العام 2018 بمبلغ 3.484.7 مليون جنيه. هذا الموقف يوضح مدي تأثير انفصال جنوب السودان على الصادرات السودانية، بفقد البترول.



هذا الموقف يبين لنا مدى امكانية إستخدام وتوظيف هذا النشاط في إحداث تنمية بالدولة، على أن ترتبط بإجراءات وسياسات زيادة فرص التشغيل الهادفة لفكرة زيادة ودعم القطاعات الانتاجية، مع تفعيل وتطوير أشكال وأنواع الشراكات المختلفة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير البنيات التحتية والمساهمة في تحقيق التنمية القومية المتوازنة، وبهدف الانتاج لإحلال الواردات وزيادة الصادرات، وذلك باستعادة التوازن في القطاع الخارجي بالسعي في جذب الموارد الخارجية وحسن توجيهها، والعمل على تقليل آثار الحصار الاقتصادي.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية:

أدناه جدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية للدولة بأسعار 1982/1981، في الفترة من 2014 2018 لقطاعات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية والصناعات التحويلية والاستخراجية والخدمات. ومن الجدول تبين أن الناتج المحلي الاجمالي في زيادة حيث بلغ 31.6 مليون جنيه في العام 2014 و32.8 مليون جنيه في العام 2015 و34.1 مليون جنيه في العام 2016 و35.9 مليون جنيه في العام 2017 وأخيراً 37.9 مليون جنيه في العام 2018. وبالنظر الي الجدول رقم (2) الذي يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار

الجارية خلال نفس الفترة، فتلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي حقق مبلغ 447.998 مليون جنيه في عام 2014 بمعدل نمو 7.0 وتحقيق زيادة في العام 2015 حيث حقق 667.568 مليون جنيه بمعدل نمو 3.7 واستمرار الزيادة في العام 2016 بمبلغ 773.467.7 مليون جنيه بمعدل نمو 5.3 وأخيراً في العام 2018 بمبلغ 1.228.967.3 مليون جنيه بمعدل نمو 5.7. هذه البيانات إما تشير الي أن هناك حركة للنشاط الاقتصادي في هذه القطاعات، وبالتالي حققت معدلات نمو موجبة في الاستخدام والتوظيف نحو تنمية هذه القطاعات.

## جدول رقم (2)

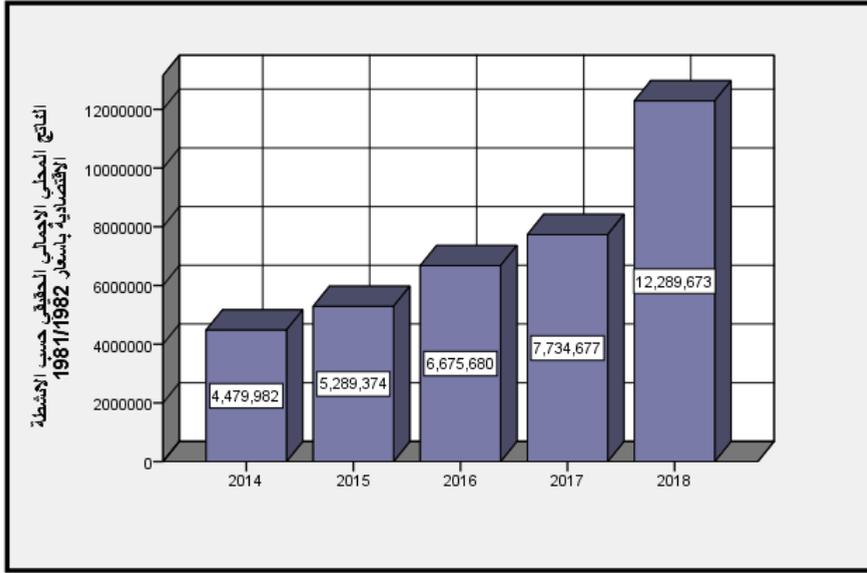
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب الانشطة الاقتصادية باسعار 1982/1981  
خلال الفترة 2014\_2018

مليون جنيه

2018	2017	2016	2015	2014	القطاع
10.7	9.9	10.0	9.9	9.4	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية
8.1.	7.8	6.7	6.6	6.4	قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية
0.7.	6.0	0.5	0.7	0.8	الصناعة والتعدين
5.6.	5.5	4.7	4.4	4.2	الصناعات التحويلية
1.1	1.0	0.9	0.9	0.8	الكهرباء والماء والغاز
0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	البناء والتشييد
19.1	18.2	17.4	16.3	15.9	قطاع الخدمات
3.4	3.2	3.1	2.8	2.7	التجارة والمطاعم والفنادق
5.4	5.1	4.3	4.0	3.8	التمويل والتأمين والمصارف
4.2	4.8	4.2	4.1	3.9	النقل والمواصلات والتخزين
5.2	5.0	4.9	4.5	4.5	الخدمات الحكومية
0.9	9.0	0.9	0.9	0.9	خدمات أخرى
37.9	35.9	34.1	32.8	31.6	الناتج المحلي الاسعار الثابتة

32.407.7	21.560.4	19.605.5	16.126.1	14.159.2	محفض الناتج المحلي الاجمالي
1.228.967.3	773.467.7	667.568.0	528.937.4	447.998.2	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
5.7	5.3	3.8	3.7	7.0	معدل النمو

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء



جدول رقم (3)

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية

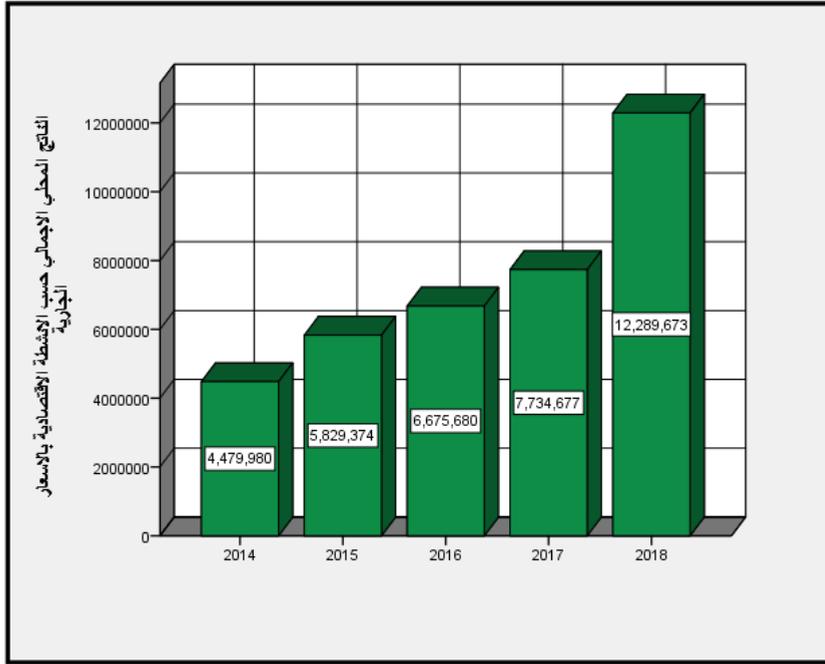
خلال الفترة 2014\_ 2018

مليون جنية

2018	2017	2016	2015	2014	القطاع
293.294.0	196.841.6	211.264.0	183.150.0	143.775.0	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية
214.057.5	128.929.4	112.513.0	117.862.0	79.769.0	قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية
75.111.2	46.080.5	40.848.0	24.188.0	32.852.0	الصناعة والتعدين
87.037.8	52.118.4	45.137.0	60.091.0	29.559.0	الصناعات التحويلية واليدوية
4.380.5	2.607.4	2.262.0	5.503.0	1.388.0	الكهرباء والماء والغاز

47.528.0	28.123.1	24.266.0	28.080.0	15.970.0	البناء والتشييد
721.615.8	447.696.7	343.791.0	281.925.0	224.455.6	قطاع الخدمات
274.299.4	167.255.8	113.834.0	99.166.0	73.551.0	التجارة والمطاعم والفنادق
182.734.9	113.499.9	86.736.0	44.453.0	57.093.0	التمويل والتأمين والمصارف
165.486.0.	106.080.8	92.257.0	84.454.0	60.074.0	النقل والمواصلات والتخزين
57.931.3	35.760.1	35.183.0	36.857.0	23.378.0	الخدمات الحكومية
41.164.2	25.100.1	15.781.0	10.696.0	4.876.0	خدمات أخرى
NA	NA	NA	6.299.0	5.483.6	رسوم واردات
1.228.967.3	773.467.7	667.568.0	582.937.4	447.998.0	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء



## نماذج لبض المؤسسات والمجموعات: مؤسسة التنمية الدولية:

أنشئت عام 1960م لمساعدة الأقطار النامية والأكثر فقراً، بشروط أقل عبثاً على موازين مدفوعاتها، وتسمى قروضها بالإعتمادات بفترة سماح عشر سنوات واجل

استحقاق خمسين سنة، لا تدفع منها أي فائدة، وتقدم هذه الإعتمادات للمشاريع التي لا يمولها البنك كالإسكان وتجهيز المواد والتعليم والتسهيلات العلمية والوقائية. المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية:

أنه واستعمالاً لأغراض هذه المعاهدة، وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها. وتتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية (الزراعية والمالية)، بوجه عام لتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام الاتفاقيات الخاصة لتحقيق هذه الأهداف.

## مجموعة الكوميسا:

إن استفادة السودان من انضمامه لكوميسا، مرتبط بمدى قدرة السودان على استغلال إمكاناته المتاحة. طبقاً لما يتميز به السودان من مزايا نسبية في إنتاج وتصدير السلع الزراعية، مثل الخضر والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر والصبغ العربي، وعلى السودان الاستفادة من هذا السوق الكبير وتبني برامج لتأهيل بنية وهيكلة الاقتصاد السوداني، ورفع كفاءة وزيادة الإنتاج من الصادرات السودانية.

## خاتمة:

بحمد الله وتوفيقه أوضحت الورقة جوانب من نظم ونظريات الاستخدام الأمثل للموارد، وإمكانية الاستفادة منها في إحداث العمليات التنموية بالسودان، والتي أبانت الورقة فيه أنه يتمتع بإمكانات إذا ما طبقت سياسات اقتصادية كلية تناسب الوضع الاقتصادي للدولة، كما لو انتهجت سياسة التفاعل مع العالم الخارجي فيمكن القضاء والتغلب على التدهور الذي لازم الاقتصاد السوداني.

## النتائج:

- كثير من النظريات تناولت مفهوم التوظيف الكامل والاستخدام والتخصيص الأمثل للموارد، وبأنه السبيل إلى إمكانية القضاء على هدر هذه الموارد، وبالتالي إعادة ترتيب أولوياتها لتوسيع قاعدة الاقتصاد.
- حاجة الدولة للتنمية تتوقف على اتباع إجراءات وسياسات اقتصادية تهدف إلى خلق أدوات فاعلة تسعى لتحريك الجمود الاقتصادي. وحاجة هذه السياسات للمراجعة والإصلاح باستمرار.

- إن التنمية تحدث نتيجة زيادة حقيقية في الناتج القومي، لتحقيق تطلعات المجتمعات بهدف تغيير البنيان الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتنمية المتوازنة. وقد زادت مصروفات التنمية وفقاً لزيادة الدخل القومي، يلاحظ ذلك من الجداول رقم 2 و3 والرسوم البيانية المرفقة.
- إن تحسين موقف معدلات النمو يتوقف على توسيع المواعين الإيرادية لزيادة الدخل القومي، والذي يعمل بدوره على معالجة مشاكل التضخم. وبالتالي تزيد التحويلات لمصروفات التنمية ويتضح ذلك من خلال البيانات بالجدول رقم 1 والرسم البياني المرفق.
- إن التفاعل مع المجتمع الخارجي يساهم في تطوير مفاهيم الاستخدام الأمثل للموارد وإحلال الواردات وزيادة الصادرات، كحالة الاقتصاد السوداني بخصائصه المعروفة واعتماده مسبقاً بنسبة كبيرة في تمويل بعض المشروعات التنموية، وبالتالي لمعالجة التذبذب في قيمة الصادرات تدعم فكرة حاجة السودان لمساهمة المجتمع الدولي كبيرة تدفع في اتجاه الانضمام للتكتلات الاقتصادية.

## توصيات:

1. التوافق على قيادة الدولة وحسن إدارتها وفقاً للكفاءة حتى يتسنى لها إمكانية توظيف الموارد واستخدامها في الاستجابة لطموحات المجتمع.
2. اتباع منهج الإصلاح الاقتصادي بصورة مستمرة لأجل الاستفادة من إمكانات الدولة عبر إقرار سياسة اقتصادية متوازنة.
3. دراسة الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية بما يحفظ الاستقلال السياسي وسيادة الدولة والعمل على إنهاء الحصار الاقتصادي والاستفادة من إمكانية زيادة الصادرات للمساهمة في زيادة الدخل القومي لتمويل التنمية.
4. اعتماد إجراءات وسياسات زيادة فرص التشغيل الهادفة لفكرة زيادة ودعم القطاعات الإنتاجية، مع تفعيل وتطوير أشكال وأنواع الشراكات المختلفة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير البنيات التحتية والمساهمة في تحقيق التنمية القومية المتوازنة، وبهدف الإنتاج لإحلال الواردات وزيادة الصادرات، وذلك باستعادة التوازن في القطاع الخارجي بالسعي في جذب الموارد الخارجية وحسن توجيهها، والعمل على تقليل أثار الحصار الاقتصادي. والله الموفق.

## المصادر والمراجع

- (1) محمد عبد العزيز عجمية، على عبد الوهاب نجبا، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية ص 81 .
- (2) الموسوعة العربية: اقتصاديات التنمية، 2017/1/2
- (3) فكري نعمان، 1985، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، ص 99
- (4) المرجع نفسه
- (5) الوليد نورالهدى كنه، احمد مكي اسماعيل، 2004، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة السودان المفتوحة، ص 221/220
- (6) ادم أحمد سليمان، تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في إفريقيا، دراسات إفريقية، العدد 2013، 49، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ورقة منشورة، ص 12 منقول عن ابراهيم العيسوي، 2011
- (7) سليمان سيداحمد السيد، 2008، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، طبعة ثانية، ص 89
- (8) المرجع نفسه
- (9) المرجع نفسه
- (10) عثمان ابراهيم السيد، 2006، الاقتصاد السودان جوانب تطبيقية، الطبعة الأولى، جامعة السودان المفتوحة، ص 6-7 .
- (11) المرجع نفسه .
- (12) سليمان سيداحمد السيد، 2008، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، طبعة ثانية، ص 89
- (13) يعقوب أبوشورة موسي، 2013، تحقيق الأمن الغذائي العربي في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، ص 53
- (14) فائق جمعة الصبيري، 2015، الاقتصاد الاداري المفهوم والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 219
- (15) محمد مجذوب مجمد صالح، 2014، مركز ركائز، م2 العدد 1، ص 213
- (16) عثمان ابراهيم السيد، 2002، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القران الكريم للطباعة والنشر، ص 13 .
- (17) عمر العولمة، 2001، وقضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعة، مصر، ص 54

- (18) فائق جمعة الصبيري، 2015، الاقتصاد الإداري المفهوم والتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ص 219
- (19) عبد الوهاب عثمان، 2002، منهجية الإصلاح الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة الوطنية، ص 83
- (20) محمد خليفة صديق، مؤتمر قضايا الإصلاح السياسي في السودان، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث ، المجلد الثاني - العدد الأول 2014، ص 232 .
- (21) فائق جمعة الصبيري، مرجع سابق
- (22) اتحاد أصحاب العمل السوداني، نحو الإصلاح الاقتصادي في مرحلة الانتقال، يوليو 2019، ص 62
- (23) سليمان سيد احمد، مرجع سابق
- (24) معاوية الأمين الأحمر، 2014، دراسات في الاقتصاد السوداني، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم، ص 250.

# مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي (دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية)

The extent of the awareness of faculty members in Sudan universities of the importance of forensic accounting, and necessity to add them to higher education curricula

(Field study on faculty members in Sudan universities)

- أستاذ المحاسبة المشارك، كلية  
الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم  
والتكنولوجيا، السودان.

مصطفى نجم البشاري

باحث في المحاسبة، وزارة المالية  
والتخطيط الاقتصادي، السودان.

أ. وفاء بشير مساعد أحمد

أستاذ المحاسبة والتمويل، كلية العلوم  
الإدارية، جامعة غرب كردفان، السودان.

أ.د. موسى عيسى محمد

## المستخلص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي المحاسبي لتكون مخرجاته قادرة على مواجهة تحديات اكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم المالية، ولتعزيز قدرات الخريجين وتزويدهم بأدوات حديثة تساعدهم على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة. من نتائج الدراسة: يوجد إدراك لأهمية إدراج المحاسبة القضائية من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، هنالك ضرورة

لإدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة بالجامعات السودانية، من توصيات الدراسة ضرورة تقوية الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية العالمية لمواكبة التطور في مجال المحاسبة والمراجعة.

## Abstract

This study aimed to identify the extent of awareness of faculty members in the Sudanese universities of the importance of forensic accounting and the need to add it to higher education curricula in accounting so that its outputs are able to meet the challenges of discovering fraud, and manipulation of financial statements, and to enhance the capabilities of graduates and provide them with modern tools that help them keep pace with the changes in the evolving business environment. Some results of the study: There is an awareness of the importance of including forensic accounting in the faculties of accounting departments in Sudanese universities, there is a need of including forensic accounting within the accounting curricula in Sudanese universities, the study recommended: There is a need for strengthening contact with foreign universities and international professional bodies to keep pace with the development in accounting and auditing field.

كلمات مفتاحية: المحاسبة القضائية؛ مناهج المحاسبة؛ اكتشاف الغش والاحتيال ؛  
Keywords: Forensic accounting; Accounting curricula; Fraud and cheating Detection.

## المقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة تطورات مهمة في بيئة الأعمال كنظم المعلومات واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وقيام الشركات بأشكالها المختلفة بالافصاح عن النشاط وعرض المركز المالي بهدف خدمة أصحاب العلاقة ودخول الأسواق العالمية والاتجاه نحو العولمة، كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات لم تعد مجرد وسيلة لتسجيل الأحداث المالية في السجلات المنتظمة باستخدام الحاسوب أو الأسلوب اليدوي، وإنما أصبحت مهمتها الأساسية مواجهة التحديات الكبيرة التي تعيق المحاسبين في توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات، ولأهمية المحاسبة وفروعها المختلفة اهتمت كثير من دول العالم ومن خلال منظومة التعليم المحاسبي العالي بمحاكاة التطورات والتغيرات التي تطرأ على هذا المجال بتطوير المناهج المحاسبية.

## مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية بأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها في مناهج التعليم العالي، ويمكن صياغة أسئلة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية بأهمية المحاسبة القضائية؟
2. ماهي المقومات التي تدعم إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ماهي المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية؟
- 4.

## أهمية الدراسة: الأهمية الصلمية:

تتمثل في:

1. قلة البحوث على المستوى المحلي بالرغم من الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع عالمياً وعربياً.

2. أنها من المجالات اللازمة والضرورية لتطوير التعليم المحاسبي العالي لتكون مخرجاته قادرة على مواجهة التحديات وتلبية حاجات المجتمع.
3. هذه الدراسة تثير الاهتمام عند المؤسسات التعليمية والمهنية للاهتمام بهذا الفرع من فروع المحاسبة مما ينعكس إيجاباً على مهنة المحاسبة في المجتمع.

### من الناحية العملية:

1. انهيار الشركات الكبرى وزيادة الجرائم المالية والفساد المالي، مما يتطلب الاهتمام بها من ناحية تطبيقية.
2. المساعدة مستقبلاً في الحد من الغش والفساد المالي في الشركات ودعم الدعاوى القضائية وتخفيض معدل الجرائم الاقتصادية.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للآتي:

1. تسليط الضوء على المحاسبة القضائية من خلال التعريف بالمفاهيم الأساسية لها وبيان أهميتها وأهدافها وأساليبها.
2. المساهمة في تطوير التعليم المحاسبي العام في الجامعات السودانية..
3. محاولة تعزيز معرفة الخريجين وتزويدهم بأدوات حديثة (خدمات التقاضي وخدمات البحث والتقصي)، تساعد على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة.

### فرضيات الدراسة:

- بناء على ما ورد في مقدمة ومشكلة الدراسة فقد تمت صياغة فرضيات هذه الدراسة كما يلي:
1. يوجد إدراك لأهمية المحاسبة القضائية لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية.
  2. توجد مقومات تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية.
  3. توجد معوقات تؤثر تأثيراً جوهرياً سلباً على إضافة المحاسبة القضائية إلى

مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية.

## منهج وأدوات الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الأولية المجمعة بواسطة أداة الاستبانة كما يتم الحصول على المعلومات الثانوية من الكتب والمراجع واللوائح والمنشورات المالية الخاصة بأجهزة الدولة والإنترنت.

## ثانياً: الدراسات السابقة:

1. (Okhoye J . K(2009)<sup>(1)</sup>: هدفت الدراسة لبيان دور المحاسبة القضائية في التحقيق في الغش ودعم الدعاوى القضائية في نيجيريا. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، هل يتوفر لدى المحاسب القضائي القدرة على العمل ضمن الفريق لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات والخبرة المطلوبة في المحاسب القضائي حتى يتمكن من أداء عمله.
1. دراسة(2010)<sup>(2)</sup>(Mu Mullen, et al): هدفت الدراسة إلى استطلاع وجهات نظر وآراء كل من الممارسين للمحاسبة القضائية والأكاديميين والباحثين في مدى قدرتها على الحد من الفساد. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن بعض البنود ينبغي أن تدرج في دورات المحاسبة القضائية، مثل أساسيات الاحتيال، البيان المالي للاحتيال، ضوابط مكافحة الغش وتقييم الرقابة الداخلية.
1. دراسة (الجيلي) (2012م)<sup>(3)</sup>: هدفت الدراسة لبيان المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وخصائصها ودور المحاسب القضائي والسمات الشخصية التي يتمتع بها، والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، عدم قدرة الجهات المهنية على تأهيل المحاسب القضائي، بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم، دوائر الضرائب، تطوير المناهج المحاسبية ومراكز التدريب العربية، تأسيس جمعية مهنية للمحاسبين القضائيين.
1. دراسة قنديل(2014)<sup>(4)</sup> هدفت الدراسة للتعرف على ماهية المحاسبة القضائية ، وعلى بعض القضايا العالمية التي لعبت المحاسبة القضائية دوراً رئيسياً فيها

، ومدى توفر المهارات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تطوير مهنة المحاسبين القضائيين يتطلب جهوداً مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المهنية بالشكل الذي يمكنهم من بناء وتطوير المهنة.

2. دراسة دعاس(2016)<sup>(5)</sup> هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إدراج المحاسبة القضائية ضمن الخطط الدراسية لمقررات المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، من خلال مراجعة وتحليل الخطط الدراسية لأقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وانصب التركيز في الخطط المطروحة على مساقات مبادئ التدقيق وفي بعض الجامعات مساق الرقابة الداخلية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن المناهج الأكاديمية لأقسام المحاسبة خلت من مقررات المحاسبة القضائية. دراسة أبوعمارة والحركان (2019)<sup>(6)</sup>: هدفت الدراسة إلى تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن الكليات محل العينة لا تدرس المحاسبة القضائية إلا ضمن برنامج الدراسات العليا، وتوجد تسهيلات لتدريس المحاسبة القضائية في الجامعات السعودية ولكنها غير كافية.

### ثالثاً: الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية: مفهوم المحاسبة القضائية:

هنالك عدة تعريفات للمحاسبة القضائية منها:

4. عرفت بأنها « العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق والتحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي وفلسفة التشريع في محاولة للوصول إلى الصدق الذي من خلاله يتمكن المحاسب من تقديم رأيه»<sup>(7)</sup>.
5. كما عرفت بأنها «التحقق من الدلائل المحاسبية أو البرهان، ودراسة وترجمة وتفسير الدليل للوصول إلى المعلومات المطلوبة وتقديمها للمحكمة للفصل في الدعاوى القضائية»<sup>(8)</sup>.

عرفت أيضاً بأنها «حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية المحاسبية والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد

الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي، والمحاسبة الاستقصائية هي ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى ما أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات القضية، مما يساعد في الكشف عن المشكلات الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، وهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة»<sup>(9)</sup>

أشارت معظم التعاريف إلى أن المحاسبة القضائية تجمع بين المعرفة المحاسبية والتدقيقية والقانونية ومهارات التحري للبحث عن الحقائق حول المسائل أو الإدعاءات والمطالبات التي يمكن أن تتعرض لها الشركات مثل التحري لإثبات أو دحض وجود عمليات الاحتيال المزعومة أو التحري للتأكد من مدى حقيقة مبالغ المطالبات التي تثير النزاع بين شركات التأمين والمستفيدين لتعويضهم عن الأضرار المؤمن عليها.

## أهداف المحاسبة القضائية:

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة القضائية في الآتي:

1. تحديد الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش، وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنيّاً محايداً يساعد على تأييد الدعاوى القضائية، وتوفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات.
2. في ظل الدعاوى القضائية وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة<sup>(10)</sup>.
3. تحديد الأنشطة غير القانونية والتي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً يساعد في حسم القضايا ذات الصلة بالفساد أو الاحتيال.
4. التحري عن الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة<sup>(11)</sup>.
5. تحديد مقدار الخسائر أو الأموال المنهوبة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة الأساس لدعم المتطلبات القانونية لإسترداد تلك الأموال.
6. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم اهداف المحاسبة القضائية، فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية<sup>(12)</sup>.
7. إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبالغ التعويضات المطالب بها

أمام المحاكم إذا تطلب الأمر ذلك<sup>(13)</sup>.

8. دعم التقاضي وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الرأي في الغش المالي، من خلال إجراء التحليل، والتحقق من صحة حساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة<sup>(14)</sup>.

9. التحري والكشف عن الغش في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في حماية الأصول وإسترجاعها، التنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك ويكون إما شفويًا أو في شكل تقرير أو كليهما معاً.

10. تحديد آليات المحاسبة القضائية التي تساعد في اكتشاف قضايا الفساد المالي والإداري.

11. توفير المعلومات المالية والمحاسبية للأغراض القانونية باعتبارها الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، ومن ثم توفير تحليل محاسبي وفقاً لاحتياجات القضاء بهدف حسم الدعاوى القضائية المقدمة.

## أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد أهمية المحاسبة القضائية للأسباب التالية<sup>(15)</sup>:

1. عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعايير المراجعة لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهرية في القوائم المالية.
2. أحد المجالات المهمة التي تحمل فرصاً عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي<sup>(16)</sup>.
3. تزايد الحاجة إلى المحاسبين القضائيين لعملاء المراجعة ذوي المخاطرة المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة.
4. تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين إلى جانب المراجعة المالية للصفقات المهمة التي تظهر ضمن البنود داخل وخارج الميزانية بهدف تحديد القيمة الحقيقية للشركة، وما إذا كانت هناك حالات غش أم لا بالإضافة إلى تحديد المسؤولية عن هذا الغش ونتائجه.

5. تساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تساعد القضاء في سرعة البت أو الفصل في المنازعات القضائية عن طريق التحري عن الغش والتضليل في القوائم المالية ورفع التقارير إلى القضاء.
6. تساعد المحاسبة القضائية على تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى استعادة ثقة الجمهور والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصداقية في التقرير المالي.
7. الفصل في النزاعات، يتم تعيين المحاسب الجنائي أحياناً للمساعدة في توفير حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري وبحد أدنى من الخلافات (17).

## مجالات المحاسبة القضائية:

هنالك علاقة بين أسباب نشأة المحاسبة القضائية ومجالاتها، ذلك أن المحاسبة يجب أن تخدم البيئة التي تعمل فيها وأن تتطور بتطورها، ويمكن تحديد المجالات كمايلي (18):

1. الدعاوى القضائية المتعلقة بالغش في القوائم المالية.
2. الدعاوى القضائية المتعلقة بالحفاظ على المال العام.
3. الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في البيئة الرقمية.
4. فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أونقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
5. تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.
6. تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.
7. تقييم الشركة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وألوية السداد.
8. تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على الشركة.
9. المخالفات المحاسبية.
10. مكافحة عمليات غسيل الأموال.
11. التحقق من حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات.
12. التحقق في عمليات الرشاوي.
13. المنازعات المالية بين البنوك والشركات (19).

14. الاختلاسات المالية التي يقوم بها الموظفون.
15. الاحتيال والغش في القوائم المالية.
16. جمع الوثائق والأدلة محل التحقيق ثم فحصها وتحليلها للوصول إلى الأدلة التي تؤيد الدعوى المقامة أو تدحضها<sup>(20)</sup>.
17. تقديم النصح والمشورة المالية للقاضي فيما يتعلق بموضوع القضية.
18. التحقق في جرائم الفساد المالي والإداري.
19. تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال والغش في الشركات.
20. تحليل وتقييم المعاملات التجارية.
21. تقديم الاستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية<sup>(21)</sup>.

## فوائد إدخال المحاسبة القضائية في المقررات الدراسية:

- هنالك مجموعة من الفوائد أو المنافع التي يمكن للشركات أن تحصل عليها إذا قامت بتضمين المحاسبة القضائية في المقررات المحاسبية ومنها<sup>(22)</sup>:
1. الوصول إلى الأسواق العالمية.
  2. سهولة الحصول على التمويل.
  3. قل المعرفة عن المحاسبة القضائية إلى ممارسي المهنة.
  4. تحسين فرص العلم لممارسي المهنة من المحاسبين.

## صعوبات إدخال المحاسبة القضائية في المقررات الدراسية:

- وهناك مجموعة من التحديات أو الصعوبات التي تقابل عملية إدخال المحاسبة القضائية لمقررات البرامج المحاسبية منها<sup>(23)</sup>:
1. توافر المادة العلمية اللازمة وتطويرها باستمرار.
  2. إيجاد الوقت اللازم لإدخال المحاسبة القضائية في الجداول الدراسية.
  3. عدم كفاية الكتب الحالية في تناولها للمحاسبة القضائية.
- هنالك مجموعة من التحديات التي تواجه تضمين المحاسبة القضائية في المقررات الجامعية<sup>(24)</sup>:
1. الفجوة بين رغبات كل من الكليات والإدارة.
  2. فجوة توجيهات الكليات من قبل المنظمات المهنية كاللوائح والمعايير عن

المحاسبة القضائية.

3. قلة المعلومات عن ممارسات المحاسبة القضائية مما يصعب الحصول على مادة علمية لها قوانينها ولوائحها ومعاييرها.
4. شح الموارد من قبل الكليات بهدف تطوير مقرر المحاسبة القضائية، ولذلك لا بد من الدعم المالي من قبل كبريات الشركات المحاسبية وقطاع الصناعة والأعمال.
5. وجود كادر مؤهل لتدريس المحاسبة القضائية<sup>(25)</sup>.

## رابعاً: الدراسة الميدانية مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية، وقد اعتمد الباحثون على استمارة الاستبيان تتكون أسئلة الاستمارة من ثلاثة محاور تمثل متغيرات الدراسة بحيث يتم تحويل الإجابة إلى قيم كمية على مقياس لكرت ذي الخمس درجات، ويأخذ المدى من 1 إلى 5، على النحو التالي:

مستوي المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم توزيع الاستمارة إلكترونياً على أفراد عينة البحث عن طريقة العينه العشوائية البسيطة وهي الطريقة المثلى للدراسة لتجانس بيئة الدراسة واستجاب 47 فرداً. وقام الباحثون باختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها ومدى اتساق وثبات المقياس المستعمل في جمع البيانات وذلك باستعمال معامل ارتباط Gronbach Alpha الذي يبين مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن إجابات أفراد العينة وقد كانت قيمة معامل ارتباط ألفا كرونباخ (88.75%) وهي قيمة يمكن أن يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة، إذ إن قيمة معامل ارتباط ألفا تكون مقبولة إذا كانت مساوية أو أكبر من (0.60) وخاصة في مجال البحوث الاجتماعية (Anastasi,1982:117) وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، كما تم تطبيق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي، اختبار (T): لقياس الدلالة المعنوية لكل عبارة، والانحدار الخطي البسيط.

نتائج توزيع إستمارة الدراسة وتحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث الديمغرافية:

جدول (1) النسب والتكرارات للخصائص

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	4	8.5%
30 وأقل من 35 سنة	6	12.8%
35 وأقل من 40 سنة	11	23.4%
40 وأقل من 45 سنة	15	31.9%
45 سنة فأكثر	11	23.4%
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ماجستير	10	21.3%
دكتوراه	37	78.7%
التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	31	66%
إدارة أعمال	8	17%
إدارة مالية	1	2.1%
دراسات مالية ومصرفية	2	4.3%
نظم معلومات محاسبية	2	4.3%
تخصص آخر	3	6.4%
الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة
عميد كلية	5	10.6%
رئيس قسم	12	25.5%
منصب آخر	30	63.8%
المنصب الإداري	التكرار	النسبة
أستاذ	2	4.3%
أستاذ مساعد	18	38.3%
أستاذ مشارك	12	25.5%
محاضر	11	23.4%
مساعد تدريس	4	8.5%

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
25.5%	12	أقل من 5 سنوات
17%	8	5 وأقل من 10 سنوات
14.9%	7	10 وأقل من 15 سنة
29.8%	14	15 وأقل من 20 سنة
10.6%	5	20 وأقل من 25 سنة
2.1%	1	أكثر من 25 سنة
100%	47	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (1) يوضح النسب والتكرارات للبيانات الشخصية وفيه نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية من (40-45) سنة، أما في المؤهل العلمي لاحظ الباحثون أن من 78.7% من عينة الدراسة يحملون شهادة الدكتوراه مع موجود نسبة مرتفعة في حملة الماجستير، كما لاحظ الباحثون أن هنالك نسبة عالية في المحاسبين تفوق ال 60%، أما الخبرات معظم أفراد عينة الدراسة خبرتهم ما بين 15 إلى 20 سنة، خلاصة الجدول توضح التنوع في العينات من كل الجوانب في جميع البيانات الشخصية وبذلك يمكن الإعتماد على إجاباتهم في متغيرات الدراسة.

جدول (2) النسب والتكرارات لعبارات المحور الاول مدنا لإدراك أهمية المحاسبة الق

ضائية

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لا أوافق بشدة	العبارات
47	24	22	1	0	0	يمكن للمحاسبة القضائية أن تسلط الضوء على بعض الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات
100%	51.1%	46.8%	2.1%	.0%	.0%	
47	23	24	0	0	0	تعتبر المحاسبة القضائية مجالاً مهماً ومفيداً في مجال الأعمال.
100%	48.9%	51.1%	.0%	.0%	.0%	
47	18	26	0	3	0	إن المحاسبة القضائية هي الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، وحاجة القضاء والمحاكم للمحاسبة القضائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.
100%	38.3%	55.3%	.0%	6.4%	.0%	

47	16	29	1	1	0	في ضوء التطورات المتسارعة فإن الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش و الفساد المالي يعتبر أمراً ضرورياً.
100%	34.0%	61.7%	2.1%	2.1%	.0%	
47	11	29	7	0	0	تستطيع المحاسبة القضائية أن تضيق فجوة التوقعات بينما تقدمها لمراجعة وما يتوقعه أصحاب المصلحة.
100%	23.4%	61.7%	14.9%	.0%	.0%	
47	15	29	2	1	0	يؤدي الاعتماد علي المحاسب القضائي في مجال تقييم الأعمال أغراض قانونية مثل خصومات المساهمين أو تصفية الشركة أو أي أغراض أخرى إلي فاعلية وجودة أكبر في الأداء.
100%	31.9%	61.7%	4.3%	2.1%	.0%	
47	17	28	1	1	0	في القضايا المتعلقة بالاهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية ومعايير المراجعة من قبل المحاسب القانوني عند أداء عملية المراجعة .
100%	36.2%	59.6%	2.1%	2.1%	.0%	
47	17	25	5	0	0	المحاسبة القضائية تعمل على إضفاء قيمة للشركة من خلال القيام بتحسين كفاءة منظومة الرقابة علي الشركات وحماية أصحاب المصلحة ضد الغش والاحتيال المالي.
100%	36.2%	53.2%	10.6%	.0%	.0%	
47	14	27	5	1	0	يؤدي استخدام المحاسب القضائي عند وجود نزاعات بين أطراف مختلفة إلى تسويتها وتوفير حل مناسب لجميع الأطراف.
100%	29.8%	57.4%	10.6%	2.1%	.0%	
47	12	32	2	1	0	الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص الجرائم المالية تؤدي إلى إكتشافها إن وجدت ومعالجة أي قصور في أنظمة الرقابة والمتابعة.
100%	25.5%	68.1%	4.3%	2.1%	.0%	
100%	35.5%	57.7%	5.1%	1.7%	0.0%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (2) يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الأول وفيه لاحظ الباحثون أن أغلب أفراد العينة موافقون وموافقون بشدة لجميع عبارات المحور وتكاد تنعدم نسبة عدم الموافقة وكما انعدمت نسبة عدم الموافقة بشدة تماماً مع نسبة ضئيلة للمحايدة.

جدول (3) الإحصاءات الوصفية وقيم اختبار (t) لعبارات المحور الأول: مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة (t) المحسوبة	الإنحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	العبارات
2	000.	18.679	.547	5	4.49	يمكن للمحاسبة القضائية أن تسلط الضوء على بعض الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات
1	000.	20.207	.505	4	4.49	تعتبر المحاسبة القضائية مجالاً مهماً ومفيداً في مجال الأعمال.
6	000.	11.246	.765	4	4.26	إن المحاسبة القضائية هي الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، وحاجة القضاء والمحاكم للمحاسبة القضائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.
4	000.	14.228	.615	4	4.28	في ضوء التطورات المتسارعة فإن الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش والفساد المالي يعتبر أمراً ضرورياً.
10	000.	12.006	.620	4	4.09	تستطيع المحاسبة القضائية أن تضيق فجوة التوقعات بينما تقدمه المراجعة وما يتوقعه أصحاب المصلحة.

7	000.	13.367	.633	4	4.23	يؤدي الاعتماد على المحاسب القضائي في مجالات قويم الأعمال لأغراض قانونية مثل خصومات المساهمين أو تصفية الشركة أو أي أغراض أخرى إلى فاعلية وجودة أكبر في الأداء.
3	000.	14.292	.623	4	4.30	في القضايا المتعلقة بالإهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كانت هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية ومعايير المراجعة من قبل المحاسب القانوني عند أدائه لعملية المراجعة.
5	000.	13.413	.642	4	4.26	المحاسبة القضائية تعمل على إضفاء قيمة للشركة من خلال القيام بتحسين كفاءة منظومة الرقابة على الشركات وحماية أصحاب المصلحة ضد الغش والاحتيال المالي.
9	000.	11.401	.691	4	4.15	يؤدي استخدام المحاسب القضائي عند وجود نزاعات بين أطراف مختلفة إلى تسويتها وتوفير حل مناسب لجميع الأطراف.

8	000.	13.339	.601	4	4.17	الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص الجرائم المالية تؤدي إلى اكتشافها إن وجدت ومعالجة أي قصور في أنظمة الرقابة والمتابعة.
---	------	--------	------	---	------	--

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (3) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار (t) المحسوبة ومستوى الدلالة وترتيب لعبارات المحور وفيه لاحظ الباحثون أن الوسط الحسابي لجميع العبارات يدور حول الموافقة والموافقة بشدة وهناك فروق معنوية في الإجابات لصالح الموافق بشقيها أيضاً أي أن هنالك إدراكاً بأهمية المحاسبة القضائية.

جدول (4) النسب والتكرارات لعبارات مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمنهج

#### التعليم العالي

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	العبارات
47	12	32	3	0	0	إن مجال مراجعة الاحتياط هو مجال فرعي للمحاسبة القضائية التي يمكن اعتبارها مجالاً أشمل وأوسع.
100%	25.5%	68.1%	6.4%	.0%	0%	
47	26	19	2	0	0	تعتبر المحاسبة القضائية مكتملة للمراجعة وليست جزءاً منها فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى المراجع الخارجي.
100%	55.3%	40.4%	4.3%	.0%	0%	
47	9	34	2	2	0	إن دور المراجع الخارجي الحالي يعاني بعض القصور، حيث إنه غير مسؤول عن اكتشاف كافة حالات الغش بل هو مهني يقوم بتطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً.
100%	19.1%	72.3%	4.3%	4.3%	0%	
47	10	30	4	3	0	إن دور المراجع الخارجي يعاني بعض القصور، حيث إن دوره حاسم ومهم في عملية الإفصاح المالي ولكنه ليس ضامناً لدقة وموثوقية القوائم المالية، بسبب عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعايير المراجعة الدولية.
100%	21.3%	63.8%	8.5%	6.4%	0%	

47	19	26	1	0	1	يمكن التغلب على أوجه القصور السابقة وغيرها بإضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين في عدة مجالات مثل تقييم الأعمال وفحص الغش والجرائم المالية والتحقيق المحاسبي القضائي وغيره بما يلبي ويستجيب للتغيرات والحاجات المتزايدة في عالم الأعمال.
100%	40.4%	55.3%	2.1%	.0%	2.1%	من الضروري إيجاد كيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة بتدريس علوم ومهارات المحاسبة القضائية.
47	19	26	1	1	0	
100%	40.4%	55.3%	2.1%	2.1%	.0%	من الضروري إعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول دراسية للمحاسبة القضائية لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في اكتساب علوم ومهارات هذا المجال.
47	18	28	1	0	0	
100%	38.3%	59.6%	2.1%	.0%	.0%	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يساعد الطالب علي إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً.
47	16	29	2	0	0	
100%	34.0%	61.7%	4.3%	.0%	.0%	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يزيد من مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد مستقبلاً
47	25	21	0	0	1	
100%	53.2%	44.7%	.0%	.0%	2.1%	
100%	36.4%	57.9%	3.8%	1.4%	0.5%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (4) يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الثاني وفيه لاحظ الباحثون أغلب إجابات أفراد العينة موافقون وموافقون بشدة لما جاء في جميع عبارات المحور وتكاد ينعدم فيه خيارا عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة. جدول (5) يوضح الإحصاءات الوصفية وقيم اختبار (t) لعبارات المحور الثاني مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.



4	000.	14.470	.635	4	4.34	من الضروري إيجاد كيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة بتدريس علوم ومهارات المحاسبة القضائية.
3	000.	17.662	.529	4	4.36	من الضروري إعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول دراسية للمحاسبة القضائية لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في اكتساب علوم ومهارات هذا المجال.
6	000.	16.228	.548	4	4.30	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يساعد الطالب على إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً.
2	000.	14.021	.718	5	4.47	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يزيد مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد مستقبلاً.

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (5) يوضح الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، المنوال والانحراف المعياري) وقيم اختبار (t) المحسوبة وترتيب عبارات المحاور الثاني حيث انحصر الوسط الحسابي لجميع العبارات في الموافقة والموافقة بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي وأظهرت قراءات مستويات الدلالة الفروق المعنوية لصالح الموافقة على وجود مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

جدول (6) النسب والتكرارات لعبارات المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي المحاسبي

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارات
47	17	22	3	5	0	محدودية الأماكن وعدم القدرة على
100%	36.2%	46.8%	6.4%	10.6%	0%.	إضافة دورات إضافية إلى المنهج الدراسي للمحاسبة، تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية.
47	16	27	2	2	0	عدم وجود برامج لتطوير أعضاء
100%	34.0%	57.4%	4.3%	4.3%	0%.	هيئة التدريس حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية)
47	0	1	2	28	16	المحاسبة القضائية غير ذات أهمية
100%	0%.	2.1%	4.3%	59.6%	34.0%	ليتم إضافتها في المناهج الدراسية.
47	9	30	6	2	0	عدم اهتمام الجهات التنفيذية
100%	19.1%	63.8%	12.8%	4.3%	0%.	في الدولة وعدم وجود دعم كافٍ لإضافة مناهج إضافية.
47	9	9	9	20	0	غياب فرص العمل في هذا المجال،
100%	19.1%	19.1%	19.1%	42.6%	0%.	لذلك لا مصلحة للطالب في تعلمه .
47	10	31	5	1	0	لا توجد خطط محددة وواضحة
100%	21.3%	66.0%	10.6%	2.1%	0%.	لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.
47	47	25	5	7	0	التكلفة العالية لإضافة المحاسبة
100%	21.3%	53.2%	10.6%	14.9%	0%.	القضائية ضمن مناهج المحاسبة.
47	14	27	6	0	0	عدم مشاركة أصحاب المصلحة
100%	29.8%	57.4%	12.8%	0%.	0%.	والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقييم
47	18	26	1	1	1	ضعف الاتصال بالجامعات الأجنبية
100%	38.3%	55.3%	2.1%	2.1%	2.1%	والهيئات المهنية للدول الأخرى مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين وغيره، يحد من مواكبة التطور وإضافة المحاسبة القضائية للمناهج المحاسبية.
100%	25.6%	46.8%	8%	15.6%	4%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (6) يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الثالث وفيه لاحظ الباحثون أن أغلب أفراد العينة موافقون وموافقون بشدة لجميع عبارات المحور. جدول (7) الإحصاءات الوصفية وقيم اختبار (t) لعبارات المحور الثالث المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي:

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	العبارات
4	000.	8.012	929.	4	4.09	محدودية الأماكن وعدم القدرة على إضافة دورات إضافية إلى المنهج الدراسي للمحاسبة، تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية.
2	000.	11.541	720.	4	4.21	عدم وجود برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).
8	000.	13.413-	642.	2	1.74	المحاسبة القضائية غير ذات أهمية ليطم إضافتها في المناهج الدراسية.
6	000.	9.493	707.	4	3.98	عدم اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة وعدم وجود دعم كافٍ لإضافة مناهج إضافية.
7	391.	866.	1.179	2	3.15	غياب فرص العمل في هذا المجال، لذلك لا مصلحة للطالب في تعلمه .
5	000.	11.406	639.	4	4.06	لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.
	000.	5.851	947.	4	3.81	التكلفة العالية لإضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة.
3	000.	12.603	637.	4	4.17	عدم مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والإشراك في عمليات المتابعة والتقييم.

1	000.	10.851	793.	4	4.26	ضعف الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية للدول الأخرى مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين وغيره، يخدم مواكبة التطور وإضافة المحاسبة القضائية للمناهج المحاسبية.
---	------	--------	------	---	------	--

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (7) يوضح الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، المنوال والانحراف المعياري) وقيم اختبار (t) وترتيب عبارات المحاور الثالث وفيه لاحظ الباحثون أن الوسط الحسابي لأغلب العبارات يدور حول الموافقة والموافقة بشدة مع وجود فروق معنوية لصالح الموافقة على وجود معوقات تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

### اختبار الفرضيات :

تنص الفرضية الأولى على أن: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية ومقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي. جدول (8) العلاقة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية ومقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة (sig)	الدلالة الإحصائية
معامل ارتباط سبيرمان (R)	0.751 (a)	0.000	دالة إحصائياً
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.565		
قيمة (F) المحسوبة	58.369	0.000	دالة إحصائياً
قيمة معامل الانحدار (B)	0.758	0.000	دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	7.640		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

الجدول (8) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي والمتغير التابع مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان (0.751) وهذه النتيجة تُشير إلى وجود ارتباط طردي قوي ومؤثر معنوياً، وقيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.565) وهي نسبة ما تفسره مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي في مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية و نموذج الانحدار المقدر معنوياً حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (58.369)

ومستوى الدلالة لها (0.000) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، كما تشير النتائج إلى ثبات معنوية معامل الانحدار (B) والبالغة (0.758) بقيمة (T) المحسوبة (7.640) ومستوى الدلالة لها (0.000) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وهذه النتائج تدل على وجود دلالة معنوية بين المتغيرين وبذلك توصل الباحثون إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية ومقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي أي كلما كان هنالك مقومات المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي هنالك زاد من الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية وهذا يثبت نص الفرض .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والمعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم المحاسبي.

جدول (9) العلاقة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والمعوقات التي

تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة (sig)	الدلالة الإحصائية
معامل ارتباط سيرمان (R)	0.457	0.001	دالة إحصائياً
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.209		
قيمة (F) المحسوبة	11.866	0.001	دالة إحصائياً
قيمة معامل الانحدار (B)	0.428	0.001	دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	3.445		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

الجدول (9) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي والمتغير التابع مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سيرمان (0.457) وهذه النتيجة تُشير إلى وجود ارتباط طردي متوسط ومؤثر معنويًا، وقيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.209) وهي نسبة ما تفسره المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي في مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية حيث إن نموذج الانحدار المقدر معنويًا بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.866) ومستوى الدلالة لها (0.001) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، كما تشير النتائج إلى ثبات معنوية معامل الانحدار (B) والبالغة (0.428) بقيمة (T) المحسوبة (3.445) ومستوى الدلالة (0.001)

هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وهذه النتائج تدل على وجود دلالة معنوية بين المتغيرين أي توصل الباحثون إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والمعوقات التي تحد من إضافتها لمناهج التعليم العالي فكلما كانت هنالك معوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية.

## خامساً: النتائج والتوصيات: نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية وتحليل بيانات استمارة الاستبيان توصلت الدراسة للعديد من النتائج، منها:

1. يدرك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السودانية أهمية المحاسبة القضائية.
2. هنالك ضرورة لإدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، مما يساعد على إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً، ويزيد مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد.
3. التعرف على المحاسبة القضائية يزيد المهارات المتخصصة في فحص جرائم قرصنة الإنترنت، وجرائم غسيل الأموال.
4. هنالك عدة أسباب تجعل من الضروري تدريس المحاسبة القضائية في مقررات البرامج المحاسبية في الجامعات، ومن أهمها زيادة فرص التشغيل، والانتشار العالمي للمحاسبة القضائية، وزيادة المعرفة لدى معدي القوائم المالية وتحسين البرامج المحاسبية للجامعات، والتوافق مع متطلبات أسواق المال العالمية.
5. إن الكليات محل العينة لا تدرس المحاسبة القضائية إلا ضمن برنامج الدراسات العليا ولا يتم تدريس المحاسبة القضائية على مستوى برنامج البكالوريوس.
6. لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي في المحاسبة.
7. عدم وجود برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من تدريس

المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).

## توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة ، يوصي الباحثون بالآتي:

1. ضرورة أن تحظى المحاسبة القضائية باهتمام واسع وكبير خلال الفترة القادمة في السودان وتهيئة بيئة العمل والأجواء المناسبة للاستفادة من خدماتها وفي كافة المجالات والقطاعات المختلفة والعمل على تعزيز إدراك وفهم الجهات المختلفة بأهميتها وتوفير كافة المتطلبات الأساسية لتطبيقها وتفعيل دورها لما لذلك من أثر كبير في معالجة الكثير من المشاكل والقضايا المالية والقانونية.
2. التأكيد على أهمية إدراج المحاسبة القضائية وكافة المواضيع المتعلقة بها ضمن المواد التعليمية في الأقسام المحاسبية العلمية في الجامعات والمعاهد السودانية والعمل على تعزيزها وبما يتلاءم مع القوانين والأنظمة والتعليمات في السودان.
3. العمل على تقوية الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية للدول الأخرى يمكن من مواكبة التطور وإضافة المحاسبة القضائية للمناهج المحاسبية.
4. ضرورة توفير التسهيلات اللازمة لقيام الكليات بتدريس المحاسبة القضائية من خلال توفير كتب جيدة تغطي موضوعات المحاسبة القضائية، واستقطاب أعضاء هيئة تدريس وخبراء مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية بالجودة المطلوبة.
5. اهتمام الجامعات السودانية بالمؤتمرات، والندوات العلمية التي تتناول موضوع المحاسبة القضائية.
6. العمل على وضع البرامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).
7. من الأهمية بمكان مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقويم.

## المصادر والمراجع :

(Endnotes)

- (1) Mu Mullen, et al,(2010) A Preliminary Investigation of the Necessary Skills Education Requirement, and Training Requirements for Forensic Accountants, Louisiano State University, Department of Accounting, Journal of Forensic and Investigator Accounting, Vol. 2, No. 2
- (2) Okhoye J. K,(2009), The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Support, Louisiana State University, College of Business Department of Accounting, International Journal of Business and Management, Vol. 17, No. 1
- (3) مقداد أحمد الجليلي (2012)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 34 ، العدد 107).
- (4) ربا إبراهيم قنديل(2014)، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، (عمان: جامعة جدارا ، كلية الاقتصاد والأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة).
- (5) غسان دعاس (2016) تقييم مدي إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية (مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث - المجلد 4 - العدد 2).
- (6) 6 - مصطفى محمد جمعة أبوعمارة وأحمد بن عبد الكريم الحركان (2019) ، تقييم مدي كفاية المحتوي الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية ، دراسة ميدانية (المملكة العربية السعودية: المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال - المجلد 6 - العدد 3).
- (7) Madan Bhasin,(2007)Accounting and Auditing, Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting- (The author is Head, Accounting-Department, Mazoon College, Muscat, Sultanate of .Oman. He can be reached at, madan.bhasin@rediffmail.com), March
- (8) Frimet Kass, et.al,(2011),Forensic Accounting Dummies, John Wiley and SONS, Inc, First Edition,p.2

- (9) Weggandat Jerry, et.al,(2012) AccountingPrinciples, International, 305-Student Version,10 Edition, John Wiley.p.304
- (10) عبدالرحمن عبداللهعبدالرحمن (2016). « أثر التخصص المهني في دور المحاسبة القضائية في إكتشاف التلاعب بالأرقام المالية» « دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين بالسودان» - مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة،المجلد السادس والخمسون، العددالرابع-يوليو،ص.ص 789-799.
- (11) سامح محمد لطفي سعودي (2015)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الاموال (دراسة إختبارية)، مجلة الفكر المحاسبي: مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنة التاسعة عشر،ص.ص 761-762.
- (12) عوض الله جعفر الحسين أبوبكر(2018)، أثر آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية لحد من الفساد المالي، دراسة ميدانية،(المملكة العربية السعودية: جامعة المجمعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية2018 Vol.19 (2)،ص102.
- (13) -سامح محمد لطفي سعودي، مرجع سابق، ص.ص 761-762.
- (14) إنعام عثمان شعبان (2015)، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لإكتشاف حالات الإحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير منشورة)، ص25.
- (15) إيمان محمد سعد الدين(2010): دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الإتصالات والتكنولوجيا المصري- مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الخامس والسبعون- السنة التاسعة والأربعون- الناشر كلية التجارة- جامعة القاهرة)،ص13.
- (16) زهراء ناجي عبيد، (2018)، دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير- (الجامعة التقنية الوسطي: قسم تقنيات المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 107- المجلد 24)، ص 672.
- (17) الهادي آدم محمد إبراهيم ومصطفى هارون (2016) «المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة ادارة الارباح «سوق المال في الخرطوم»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية التجارة، جامعة النيلين- العدد55، ص7.

- (18) ربا إبراهيم قنديل مرجع سابق، ص103.
- (19) إنصاف أحمد إدريس، (2019)، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ص 65.
- (20) Akyed, Nermin. (2012) Forensic Accounting Training: Proposal for Turkey, Procedia- Social and Behavioral Sciences, p.77
- (21) سامح محمد لطفي سعودي، مرجع سابق، ص763.
- (22) مصطفى محمد جمعة أبوعمارة وأحمد بن عبد الكريم الحرکان، مرجع سابق، ص432.
- (23) المرجع السابق، ص432.
- (24) المرجع السابق، ص.ص432-433.
- (25) -غسان دعاس، مرجع سابق، ص.ص40-46.

# أثر القيادة في تحقيق أهداف المنشأة . دراسة حالة قطاع التعليم بـضباء

جامعة تبوك / الكلية الجامعية بـضباء  
دكتوراه في إدارة الأعمال / أستاذ مساعد  
بقسم التسويق بالكلية الجامعية بـضباء

د. عمر مصطفى علي عثمان

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر القيادة في تحقيق أهداف المنشأة - دراسة حالة قطاع التعليم بمحافظة ضباء لتحديد مشكلة الدراسة في عدم اهتمام إدارة الكثير من المنشآت العامة والخاصة بالقيادة التي تمكنها من استخدام أفضل الأساليب القيادية العلمية التي تؤدي إلى تحسين الأداء وتحقيق الأهداف وقامت هذه الدراسة على ثلاث فرضيات واحدة رئيسية وهي أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة وتحقيق الأهداف. وفرضيتين فرعيتين أخريين هما: أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية واضحة بين نظرية القيادة وتحقيق الأهداف. وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية واضحة بين أسلوب القيادة وتحقيق الأهداف. وكانت أداة جمع البيانات هي الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة المتمثلة في عينة عشوائية من المعلمين الذكور بمحافظة ضباء والذي تم تحليله بواسطة برنامج (SPSS). توصل الباحث إلى عدد من النتائج، منها: أن قادة المدارس لا يهتمون بالحوافز المادية والمعنوية للمعلمين كنوع من أنواع أساليب القيادة لتحقيق المهام والواجبات وإنما يعتمدون على فرض العقاب المادي والمعنوي لتحقيق المهام وتأدية الواجبات، وكذلك قادة المدارس يتمتعون بسلوك مؤثر إيجابياً على أداء المعلمين ولديهم مواقف ينفردون بها مكنت المعلمين من الأداء بصورة أفضل و هنالك عدم تفاعل إيجابي بين المعلمين والطلاب داخل الفصول وخارجها. كما قدم الباحث عدد من التوصيات منها: إخضاع قادة المدارس لدورات

تدريبية حول أهمية التحفيز وأنواعه. زيادة الاهتمام بالتفاعل الإيجابي بين المعلمين والطلاب داخل وخارج الفصول وإخضاع المعلمين والطلاب لمحاضرات حول كيفية التعامل والتفاعل مع الآخرين

## Abstract

The study aims at knowing the impact of leadership in releasing the objectives of organization. The field of the study is in education section in Duba province. The statement of the study represents in the neglecting of the most managements of the public and private organizations leaderships which enable using the best methods of scientific leaderships that leads to improvement of performance and achieving the objectives. The hypotheses of the study: one is major that there is statistical relationship between the leadership and the objectives achievement and the other two hypotheses are not major that there a clear denotation statistic between leadership theory and the objectives achievement also there is a clear denotation between statistic between leadership style and objectives achievement. The tool of this study is questionnaire, which was distributed among the sample of the study which was represented in male teachers in Duba province and analyze by SPSS. The following are the results: the school headmasters do not pay attention to the morality financial prize for the teachers, as a type of leadership style, for achieving the duties, instead they use morality financial punishments, for achieving and releasing the objectives, also the school headmasters have behavior that has positive effects on better performance of the teachers, as well as there is no interaction between the teachers and the students inside or outside the classroom. There are some recommendations like: the school leaders must be trained in motivations types also increasing the interesting of interactions between the teachers and the students in or out the classroom, moreover, the teachers and the students must be shown the interaction process.

## المصطلحات الأساسية:

القيادة – أهداف – التعليم – Leadership – objectives – the education

## مقدمة:

في هذه الورقة العلمية تم البحث عن (اثر القيادة في تحقيق أهداف المنشأة - دراسة حالة قطاع التعليم بضاء) وتتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث المبحث الأول تم التحدث فيه عن الإطار المنهجي للدراسة، وفي المبحث الثاني فتم الحديث فيه عن الإطار النظري للدراسة وتمت مناقشة موضوعات نشأة ومفهوم وأهمية القيادة أما في المبحث الثالث فتناولت الدراسة نظريات وأساليب القيادة ثم في المبحث الرابع تم تناول الإطار العملي للدراسة وهو أثر القيادة في تحقيق أهداف التعليم بقطاع التعليم بمحافظة ضباء وفي المبحث الخامس تمت الدراسة التطبيقية من خلال المقابلات والملاحظة والاستبيان الذي تم توزيعه علي عدد(100) من العاملين بالتعليم بالمرحلة الابتدائية وتم جمع (94) استبياناً منها وتم استبعاد (3) استبيانات) منها تالفة وبعد التحليل لبيانات الاستبيان بواسطة برنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي توصل الباحث إلى عدد من النتائج ، وقدم الباحث عدداً من التوصيات تم تردها جميعاً في نهاية هذا البحث .

## أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة Study Problem: تتحدد مشكلة الدراسة في عدم اهتمام إدارة الكثير من المنشآت العامة والخاصة بالقيادة والخبرة الإدارية الكافية التي تمكنها من استخدام أفضل النظريات والأساليب القيادية العلمية التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة وتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

## أسئلة مشكلة البحث:

أ/ هل إدارة التعليم محافظة ضباء تهتم بتطبيق أساليب القيادة وتهتم بالقيادات والخبرات الإدارية؟

ب/ هل قيادات التعليم محافظة ضباء تستخدم الأساليب القيادية العلمية لتحقيق أهدافها؟

أهمية الدراسة Study Importance: تتضح أهمية هذه الدراسة في أن القيادة هي روح المنشآت لذا فإن القيادة لها دور كبير في نجاح المؤسسة كما أن فشل القائد يعني فشل المؤسسة. وأهمية هذه الدراسة كذلك تتضح في إبراز دور القيادة الإدارية

الناجحة في تحقيق أهداف المنشأة وتوضح أهمية الدراسة من خلال النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث في نهاية هذه الدراسة لمعالجة جوانب القصور والضعف في قيادة المدارس والاستفادة من نقاط القوة وتعميمها على بقية المدارس.

## هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتحقق من مدى إدراك عينة الدراسة المبحوثة بدور القيادة في تحقيق أهداف المنشأة اختبار العلاقة والآثار المتكونة بين القيادة وتحقيق الأهداف والتوصية عليه لتحسين الأداء الإداري.

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses: تتكون فرضيات هذا البحث من فرضية رئيسية واحدة تحتوي على عدد (2) من الفرضيات الفرعية هي:

## الفرضية الرئيسية:

1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة وتحقيق الأهداف.

الفرضيتان الفرعيتان

أ/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية واضحة بين نظرية القيادة وتحقيق الأهداف.

ب/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية واضحة بين أسلوب القيادة وتحقيق الأهداف

## الدراسات السابقة

1/ عطا الله بشير عبود النويقه ” أنماط القيادة الإدارية في وزارة الداخلية في الأردن وأثرها في تحقيق الالتزام التنظيمي<sup>(1)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مستوى أنماط القيادة الإدارية في وزارة الداخلية في الأردن وأثرها في تحقيق الالتزام التنظيمي من خلال دراسة تطبيقية على الموظفين في مركز الوزارة في عمان موظفا. استخدمت الدراسة منهجية علمية وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود مستوى مرتفع لأنماط القيادة والالتزام التنظيمي حسب تقدير المستجيبين، كما أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي لأنماط القيادة في تعزيز أبعاد الالتزام التنظيمي. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات التي تستهدف تعزيز الالتزام التنظيمي في الوزارة.

2/ دراسة) زايد، “ (2011 تأثير القيادة في تنمية العاملين: دراسة استطلاعية<sup>(2)</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الأنماط القيادية المطلوبة لمواجهة

التغيرات البيئية الجديدة وبين الانتماء التنظيمي للعاملين وطبيعة العلاقة الارتباطية بين نمطي القيادة الإدارية التبادلية والتحويلية وبين تطوير طرائق العمل. إذ تم إجراء الدراسة على مفردات عشوائية في صناعة الغزل والنسيج في مصر مكونة من (219) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق واضحة بين ممارسات المدير (القائد) وتأثير تلك الممارسات في انتماء العاملين ورضاهم الوظيفي وقدرتهم على العمل، وأشارت العلاقة بين نمطي القيادة التبادلية والتحويلية وبين تطوير طرائق العمل إلى وضوح التفوق لنمط القيادة التحويلية في التأثير على تطوير طرائق العمل من القيادة التبادلية

### 3/ دراسة إياد حماد بعنوان (أثر القيادة التحويلية في إدارة التغيير التنظيمي – دراسة ميدانية على مشفى الهلال الأحمر دمشق) (3)

قدم هذا البحث تحديد مفهوم القيادة التحويلية وعناصرها وتعريف التغيير التنظيمي، وما أهم المسببات الداخلية والخارجية التي تؤثر في عملية التغيير، وتعريف أنواع التغيير التي من الممكن أن تحدث داخل المستشفى، وتم التطرق في هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير القيادة التحويلية في عملية التغيير التنظيمي. وخلص البحث إلى أن هناك تأثيراً للقيادة التحويلية في عملية إدارة التغيير التنظيمي داخل المشفى المدروس، ولا يوجد بعد محدد من أبعاد القيادة التحويلية له الأثر الأكبر في إدارة التغيير التنظيمي، وإمّا كانت الآثار متقاربة لأبعاد القيادة التحويلية في عملية التغيير التنظيمي.

### 4/ دراسة اللوزي بعنوان (اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية الأردنية نحو إدارة التغيير 1997) (4)

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الأفراد العاملين في المؤسسات الأردنية حول مجالات إدارة التغيير المختلفة، وعلاقتها بمتغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي، والعمر، والمسمى الوظيفي، والخبرة، بلغ حجم عينة الدراسة (603) عاملين وعاملات في المؤسسات الحكومية الأردنية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي بين اتجاهات العاملين نحو مجالات إدارة التغيير.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية وامتياز الخبرة والعمر بين اتجاهات العاملين نحو إدارة التغيير في جميع المجالات.

## 5/ دراسة: صفوان أمين السقاف<sup>(5)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة مستوى الولاء التنظيمي لدى منظمات الأعمال اليمنية ومعرفة العلاقة بين أسلوب القيادة بالقيم والولاء التنظيمي من وجهة نظر العاملين. تم اختيار مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه كمثلة لمنظمات الأعمال اليمنية ( ومن النتائج المهمة في الدراسة ما يلي: كان مستوى الولاء التنظيمي للعاملين بدرجة متوسطة بلغت ( 3.35 بينما كانت العلاقة بين أسلوب القيادة بالقيم والولاء التنظيمي من وجهة نظر العاملين عالية بنسبة 86 وحصل الولاء العاطفي على أعلى مستوى ولاء للعاملين بمتوسط ( 3.58 ) كما جاء مستوى الولاء المعياري (الأخلاقي) بدرجة متوسطة بلغت ( 3.36 ) ، وحصل الولاء المستمر على أقل مستوى بمتوسط ( 3.12 ) . كما دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند ( 0.05 ) للمستوى التعليمي والعمر والمستوى الوظيفي مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى سنوات الخبرة إذ يتساوى جميع الأفراد في هذا الجانب . وقد تم طرح بعض التوصيات المهمة مثل: عقد البرامج التدريبية المتخصصة لتنمية الولاء التنظيمي، تعزيز ونشر منظومة القيم وخاصة قيم الولاء والانتماء للمنظمة وتعميق ممارستها بين العاملين.

## مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

وتتمثل بالآتي:

- أ- الاطلاع على عدد من المصادر التي سهلت بناء الإطار النظري للبحث الحالي.
  - ب - التعرف على المنهجيات التي سارت عليها هذه الدراسات والاستفادة منها في الصياغة والإعداد.
  - ج - الاطلاع على النتائج التي توصلت إليها، وأفادت في الانطلاق من حيث انتهت دراساتهم.
  - د - التعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة، مما سهل اختيار أنسب الوسائل الإحصائية للبحث الحالي.
- موارد وطرق البحث:
- منهج (أسلوب) الدراسة Study Procedure: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة الحالة، المنهج التاريخي في تتبع بعض الدراسات السابقة والمنهج التحليلي لتحليل البيانات الأولية لحالة الدراسة

## مجتمع الدراسة:

المجتمع المكاني: المرحلة الابتدائية بمكتب التعليم بضياء أحد مكاتب التعليم بمحافظات تبوك.

المجتمع الزمني: العام الدراسي 1437 — 1438 هـ

المجتمع البشري: عينة عشوائية من المعلمين بالمرحلة الابتدائية بمكتب التعليم بضياء

أسلوب جمع البيانات: في إعداد هذه الدراسة قام الباحث لجمع البيانات الأولية باتباع أسلوب الملاحظة وأساليب المقابلات الشخصية ومن خلال الاستبيان الذي طرح على المعلمين بمحافظة ضياء والقيام بالتحليل الإحصائي (spss) لهذه الاستبيانات. أما البيانات والمعلومات الثانوية فسيقوم الباحث بالاستقصاء والبحث عنها من المراجع والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية.

## ثانياً: نشأة ومفهوم وأهمية القيادة. النشأة:

إن الكثير من المفاهيم الإدارية الحديثة، لها جذور تعود في تاريخها إلى الحضارات القديمة، ومازالت هذه المفاهيم مستمرة في الفكر الإداري الحديث ومن هذه المفاهيم مفهوم القيادة الذي تم الاهتمام به في الحضارات القديمة، كالحضارة المصرية، الصينية، اليونانية، الرومانية والعربية الإسلامية

وكذلك نجد الفكر الإداري الحديث اهتم بمفهوم القيادة فأولته العديد من النظريات الإدارية دوراً كبيراً. ووضعت بعض المبادئ القيادية التي طورتها النظريات المختلفة للتنظيم التي سادت في مطلع القرن العشرين، كنظرية التنظيم العلمي للعمل، نظرية التقسيم الإداري، النظرية البيروقراطية، نظرية العلاقات الإنسانية ونظرية التنظيم الاجتماعي<sup>(6)</sup>.

## المفهوم:

يعد موضوع القيادة الإدارية من المواضيع التي حظيت باهتمام خاص في الفكر الإداري والدليل على ذلك هو الكم الهائل من الدراسات والنظريات. حيث إن القيادة الإدارية عملية تحكمها أسس يشار إليها علمية بموجبها يمكن استخدام السلوك القيادي الملائم الذي على ينسجم مع ظروف معينة.<sup>(7)</sup> يعد مفهوم القيادة من المفاهيم

السلوكية التي أثارها الكثير من النقاش والخلاف، وتباين تعريفها وفقا للمعالجات المختلفة التي عرضتها المدارس الفكرية، كما تداخل مفهومها مع بعض المفاهيم الأخرى المشابهة له وفي هذه الجزئية سيتم توضيح مفهوم القيادة وتمييزه عن المفاهيم المتداخلة معه.

## مصنق القيادة وأصوله:

إذا تم الرجوع إلى الفكر اليوناني واللاتيني لتحديد معنى القيادة، لوجد أن كلمة القيادة بمعنى يبدأ أو يقود أو يحكم ويتفق مع الفعل اللاتيني Archein مشتقة من الفعل اليوناني Leadership فتعني الشخص الذي يوجه أو يرشد أو يهدي Leader ومعناه يحرك أو يقود؛ أما كلمة قائد Agere الآخرين، بمعنى هناك علاقة بين شخص يوجه وأشخاص آخرين يقبلون هذا التوجيه.

وحسب لسان العرب لابن منظور، فالقيادة من قاد، يقود، قود، يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها، فالقود من أمام والسوق من خلف، ويقال أقاده خيلا بمعنى أعطاه إياها يقودها، ومنها الانقياد بمعنى الخضوع، ومنها قادة وهو جمع قائد<sup>(8)</sup>

أما اصطلاحا فتعددت تعاريف القيادة في أدبيات الإدارة، وفيما يلي البعض منها: «هي عملية تأثير على سلوك الآخرين للوصول إلى تحقيق الأهداف المشتركة والمرغوبة<sup>(9)</sup> وهي قدرة القائد على التأثير في الآخرين للعمل بحماس وثقة لإنجاز الأعمال المعهودة لهم<sup>(10)</sup> ويعرفها (أوري فين) بأنها النشاط الذي يمارس شخص للتأثير في الناس وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه<sup>(11)</sup> عرفت القيادة على أنها القدرة على التأثير في الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة<sup>(12)</sup>

القيادة بمعناها العام كما عرفها ولمان. (Wolman) بأنها: "مجموعة من الخصائص التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمرا ناجحا" ويعرفها ليدر (Litterer) بأنها: «ممارسة التأثير من قبل فرد على فرد آخر لتحقيق أهداف معينة» ويعرفها (Flumer) فلمر بأنها "القدرة على إقناع الآخرين للسعي لتحقيق أهداف معينة، ومهارة إيصالهم إليها<sup>(13)</sup>

أما (Likert) ليكرت فيعرف القيادة بأنها: "قدرة الفرد على التأثير في شخص أو جماعة، توجيههم. وإرشادهم لنيل تعاونهم وحفزهم للعمل بأعلى درجة من الكفاية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة"

ويعرفها كونتز (Koontz & O'donnell) وأدونيل بأنها : "القدرة على التأثير الشخصي بواسطة الاتصال لتحقيق هدف"

بناءً على التعاريف السابقة يتضح أن القيادة عملية سيكولوجية لتوجيه التابعين والتأثير في أفكارهم، مشاعرهم، سلوكهم والتنسيق بينهم لتحقيق أهداف معينة بشكل مرغوب؛ وهذا التأثير قد يحدث من خلال أعمال الفرد، مؤلفاته، رسوماته، اختراعاته وابتكاراته، ويطلق على هذا النوع من القيادة "القيادة غير المباشرة" أو القيادة الذهنية، وتضم العلماء، الفنانين، الكتاب وغيرهم من الذين تؤثر أفكارهم وأعمالهم بعمق في الآخرين؛ وقد يحدث التأثير عن طريق اتصال الشخص وجها لوجه بأشخاص آخرين بشكل مباشر، ويطلق على هذا النوع اسم "القيادة المباشرة" أو القيادة وجها لوجه. والقيادة أيا كان نوعها لا يمكن أن تكون إلا بتوافر ثلاثة شروط أساسية هي:

1/ وجود جماعة من الناس: والمعيار الذي يمكن على أساسه تقرير إذا ما كانت مجموعة من الأفراد تشكل جماعة هو أن يمارسوا وجودهم كجماعة؛ بمعنى أن يعملوا ويستجيبوا كجماعة، وأن يتفاعل هؤلاء الأفراد مع بعضهم البعض تفاعلاً قوياً ونشطاً

2/ عملية التأثير: أي وجود شخص من بين أعضاء الجماعة (القائد) قادر على التأثير الإيجابي في سلوك بقية الأعضاء بهدف توجيه نشاطهم وجهودهم في اتجاه معين.

3/ تحقيق الأهداف المرغوبة: بمعنى أن تستهدف عملية التأثير توجيه نشاط الجماعة وتعاونها لتحقيق الأهداف المشتركة وجعلها مرغوبة.

أهمية القيادة<sup>(14)</sup>

لعل أهمية القيادة تتأق من دورها الفعال في الحياة بجميع نواحيها ولزومها في إدارة دفة الحياة المنتظمة في أي مجتمع أو جماعة من البشر، ومن أساسياتها الآتي:

1- أنها تحقق الأهداف المنشودة، فبدون قيادة راشدة يستحيل تحقيق الأهداف.

2- تمثل حلقة الوصل بين الأفراد وبين الخطط المطلوب تنفيذها وتصوراتها المستقبلية.

3- تمثيلها للفكر الاستراتيجي والرؤية الاستراتيجية والاستشرافية للمستقبل.

4- تحفيز ودعم الأفراد وتوجيههم والإشراف على أعمالهم من أجل تحقيق أهدافهم.

5- تقييم أداء الأفراد حسب ما هو مطلوب منهم وحل المشكلات ومعوقات العمل.

6- التنمية البشرية الشاملة للأفراد ورعايتهم والمحافظة عليهم والاستثمار فيهم باعتبارهم رأس المال الحقيقي.

7- المتابعة المستمرة لأي جديد من أجل مواكبة المتغيرات المتنوعة والمختلفة المحيطة ببيئة العمل واستغلالها في تحقيق الأهداف المرسومة.

8- توحيد وتنظيم جهود الأفراد، وتنسيقها من أجل حسن سير أعمالهم وتحقيق أهدافهم.

## مصادر قوة القائد<sup>(15)</sup>

تعرف القوة على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ويعتمد القادة في المنظمات على أنواع ومصادر مختلفة للقيادة كالآتي:

1/ السلطة الشرعية: Legitimate Power وهي القوة المستندة إلى الصلاحيات المخولة للوظيفة حسب موقعها في الهيكل التنظيمي الرسمي وتندرج هذه القوة من الأعلى إلى الأسفل فالوظيفة الأعلى تمارس سلطة قانونية على الأدنى منها.

2/ سلطة منح المكافأة Reward power هذه القوة مصدرها توقعات الفرد من قيادة مبهامه علي الوجه المطلوب وأن امتثاله لأوامر رئيسة سيعود عليه بمكافأة مادية أو معنوية من قبل الرئيس.

3/ القوة القسرية: Coercive Power أساس هذه القوة هو الخوف، وهي مرتبطة بتوقعات الفرد، من أن تقاعسه أو قصوره في تأديته واجباته أو عدم امتثاله لأوامر رئيسة سيعرضه للعقاب المادي أو المعنوي من قبل الرئيس.

4/ القوة المبنية على الخبرة: Expert power أساس هذه القوة هو المعرفة والمهارة المكتسبة لدي الفرد حيث ينفرد بهذه الصفة عن غيره من الأفراد، فالمهندس يمارس نوعاً من القوة الفنية علي صاحب المشروع تجعل صاحب المشروع يقبل قيادته نتيجة قبوله وقناعته بهذه الخبرة الفنية.

5/ القوة المنبهة على امتلاك مصادر المعلومات: Access to Information تنتج هذه القوة نظراً لتمتع القادة باستطاعة لدخول إلى مصادر معلومات ومعرفتهم بالخطط وسياسات المنظمة والتي تعتبر أمور مهمة وسرية في بعض الأحيان.

6/ قوة الإعجاب: Referent Power ويحص عليها الفرد عادةً نتيجة إعجاب تابعية ببعض سماته الشخصية بحيث تشدهم إليه نتيجة توافر الجاذبية في شخصية القائد.

صفات المدير وصفات القائد: يتجلى ذلك بوضوح في الفرق الشاسع بين مفهوميهما ويمكن إجراء مقارنة بين صفات القادة وصفات المديرين في الجدول التالي:

## جدول (1)

### جدول يوضح الفرق بين صفات القادة وصفات المديرين

صفات القادة	صفات المديرين
يبتكرون	يديرون
مجددون	ناسخون
يطورون	يحافظون
يركزون على الأشخاص	يركزون على التنظيم الهيكلي
يلهمون الثقة	يعتمدون على السيطرة
لديهم رؤية طويلة	لديهم رؤية قصيرة المدى
يسألون ماذا ولماذا	يسألون كيف ومتي
أفقيون في تركيزهم	يركزون على النتائج العملية
يجددون	يقلدون
ذاتيون (أي يعبرون عن ذاتهم)	جنود مطيعون
يعملون ما هو صحيح	يعملون الأشياء بطريقة صحيحة

المصدر صالح حسين إبراهيم المحلاوي - مدرسة المستقبل الواقع والمأمول في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية علي منطقة تبوك - أطروحة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في التربية (بحث غير منشور) - سنة 1430هـ ص (72)

من خلال استعراض ذلك يمكن أن نلمح البون الشاسع في مفهوم الإدارة بحسب تصرفات المدير ، وفي أي اتجاهات يسلك ؟ على أن المديرين الفعالين هم الذين يمتلكون اتجاهات إيجابية نحو عملهم وينظرون إلى المشكلات التي تواجههم على أنها ليست مستحيلة الحل. فهم يبتكرون ويجددون ويطورون، ويزرعون الثقة في نفوس العاملين معهم، لديهم رؤية وافق واسع، وسعة اطلاع.

ومن الواضح أن قدرة المدير تتعلق بقدرة الفرد على العمل مع الأفراد المحيطين وتوقعاتهم المتعددة وتعتمد القيادة التربوية في المدرسة علي المدير كقائد تربوي فهو يركز اهتمامه على تهيئة مناخ يساعد المعلمين على تمهيد الطريق للتحصيل المرتفع سواء من الناحية الأكاديمية أو الشخصية. ولنجاح المدير في أداء دوره كقائد للمدرسة الفعالة لابد أن تكون لديه رؤية واضحة عما يمكن أن تكون عليه تلك المدرسة في المستقبل وتتطلب الرؤية الاعتراف باحتياجات الطلاب ومحاولة إيفائها. ويتم ذلك من خلال (16)

1/ ارتباط الأنشطة العضوية بمواقف الحياة العقلية والواقعية للطلاب وتشجيعهم على التفكير بأنفسهم.

- 2/ التفاعل الإيجابي بين الطلاب والمعلمين داخل الفصول وخارجها.
  - 3/ تشجيع الطلاب على المبادرة بأفكارهم الجديدة.
  - 4/ إتاحة الفرصة لجميع الطلاب لتلغي التغذية المرتدة عن جوانب قوتهم وجوانب ضعفهم.
  - 5/ وجود إدارة وتنظيم جيد لوقت الحصة الدراسية.
  - 6/ اعتراف المعلمين بأن هنالك فروقاً فردية بين الطلاب ومن ثم يحتاجون لدرجات مختلفة من التعامل.
  - 7/ تهيئة مناخ منظم هادف يتسم بالمتفاعلين من المعلمين والطلاب في اتجاه تشاركي.
  - 8/ وجود رسالة مدرسية مترابطة بدرجة واضحة يمكن للمعلمين أن يشتركوا في تفهم أهدافها وتحقيقها.
  - 9/ وضع قواعد تحكم سلوك الطلاب ليعرفوا حدودهم، وكذلك السلوك المتوقع.
  - 10/ مشاركة أولياء الأمور في تحقيق أهداف المدرسة الفعالة.
- الصفات السلوكية للمدير الفعال<sup>(17)</sup> :
- المدير الفعال هو الذي يملك القدرة الفنية والإدارية، إضافة إلى توفر السمات الشخصية التي تجعله قادراً على التأثير في المواقف والظروف والأفراد من حوله بحيث يستطيع من خلال جهودهم وتعاونهم تحقيق الأهداف المطلوبة، باستخدام الموارد المتاحة ومن أبرز الصفات التي ينبغي توفرها في السلوك الإداري للمدير الفعال ما يلي:
- وجود الدوافع للإنجاز وبدرجة عالية، وهو الرغبة في تحقيق نتائج وأهداف متميزة.
  - توفر الرغبة في المشاركة والانخراط في العمل بدرجة عالية.
  - وجود الرغبة في الانتماء بمعنى ارتباط المدير بمجتمعه ومدي شعوره بالرغبة في العمل.
  - يجب توافر الرغبة في القدرة على تحمل المخاطر التي تنشأ بسبب عوامل ومتغيرات غير واضحة وقت الأعداد للأعمال المرتبطة بالأنشطة الإدارية والفنية.
  - المرونة في التفكير وإمكانية تعديل الآراء والاتجاهات في حالة توافر قدر كاف من المعلومات والمعارف الجديدة.
  - الاستفادة من الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

- القدرة على اتخاذ قرارات سليمة وناجحة.
- القدرة على الحركة السريعة في مواجهة المواقف المتغيرة.
- القدرة على القناع والتأثير في الآخرين.
- التركيز على النتائج والأهداف المحققة وليس على تفاصيل العمل وإجراءاته.
- النظرة الشاملة للأمور، والقدرة على إدراك الجوانب المختلفة للظاهرة أو المشكلة.

- القدرة على تنظيم الوقت والإفادة منه إلى أقصى درجة ممكنة.

#### نظريات وأساليب القيادة

#### 1/ نظريات القيادة<sup>(18)</sup>

1.1/ نظرية السمات: تعد هذه النظرية من أولى النظريات التي استهدفت تحديد خصائص القيادة الناجحة ومؤدائها إن القيادة تقوم على سمة أو مجموعة من السمات التي يتمتع بها فرد معين وان من تتوافر فيه هذه السمات تكون لديه القدرة على القيادة ويمكن أن يكون قائدا ناجحا في كل وقت. ومن السمات التي يجب توافرها في القائد هي<sup>(19)</sup>

أ- سمات شخصية: مثل القدرة على التكيف والحزم في اتخاذ القرارات والاستقرار العاطفي والثقة بالنفس والانضباط.

ب- القدرات مثل الذكاء وبعد النظر والحكم الصائب للأمور والقدرة الشفوية على التعبير.

ج- المهارات الاجتماعية مثل الاستعداد للتعاون والقدرة الإدارية والتنسيقية والمهارات الشخصية والمظهر الخارجي والشهرة والمشاركة الاجتماعية واللياقة.

#### 2.1/ نظرية الأنماط السلوكية

بدأت هذه المرحلة بالبحث عن القيادة إثناء الحرب العالمية الثانية كجزء من جهود تطوير أفضل القادة العسكريين وهي حصيلة حدثين الأول هو عدم القدرة على تحديد السمات طبقا لنظرية القادة لتوضيح القيادة الكفؤة والثاني هو حركة العلاقات الإنسانية وحصيلة دراسة (هاوثورن) ولقد حاولت نظرية القيادة السلوكية التركيز على سلوك القائد بدلا من سماته الشخصية ولقد اعتقدوا بأن سلوك القائد يوجه بشكل مباشر نحو كفاءة مجموعة العمل ولقد قاد ذلك الباحثين لتحديد أنماط السلوك والتي أطلق عليها (أنماط القيادة) التي تمكن المدراء من التأثير بصورة كفاءة

بالآخرين ، لكن من سلبياتها إهمال القائد الاهتمام بالعاملين وكذلك عدم استطاعتها الوصول إلى نتائج محددة ومؤكدة عن إمكانية تفسير القيادة عن طريق السلوك الملاحظ للقيادة.

### 3.1/ النظرية الموقفية

بدأت هذه النظرية كمحاولة بالتطور لتوضيح التنافر لنظريتي السمات والأنماط القيادية وهي تفترض بان النمط القيادي الكفوء والخاص لسلوك القائد يعتمد على الموقف في مختلف المواقف يقابلها مختلف الأنماط القيادية وقد واجهت هذه النظرية التحديات لتبنيها لفكرة إن النمط القيادي الموقفية، هو أفضل الأنماط القيادية. ويلاحظ أن النظرية الموقفية تعتبر القيادة دور ضمن جماعة ولكنها ترى بأن احتمال بروز شخص معين كقائد هو حصيلة موقف كامل.

### 4.1/ نظرية المسار- الهدف<sup>(20)</sup>

تعد نظرية المسار والهدف التي طورها روبرت هاوس 1971 من النظريات التي لاقت دعماً وقبولاً بشكل واسع من قبل العديد من الباحثين وركزت النظرية على كيفية تأثير القائد على التابعين من خلال تحديد أهدافهم ورسم المسارات المؤدية لتحقيق هذه الأهداف وأكدت النظرية على دور القائد في مساعدة التابعين على تحقيق أهدافهم والتأكد من توافق الأهداف الفردية مع أهداف الجماعة وأهداف المنظمة في وقد حددت النظرية أربعة من المواقف المختلفة من السلوكيات التي يمارسها القائد مبنية على النحو التالي:

أ- القائد الموجه.

ب- القائد الداعم.

ج- القائد المشارك.

د- قائد يركز على الإنجاز.

وبينت النظرية أن هناك متغيرين يحددان أكثر الأنماط القيادية فاعلية في ظل الموقف الحالي أولهما: الظروف البيئية المحيطة بالموقف، وثانيهما الخصائص الشخصية للتابعين.

### 5.1/ النظرية التحويلية

تقوم هذه النظرية على القيادة بالتحفيز، فالقادة التحويلين يوفرون محفزات غير اعتيادية لأتباعهم ترفع الروح المعنوية وتنشط سيادة القيم وثير تفكيرهم نحو إيجاد معالجات جديدة وإبداعية للمشكلات التي تواجههم أثناء تنفيذ أعمالهم

ويشعر المرؤوسون بالثقة والولاء والإعجاب والاحترام ويمكن تعريفها على أنها قدرة القائد على إيصال رسالة المنظمة ورؤيتها المستقبلية بوضوح للتابعين وتحفيزهم من خلال إظهار سلوكيات أخلاقية عالية وبناء ثقة واحترام بين الطرفين لتحقيق أهداف المنظمة )

## 2/ اساليب القيادة: Styles of Leadership

لقد صنفت أساليب القيادة الإدارية على أساس أسلوب القائد وطريقة ممارسة عملية التأثير في موظفيه إلى ثلاثة أمط هي:

1.2/ اسلوب القيادة الأوتوقراطية: يعرف هذا من النوع من القيادة بأسماء مختلفة هي الفردية، الدكتاتورية، التسلطية، الاستبدادية. ويتميز القائد الأوتوقراطي بأنه يحاول تركيز كل السلطات في يده ويحتفظ لنفسه بالقيام بكل صغيرة وكبيرة بمفرده ويصدر أوامره وتعليماته التي تتناول كافة التفاصيل ويجب على المرؤوسين التنفيذ والطاعة. وإن هذا النمط القيادي وإن كان سائداً في الماضي إلا إنه بدأ يتلاشى في الوقت الحاضر في المنظمات لعدة أسباب منها ارتفاع المستوي الثقافي للعاملين ونمو قوة النقابات العمالية وزيادة فاعليتها في العمل.

وعلى الرغم من أن هذا النمط من القيادة يكون ناجحاً في بعض الحالات التي تفشل فيها اساليب القيادة الأخرى، إلا أن له مساوئ كثيرة أهمها:

- 1/ انخفاض الروح المعنوية للأفراد وبالتالي عدم الرضا الوظيفي لديهم.
- 2/ تولد الكراهية بين القائد والتابعين وعدم ولائهم لهم.
- 3/ قلة روح المبادرة أو الإبداع لدى المرؤوسين وانعدام الاتصال الصاعد واتقاهم المتبادل.

4/ يؤدي إلى خلق التنظيمات غير الرسمية مما يؤثر على الأداء بسبب الصراع بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي.

5/ ارتفاع نسبة التذمر والشكاوى والتظلمات والغياب ودوران العمل.

2.2/ اسلوب القيادة الديمقراطية: ويطلق على هذا النمط مسميات أخرى مثل القيادة الإنسانية، التعاونية، التشاورية وتهدف القيادة الديمقراطية إلى خلق نوع من المسؤولية لدى المرؤوسين ومحاولة مشاركتهم في اتخاذ القرارات. ويقوم هذا السلوب من القيادة على إشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات فيما يخصهم من أعمال ، وإفراح المجال للمبادأة والإبداع ، وتقدير جهود العاملين وممارسة القائد إشرافاً عاماً لحفز الأفراد لزيادة الإنتاجية ، واعتماد اسلوب التأثير بدلاً من استخدام اسلوب السلطة

الرسمية في تحريك المرؤوسين وإقامة الاتصال ذي الاتجاهين بين القائد والتابعين .  
من مزايا هذا النمط القيادي ما يلي:

1/ رفع الروح المعنوية للعاملين وإقبالهم على العمل برغبة ونشاط.

2/ تنمية روح الابتكار والعطاء بين العاملين.

3/ خلق اتجاه إيجابي نحو القائد.

4/ زيادة الإنتاجية والأداء.

ويؤخذ على هذا الأسلوب من القيادة ما يلي:

1/ أنه يمثل مظهر لتنازل القائد عن بعض مهامه القيادية التي يفرضها منصبه.

2.3/ أسلوب القيادة الحرة: وهو الأسلوب الذي يقوم به القائد بنشاط لأداء المهام

القيادية المنوطة به إلا إن نوعية النشاط الذي يمارسه وطريقة أدائه - لا حجمه - هي التي تميز نشاطاته بان للقائد دور ضئيل في العمل ويقوم المرؤوسون بتدريب أنفسهم والعمل على التحفيز الذاتي. وفي هذا الأسلوب من القيادة لا يملك القائد سلطة رسمية وإنما يمثل رمزاً للمنظمة ويترك الحرية كاملة للمرؤوسين في تحديد أهدافهم واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.

من مزايا هذا الأسلوب<sup>(21)</sup>

1/ يؤدي إلى نتائج حسنة إذا كانت الظروف ملائمة لتطبيقه

2/ ينجح هذا الأسلوب عند ما يتعامل القائد مع أفراد ذوي مستويات عقلية

وعلمية عالية كما في مؤسسات الدراسات والأبحاث.

مأخذ هذا النمط القيادي ما يلي:

1/ أنه أسلوب نادر التطبيق وهو غير عملي للقيادة حيث يضعف الاهتمام

بالعمل ويساعد على التهرب من المسؤولية.

2/ يؤدي إلى إفساد مناخ العمل حيث تسود الفوضى والقلق ويفقد التوجيه

السليم والرقابة الفعالة.

3/ يعتبر البعض أن هذا الأسلوب يتنافى مع تعريف القيادة لغياب تأثير القائد

علي الجماعة لتحقيق الأهداف المطلوبة

2.4/ الدراسة الميدانية

تمهيد:

هذا المبحث يتناول وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعته في تنفيذ هذه

الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة، وطريقة إعداد أداة الدراسة، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

#### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة لهذا البحث من المعلمين الذكور العاملين بمحافظة ضباء، والبالغ عددهم (533) معلم موزعين على 99 مدرسة بالمراحل المختلفة. وقد قام الباحث بتوزيع عدد (100) استمارة استبيان على المبحوثين باستخدام أسلوب العينة العشوائية، وقد استجاب عدد (94) حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة، بنسبة استجابة بلغت (%94)، وهذا مؤشر أولي ممتاز لمدى تفاعل المبحوثين مع الدراسة. وتم استبعاد (3) استبانات تالفة لتصبح جملة الاستبانات الصالحة (91) استبانة.

أداة الدراسة: اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة

وصف الاستبيان: أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنوير المبحوثين بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين. القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول: العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (22) عبارة (14) منها تقيس أثر القيادة على تحقيق أهداف المؤسسات بقطاع التعليم بمحافظة ضباء. وتم ذلك في ثلاثة محاور أساسية المحور الأول مصادر قوة القائد تمت تغطيته هذا المحور بـ (6) عبارات والمحور الثاني أساليب القيادة وتمت تغطيته بـ (3) عبارات والمحور الثالث نظريات القيادة وتمت تغطيته بـ (5) عبارات ومحور متغير هو مدى تحقيق الأهداف وتمت تغطيته بـ (8) عبارات، وطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس لكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا رأي، لا أوافق، لا أوافق على الإطلاق)، وقد صُنفت إجابات هذا القسم حسب أوزانها الرقمية على النحو الآتي:

1- (أوافق بشدة) ..... ويمثل (5 درجات)

2- (أوافق) ..... ويمثل (4 درجات)

3- (لا رأي) ..... ويمثل (3 درجات)

4- (لا أوافق) ..... ويمثل (درجتين)

5- لا أوافق على الإطلاق) ... ويمثل (درجة واحدة)

وقد تم تحديد الحدود الفاصلة للفئات وفقاً للخطوات الإحصائية التالية: المدى يساوي أعلى درجة على المقياس ناقصاً أدنى درجة، بمعنى 5-1=4، طول الفترة يساوي المدى على عدد الفئات، بمعنى  $4 \div 5 = 0.80$ ، وبناءً على ذلك يصبح التوزيع حسب الجدول (1/4) التالي:

جدول رقم (1) توزيع المتوسط وفقاً لمقياس لكرت الخماسي

المتوسط	المقياس	التقدير
من 1.00 إلى 1.79	لا أوافق بشدة	ضعيف جدا
من 1.80 إلى 2.59	لا أوافق	ضعيف
من 2.60 إلى 3.39	لا رأي	وسط
من 3.40 إلى 4.19	أوافق	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	أوافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانات يوليو 2016

أ/ تحليل للبيانات الشخصية لأفراد عينة البحث حسب خصائصهم المختلفة.

جدول رقم (2) تحليل للبيانات الشخصية لأفراد عينة البحث حسب خصائصهم

المختلفة

المتغير	الخيارات	العدد	النسبة %
1	أقل من 30	37	40.7
	3040 -	31	34.1
	4050-	18	19.8
	أكثر من 50	4	4.4
2	دبلوم المعهد العلمي	1	1.1
	دبلوم الكلية المتوسطة	2	2.2
	بكالوريوس	84	92.3
	ماجستير	4	4.4
	دكتوراه	0	0

المتغير	الخيارات	العدد	النسبة %
5 الخبرة العملية	أقل من 5	36	39.6
	510-	15	16.5
	1015-	11	12.1
	فأكثر 15	29	31.9

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانات يناير 2017

من خلال الجدول رقم (2) يتضح الآتي:

1. أن (40.7%) من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية اقل (30 سنة) ، ويمثلون أكبر نسبة بين أفراد عينة الدراسة ، يليهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-40 سنة) بنسبة بلغت (34.1%)، يليهم الذين أعمارهم (40 — 50 سنة) بنسبة بلغت (19.8%)، وأدنى نسبة لفئة ( 50 سنة فأكثر ) بنسبة بلغت (4.4%) ، مما يشير إلى أن عملية التعليم في تطور حيث إن نسبة أصحاب الفئات العمرية الصغيرة هم أكثر من غيرهم وهذا يدل علي زيادة أعداد المعينين حديثا لتغطية الحوجة المتزايدة في المعلمين نسبة للزيادة في عدد السكان ووجود معلمين من جميع الفئات يدل علي أن إدارة التعليم بمحافظة ضباء تهتم بجميع الفئات العمرية من الشباب وحتى ذوي الخبرة في العمل لديها .

2. وأن (92.3%) من أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، يليهم الأفراد من حملة الماجستير بنسبة (4.4%) وهناك نسب (2.2) من حملة دبلوم الكلية المتوسطة ويليهم نسبة ضعيفة من حملة دبلوم المعهد العلمي وهم بنسبة (1.1) من العينة المبحوثة، وهذه النتيجة توضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة تلقوا تعليماً جامعياً، مما يعزز فهمهم لعبارات الاستبانة وتحقيق أهداف الدراسة لكون أن إجاباتهم ذات مصداقية ويدل ذلك على اهتمام إدارة التعليم بتطوير الأداء وتعيين حملة الشهادات الجامعية.

3. أن نسبة (39.6%) من أفراد عينة الدراسة نجد أن سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات)، يليهم من خبرتهم (15 فأكثر) بنسبة (31.9%) ، يلي ذلك الذين لهم خبرة من (5 — 10 سنوات) بنسبة (16.5%) ، وأدنى نسبة للذين خبرتهم (10 - 15) بنسبة بلغت (12.1%) وهذه النسب توضح انخفاض مستوى الخبرة بين أفراد عينة الدراسة لها جانب سلبي يؤكد اغلب المعلمين بمحافظة ضباء خبرتهم اقل من 10سنوات بنسبة %56.1 من العينة المبحوثة مما يتطلب من الادارة مزيد من الجهد في التدريب

وصقل الخبرات.

### ب/ تحليل البيانات الأساسية

تم سؤال المبحوثين عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم حول العبارات الأساسية للاستبيان وأعطيت لهم خيارات تتراوح من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة)، الجدول رقم (9/4) يشير إلى التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وذلك بالعدد والنسبة المئوية.

#### جدول رقم (3) تحليل البيانات الأساسية

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	انفذ أوامر القائد نسبة لموقعة التنظيمي	36	39.6	46	50.5	6	6.6	3	3.3	0	0
2	اقوم بعلمي وامثل للأوامر لأنني اتوقع مكافأة مادية أو معنوية من قبل القائد	13	14.3	22	24.2	17	18.7	22	24.2	17	18.7
3	أن تقاعست أو قصرت في تأدية واجباتي أو لم امتثل لأوامر القائد سأعرض للعقاب المادي أو المعنوي من قبل القائد.	12	13.2	46	50.5	14	15.4	10	11	9	9.9
4	امثل لأوامر وتعليمات القائد لقناعتي بخبرته الفنية.	28	30.8	48	52.7	9	9.9	3	3.3	3	3.3
5	أتبع التعليمات وانجز المهام الموكلة إلى من القائد لمعرفته بالخطط والمهام بالمعلومات بصوره أكبر.	36	39.6	45	49.5	6	6.6	2	2.2	2	2.2
6	لقائدي سمات تجبرني باتباعه في تنفيذ ما يطلبه في إطار العمل.	28	30.8	49	53.8	10	11	4	4.4	0	0
7	تتركز كل السلطات في يد قائد المدرسة وعلى الآخرين التنفيذ والطاعة.	20	22	27	29.7	24	26.4	12	13.2	8	8.8

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
8	قائد المدرسة يعمل على خلق نوع من المسؤولية لدى المرؤوسين ويشركهم في اتخاذ القرارات فيما يخصهم من أعمال.	46.2	42	38.5	35	12.1	11	3.3	3	0	0
9	يتك قائد المدرسة الحرية كاملة للمرؤوسين في تحديد أهدافهم واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.	31.9	29	48.4	44	9.9	9	7.7	7	2.2	2
10	قائدي يتميز بسماوات شخصية ومهارات إجتماعية تمكنه من القيادة بفاعلية.	45.1	41	42.9	39	5.5	5	5.5	5	1.1	1
11	سلوك قائدي غير كثر من سلوكي وإيجابيا	26.4	24	45.1	41	17.6	16	6.6	6	4.4	4
12	لقائد المدرسة مواقف ينفرد بها مكنته من الأداء بصوره أفضل.	29.7	27	56	51	9.9	9	3.3	3	1.1	1
13	لقائد المدرسة قدرة على تحديد الأهداف الجماعية ورسم المسارات المؤدية لتحقيق هذه الأهداف.	30.8	28	52.7	48	11	10	4.4	4	1.1	1
14	قائد المدرسة يعمل على رفع الروح المعنوية ويشعر المرؤوسين بالثقة والولاء والاحترام.	49.5	45	40.7	37	5.5	5	4.4	4	0	0
15	هناك تفاعل ايجابي بين الطلاب والمعلمين داخل الفصول وخارجها .	24.2	22	24.2	22	9.9	9	8.8	8	0	0
16	المدرسة تحقق أهدافها حسب الخطط الموضوعه تماماً.	31.9	29	47.3	43	15.4	14	5.5	5	0	0
17	يسود جو من التعاون والتآلف داخل المدرسة بين المعلمين.	45.1	41	44	40	6.6	6	4.4	4	0	0
18	تحصيل الطلاب العلمي ونتائجهم متميزة .	20.9	19	39.6	36	22	20	14.3	13	3.3	3

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
19	يوجد تطور في المهارات الجسدية والفكرية المكتسبة لدى الطلاب .	14.3	13	46.2	42	30.8	28	5.5	5	3.3
20	هناك تطور في تحسين البيئة المدرسية.	24.2	22	44	40	19.8	18	8.8	8	3.3
21	المدرسة لديها رؤية واضحة لتحقيق الأهداف.	26.4	24	52.7	48	13.2	12	6.6	6	1.1
22	هناك اهتمام واضح للتحويل لمجتمع المعرفة.	34.1	31	45.1	41	14.3	13	5.5	5	2.2

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة يوليو 2016

يشير الجدول رقم (3) إلى أن:

1/ أن نسبة (39.6%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « انفذ أوامر القائد نسبة لموقعة التنظيمي »، وأن نسبة (50.5%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (6.6%) وأن (3.3) لا يوافقون على ذلك بينما لا يوجد أحد لا يوافق بشدة على ذلك ومن خلال هذه النسب يتضح أن إدارة التعليم محافظة ضياء تهتم بالتخصصية في مجال العمل وخاصة في المهام التدريسية حيث بلغت النسبة إلى (91.1%) ما بين موافق بشدة وموافق على هذه العبارة ، وهذا مؤشر يدل على أن أغلب المعلمين بإدارة التعليم محافظة ضياء ينفذون أوامر القائد لموقعة التنظيمي.

2/ أن نسبة (14.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « أقوم بعمل وامتثل للأوامر لأي أتوقع مكافأة مادية أو معنوية من قبل القائد »، وأن نسبة (24.2%) موافقون على ذلك بينما (18.7) محايدون ونسبة (24.2) من عينة المبحوثين لا يوافقون وأن نسبة (18.7) من المبحوثين لا يوافقون بشدة ومن خلال آراء المبحوثين لهذه العبارة يتضح أن إدارة التعليم محافظة ضياء تحتاج لزيادة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية في العمل حيث بلغت النسبة إلى (48.5) فقط ما بين موافق بشدة وموافق وهذا مؤشر يدل على عدم وجود حوافز مصاحبة لأداء المهام والأعباء في العمل.

3/ نجد أن نسبة (13.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « أن تقاعست أو قصرت في تأدية واجباتي أو لم امتثل لأوامر القائد سأعرض للعقاب المادي أو المعنوي من قبل القائد. »، وأن نسبة (50.5%) موافقون على ذلك، بينما نسبة

المحايدین فقد بلغت (15.4%) وأن نسبة (11%) لا یوافقون علی ذلك وأن نسبة (9.9) من المبحوثین لا یوافقون بشدة ومن خلال هذه النسب یتضح أن إدارة التعلیم بمحافظة ضباء تركز علی العقاب المادي والمعنوي حیث وصلت النسبة إلى (63.7%) ما بین موافق بشدة ووافق من عينة المبحوثین وهذا مؤشر غیر جید لأداء الإدارة مقارنة مع الفقرة السابقة.

4/ ونجد أن نسبة (30.8%) من عينة المبحوثین موافقون بشدة علی عبارة « امتثل لأوامر وتعلیمات القائد لقناعتی بخبرته الفنیة »، وأن نسبة (52.7%) موافقون علی ذلك، بینما نسبة المحايدین فقد بلغت (9.9%)، فی حین أن نسبة (3.3%) لا یوافقون علی ذلك وأن نسبة (3.3) من المبحوثین لا یوافقون بشدة، ومن خلال هذه النسب یتضح أن المعلمین بإدارة التعلیم بمحافظة ضباء مقتنعون بالخبرة الفنیة للقادة بالمدارس حیث وصلت النسبة إلى (83.5%) ما بین موافق بشدة ووافق من عينة المبحوثین، وهذا يدل علی توفر الخبرة الفنیة لقادة المدارس فی أداء مهامهم الإدارية.

5/ أن نسبة (39.6%) من عينة المبحوثین موافقون بشدة علی عبارة « اتبع التعلیمات وانجز المهام الموكلة إلى من القائد لمعرفته بالخطط والمامة بالمعلومات بصورة أكبر »، أن نسبة (39.6) موافقون بشدة وأن نسبة (49.5%) موافقون علی ذلك، بینما نسبة المحايدین فقد بلغت (6.6%)، فی حین أن نسبة (2.2%) لا یوافقون علی ذلك ونسبة (2.2%) لا یوافقون بشدة، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة یتضح أن هنالك التزام وانضباط من قبل المعلمین فی اتباع التعلیمات وإنجاز المهام الموكلة الیهم حیث وصلت إلى نسبة (80.1%) ما بین موافق بشدة ووافق من عينة المبحوثین، وهذا يدل علی إلمام قادة المدارس بالخطط والمعلومات بصورة كبيرة.

6/ نجد أن نسبة (30.8%) من عينة المبحوثین موافقون بشدة علی عبارة « لقائدي سمات تجربتی باتباعه فی تنفيذ ما یطلبه فی اطار العمل »، وأن نسبة (53.8%) موافقون علی ذلك، بینما نسبة المحايدین فقد بلغت (11%)، فی حین أن نسبة (4.4%) لا یوافقون علی ذلك، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة یتضح أن لقادة المدارس بالتعلیم بمحافظة ضباء سمات تجبر المعلمین علی اتباعهم فی تنفيذ ما یطلبه حیث وصلت النسبة إلى (84.6%) ما بین موافق بشدة ووافق من عينة المبحوثین علی هذه العبارة وهذا يدل علی تمتع قادة المدارس بسمات القائد الجید.

7/ أن نسبة (22%) من عينة المبحوثین موافقون بشدة علی عبارة « تتركز كل السلطات فی ید قائد المدرسة وعلی الآخرین التنفيذ والطاعة »، وأن نسبة (29.7%)

موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (26.4%) وان نسبة (13.2%) لا يوافقون على ذلك بينما نسبة (8.8%) لا يوافقون مطلقا، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن قادة المدارس بإدارة التعليم بمحافظة ضباء يقومون بتوازن في تفويض السلطة للمعلمين حيث وصلت النسبة إلى (51.7%) ما بين موافق بشدة و موافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة وهذا يدل على مقدرة القادة في عملية تفويض السلطة في بعض الأمور وعدم تفويضها في كثير من الأحيان مما يمكنهم من أداء أعمالهم بصورة مريحة .

8/ أن نسبة (46.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « قائد المدرسة يعمل على خلق نوع من المسؤولية لدى المرؤوسين ويشركهم في اتخاذ القرارات فيما يخصهم من أعمال »، وأن نسبة (38.5%) موافقون على ذلك، وأن نسبة المحايدون فقد بلغت (12.1%) بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ذلك (3.3%)، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن قادة المدارس بإدارة التعليم بمحافظة ضباء يقومون بمشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات حيث وصلت النسبة إلى (84.7%) ما بين موافق بشدة و موافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة وهذا يدل على تطبيق مبدأ الشوري والمشاركة في اتخاذ القرارات من قبل قادة المدارس بالمحافظة .

9/ أن نسبة (31.9%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « يترك قائد المدرسة الحرية كاملة للمرؤوسين في تحديد أهدافهم واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل »، وأن نسبة (48.4%) موافقون وكذلك نسبة المحايدون بلغت (9.9%) و قد بلغت نسبة الذين لا يوافقون على هذه العبارة (7.7%) بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون مطلقا (2.2%)، ومن خلال آراء المبحوثين يتضح أن قادة المدارس بالتعليم بمحافظة ضباء يعطون المعلمين الحرية الكاملة في تحديد أهدافهم واتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم حيث تظهر نسبة (80.3%) منهم ما بين موافق بشدة و موافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة .

10/ أن نسبة (45.1%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « قائدي يتميز بسمات شخصية ومهارات اجتماعية تمكنه من القيادة بفاعلية. »، وأن نسبة (42.9%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (5.5%)، في حين أن نسبة (5.5%) لا يوافقون على ذلك بينما هنالك نسبة (1.1%) لا يوافقون بشده، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن قادة المدارس بالتعليم بمحافظة ضباء يتميزون بسمات شخصية ومهارات اجتماعية تمكنهم من القيادة بفاعلية ووصلت

النسبة إلى (88%) من المبحوثين ما بين موافق بشدة وموافق علي ذلك .  
11/ أن نسبة (26.4%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « سلوك قائدي غير كثرأ من سلوكي وإيجابياً »، وأن نسبة (45.1%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (17.6%) وبلغت نسبة الذين لا يوافقون على ذلك (6.6%) ونسبة الذين لا يوافقون مطلقاً بلغت (4.4%)، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن سلوك قادة المدارس بإدارة التعليم بمحافظه ضباء يتميزون بسلوك جيد أثر في سلوك المعلمين إيجابياً حيث أن النسبة وصلت إلى (71.5%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين علي هذه العبارة.

12/ أن نسبة (29.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « لقائد المدرسة مواقف ينفرد بها مكنته من الأداء بصورة أفضل.»، وأن نسبة (56%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (9.9%)، في حين أن نسبة (3.3%) لا يوافقون على ذلك ونسبة (1.1%) لا يوافقون مطلقاً، ومن خلال الملاحظة للنسب لهذه العبارة يتضح أن قادة المدارس بإدارة التعليم بمحافظه ضباء ينفردون بمواقف مكنتهم من الأداء بصورة أفضل حيث أن النسبة وصلت إلى (85.7%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين علي هذه العبارة.

13/ أن نسبة (30.8%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « لقائد المدرسة قدرة علي تحديد الأهداف الجماعية ورسم المسارات المؤدية لتحقيق هذه الأهداف »، وأن نسبة (52.7%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (11%) ، في حين أن نسبة (4.4%) لا يوافقون على ذلك ونسبة (1.1%) لا يوافقون مطلقاً ، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن لقادة المدارس قدرة علي تحديد الأهداف الجماعية ورسم المسارات المؤدية لتحقيق هذه الأهداف ووصلت النسبة إلى (83.5%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين علي هذه العبارة وهذا يدل علي امكانية الاداء المتميز لقادة المدارس بالمحافظة.

14/ نسبة (49.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « قائد المدرسة يعمل علي رفع الروح المعنوية ويشعر المرؤوسين بالثقة والولاء والاحترام.»، وأن نسبة (40.7%) موافقون على ذلك ، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (5.5%) بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون علي ذلك (4.4%) ، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن قادة المدارس يعملون علي رفع الروح المعنوية للمعلمين ويشعرنهم بالثقة والولاء والاحترام حيث وصلت النسبة إلى (90.2%) ما بين موافق بشدة وموافق من

عينة المبحوثين علي هذه العبارة .

15/ نسبة (24.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « هناك تفاعل إيجابي بين الطلاب والمعلمين داخل الفصول وخارجها »، وأن نسبة (24.2%) موافقون على ذلك ، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (9.9%) في حين أن نسبة الذين لا يوافقون علي ذلك بلغت (8.8%) ، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن التفاعل بين الطلاب والمعلمين داخل الفصول وخارجها يشوبه شيء من عدم التفاعل الإيجابي حيث أن النسبة وصلت إلى (48.4%) فقط من الذين أبدوا آراءهم بموافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين علي هذه العبارة وهذا يتطلب من إدارة التعليم وقادة المدارس بذل المزيد من الجهد لإيجاد وخلق نوع من التفاعل الإيجابي بين الطلاب والمعلمين داخل وخارج الفصول ..

16/ نسبة (31.9%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « المدرسة تحقق أهدافها حسب الخطط الموضوعة تماماً. »، وأن نسبة (47.3%) موافقون على ذلك ، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (15.4%). في حين أن نسبة الذين لا يوافقون علي ذلك بلغت (5.5%) ، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن المدارس بمحافظه ضباء تحقق أهدافها حسب الخطط الموضوعة تماماً حيث وصلت النسبة إلى (79.2%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين علي هذه العبارة وهذا مؤشر علي نجاح تحقيق المدارس بالمحافظة علي تحقيق أهدافها بنسبة عالية .

17/ أن نسبة (45.1%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « يسود جو من التعاون والتآلف داخل المدرسة بين المعلمين.»، وأن نسبة (44%) موافقون على ذلك ، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (6.6%) وبلغت نسبة الذين لا يوافقون علي ذلك (4.4%) ، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أنه يسود جو من التعاون والتآلف داخل المدرسة بين المعلمين حيث أن النسبة وصلت إلى (89.1%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين .

18/ أن نسبة (20.9%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « تحصيل الطلاب العلمي ونتائجهم متميزة.»، وأن نسبة (39.6%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (22%) ، في حين أن نسبة (14.3%) لا يوافقون على ذلك ونسبة (3.3%) لا يوافقون مطلقاً ، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن تحصيل الطلاب العلمي ونتائجهم متميزة لدرجة معقولة . حيث أن النسبة وصلت إلى (60.5%) فقط ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين علي هذه العبارة.

19/ أن نسبة (14.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « يوجد تطور في المهارات الجسدية والفكرية المكتسبة لدى الطلاب »، وأن نسبة (46.2%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (30.8%)، في حين أن نسبة (5.5%) لا يوافقون على ذلك ونسبة (3.3%) لا يوافقون مطلقاً، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أنه يوجد تطور في المهارات الجسدية والفكرية المكتسبة لدى الطلاب ووصلت النسبة إلى (60.5%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة.

20/ نسبة (24.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « هناك تطور في تحسين البيئة المدرسية.. »، وأن نسبة (44%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (19.8%) بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ذلك (8.8) في حين بلغت نسبة الذين لا يوافقون مطلقاً (3.3%)، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن هناك تطور في تحسين البيئة المدرسية ووصلت النسبة إلى (68.2%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة

21/ نسبة (26.4%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « المدرسة لديها رؤية واضحة لتحقيق الأهداف »، وأن نسبة (52.7%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (13.2%) في حين أن نسبة الذين لا يوافقون على ذلك بلغت (6.6%) ونسبة الذين لا يوافقون مطلقاً بلغت (1.1%)، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن مدارس التعليم بمحافظة ضباء لديها رؤية واضحة لتحقيق الأهداف ووصلت النسبة إلى (79.1%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة وهذا مؤشر على أن المدرسة لديها رؤية واضحة لتحقيق الأهداف..

22/ نسبة (34.1%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة على عبارة « هناك اهتمام واضح للتحويل لمجتمع المعرفة.. »، وأن نسبة (45.1%) موافقون على ذلك، بينما نسبة المحايدون فقد بلغت (14.3%). في حين أن نسبة الذين لا يوافقون على ذلك بلغت (5.5%) ونسبة الذين لا يوافقون مطلقاً بلغت (2.2%)، ومن خلال هذه النسب لهذه العبارة يتضح أن هناك اهتمام واضح للتحويل لمجتمع المعرفة حيث وصلت النسبة إلى (79.2%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين على هذه العبارة .

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لجميع عبارات المحاور

تم حساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وكذلك التفسير والترتبة، الجدول رقم (4)

يشير إلى ذلك.

#### جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لجميع عبارات المحاور

الترتيب / الرتبة	الاتجاه التفسير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	
4	مرتفع جدا	0.728	4.260	انفذ أوامر القائد نسبة لموقعة التنظيمي	1
22	وسط	1.347	2.910	اقوم بعلمي وامثل للأوامر لأني اتوقع مكافأة مادية أو معنوية من قبل القائد	2
21	مرتفع	1.158	3.460	أن تقاعست أو قصرت في تأدية واجباتي أو لم امتثل لأوامر القائد سأعرض للعقاب المادي أو المعنوي من قبل القائد .	3
11	مرتفع	0.918	4.040	امتثل لأوامر وتعليمات القائد لقناعتي بخبرته الفنية .	4
6	مرتفع جدا	0.841	4.220	اتبعت التعليمات وانجز المهام الموكلة إلى من القائد لمعرفته بالخطط والمامة بالمعلومات بصورة أكبر.	5
7	مرتفع	0.767	4.110	لقائدي سمات تجبرني باتباعه في تنفيذ ما يطلبه في اطار العمل .	6
16	مرتفع	1.222	3.430	تتركز كل السلطات في يد قائد المدرسة وعلي الآخرين التنفيذ والطاعة .	7
3	مرتفع جدا	0.804	4.270	قائد المدرسة يعمل على خلق نوع من المسؤولية لدى المرؤوسين ويشركهم في اتخاذ القرارات فيما يخصهم من اعمال .	8
13	مرتفع	0.966	4.000	يترك قائد المدرسة الحرية كاملة للمرؤوسين في تحديد أهدافهم واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل .	9
5	مرتفع جدا	0.877	4.250	قائدي يتميز بسمات شخصية ومهارات إجتماعية تمكنه من القيادة بفاعلية.	10
17	مرتفع	1.039	3.820	سلوك قائدي غير كثيراً من سلوكي وإيجابياً	11
8	مرتفع	0.790	4.100	لقائد المدرسة مواقف ينفرد بها مكنته من الأداء بصورة افضل.	12
9	مرتفع	0.833	4.080	لقائد المدرسة قدرة علي تحديد الأهداف الجماعية ورسم المسارات المؤدية لتحقيق هذه الأهداف.	13
1	مرتفع جدا	0.780	4.350	قائد المدرسة يعمل علي رفع الروح المعنوية ويشعر المرؤوسين بالثقة والولاء والاحترام.	14
14	مرتفع	0.836	3.970	هناك تفاعل ايجابي بين الطلاب والمعلمين داخل الفصول وخارجها .	15
10	مرتفع	0.835	4.050	المدرسة تحقق أهدافها حسب الخطط الموضوعة تماماً.	16

2	مرتفع جدا	0.782	4.300	يسود جو من التعاون والتآلف داخل المدرسة بين المعلمين.	17
20	مرتفع	1.074	3.600	تحصيل الطلاب العلمي ونتائجهم متميزة .	18
19	مرتفع	0.915	3.630	يوجد تطور في المهارات الجسدية والفكرية المكتسبة لدي الطلاب .	19
18	مرتفع	1.023	3.770	هناك تطور في تحسين البيئة المدرسية.	20
15	مرتفع	0.875	3.970	المدرسة لديها رؤية واضحة لتحقيق الاهداف.	21
12	مرتفع	0.954	4.020	هناك اهتمام واضح للتحول لمجتمع المعرفة.	22

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانات يوليو 2016

## الختام:

وفي الختام يتضح أن القيادة إحدى المهام الرئيسة التي يجب أن يجيدها مدراء المنظمات في القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وذلك لما ينطوي عليها من دور مهم في نجاح المؤسسة ولما لها من أهمية في تحقيق أهداف المؤسسة بالتأثير الذي يقوم به القائد على المرؤوسين والعمل على تحقق الأهداف المنشودة، فبدون قيادة راشدة يستحيل تحقيق الأهداف. والقيادة تمثل حلقة الوصل بين الأفراد وبين الخطط المطلوب تنفيذها وتصوراتها المستقبلية. تمثل القيادة الفكر الاستراتيجي والرؤية الاستراتيجية والاستشرافية للمستقبل. حيث إن لها العديد من الأدوار مثل التحفيز والدعم للأفراد وتوجيههم والإشراف على أعمالهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة وأهداف الأفراد وكذلك من تلك الأدوار تقييم أداء الأفراد حسب ما هو مطلوب منهم وحل المشكلات ومعوقات العمل. والعمل على التنمية البشرية الشاملة للأفراد ورعايتهم والمحافظة عليهم والاستثمار فيهم باعتبارهم رأس المال الحقيقي. كما أنها تقوم بالمتابعة المستمرة لأي جديد من أجل مواكبة المتغيرات المتنوعة والمختلفة المحيطة ببيئة العمل واستغلالها في تحقيق الأهداف المرسومة.

## النتائج والتوصيات:

### أ/ النتائج:

1. أكثر من 74% من المعلمين في محافظة ضياء في سن الشباب - تحت سن الأربعين - وهنالك تطور في المستوى التعليمي ما يتيح الفرصة لمزيد من العطاء ومزيد من الإنتاج.
2. قادة المدارس لا يهتمون بتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين كنوع من

- أنواع اساليب القيادة لتحقيق المهام والواجبات وإنما يعتمدون على فرض العقاب المادي والمعنوي لتحقيق المهام وتأدية الواجبات.
3. قادة المدارس يتمتعون بخبرات فنية ولديهم معرفة بالخطط وإلمام بالمعلومات كما أنهم يتمتعون بسمات شخصية قيادية مقنعة للمعلمين.
4. هنالك توازن في عملية تفويض السلطة من قادة المدارس للمعلمين. ومشاركة في عملية اتخاذ القرارات حيث إن نسبة المشاركة في اتخاذ القرارات وصلت نسبة 84.7% من آراء العينة المبحوثة.
5. قادة المدارس يتمتعون بسلوك مؤثر إيجاباً على أداء المعلمين ولديهم مواقف ينفردون بها مكنت المعلمين من الأداء بصورة أفضل. ولديهم قدرة على تحديد الأهداف الجماعية ورسم المسارات المؤدية لتحقيق هذه الأهداف.
6. أن قادة المدارس يعملون على رفع الروح المعنوية للمعلمين ويشعرنهم بالثقة والولاء والاحترام حيث وصلت النسبة إلى (90.2%) ما بين موافق بشدة وموافق من عينة المبحوثين على ذلك.
7. هنالك عدم تفاعل إيجابي بين المعلمين والطلاب داخل الفصول وخارجها وتحصيلهم العلمي يحتاج مزيداً من الجهد. والمهارات الجسدية والفكرية المكتسبة لدي تحتاج مزيداً من الاهتمام.
8. تشهد المدارس تطوراً في البيئة المدرسية ولديها رؤية واضحة لتحقيق الأهداف ويسود جو من التعاون والتألف داخل المدرسة بين المعلمين.

## التوصيات:

1. الاهتمام بالتدريب وصقل الخبرات والمهارات التدريسية للمعلمين وخاصة أن أكثر من 39% خبرتهم أقل من خمس سنوات.
2. إخضاع قادة المدارس لدورات تدريبية حول أهمية التحفيز وأنواعه.
3. زيادة الاهتمام بالتفاعل الإيجابي بين المعلمين والطلاب داخل وخارج الفصول وإخضاع المعلمين والطلاب لمحاضرات حول كيفية التعامل والتفاعل مع الآخرين.
4. إيجاد آلية لزيادة الاهتمام بالتحصيل العلمي للطلاب وتحسين نتائجهم كزيادة الواجبات وفرض ساعات إضافية في جدول الحصص للمذاكرة وإدخال المسابقات العلمية بين المدارس.

5. زيادة التفاعل بين الطلاب والمعلمين لتحسين المستوى الأكاديمي.
6. تنظيم دورات تدريبية للمعلمين بمحافظة ضياء حول القيادة ونظرياتها وأساليبها.
7. على إدارة التعليم العمل على تأهيل المعلمين من حملة دبلوم المعهد العلمي.
8. على مدراء المدارس كقادة التوجيه بالتقليل من استخدام أسلوب العقاب.

## المراجع والمصادر

- (1) عطا الله بشير عبود النويقه (2015): دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 1، ص 45
- (2) زايد (2011): مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، ص 303
- (3) إياد حماد (2011): مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد الرابع، ص 383
- (4) إياد حماد (2011): مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد الرابع، المرجع السابق ص 387
- (5) صفوان أمين السقاف (1999) القيادة الإدارية، كنعان، نواف كنعان، دار الثقافة: عمان، ط 3 - ص 27
- (6) محمد قاسم القريوتي، (2006): مبادئ الإدارة النظرية والعمليات والوظائف، دار وائل: عمان، ط 3 ص 52
- (7) محمد بلال (2005): السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة مورش للنشر، القاهرة ط 1، ص 42
- (8) ابن منظور (2000): لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 12، ط 1، ص 315
- (9) بشير العلاق (2010): القيادة الإدارية، دار اليازوري، عمان، ط 1، ص 14
- (10) سيد الهواري وآخرون (1993) مبادئ الإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 309
- (11) نواف كنعان (2009): القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص 90
- (12) أحمد بن عبد المنعم العساف (2011): مهارات القيادة وصفات القائد، ديوان مطبوعات السعودية. ص 19
- (13) حسين حريم (2004): السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار حامد: عمان، د ط، ص 193
- (14) طارق السويدان ومحمد العدلوني: (2001) القيادة في القرن (21) ص 21
- (15) محمود سليمان العميان (2010): السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال - دار وائل للنشر - الطبعة الخامسة، ص 258
- (16) صالح حسين إبراهيم المحلاوي (1430): مدرسة المستقبل الواقع والمأمول في

- المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على منطقة تبوك،  
(17) صالح حسين إبراهيم المحلاوي (1430): مدرسة المستقبل الواقع والمأمول  
في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على منطقة تبوك - أطروحة  
مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التربية (بحث غير منشور) جامعة  
شندي السودان نفس المرجع السابق، ص75
- (18) عطا الله بشير عبود النويقه، (2015): دراسات، العلوم الإدارية،  
المجلد 42، العدد 1 مرجع سبق ذكره، ص48
- (19) نواف كنعان (2009): القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط  
1، مرجع سبق ذكره ص 67
- (20) عطا الله بشير عبود النويقه، (2015): دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 42،  
العدد 1 مرجع سبق ذكره، ص49
- (21) محمود سليمان العميان (2010): السلوك التنظيمي في منظمات، مرجع سبق  
ذكره، ص262